التنمية الاقتصادية في الصين

الأقاليم الغربية نموذجاً

تحرير:
ياو خوي تشين - شيو جانغ يونغ

ترجمة: مروة السيد محمد

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين



التنمية الاقتصادية في الصين

الأقـاليم الغربيـة نموذجـاً

تحرير:

ياو خوي تشين - شيو جانغ يونغ

ترجمة: مروة السيد محمد

مراجعة: د. حسانين فهمي حسين



سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

مروة السيد محمد/
• حاصلة على ليسانس اللغة الصينية- كلية الألسن جامعة عين شمس عام 2013.
• باحثة في مجال وسائل تعليم اللغة الصينية لغير الناطقين بها.
• تقوم حاليًا بإعداد الماجستير في الترجمة بين اللغات الصينية والعربية والانجليزية.
• تعمل حاليا في مجال التجارة الخارجية من الصين إلي عدة دول.

....

التنمية الاقتصادية في الصين

الطبعة الأولى 2017

رقم الإيــــــداع: 2017/13943

الترقيم الدولي: 978-977-821-026-2

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

B&R Book Program

This book originally published in Chinese under title: The Development of Western Region of China: from Chinese Perspective



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى – من ش المنشية – الجيزة – ج م ع.

التنمية الاقتصادية في الصين



المحتويات

تقديم

"التنمية الخضراء في الصين.. المدن الصغيرة والمتوسطة نموذجًا"، أحدث إصدارات سلسلة "قراءات صينية"، والتي صدر الكتاب الأول منها في يوليو 2016 بعنوان: "التنين يُحلق.. دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية"، هذه السلسلة التي أخذت على عاقتها تقديم الإصدارات المعنية بالتجربة الصينية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال الترجمة من الصينية إلى العربية مباشرة، في تجربة تثبت تَفَرُّد دار صفصافة للنشر، ورؤيتها في إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الإصدارات، التي من شأنها أن تسد فجوة مهمة في معرفة القارئ- والباحث بشكل خاص- بما يتعلق بالتجربة الصينية.

لا يختلف اثنان على النجاح الكبير الذي حققته الصين خلال الأربعين عامًا الأخيرة، منذ البدء في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، والتي خطط لها مهندس الإصلاح الصيني الزعيم دينغ شياو بينغ في عام 1978، حيث بدأ العالم- منذ مطلع القرن الحادي والعشرين على وجه التحديد- في متابعة ما يحققه النمو الاقتصادي في الصين من معدلات مرتفعة، ففي بداية القرن الحادي والعشرين، ظهرت الصين كقوة اقتصادية كبرى على المسرح العالمي، بل استطاعت الصين- منذ تطبيق سياسة "الإصلاح والانفتاح" في عام 1978، وعلى مدار أكثر من ثلاثين عامًا- تحقيق نهضة اقتصادية كبيرة، جذبت إليها أنظار العالم أجمع، حيث أدت قوة الاستثمارات والصادرات الصينية إلى نمو سريع في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا النموذج لم يعد قابلًا للاستمرار بسبب فائض الطاقة الإنتاجية وضعف الطلب العالمي، الأمر الذي دفع القيادة الصينية إلى تبنى خطط جديدة لدفع الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال حزمة من القرارات المتعلقة بعدد من القضايا بشأن تعميق الإصلاح على نحو شامل، والتي تعد وثيقة للإصلاح الشامل الذي تتبناه الدولة الصينية في سعيها الدؤوب نحو تأسيس مجتمع رغيد.

ومنذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2013، ألقى السيد شي جين بينغ، أمين عام الحزب، سلسلة من الخطابات المهمة، قدم فيها العديد من الأفكار ووجهات النظر والاستنتاجات الجديدة والبناءة، والتي كانت بمثابة أسس مهمة لتحقيق أهداف النضال الجديدة خلال هذه المرحلة في تاريخ الصين

الجديدة، جاءت هذه الخطابات كتعميق وتطوير لروح المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، وإثراء وتطوير للمنظومة النظرية للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، ومنهاج سياسي للالتزام والتطوير المناسب للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، خلال هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ تطوير الاقتصاد والمجتمع الصيني، وتميزت بالتوضيح للقضايا المهمة حول مصير ودفع التجربة الكبرى للاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وتحقيق "الأهداف المئوية"، وتحقيق الحلم الصيني الذي يطمح للنهضة العظيمة للأمة الصينية، كما أكد الرئيس الصيني في أكثر من مناسبة على أهمية بذل المزيد من الجهود لدعم التنمية الخضراء في الصين، لكي تنجح الصين في تحقيق نمو اقتصادي متوازن والحد من المشكلات البيئية الناجمة عن النشاط الصناعي في البلاد، وحدد في هذا الشأن ست مهام رئيسة تتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، من بينها تسريع وتيرة أنماط التنمية في البلاد، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لمنع تلوث البيئة والسيطرة عليه، وأكد أهمية الالتزام بتحقيق تنمية شاملة والتعامل بشكل صحيح مع العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئية وإحراز تقدم في مجال التنمية الخضراء والحياة الخضراء الخالية من الملوثات البيئة، كما أشار إلى أنه على الإنسان بذل كل الجهد "لحماية البيئة" التي يعيش فيها، "كما يحمي عينيه"، وأن يتعامل مع البيئة "كما يتعامل مع حياته"، وذكر أنه يتعين على الصين رفض نموذج التنمية الذي يدمر البيئة بشكل حازم، وأن تسعى إلى ترك الممارسات التي تدعم النمو الاقتصادي قصير المدى.

كما أكدت التقارير المقدمة للمؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2012، والمؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب في أكتوبر 2017 على الجهود التي تبذلها الدولة الصينية لحل المشكلات البيئية، وتسريع وتيرة التنمية الخضراء في البلاد، و"التمسك بسياسة الدولة الأساسية لتوفير الموارد وحماية البيئة، والتمسك بمبدأ منح الأسبقية للتوفير والحماية واتخاذ التعافي الطبيعي كالأساس، وتكثيف الجهود لدعم التنمية الخضراء والتنمية المدورة والتنمية منخفضة الكربون، لبلورة ما هو صالح لتوفير الموارد وهيكل الصناعات وطريقة الإنتاج وأسلوب الحياة، ووضع حد لتدهور البيئة الإيكولوجية من المنبع، وخلق ظروف إنتاجية ومعيشية جيدة للشعب، وتقديم إسهامات فعالة للأمن الإيكولوجي العالمي"[1] في حين أكد التقرير المقدم للمؤتمر الوطني

[1] تقرير اللجنة المركزية للحزب للمؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني. http://arabic.news.cn

التاسع عشر للحزب في أكتوبر 2017 على "تسريع وتيرة الإصلاح الهيكلي للحضارة الإيكولوجية وبناء الصين الجميلة، ودفع التنمية الخضراء وتركيز الجهود على تسوية المشاكل البيئية البارزة، وزيادة قوة حماية النظام الإيكولوجي، وإصلاح نظام الرقابة والإدارة للبيئة الإيكولوجية، من أجل دفع تشكيل نمط جديد لبناء التحديثات يتمثل في التنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة".

مشددًا على أن بناء الحضارة الإيكولوجية "يعود بالنفع الكبير علينا في العصر الحالي، ويحقق النفع للأجيال القادمة، كما ينبغي علينا ترسيخ مفهوم الحضارة الإيكولوجية الاشتراكية، ودفع تشكيل نمط جديد لبناء التحديثات، يتمثل في التنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة، وبذل كل الجهد من أجل حماية البيئة الإيكولوجية". [1]

ويهدف هذا الكتاب "التنمية الخضراء في الصين.. المدن الصغيرة والمتوسطة نموذجًا" لمؤلفه السيد لي شويه فينغ، الأستاذ بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والذي يشغل حاليًا نائب مدير مركز دراسات تنمية المدن والدراسات البيئية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، يهدف إلى توصيل الأفكار الرئيسة حول التنمية الخضراء إلى جمهور الباحثين وكذلك القراء المهتمين بالعالم الذي نتشارك فيه جميعًا، ملقيًا الضوء على العلاقة الوثيقة بين النشاطين الاقتصادي والصناعي على وجه التحديد والبيئة، وأهمية وضع السياسات البيئية المعنية لحماية البيئة وتحسين نوعية الحياة التي يمكن أن ننعم بها.

ويشتمل الكتاب على مبحثين رئيسين، جاء المبحث الأول بعنوان: "تقارير عامة"، والذي اشتمل بدوره على أربعة أبواب يتكون كل منها من عدد من الفصول، تطرقت أبواب هذا المبحث العام إلى تقديم نظرة عامة على إبراز أهمية التنمية الخضراء في هذا العصر، ومغزى وأهمية التنمية الخضراء والسياسات المعنية بها، في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: "تقارير متخصصة"، والذي اشتمل على تسعة أبواب رئيسة، اهتمت بمناقشة أحوال التنمية الخضراء في الصين، من خلال ما قامت به الصين في هذا الصدد، والتطبيق على عدد من المدن الصغيرة والمتوسطة، مستعرضًا ما قامت به كل مدينة من تلك المدن، مع رصد التجارب المستفادة من سياسات تطبيق التنمية الخضراء بها، وسعي الصين- خلال السنوات الأخيرة- إلى بناء نظام للحضارة الإيكولوجية، حددت لها عددًا من المجالات التي يجب أن ينطلق منها، والتي شملت التمسك الصارم بتنفيذ نظام حماية الأراضي

[1]. النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني. http://arabic.news.cn

الزراعية ونظام إدارة الموارد المائية ونظام حماية البيئة، والتطبيق الصارم للمعايير الوطنية لاستغلال الأراضي والموارد المائية، ووضع معايير لقوة الاستثمار ومعايير صرف الملوثات والانبعاثات وفقًا لأحوال كل منطقة أو مدينة، وتحسين منظومة تقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من الشروط الواجب توافرها لتحقيق الحلم الصيني في بناء الحضارة الإيكولوجية.

هذا عن الكتاب ومحتواه وأهمية ترجمته إلى العربية، أما عن الترجمة فقد قامت بها أستاذتي الدكتورة منى فتوح مصطفى، الأستاذ المساعد بقسم اللغة الصينية بجامعة عين شمس، التي أكن لها شخصيًا عظيم الاحترام، وذلك منذ أن كنت طالبًا بمرحلة الليسانس، وقد تعلمت على يديها- وجميع الأساتذة الأجلاء بقسم اللغة الصينية في كلية الألسن العريقة- الكثير والكثير، فلهم مِنِّي جميعًا كل الشكر، وقد استطاعت الدكتورة منى هضم محتوى الكتاب وتقديم هذه الترجمة البديعة لهذا العمل المهم، ونقدر لها حجم المشقة والصعوبات التي واجهتها خلال عملية الترجمة، وما اشتملت عليه فصول الكتاب من مصطلحات متخصصة ونظريات اقتصادية وهوامش تطلبت منها بذل الجهد الكبير في عملية البحث، للتوصل إلى أدق ترجمة للمصطلحات المتخصصة التي وردت في الكتاب، فهذه- بلا شك- إضافة مهمة للمكتبة العربية للوقوف على ما قامت به الصين في هذا المجال المهم، الذي تتسابق إليه دول العالم من حولنا، ثم إنها إضافة مهمة لسلسلة "قراءات صينية" التي أخذت على عاتقها سد الفجوة في المكتبة العربية في ما يتعلق بالكتب والدراسات المتخصصة التي يحتاج إليها جمهور الباحثين عن الصين والتجربة الصينية.

حسانين فهمي حسين

نوفمبر 2017

الباب الأول:

تقرير السنوات التنموية العشر الأولى حول تنمية مناطق الغرب الصينية الاقتصادية (1999– 2008)

تعدُّ الفترة 1999-2009 بمثابة العشر سنوات الأولى في تاريخ تطبيق استراتيجية تنمية مناطق الغرب الصينية الكبرى، التي تعدُّ فترة غير عادية، فمن ناحيةٍ؛ كان الوضع الاقتصادي الدولي خلال الفترة المشار إليها يعاني من تخبّط بين صعود وهبوط، ففي عام 1997 لم يكن الاقتصاد العالمي قد تعافى بعدُ من الآثار السلبية التي خلّفتها الأزمة المالية الآسيوية، وفي عام 2007 ظهرت أزمة الرهانات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، واجهت الصين سلسلة من الأحداث الكبرى، منها وباء السارس عام 2003، والعاصفة الثلجية التي ضربت جنوب الصين مطلع عام 2008، والزلزال الذي وقع بمدينة وينتشوان في مايو 2008 وغيرها من الأحداث، والتي مثّلت جميعها حجر عثرة في تطبيق الاستراتيجية التنموية في مناطق الغرب الصينية. في حين تشير الحقائق إلى أن السنوات العشر السابقة لتطبيق هذه الاستراتيجية، كانت مرحلة تنمية اقتصادية سريعة، شهدتها مناطق الغرب الصينية، الأمر الذي وضع أساسًا جيدًا لتطبيق التنمية في مناطق الغرب الصينية. وبالتالي، فإنه لزامًا علينا القيام بتلخيص ومراجعة مسار تلك السنوات العشر السابقة للتنمية، وتحليل مشكلاتها، حتى تكون مرجعًا لتلك الاستراتيجية في المستقبل.

عَشرُ سنواتٍ من مبادرة تنمية مناطق الغرب الصينية الاقتصادية: (1999-2008)[1]

إنه منذ طرح استراتيجية مناطق الغرب الصينية التنموية الكبرى في عام 1999، ومناطق الغرب تتّخذ من التطوّر العملي دليلًا لها، ووَفقًا للمهام التي حدّدتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتطبيق هذه الاستراتيجية في مناطق الغرب الصينية، فقد تميّزت بحسٍّ عالٍ بالمبادرة والإيجابية للارتقاء بالاقتصاد المحلّي، وترسيخ الإصلاح ودفع سبله، وكذلك زيادة درجة الانفتاح وقوته على الداخل والخارج والسيطرة الكلية على مسار الإصلاح، والتغيير الجدّي للطرق المتّبعة في نشد التنمية الاقتصادية، والاجتهاد في التغلّب على الاضطرابات الاقتصادية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذلك التغلّب على الآثار السلبية التي قد تنجم عن وباء السارس أو العواصف الثلجية أو الزلازل المدمّرة نادرة الحدوث. وقد حقّق البناء الاقتصادي والاجتماعي إنجازاتٍ عظيمة: حيث نرى التزايد الواضح في قوة الاقتصاد، والتميّز المتزايد للهيكل الاقتصادي، وتزايد فعالية الاقتصاد، وعودة الهيكل البيئي إلى توازنه مع الطبيعة، وكذلك تحقيق نقلة تاريخية لمستوى معيشة الفرد من الاكتفاء بالغذاء والكساء إلى مستوى الرفاهية، وارتفاع مكانته بين الاقتصاد الوطني، وكذلك التقدّم في بناء مجتمع رغيد ومتناغم في المجالات كافَّة.

ويشهد عام 2009 الذكرى العاشرة لتطبيق التنمية الكبرى لمناطق الغرب، بالتالي، فإنه لزامًا علينا القيام باستعراض مسار تلك السنوات التنموية العشر ومراجعته، وتحليل مشكلاتها، حتى تكون مرجعًا لتلك الاستراتيجية في المستقبل.

1- أعدّ هذا التقرير فريقُ العمل حول تحليل وتوقّعات أحوال الاقتصاد الكلّي بمركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق غرب الصين بجامعة غرب الصين: رئيس الفريق البروفيسور: خي ليان تشينغ؛ وعضوية: ياو خوي تشين، شيوجانغ يونغ، تساي لي شيونغ، وأن شو ويي؛ كتابة: تساي لي شيونغ.

الفصل الأول:

أحوال التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب الصينية قبل التنمية الكبرى وأهداف تلك التنمية

(1) استعراض أحوال التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب الصينية قبل الاستراتيجية التنموية الكبرى:

تعدُّ مناطق الغرب الصينية مهد الحضارة الصينية؛ فالأمّةُ الصينية التي تمتلك حضارة تمتدُّ لثلاثة آلاف عام وَفق السجلّات المكتوبة، تركّزت الألفان عامٍ الأولى منها في تلك المناطق، حيث الجبالُ والأنهار التي ترعرع عليها أبناء الأمة الصينية من الصغر حتى الكبر. وفي العصر الحديث، شهدت التنمية الاقتصادية في تلك المناطق تأخُّرًا مبعثُه عدةُ أسبابٍ منها العوامل الإقليمية، واستراتيجيات الاقتصاد الوطني وانحراف السياسات. إلا أنه بعد تأسيس الصين الجديدة، وخاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، فقد تمكّنت تلك المناطق من التغلّب على الآثار الناجمة عن تهميشها وعدم توازن التنمية الاقتصادية بها. وبذلك نالت فرصة جديدة للتطور؛ فاستقام نظامُها الاقتصادي، وتسارع تطوّر هيكلها الاقتصادي كلّه، وتسارع معه زيادة معدّل دخل الفرد بها. ولكن بسبب الاهتمام الكبير للاقتصاد الوطني تجاه مناطق الشرق الصينية، فقد تأخّرت مناطق الغرب كثيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية مقارنة بمناطق الشرق. فخلال الفترة الأولى لسياسة الإصلاح والانفتاح، كانت خطة الزعيم دينغ شياو بينغ تقوم على محورَين: أولًا، أن تشجّع مناطق الغرب مناطق الشرق لتتقدّم أولًا حتّى يحين دورها في تحقيق التقدّم المنشود. ثانيًا، أن تبذل مناطق الغرب كلَّ ما تملك من موارد أدةمادية وبشرية لخدمة عملية التنمية في مناطق الشرق. وهنا سنستعرض بإيجاز تنمية مناطق الغرب الاقتصادية قبل التنمية وذلك خلال فترة خمسين عامًا منذ تأسيس الصين الجديدة حتى عام 1998.

1. تحليل الإنجازات والإخفاقات من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية:

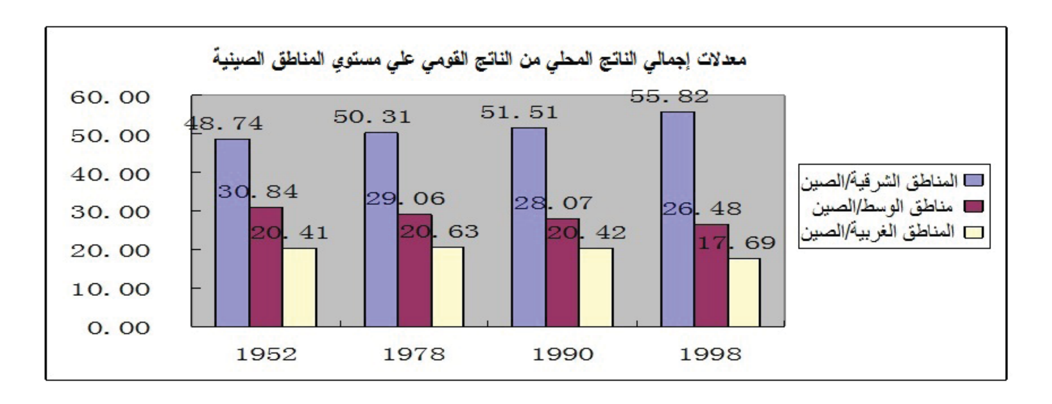
ارتفع إجمالي الناتج المحلّي الأسمى في مناطق الغرب الصينية خلال الفترة 1952 - 1998 بمعدّل 117.3 ضعفًا، في حين سجّل خلال العشرين عامًا بين عام 1978 وعام 1998 ارتفاعًا بلغ 20.5 ضعفا فقط، وبذلك كان هذا الارتفاع أسرع من فترة الستة وعشرين عامًا بين 1952 - 1978، حيث سجّل ارتفاعًا بمعدل 5.72 أضعاف فقط. ومن خلال سرعة نموّ إجمالي الناتج المحلّي، نرى أنّ الفترة 1952 - 1998 تمثّل سرعة تدريجية لذلك المعدّل. فقد وصل متوسط معدل النموّ خلال فترة الستة وعشرين عامًا السابقة إلى 6.90%.

وقد حقّقت مقاطعة تشينغخاي أسرع معدل نموٍّ بلغ 9.06%، وحقّقت سبع مقاطعات ومناطق أخرى سرعة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلّي الأسمى يفوق معدّل النمو الوطني(بنسبة 6.88%)، وبعد مرور عشرين عامًا على الإصلاح، بلغ متوسط معدّل النموّ السنوي 9.45%، وبهذا يكون معدل النمو أسرع بكثير من السابق، وحقّقت منطقة شينجيانغ أسرع معدل نمو بلغ 10.62%، وقد حققت ثلاث مقاطعات ومناطق سرعة في معدل النمو تفوق معدل النمو الوطني بنسبة 9.82%. وفي الفترة 1952 - 1998 ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلّي الأسمى إلى ما يقارب 52 ضعفًا، تم تحقيق 75% منه بعد سياسة الإصلاح. ومن حيث الإيرادات والنفقات، فقد ازداد هذا المعدل كثيرًا في مناطق الغرب خلال الواحد والأربعين عاما 1957 - 1998، من بينها زاد معدل الإيرادات فقط إلى ما يقارب 30 ضعفًا، والنفقات إلى ما يقارب 76 ضعفًا.

في حين أنه إذا قمنا بعقد مقارنة على مستوى مناطق الصين، نرى أن مناطق الغرب الصينية بالرغم من المؤشّرات السريعة المذكورة أعلاه، إلا أنها تأتي في مرتبة متأخّرة عن مناطق الشرق ومعدّل النموّ في الصين عامّة. فعلى الرغم من أن معدل النموّ في مناطق الغرب كان أبطأ من مناطق الشرق خلال فترة الستة وعشرين عامًا قبل الإصلاح، إلا أنه كان أسرع من مستوى معدل النمو على مستوى البلاد. في حين

أنه تخلّف كلّيًّا عن مناطق شرق ووسط الصين بل وعن مستوى معدل النمو للدولة وذلك خلال العشرين عامًا بعد سياسة الإصلاح، وخلال السنوات الثماني الأخيرة على وجه الخصوص. وفي المقابل حقّق إجمالي الناتج المحلّي لمناطق الغرب زيادة كبيرة قبل سياسة الإصلاح من إجمالي الناتج القومي، بينما انخفض بعد سياسة الإصلاح من 20.63% عام 1978 ليصل إلى 17.69% عام 1998[2]. وكذلك انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مناطق الغرب من 69.5% من إجمالي الناتج القومي عام 1952 ليصل إلى 68% عام 1978. وبحلول عام 1998 استمرّ المعدل في المزيد من الانخفاض ليصل إلى 57.9%. وكذلك انخفض معدل الإيرادات من الحجم الكلّي للصين انخفاضًا شديدًا في الفترة 1957– 1978 (انخفض من 19.64% إلى 13.21%)، بينما شهد زيادة كبيرة خلال الفترة 1978–1990 (ازداد من 13.21% ليصل إلى 22.81%)، إلا أنه عاد للانخفاض الكبير نسبيًّا مرة أخرى خلال الفترة 1990 - 1998 (انخفض من 22.81% إلى 18.99%). كما انخفض معدل النفقات من حجم معدل الصين كلّها انخفاضًا ملحوظًا في الفترة 1990– 1998 (انخفض من 29.09% إلى 24.09%). فكان من الواضح أنه بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح لم تتقلّص الفجوة في التنمية الاقتصادية بين مناطق الشرق والغرب فحسب، بل ازدادت اتساعًا، وقد ظهرت تلك الآثار بوضوح خلال تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح. وفيما يلي عرض لرسم بياني يوضّح مدى تراجع اقتصاد مناطق الغرب الصينية في الاقتصاد القومي للصين:

2- تمّ جمع البيانات المذكورة في النصّ من بيانات الاقتصاد الكلّي لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها وأحيائها وللصين كلها، وتم حسابها باستخدام القيمة الاسمية.



شكل (1) معدّلات إجمالي الناتج المحلّي من الناتج القومي على مستوى المناطق الصينية

2. غياب التوازن واستمرار التراجع في التنمية الاقتصادية من زاوية هيكل الصناعات:

شهد هيكل الصناعات تحسّنًا واضحًا في مناطق الغرب الصينية خلال الفترة 1952 - 1998. حيث زادت نسبة القطاع الأول (الزراعة)، والثاني (الصناعة)، والثالث (الخدمات) من حجم الإنتاج المحلي الكلي من 66: 16: 18 لتصل بالترتيب إلى 37: 43: 20 عام 1978، وفي عام 1998 شهدت النسبة تغيّرًا آخر لتصل إلى 25: 41: 34، بما يتوافق مع القوانين العامة لهيكل الصناعات.غير أنه طبقًا لبيانات عام 1998، وبالمقارنة مع المعدّل المتوسّط على مستوى البلاد ومناطق الشرق، فقد كانت نسبة القطاع الأول لا تزال مرتفعة، لكن حركة السوق منخفضة والتكنولوجيا متأخّرة، وطرق الإنتاج التقليدية لا تزال واسعة الانتشار؛ فيما كانت نسبة القطاع الثاني أقلّ من متوسط المعدل على مستوى الصين ومناطق الشرق بما يقارب 7% و8% بالترتيب، وكانت أهمّ المؤسّسات الصناعية إمّا قائمة على استهلاك الموارد البيئية أو مؤسسات صناعات عسكرية، ممّا أضعف قوة سحبها للاقتصاد العام. كما بدا تأخُّر الصناعات الخفيفة كثيرًا، ولم تكن كافية لتحسين مستوى معيشة المواطنين؛ في حين كانت أحوال القطاع الثالث أقرب في تطوّرها للمعدّل على مستوى البلاد، إلا أنّ هذا الوضع لم يكن دليلًا على تطوّر القطاع الثالث في مناطق الغرب الصينية، حيث إنّ تقييم تقدّم هيكل الصناعات من عدمه يعتمد على مؤشّرات القيمة الإجمالية للناتج، بالإضافة إلى مستوى التحديث

الداخلي لكل قطاع على حدة. حيث تركّزت صناعات القطاع الثالث في مناطق الغرب على تداول السلع التقليدية والسياحة. في مقابل تأخّر الصناعات الأخرى بما فيها المعلومات والمال والأعمال، كما زادت الفجوة بين وعي الفرد ومتطلّبات تقدّم الخدمات الحديثة. وعند النظر إلى هيكل مصادر رؤوس الأموال، يتّضح أن المؤسسات الصناعية في مناطق الغرب كانت مؤسسات قطاع عام بالدرجة الأولى، فبسبب تخلّف التكنولوجيا ووسائل إدارتها، فإنها كانت بحاجة إلى الدعم المادي لتستمرَّ في البقاء؛ فعدم وجود تطوّر كافٍ للاقتصاد الخاصّ نتيجة طبيعية لعدم وجود تطوّر كافٍ لاقتصاد السوق، كما أنه سبب مهمّ في اتساع الفجوة بين مستوى حركة السوق في مناطق الغرب ومناطق الشرق، مما أدى إلى ضعف إمكانات التنمية في اقتصاد مناطق الغرب الصينية.

3. الصراع بين رغبات الاستثمار وإمكاناته من خلال رؤية مستقبل التنمية الاقتصادية:

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، زادت قيمة الاستثمارات القائمة على التوسّع الخارجي واستثمارات التصنيع الداخلي في مناطق الغرب الصينية، ليصل حجمهما بالترتيب من 21894 مليار يوان و9312 مليار يوان عام 1985، إلى 246045 مليار يوان و87113 مليار يوان في عام 1998، ممّا يعكس الرغبة القوية لمناطق الغرب في مجاراة التحديث الذي تشهده البلاد. إلا أن تلك المعدلات لم تكن كافية بالنسبة إلى حجم الاقتصاد الكلّي، فلم يزدد حجم الاستثمارَين المذكورَين سلفًا، بل انخفضا نسبةً إلى اقتصاد الدولة، خاصةً الاستثمار الداخلي الذي شهد انخفاضًا ملحوظًا. ومن خلال هيكل الاستثمارات، نجد أنّ النسبة التي احتلها الاستثمار الداخلي بالنسبة لنوعي الاستثمار انخفضت من 30% عام 1985 لتصل إلى 26% عام 1998، وفي عام 1998 انخفضت لتصل إلى 3% أقلّ من استثمار مناطق الوسط والشرق الصيني، ممّا يعكس المزيد من ضعف التكنولوجيا في مناطق الغرب، وكذلك نقص القدرة على دعم تطوّر الاقتصاد طويل المدى. وقد أدى انخفاض مستوى الاستثمار ذي الأصول الثابتة إلى ضعف البنية التحتية ومرافق الإمداد بالمياه لمناطق الغرب، وكذلك تخلّف شبكة الطرق والمواصلات والإنترنت، وانخفاض مستوى خدمة شبكات الهواتف الجوالة، وتدهور البيئة، وازدياد مساحات التصحر، وتآكل التربة الصالحة للزراعة، وانخفاض إمكانات الهيكل الصناعي، وتخلّف مجالات التصنيع والتمدّن وتقنية المعلومات، وتخلّف القطاع الصناعي الثالث.

4. مشكلات تأخّر التنمية وصعوبة حياة المواطنين من خلال تدنّي مستوى حياة المواطنين والتنمية الاجتماعية في مناطق الغرب الصينية:

فيما يتعلّق بمتوسط دخل الفرد واستهلاكه في مناطق الغرب الصينية، فإنه في مطلع فترة تأسيس الصين الجديدة، كان هذا المتوسط متدنيًّا في مناطق الغرب مقارنة بنظيره على مستوى الصين، باستثناء عدد من أهالي القرى الذين ارتفع مستوى دخلهم عن مستوى متوسط الدخل الصيني. وقد شهد هذا الوضع تحسّنًا طفيفًا في بداية عصر الإصلاح. فباستثناء ارتفاع متوسط استهلاك الفرد للمناطق الأربع ذات الحكم الذاتي في الغرب عن متوسط مستوى الصين وهي: نينغشيا، شينجيانغ، منغوليا الداخلية، وقوانغشي (وقد يكون ذلك نتيجة طبيعية لتنفيذ سياسة القوميّات في الصين)، إلا أن دخل الفرد في القرى والمدن كان متدنيًّا مقارنة بنظيره على مستوى الصين؛ وإذا قارننا بين القيمة النسبية لكل المناطق ومتوسط مستوى الصين، فسنرى تقاربًا بين متوسط استهلاك الفرد ودخله في المدن بنظيره على مستوى الصين، بينما يظهر الوضع المتردّي في القرى. وبمقارنة عام 1998 مع بداية تطبيق سياسة الإصلاح، نجد أنه باستثناء بعض المقاطعات القليلة فقد تعرّضت المؤشّرات الثلاثة إلى تدهور بدرجات متفاوتة: ففي جانب متوسط استهلاك الفرد كان التدهور في منطقة نينغشيا الأكثر وضوحًا، فقد هبط بما يساوي 13.97% من متوسط القيمة النسبية لمستوى الصين ليصل إلى 6.89%. وفي جانب مستوى دخل الفرد في المدن، كان الانخفاض الأكبر في منطقة شينجيانغ، فقد هبط بما يساوي 9.98% من متوسط القيمة النسبية لمستوى الدخل على مستوى البلاد ليصل إلى 7.58%. وفي جانب مستوى دخل الفرد في القرى كانت منطقة قانسو الأكثر انخفاضًا، فقد هبط ليصل إلى ما يساوي 6.5% من متوسط القيمة النسبية لمستوى الصين. ومن أجل ذلك تناولت الكثير من المؤلّفات الصادرة بعد سياسة الإصلاح والانفتاح تلك الفجوة بين توزيع الدخول، وأشارت إلى أن رفع درجة

معامل جيني[3] لتلك الفجوة بين مناطق الغرب والشرق مسؤولية مهمة للغاية.

أمّا من ناحية الوعي السكاني، فإنه بعد تأسيس الصين الجديدة شهد التعليم المتوسط والعالي في مناطق الغرب تطورًا سريعًا، ففي الفترة 1952 - 1998، ارتفع عدد طلاب المدارس المتوسطة من 479 ألف طالب ليصل إلى 14885 مليون طالب وطالبة. وارتفع عدد طلاب المرحلة الجامعية من 32 ألف طالب وطالبة ليصل إلى 734 ألف طالب وطالبة، الأمر الذي قدّم دعمًا بشريًّا واضحًا لعملية التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب. ولكن إذا عقدنا مقارنة، فسنجد أن نسبة سكان مناطق الغرب تحتلّ 29% من معدّل سكّان الصين، وبالتالى نجد أنّ مؤشرات تعداد طلاب المرحلتين المتوسطة والعليا لا تتناسب مع معدّل السكان في تلك المناطق؛ كما واصلت نسبة تعداد طلاب المرحلتين المتوسطة والعليا انخفاضها بالنسبة إلى تعداد سكان الصين في عام 1990 (لتنخفض من 22.16% و26.81% عام 1990 إلى 21.52% و2362% عام 1998).

جدول (1) مؤشرات متوسط دخل مقاطعات غرب الصين واستهلاكها

	متوسط استهلاك الفرد (باليوان)			متوسط الدخل للفرد في المدن (باليوان)			متوسط دخل الفرد في القرى (باليوان)		
	1952	1978	1998	1957	1980	1998	1957	1978	1998
على مستوى الصين	142	184	2,972	235	439	5,425	73	134	2,162
تشونغتشينغ			2,224			5,467			1,720
سيتشوان	51	149	2,040	185	429	5,412		120	1,972
قوي جوو	52	146	2,121	197	360	5,127	68	127	1,789
يونان	50	128	1,511	151	316	4,565	64	109	1,334
التبت	54	156	2,059	192	404	6,043	66	131	1,387
شانشي			1,551		487				1,232
قانسو	81	173	1,852		381	4,220	76	134	1,406

3- معامل جيني: نسبة للعالم كورادو جيني وهو من المقاييس المهمّة والأكثر شيوعًا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي.

تشينغخاي	80	168	1,612		403	4,010	93	101	1,393
نينغشيا	94	257	2,047			4,240		113	1,425
شينجيانغ	92	214	1,947	220	438	4,112	102	116	1,721
منغوليا الداخلية	122	217	2,745		482※	5,001	125	119	1,600
قوانشي	99	207	2,141		370	4,353		131	1,981

ملحوظة: تشير ※ إلى بيانات عام 1981

المصدر: (كتاب الإحصاء السنوي الصيني) في الفترة ما بين 1980-1999

أدى تأخّر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الغرب إلى وضع قيود على عملية التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وبناء مجتمع رغيد واكتمال عملية التحديث الشاملة على مستوى البلاد، ممّا شكّل تهديدًا للأمن البيئي، واتحاد القوميات، والأمن القومي، ودعم موارد الدولة. وهو ما جعل عملية تنمية مناطق الغرب موضوعًا مهمًّا من الموضوعات التي يولّيها الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية في ذلك الوقت اهتمامًا كبيرًا، والتي هي بحاجة إلى تقديم حلول عاجلة. وقد أشارت "الخطة الخمسية الخامسة عشرة لتنمية مناطق الغرب الصينية" إلى أنّ: "تحقيق التنمية في مناطق الغرب تعدّ أحد أهداف الاستراتيجية التي طرحها الزعيم دينغ شياو بينغ القائمة على "محورَين استراتيجيين"، والتي تتمثّل أهدافها في التقليص التدريجي للفجوة بين المناطق الصينية، وتعزيز الاتحاد بين القوميات، وضمان أمن حدود البلاد والاستقرار الاجتماعي، ودفع إجراءات التقدم الاجتماعي، والتي تعدّ مطلبًا ملحًّا لتعديل الهيكل الاقتصادي على مستوى المناطق، وإطلاق العِنان للقدرات المميّزة في كل مناطق الصين، ودفع التوزيع العادل للطاقات الإنتاجية، والارتقاء بكفاءة ومستوى الاقتصاد الوطني؛ وتوسيع دائرة المتطلّبات المحلية، وفتح الأسواق، والحفاظ على التنمية المستمرة والسريعة والسليمة للاقتصاد الوطني، وتحقيق الهدف الثالث من أهداف تأسيس الحداثة في الصين". "انطلاقًا من الوضع العام لتأسيس الحداثة الاشتراكية في البلاد، فإنّه يجب اعتماد تطبيق التنمية الكبرى في مناطق الغرب، وتسريع تطور مناطق الوسط والغرب، كمهمّة استراتيجية كبرى، لدفع التنمية المتناغمة على مستوى المناطق في الصين، التي تُعدُّ بمثابة خطوة مهمّة لتحقيق

النهضة العظيمة المنشودة للأمة الصينية في القرن 21". والتي تمثّل مغزى اقتصأدي وسياسي مهمّ لتطبيق الخطّة التنموية الكبرى لمناطق الغرب الصينية.

(2) تنمية مناطق الغرب الصينية الكبرى وأهدافها:

في ثمانينيات القرن العشرين، ولمواجهة مشكلة عدم التوازن في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الصين، فقد طرح الزعيم دينغ شياو بينغ استراتيجية قائمة على "محورَين رئيسَين": الأول، يتمثّل في تعزيز انفتاح المناطق الساحلية على الخارج لتحظى بتطوّر سريع نسبيًّا بدعم من مناطق الوسط والغرب؛ والثاني، يكمن في أنه عندما تتمكّن مناطق الشرق من الوصول إلى مرحلة معيّنة من التنمية، فإنها ستبذل جهدًا أكبر في دعم مناطق الغرب لتحقيق التنمية المنشودة، وعلى مناطق الشرق اتّباعُ تلك الاستراتيجية أيضا. وخلال 20 عامًا من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، تمكّن اقتصاد مناطق الشرق من احتلال أكثر من نصف القيمة الإجمالية للاقتصاد الوطني، إلا أنّ السوق وضع قيودًا شديدة أمام تحقيق اقتصاد مناطق الشرق للمزيد من التنمية، ففي ذلك الوقت لم تكن خطة تنمية مناطق الغرب توافق أفكار دينغ شياو بينغ فحسب، بل كانت مسؤولية على مناطق الشرق لتقديم الدعم المطلوب لتحقيق التنمية في مناطق الغرب، وتقديم الفرصة المناسبة لرفع مستوى الصناعات وتوسيع حجم السوق بها. ومن أجل ذلك وفي 9 يونيو عام 1999، فقد طرح الرئيس جيانغ تزه مين من مدينة شيآن: أنّ الظروف مواتية الآن لتحقيق التنمية في مناطق وسط وغرب البلاد. وفي 22 سبتمبر 1999 أجاز الاجتماع الكامل الرابع للدورة الخامسة عشرة للحزب قرارًا يفيد بأنه على الدولة البدء في تنفيذ الخطّة التنموية الكبرى لمناطق الغرب. وفي مطلع عام 2000 أسّس مجلس الدولة الصيني فريقًا لقيادة الخطة التنموية لمناطق الغرب، كما أقيم مؤتمرًا يناقش خطّة التنمية، كان أهمّ ما تناوله توزيع المهام التي سيتمُّ العمل بها في تنفيذ الخطّة التنموية. والتي كانت نقطة البداية في تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب الصينية.

وقد تمثّل المنهج الأساسي الذي اتبعته الدولة في تطبيق خطّة تنمية مناطق الغرب في: الشحذ الفكري للسعي الإيجابي والقدرات القوية لنضال شاقّ طويل المدى لتحقيق تلك الاستراتيجية؛ ووضع المهام الرئيسة للتنمية في حيّز التنفيذ عن طريق العمل في إطار القوانين والتخطيط الشامل، والأدلة العلمية؛ وإبراز النقاط المهمّة مثل التنفيذ التدريجي للاستراتيجية، والإلمام بأهمّ تناقضات الروابط الأساسية لها، وتركيز الجهود لحلّ جميع المشكلات المتعلّقة بها؛ وتعميق الإصلاح، وتوزيع نطاق الانفتاح، واعتماد نظم وتكنولوجيا مبتكرة لدفع سبل التنمية في مناطق الغرب. ويكمن الهدف العام للاستراتيجية، في أنه من خلال النضال الشاقّ لعدّة أجيال متعاقبة، وبالوصول إلى تحقيق مبدئي للعصرنة على مستوى الصين في القرن 21، فإنه يمكن الوصول إلى تغيير جذري لكلّ مظاهر التخلّف في مناطق الغرب، وكذلك تقليص الفجوة بين تطور المناطق الإقليمية الصغيرة، والسعي لتأسيس منطقة غرب صينية جديدة مفعمة بالازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي واستقرار الحياة واتحاد القوميات وجمال الطبيعية والرفاه الشعبي.

الفصل الثاني:

أهمّ إنجازات استراتيجية تنمية مناطق الغرب الصينية الكبرى (1998-2008)

منذ يونيو 1999 حتى عام 2009 مرّت عشرة أعوام على بدء استراتيجية تنمية مناطق الغرب (ولتسهيل عقد مقارنة عن أحوال المنطقة قبل التنمية، سنتّخذ من عام 1998 عامًا محوريًّا لدراسة أحوال تنمية مناطق الغرب). فعلى مدار عشرة أعوام، وتحت القيادة الرشيدة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة، ومن خلال الجهود المشتركة لكوادر وجماهير المناطق والدوائر كافّة وخاصة الدوائر المعنية بمناطق الغرب، تمكنت مناطق الغرب من تحقيق تطور متميز وإنجازات بارزة، وبذلك تحقّقت مفاهيم التنمية الواسعة، والتطوّر العظيم، والقفزة الكبرى.

(1) النموّ الاقتصادي المستمرّ والمتوازن والسريع:

منذ عام 1998 ازدادت سرعة نموّ الاقتصاد الوطني في غرب الصين، بل تميّز باستمراره فترةً طويلة وبمعدل استقرار جيد، وحقّق معدّل الاقتصاد الكلي والفردي قفزة كبيرة، ممّا وضع أساسًا راسخًا لأهداف الاستراتيجية التنموية في مناطق الغرب الصينية.

حقّق متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلّي لمناطق الغرب 11.42%، وهو ما يزيد على متوسط نموّ الناتج القومي للصين الذي بلغ 9.64%. فقد حقّقت تلك السنوات العشر النموّ الأسرع لمناطق الغرب منذ تأسيس الصين الجديدة، من بينها مقاطعة منغوليا الداخلية التي احتلّت المركز الأول على مستوى الصين في الحفاظ على سرعة نموها الاقتصادي مدة سبع سنوات منذ عام 2002، فخلال السنوات العشر المشار إليها، بلغ متوسط معدل نموها 16%، وجاءت في المركز الثاني مقاطعة شيآن

ومنطقة التبت بمعدل 12.18%، بينما حقّقت مقاطعة يوننان المعدل الأضعف بنسبة 9.47%، وكانت يوننان في الوقت نفسه المقاطعة الوحيدة في الغرب التي يقلّ نموها عن معدل النمو على مستوى البلاد؛ وفي عام 2008 حقّقت مقاطعات الغرب الصينية كافةً معدّلَ نموّ يفوق المتوسط الوطني (9%).

وعلى مدار السنوات العشر، استطاعت مناطق الغرب الصينية تحقيق معدل نموّ اقتصادي مستمر وسريع. فلم يكن النمو الاقتصادي سريعًا وحسب، بل شهد ارتفاعًا دوريًّا في معدله. فخلال الفترة 1999 - 2007 ارتفع معدّل نمو إجمالي الإنتاج المحلي في مناطق الغرب من 7.96% ليصل إلى 14.52%، بمتوسط سرعة سنوية بلغت 0.94%. ولكن لبعض الأسباب بما في ذلك الكوارث الطبيعية التي وقعت في عام 2008، وتدهور أوضاع الاقتصاد الخارجي انخفض ذلك المعدّل، إلا أنه لم ينخفض عن 12.38%.

انخفضت نسبة الاقتصاد الكلي لمناطق الغرب عن إجمالي الناتج المحلّي للصين، ثم ما لبث أن ازدادت مرة أخرى. ففي عام 1998 بلغ إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب 1464.738 مليار يوان صيني، وفي عام 2008 بلغ 8525.658 مليار يوان، بزيادة سنوية تقدر بـ 436.092 مليار يوان. وبالرغم من سرعة ازدياد معدل النمو الاقتصادي لمناطق الغرب، إلا أنه وبسبب سرعة نمو معدل الاقتصاد الكلي للصين، انخفضت نسبة اقتصاد مناطق الغرب مقارنة بنسبة إجمالي الناتج المحلي الكلي للصين في الفترة 1998–2003، فقد انخفضت من 17.69% لتصل إلى 17.02%. وفي عام 2004 ازداد معدل نمو اقتصاد المناطق الغنية بالموارد زيادة كبيرة، وذلك تأثّرًا بزيادة الطلب على الموارد والناجم عن ارتفاع الأسعار، ممّا أدّى إلى ارتفاع معدّل الاقتصاد في مناطق الغرب ليصل إلى 17.93%. إلا أنّ ظاهرة ارتفاع الأسعار لم تدم طويلًا، ففي الفترة 2005– 2008 استعاد معدّل نمو إجمالي الناتج المحلي استقراره، بل وبدأت سرعة نموه تفوق متوسط النمو على مستوى البلاد، وكذلك حظي ذلك المعدل بارتفاع تدريجي في حصته من إجمالي الناتج المحلي الصيني، فقد ارتفع من 16.98% والذي يعد انخفاضًا تاريخيًّا له، ليصل إلى 17.80%، وبذلك تقلّصت الفجوة بين اقتصاد مناطق الشرق واقتصاد مناطق الغرب الصينية.

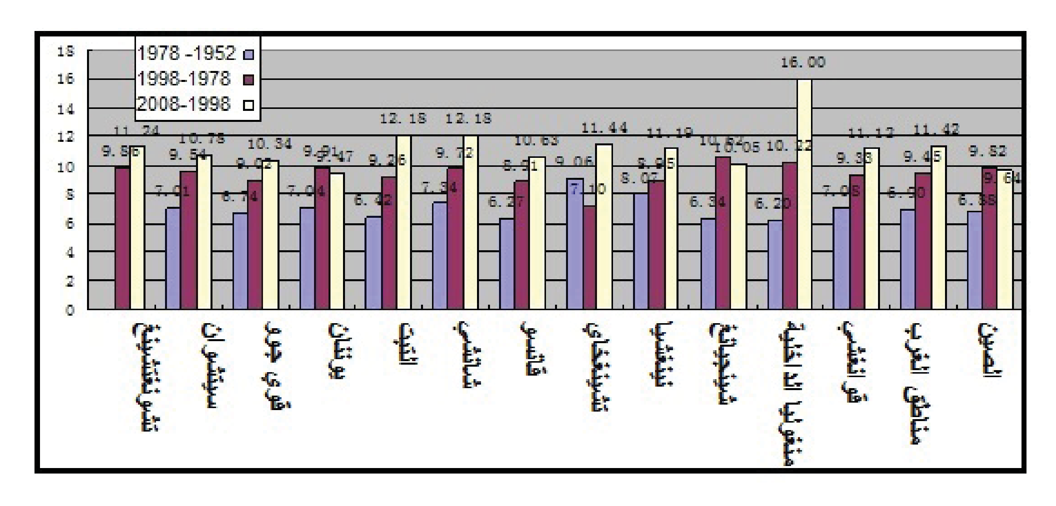
جدول (2) إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب الصينية في الفترة 1998- 2008 (الوحدة المستخدمة: مئة مليون يوان)

المنطقة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تشونغتشينغ	1429.3	1479.7	1589.3	1749.8	1971.3	2250.6	2691.5	3069.1	3486.2	4122.51	5099.66
سيتشوان	3580.3	3711.6	4010.3	4421.8	4875.1	5456.3	6379.6	7385.1	8637.8	10505.30	12506.25
قوي جوو	841.9	911.9	993.5	1084.9	1185	1356.1	1677.8	1942	2267.43	2741.90	3333.4
يونان	1793.9	1855.7	1955.1	2074.7	2232.3	2465.3	3081.9	3472.3	4001.87	4741.31	5700.1
التبت	91.2	105.6	117.5	138.7	161.4	184.5	220.3	250.6	290.05	342.19	395.91
شانشي	1381.5	1487.6	1660.9	1844.3	2036	2398.6	3175.6	3674.8	4383.91	5465.79	6851.32
قانسو	869.8	932	983.4	1072.5	1161.4	1304.6	1688.5	1928.1	2275	2702.40	3176.11
تشينغخاي	220.2	238.4	263.6	301	341.1	390.2	466.1	543.2	641.05	783.61	961.53
نينغشيا	227.5	241.5	265.6	298.4	329.3	385.3	537.1	599.4	706.98	889.20	1098.51
شينجيانغ	1116.7	1168.6	1364.4	1485.5	1598.3	1877.6	2248.8	2639.6	3018.98	3523.16	4203.41
منغوليا الداخلية	1192.3	1268.2	1401	1545.8	1734.3	2150.4	3020	3822.8	4790	6091.12	7761.8
قوانغشي	1903	1953.3	2050.1	2231.2	2455.4	2735.1	3433.5	4063.3	4801.98	5955.65	7171.58
مناطق الغرب	14647.6	15354.1	16654.7	18248.6	20080.9	22954.6	28620.7	33390.3	39301.25	47864.14	58259.58

المصدر: بيانات الفترة 1998– 2007 طبقا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) خلال الفترة 1999– 2008

تم الحصول على بيانات عام 2008 من النشرة الإحصائية لعام 2009 لجميع مقاطعات مناطق الغرب الصينية

زاد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى أكثر من ضعفين؛ ليرتفع تدريجيًّا من فئة الدخل المنخفض إلى فئة الدخل المنخفض-المتوسط، ففي الفترة 1998–2007، ارتفع متوسط نصيب الفرد في مناطق الغرب من إجمالي الناتج المحلي من 4122.6 يوان ليصل إلى 13186.44 يوان، بزيادة تساوي 2.2، أكثر من ضعفين. من بينها مقاطعة منغوليا الداخلية التي ارتفع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها إلى أربعة أضعاف، لتصبح أسرع مقاطعة في زيادة نسبة الدخول فيها، وكذلك أكبر مقاطعة من مقاطعات الغرب من حيث متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والذي بلغ 25326,9 يوان. ومن حيث ارتفاع مستوى دخل الفرد حلّت مقاطعة شانشي ومنطقة نينغشيا في المركز التالي بعد مقاطعة منغوليا الداخلية بنسبة 3.8 أضعاف و2.45 ضعفًا على التوالي، وتعتبر المقاطعات الثلاث الوحيدة التي تجاوزت متوسط معدل النمو الاقتصادي؛ ومن حيث القيمة المطلقة فقد سجّلت مقاطعة شانشي ومنطقة شينجيانغ المركزَين الثاني والثالث بنسبة بلغت 10741.45 يوان و10424.89 يوان على التوالي. وحيث يدل ارتفاع معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على نجاح مناطق الغرب في أن تخطو خطوات ثابتة نحو التأسيس الشامل لمجتمع رغيد.



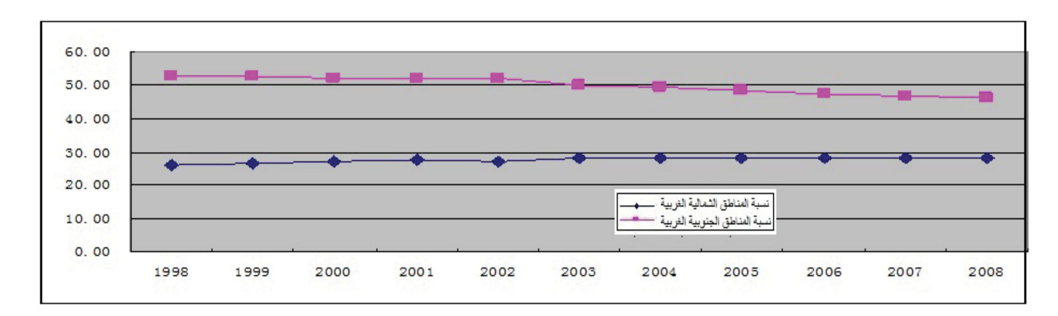
شكل (2) مراحل تطوّر مقاطعات الغرب في الفترة 1952– 2008 نسبة إلى متوسط معدّل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي للصين (%)

(2) خطوات جديدة لتعديل الهيكل الاقتصادي وتعزيز التناسق بين تطور الصناعات على مستوى المناطق والمدن والقرى:

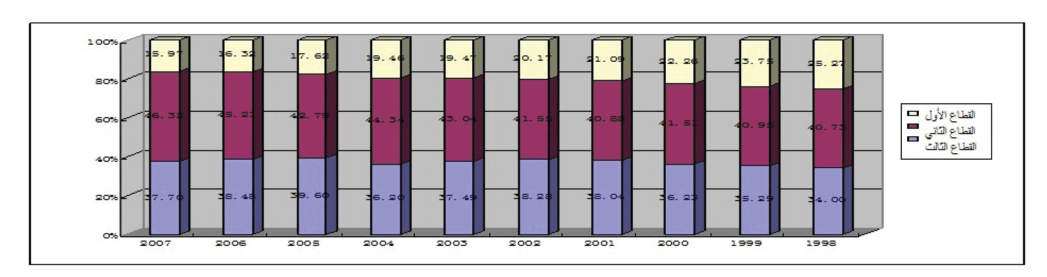
يعدّ اتحسين الهيكل الاقتصادي المستمر أحد الأهداف والسمات المهمة للتنمية الاقتصادية. فمنذ عام 1999، شهد تعديل الهيكل الاقتصادي لمناطق الغرب الصينية تغيّرًا ايجابيًّا ملحوظًا، حيث استمر ارتفاع معدل القطاع الصناعي الثالث، وزادت وتيرة التمدّن. كما حقّق التناسق بين الاقتصاد الإقليمي والمحلّي تغيّرًا يجابيًّا. وتماشيًا مع تأكيد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على التنفيذ التدريجي لاستراتيجية تنمية مناطق الغرب، أخذت الإجراءات السياسية وضعها للتنفيذ، وكذلك حظي تناسق تطوّر الاقتصاد الإقليمي نفسه على تغيير إيجابي، فمع ازدياد نسبة إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب بالنسبة للناتج القومي للدولة، ازداد معه إجمالي الناتج المحلي الإقليمي على مدار الفترة 1999–2008، ففي عام 2008 وصل إجمالي الناتج المحلّي لمناطق جنوب غرب الصين إلى 2703.232 مليار يوان صيني، بما يساوي 3.49 أضعاف إجمالي الناتج المحلي عام 1998؛ أما مناطق شمال غرب الصين فبلغ إجمالي الناتج المحلي لها 427 أضعاف ما حقّقه عام 1998؛ أما مقاطعتا منغوليا الداخلية وقوانشي فبلغ إجمالي الناتج المحلي لهما 4.82 أضعاف ما كانت عليه عام 1998. وخلال تلك السنوات العشر، قادت مقاطعة منغوليا الداخلية اقتصاد مناطق الغرب، وذلك بما تمتلكه من مزايا فريدة بمواردها، وانفرادها بخلق ما يسمّى "الظاهرة المنغولية"؛ وقد ضجّت المقاطعات الخمس المتأخرة الواقعة في شمال غرب الصين بزخم قوي للحاق بركب التنمية الاقتصادية، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الناتج المحلي لها من 26.05% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب عام 1998، لتصل إلى 28.34% عام 2006، وبالرغم من وجود بعض التدهور خلال العامين الأخيرين، إلا أن النسبة لم تقل عن 28%. وقد حظيت مناطق جنوب غرب الصين على سرعة نموّ لا بأس بها، لكنها لم ترتق لمستوى بقية المناطق، فقد انخفضت نسبة إجمالي الناتج المحلي لها من 52.82% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب، لتصل إلى 46.4% عام 2008. أمًّا الاستثمار القائم على الأصول الثابتة والقادر على عكس التنمية الاقتصادية في المستقبل، فقد اتسم بسرعة في زيادة معدله، فبالمقارنة بعام 1998 ارتفعت نسبة

استثمار الأصول الثابتة لمناطق شمال غرب الصين إلى 5.65 أضعاف، واستثمار مناطق جنوب غرب الصين إلى 5.51 أضعاف، واستثمار مقاطعتي منغوليا الداخلية وقوانغشي معًا إلى 6.54 أضعاف، وبالتالي يسبق استثمار المناطق الشمالية الغربية استثمار المناطق الجنوبية الغربية، ممّا يوضح استمرار تعزيز تطور الاقتصاد المستقبلي للمناطق المتأخرة، وذلك في ظلّ التسارع النسبي لتطور الاقتصاد المحلي لها.

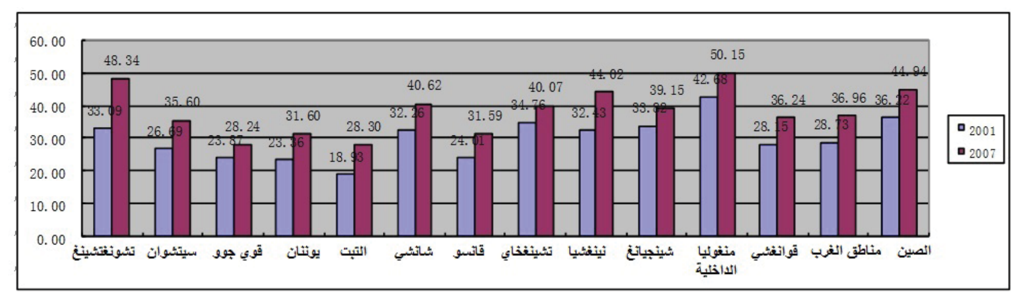
ازدادت قيمة إنتاج القطاع الصناعي الثالث في مناطق الغرب مزيدًا من التحسّن والتحوّل في هيكل الصناعات، في الفترة 1998–2007؛ لترتفع من 501.58 مليار يوان إلى 1804.694 مليار يوان، وارتفعت نسبة إجمالي الناتج المحلي من %34 إلى %37.7 (وفي عام 2005 وصلت إلى %39.6)؛ وكذلك ارتفعت نسبة القطاع الثاني من %40.73 لتصل إلى %46.32؛ أمّا القطاع الأول، فازدادت قيمته الإجمالية من 372.75 مليار يوان لتصل إلى 764.508 مليار يوان، وفي الوقت نفسه انخفضت نسبته من %25.27 إلى %15.97. وازدادت سرعة تطور التصنيع، حيث ظهرت قدرة تنافسية كبيرة نسبيًا في مجالات الكهرباء وتصنيع المعدات وصناعة الطاقة. وفي الوقت الذي استمرت فيه نسبة القطاع الثالث في الارتفاع، زاد معها مستوى الحداثة، فقد ازدادت سرعة خدمات النقل والمواصلات والبريد والطاقة، ففي عام 2007 بلغ طول السكك الحديدية 29411 كيلو متر، وبلغ طول الطرق السريعة إلى 1339419 كيلو متر، بما يمثل أكثر من %37 من حجم الطرق على مستوى البلاد. وبلغ إجمالي قيمة خدمات البريد والكهرباء 397.7 مليار يوان، بما يمثل أكثر من %20 من إجمالي القيمة على مستوى الدولة. وقد حقّقت خدمات البيع بالجملة والتجزئة، وخدمات الفنادق، والمطاعم، والخدمات المالية نموًّا سريعًا نسبيًّا.



شكل (3) نسبة إجمالي الناتج المحلي للمناطق الشمالية الغربية
والمناطق الجنوبية الغربية في الفترة 1998- 2008



شكل (4) التغييرات في نسبة القطاعات الثلاثة لمناطق الغرب في الفترة 1998-2007



شكل (5) نسب تطور التمدن في مختلف مقاطعات مناطق الغرب والصين عامّة

تحقق التناسق في التنمية الاقتصادية على مستوى المدن والقرى في ظلّ استمرار ارتفاع مستوى التمدن، ففي عام 2007 وصلت نسبة التمدن إلى 36.96%، وهي أعلى

بنسبة 8.23% عن عام 2001، حيث بلغت 28.73%. واستمر مستوى التمدن في الارتفاع، فعلى الرغم من أنه كان أقل بنسبة 0.5% عن متوسط مستوى التمدن على مستوى البلاد، إلا أنه اقترب كثيرًا في نسبته إلى نسبة الدولة عامّة. ففي عام 2001، كانت مقاطعة منغوليا الداخلية فقط التي تجاوزت نسبة التمدن بها المتوسط على مستوى الصين كلها، وبحلول عام 2007 سجلت مدينة تشونغتشينغ أيضا نسبة تمدن أعلى من مستوى الصين. ومع ارتفاع مستوى التمدن، ارتفع عدد السكان في المدن في الفترة 2001–2007 ليصل إلى 5.348 مليون نسمة، بينما انخفض عدد السكان في القرى ليصل إلى 4070 ألف نسمة، بما يساوي على التوالي 24.82% و26.43% من متوسط مستوى الصين. فقد انتقل الكثير من أهل القرى إلى المدن مما دفع بالتنمية الاقتصادية المتناسقة في القرى والمدن. فانطلاقًا من تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة لبناء قرى اشتراكية جديدة قائمة على مبادئ إعادة الأراضي الصالحة للزراعة وإعادة الغابات والمراعي، بما يشمل زيادة شبكة الطرق والاتصالات والكهرباء وغيرها من المرافق الأساسية، وتقليل الضريبة الزراعية، وتوسيع كافة أنواع الدعم، والتي ارتفعت معها دخول الفلاحين، وتعزّزت كافة المرافق الأساسية بشكل واضح في القرى، الأمر الذي دفع عملية التنمية الاقتصادية المتناسقة في المدن والقرى.

(3) تحقيق سلسلة من الإنجازات الأولية فيما يتعلّق بجودة وكفاءة التشغيل الاقتصادي، والزيادة المستمرة للإيرادات المالية المحلية، توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات الضارة:

منذ تطبيق التنمية الكبرى لمناطق الغرب، ومع النمو المتسارع للاقتصاد الوطني،حققت الإيرادات المالية المحلية زيادة سريعة، تبعها تحسُّن واضح في كفاءة الاقتصاد الوطني. وفي الوقت نفسه ومع التطبيق الشامل للتنمية العلمية، تحققت بعض الإنجازات الإيجابية الأولية في مجالي توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة، واستمرت كفاءة التشغيل الاقتصادي في الارتفاع.

وحيث شهدت الموازنة العامة للإيرادات المالية المحلية خلال السنوات العشر زيادة أكثر من أربعة أضعاف. فقد ازدادت الإيرادات المالية المحلية لمناطق الغرب من 94.624 مليار يوان عام 1998 لتصل إلى 509.609 مليار يوان عام 2008، وبذلك

ازدادت بمعدل 3.33 أضعاف، من بينها مقاطعة منغوليا الداخلية ومدينة تشونغتشينغ الأسرع نموًّا، ففي عام 2008 ازدادت إيراداتهما بالترتيب بنسبة 7.38 ضعفًا و7.12 ضعفًا عمّا حققتهما عام 1998، وكان ذلك المعدل يزداد عاما بعد عام، وازدادت سرعة نموه سرعة متغيّرة، فكان عام 2007 الأسرع نموًّا، حيث ازداد المعدل بنسبة %33.62 عن عام 2006. وارتفع معدل الإيرادات المحلية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، ففي عام 2008 احتلت الإيرادات المحلية نسبة %8.54 من إجمالي الناتج المحلي، وبذلك ارتفعت بنسبة %2.08 عن عام 1998 حيث بلغت %6.46. وبسبب زيادة سرعة نمو الإيرادات المحلية ازدادت قدرة الحكومات المحلية على السيطرة على الاقتصاد، وتعزيز الحلقة الضعيفة التي تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودفع الجهود للنهوض بالمناطق المتأخرة والدخول الضعيفة، وتسريع خطوات تحويل مظاهر الفقر إلى ثراء، والحفاظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقرة.

النمو السريع في أرباح المؤسّسات، ففي عام 2007 حقّقت المؤسّسات الصناعية التي تفوق أرباحها النطاق الطبيعي[4] أرباحًا تصل إلى 423169 مليار يوان، ويعدّ ذلك أكثر بـ419.22 مليار يوان عمّا حقّقته عام 1998 حيث بلغ 3.949 مليار يوان فقط، أي زادت أرباحها 10616 ضعف، بزيادة سنوية تصل إلى %68.1. وقد أدت الزيادة الضخمة في أرباح المؤسسات وسرعة معدّل نموها إلى زيادة التنافس بين المؤسسات، بما فتح مجالًا للتطور الإيجابي لها، وبذلك وُضِع أساسًا للتنمية الاقتصادية؛ وتعزّزت قدرة تلك المؤسسات على التكيف مع إمكانات السوق، والذي يعدّ من أكبر إنجازات استراتيجية تنمية مناطق الغرب، بما يدلّ على ارتفاع قدرة اقتصاد تلك المناطق على النهوض بنفسه.

4- المؤسسات التي تفوق أرباحها النطاق الطبيعي: هي المؤسّسات غير الحكومية التي تحقّق أرباحًا تصل إلى مليونَي يوان أو أكثر (طبقا لهيئة الإحصاء الوطنية عام 2011)، وتنقسم إلى عدة أنواع: مؤسسات كبرى، مؤسسات كبيرة، مؤسسات متوسطة، مؤسسات صغيرة.

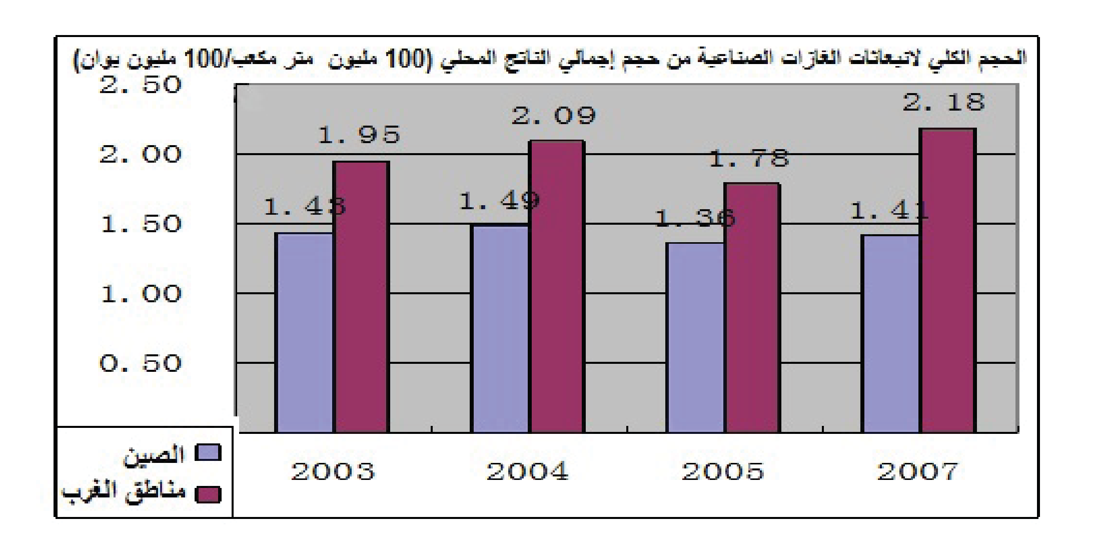
جدول (3) الموازنة العامّة للإيرادات المالية المحلية لمناطق الغرب
وأرباح الشركات الصناعية التي تفوق أرباحها النطاق الطبيعي

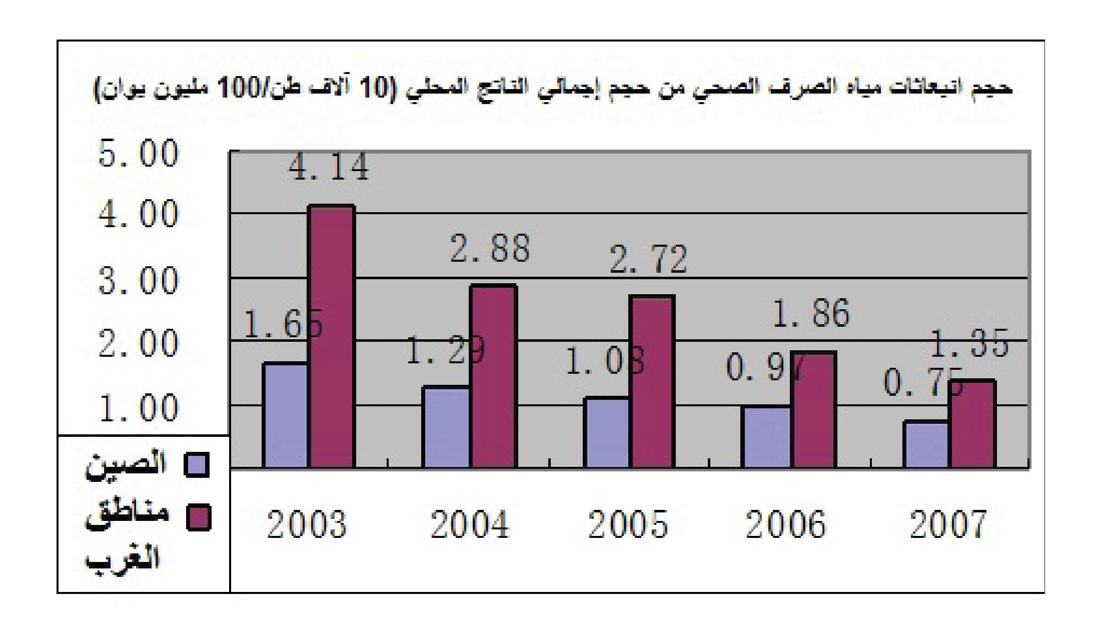
	الإيرادات المالية (مئة مليون يوان)		أرباح الشركات الصناعية التي تفوق أرباحها النطاق الطبيعي (مئة مليون يوان)	
المنطقة	1998	2008	1998	2007
تشونغتشينغ	71.13	577.24	19.31	241.73
سيتشوان	197.29	1041.76	39.7	700.05
قوي جوو	65.34	349.53	1.64	174.41
يونان	168.23	550.1	68.48	388.61
التبت	3.64	24.88	1.98	7.15
شانشي	93.33	591	-11.4	691.83
قانسو	54.03	264.9	-16.11	214.78
تشينغخاي	12.77	71.56	-8	136.27
نينغشيا	17.75	95	-2.86	49.79
شينجيانغ	65.39	360.8	-6.04	691.57
منغوليا الداخلية	77.67	650.64	3.22	641.99
قوانغشي	119.67	518.68	-11.81	293.51
مناطق الغرب	946.24	5096.09	39.49	4231.69

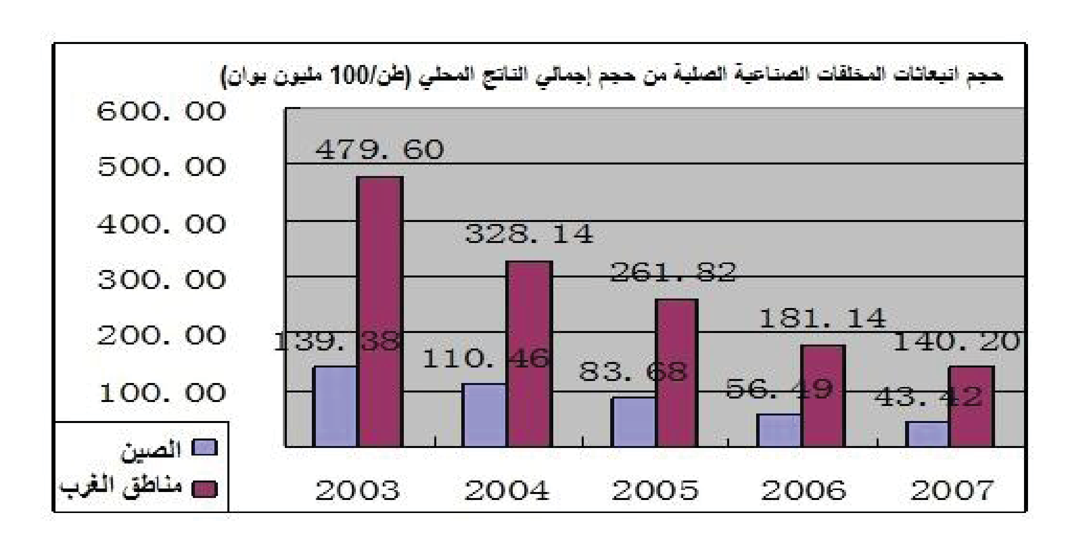
المصدر: بيانات الفترة 1998– 2007 طبقا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) للفترة 1999– 2008
تم الحصول على بيانات عام 2008 من النشرة الإحصائية لعام 2009 لكافة مقاطعات مناطق الغرب الصينية

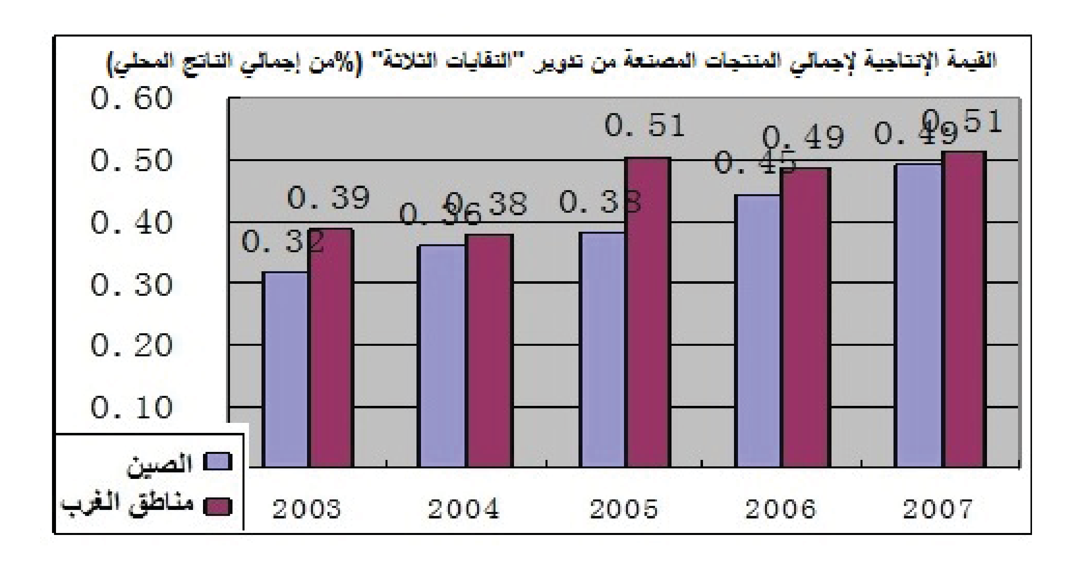
تحقيق تقدم إيجابي في مجالي توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات. كانت مناطق الغرب تعاني في البداية من ضعف التنمية، وتأخر المستوى التقني، بالإضافة إلى اتساع مساحة الأراضي ونقص المورد البشري، ممّا أدى إلى زيادة استهلاك المؤسسات للطاقة، وبالتالي زيادة حجم الانبعاثات الضارة، فأصبحت مسئولية توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات مهمة ثقيلة، نظرا لتفاقم وضعها الحالي آنذاك. ولكن ومع انتشار المسائلة عن أهداف توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات، كثفت مناطق الغرب من جهودها لتوسيع هيكلها لتتمكن من القضاء على القدرات الإنتاجية الضعيفة، والتركيز في إجراءاتها على الصناعات والمؤسسات والأقاليم المهمة ليتمكن مجالي توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات من تحقيق تقدّم إيجابي في ظلّ الصعوبات والمشاقّ الكثيرة التي

واجهها في ذلك الوقت. وقد شهد حجم صرف مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية الصلبة انخفاضًا كبيرًا. ففي الفترة 2003–2007 لم يصل حجم صرف مياه الصرف الصحي للمعايير المطلوبة، حيث انخفضت نسبته خلال 5 أعوام إلى 302.875786 مليون طن، وبهذا انخفضت هذه النسبة من 41.41% لتصل إلى 31.49% من إجمالي حجم صرف الانبعاثات على مستوى الدولة؛ أما حجم صرف النفايات الصناعية الصلبة فقد انخفض خلال 5 أعوام ليصل إلى 4298495.8 طن. ومن خلال رؤية مدى فعالية صرف الانبعاثات، نجد انخفاضًا ملحوظًا في حجم صرف ما يساوي كل 100 مليون يوان من قيمة إنتاج مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية الصلبة، وتجاوزت سرعة معدل الصرف على مستوى البلاد، ففي الفترة 2003–2007، انخفض حجم صرف مياه الصرف الصحي من 41.4 ألف طن/ 100 مليون يوان من قيمة إنتاجه ليصل إلى 13.5 ألف طن /100 مليون يوان من قيمة إنتاجه، بانخفاض سنوي 32.26%، مما يقلّ كثيرًا عن متوسط مستوى الدولة بنسبة 10.35%؛ أما حجم صرف النفايات الصناعية الصلبة فقد انخفض من 479.6 طن/100 مليون يوان من قيمة إنتاجه ليصل إلى 140.2 طن/100مليون يوان من قيمة إنتاجه، بانخفاض سنوي 36%، ممّا يقلّ كثيرًا عن متوسط مستوى الدولة بنسبة 2.14%؛ على عكس ذلك ازداد حجم انبعاث الغازات من 195 مليون متر مكعب/100 مليون يوان ليرتفع إلى 218 مليون متر مكعب/100 مليون يوان. ومع انخفاض الحجم الكلي للانبعاثات ازدادت النسبة الكلية لاستغلال تلك "النفايات الثلاثة"، ففي الفترة 2003–2007، وصلت القيمة الإنتاجية لإجمالي المنتجات المصنعة من إعادة تدوير "النفايات الثلاثة" على الترتيب إلى 8.91828 مليار يوان، 10.797217 مليار يوان، 16.874076 مليار يوان، 19.079076 مليار يوان، و24.503059 مليار يوان، بزيادة سنوية 15.584779 مليار يوان، بما يمثل زيادة تدريجية من حجم إنتاج الناتج المحلي.


الحجم الكلي لانبعاثات الغازات الصناعية من حجم إجمالي الناتج المحلي (100 مليون متر مكعب/100 مليون يوان)
2.50
2.00
1.50
1.00
0.50
1.95
2.09
1.78
2.18
1.43
1.49
1.36
1.41
الصين
مناطق الغرب
2003
2004
2005
2007


حجم انبعاثات مياه الصرف الصحي من حجم إجمالي الناتج المحلي (10 آلاف طن/100 مليون يوان)
5.00
4.00
3.00
2.00
1.00
4.14
2.88
2.72
1.86
1.35
1.65
1.29
1.08
0.97
0.75
الصين
مناطق الغرب
2003
2004
2005
2006
2007





شكل (6) حجم انبعاث "النفايات الثلاثة" لمناطق الغرب من حجم إجمالي الناتج المحلي، ونسبة إجمالي استغلالها من نسبة إجمالي الناتج المحلي

(4) التطوّر السريع للإنتاج الصناعي وتعزيز المقوّمات الاقتصادية:

التطور السريع في النشاط الصناعي والصناعات الثقيلة على وجه الخصوص، فازدادت قدرتها المساهمة في نموّ إجمالي الناتج المحلّي، والزيادة الواضحة في المنتجات الصناعية، وازدادت أيضًا قدرة المنتجات الصناعية على إمدادات السوق.

الارتفاع المستمرّ للقيمة المضافة في القطاع الصناعي، والزيادة الواضحة في نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلّي. ففي عام 2008 وصلت القيمة الصناعية المضافة لمناطق الغرب إلى 2253.773 مليار يوان، بزيادة تقدّر بـ1968.386 مليار يوان عما حقّقته عام 1998، حيث بلغت 285.34 مليار يوان، بزيادة سنوية 22.96%، بما يفوق معدل نموّ الناتج المحلي، فيما كانت الزيادة في عام 2005 الأسرع نموًا، حيث بلغت 65.87%. ووفقا لذلك زادت نسبة القيمة الصناعية المضافة من إجمالي الناتج المحلي، وزادت أيضًا نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي. حيث ازدادت النسبة من 19.48% عام 1998 لتصل إلى 38.68% عام 2008. وارتفع السحب على نموّ الناتج من المحلي من 1.23% ليصل إلى 10.36%. وارتفع معدل المساهمة في نمو الناتج المحلي من 25.7% ليصل إلى 47.72%. وسجل عام 2005 معدّل سحب بنسبة 16.35%، ومعدل مساهمة قياسي بنسبة 98.12%. ومن حيث التوزيع الجغرافي لمناطق الغرب، نرى أن أكبر زيادة في الحجم المطلق للقيمة الصناعية للمضافة كانت من نصيب مقاطعة سيتشوان، حيث بلغت 434.633 مليار يوان، تلتها مقاطعة منغوليا الداخلية لتحقق 322.765 مليار يوان، ثم مقاطعة شانشي ومنطقة شينجيانغ على التوالي، اللتين حققتا بالترتيب 270.187 مليار يوان و219.043 مليار يوان. أمّا من حيث النسبة، فنرى أنّ القيمة الصناعية المضافة لكل من مقاطعات منغوليا الداخلية وشانشي وقوانغشي حقّقت أعلى ثلاث مراتب في مناطق الغرب، بزيادة سنوية بلغت على الترتيب بـ31.53% و26.44% و24.46%. ومن حيث سحب الناتج المحلي نرى أن منطقة نينغشيا ومقاطعتي منغوليا الداخلية وشانشي حققت أعلى ثلاث مراتب في مناطق الغرب بنسبة 6.02%، و5.89%، و5.48% على الترتيب.

الزيادة السريعة في حجم إنتاج منتجات الطاقة والمواد الخام والمنتجات الزراعية.

ففي عام 2007 ، بلغ حجم إنتاج الفحم الخام 1.027 مليار طن، والنفط الخام 51.9474 مليون طن، والغاز الطبيعي 57.455 مليار متر مكعب، وتوليد الكهرباء 883818 مليار وات في الساعة، ومواد الصلب 68.34 مليون طن، والأسمنت 298.3374 مليار طن، والنيتروجين الصناعي والفسفور وسماد البوتاسيوم 20.95 مليون طن، بزيادة قدرها 1.84، 1.11، 3.51، 2.33، 3.23، 1.77، و1.38 ضعف على التوالي لما كانت عليه في عام 1998.

جدول (4) المؤشرات الصناعية لمناطق الغرب في الفترة 1998 – 2008

	القيمة المضافة للقطاعات الصناعية لعام 1998 (مائة مليون يوان)	القيمة المضافة للقطاعات الصناعية لعام 2008 (مئة مليون يوان)	القيمة المضافة للقطاعات الصناعية لعام 1998 / إجمالي الناتج المحلي (%)	نسبة القيمة المضافة للقطاعات الصناعية لعام 2008 / إجمالي الناتج المحلي (%)	معدل النمو السنوي للقطاعات الصناعية (%)	المعدل السنوي لسحب القطاعات الصناعية للناتج المحلي (%)	معدل المساهمة السنوي للقطاعات الصناعية للناتج المحلي (%)
تشونغتشينغ	209.8	1829.63	14.68	35.88	24.18	3.55	26.17
سيتشوان	593	4939.33	16.56	39.49	23.61	3.91	29.35
قوي جوو	181.8	1111.73	21.59	33.35	19.85	4.29	29.06
يونان	517.5	1937.51	28.85	33.99	14.11	4.07	33.22
التبت	7.1	28.15	7.79	7.50	15.38	1.20	7.57
شانشي	286.2	2988.07	20.72	43.61	26.44	5.48	31.54
قانسو	207.9	1130.00	23.90	35.58	18.45	4.41	31.89
تشينغخاي	51.1	438.83	23.21	45.64	23.99	5.57	35.05
نينغشيا	57.7	485.10	25.36	44.16	23.73	6.02	35.29
شينجيانغ	242	1730.00	21.67	41.16	21.74	4.71	33.23
منغوليا الداخلية	222.6	3450.25	18.67	44.45	31.53	5.89	28.57
قوانغشي	276.7	2467.13	14.54	34.40	24.46	3.56	25.07
مناطق الغرب	2853.4	22535.73	19.48	38.68	22.96	4.47	30.21

(5) النمو السريع لاستثمار الأصول الثابتة وتطور الصناعات الأساسية والبنية التحتية:

لم تكن للبنية التحتية الجيدة لمناطق الغرب الإمكانات الأساسية التي اعتمدت عليها مناطق الغرب في سعيها للحداثة فحسب، بل كانت عنصرًا مهمًّا لجذب الاستثمارات الأجنبية ومؤسّسات مناطق الشرق الصيني، فمنذ عام 1998 واستثمار الأصول الثابتة لمناطق الغرب، خاصة استثمار الصناعات الأساسية والبنية التحتية تشهد نموًّا سريعًا، فالعديد من المشروعات المهمّة أقامت استثماراتها في مناطق الغرب، وحظيت الصناعات الأساسية كالنقل، والاتصالات، والطاقة، وكذلك البنية التحتية على تعزيز قوي، وبالتالي بدت قوة معدّل النمو الاقتصادي واضحة للغاية.

النموُّ السريع لاستثمار الأصول الثابتة، ففي عام 2008 بلغ استثمار الأصول الثابتة لمناطق الغرب 3689.462 مليار يوان، بما يزيد عما حقّقه عام 1998 حيث بلغ 3184.782 مليار يوان. وخلال السنوات العشر (1998– 2008)، بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات 15866.31 مليار يوان، بزيادة سنوية 22%، إلا أن حجم نطاق الاستثمار كان صغيرًا وسرعة نموّه كانت قليلة نسبيًّا، فقد حقّقت 8 مقاطعات معدّل نموٍّ سنوي يصل إلى أكثر من 20.01%؛ فقد بلغت سرعة نمو الاستثمار السنوية لمقاطعة منغوليا الداخلية 33.05%، فيما جاءت مقاطعة شانشي ومدينة تشونغتشينغ ومنطقة نينغشيا في المراكز 2-4، لتحقق على الترتيب 25.04% و23.43% و23.18%، وحققت منطقة شينجيانغ النسبة الأقل في سرعة النمو السنوية لتبلغ 16.25%. أما عن الحجم الكلي للاستثمار، فنجد أن مقاطعة سيتشوان قد حقّقت أكبر حجم للاستثمار، حيث بلغ حجم الاستثمار بها خلال عشرة أعوام 3271.154 مليار يوان، تليها مقاطعة منغوليا الداخلية والتي حققت 2099.736 مليار يوان.

التكوين الأساسي لشبكة النقل والمواصلات العامة، حيث بدأت الدولة في تنفيذ مشاريع شبكة الطرق السريعة لمناطق الغرب، مما دفع بالبدء في مشاريع: "مد الطرق الأسفلتية حتى القرى" و"مدن الطرق السريعة حتى الأرياف"، وحقق إنشاء السكك الحديدية تقدّمًا هائلًا ، فقد أقيمت العديد من المشاريع الضخمة مثل إنشاء الطرق

المؤدّية إلى مدن دلتا نهر اللؤلؤ والمدن الاقتصادية المحيطة بنهر بوخاي، وكذلك الطرق المؤدية إلى المناطق الشمالية الغربية والمناطق الجنوبية الغربية، وإنشاء الطرق الدولية للمناطق الواقعة على الحدود، وإنشاء محاور سكك حديدية ضخمة. كان أهم تلك المشاريع تغيير السكك الحديدية في منطقة التبت لتسمح بمرور السيارات، لبداية عصر جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة التبت؛ وفي مجال النقل الجوي، تمكّنت مقاطعات سيتشوان وقوي جوو ويوننان خلال الفترة 2003–2007 من بناء وإعادة إعمار 25 مطارًا مدنيًّا، وهكذا شهدت خدمات النقل في مناطق الغرب الصيني تحسّنًا كبيرًا خلال العشر سنوات المشار إليها.

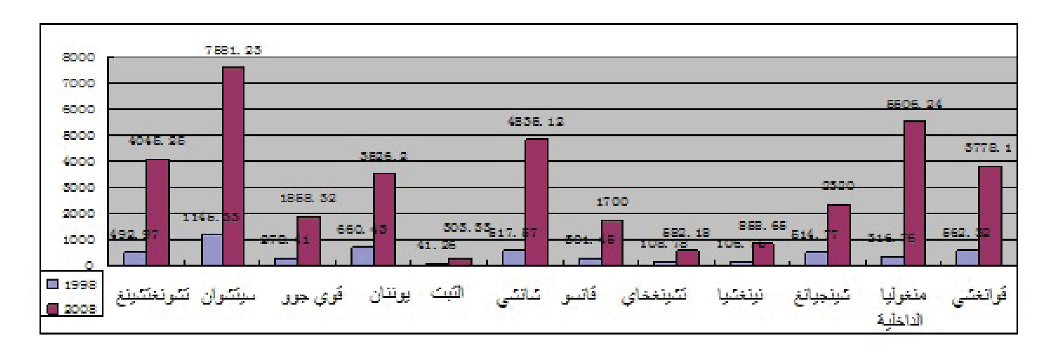
الإسراع في تأسيس البنية التحية لمجالَي المعلومات والطاقة الكهربائية، إلى جانب الزيادة الكبيرة في القدرات الإنتاجية لمصادر الطاقة. فقد حصلت جميع قرى الغرب (باستثناء منطقة التبت) على إمدادات شبكات الكهرباء، والاتصالات، والبثّ الإذاعي والتليفزيوني، وخدمات الإنترنت. فقد حقّقت مدينة تشونغتشينغ وحدها في الفترة 2003–2007 زيادة في سعة الكهرباء لتصل إلى 4.67 مليون كيلو وات، فقبل ثلاث سنوات تمّ إنشاء شبكة كهرباء دائرية تمدّ مدينة تشونغتشينغ بـ500 كيلو فولت "يوميًّا". أمّا عن منطقة التبت، فقد كانت الأسوأ حظًّا في الإمداد بالكهرباء، إلا أنها وصلت إلى مرحلة "توصيل الكابلات الكهربائية إلى جميع المدن، وإمداد القرى بشبكات الاتصالات". وتمّ إنشاء مشروع إمداد مناطق الغرب مناطق الشرق بالكهرباء بنجاح، فوصولًا إلى عام 2006، نجح المشروع في نقل 3.420 مليون وات، من بين ذلك تمّ إنشاء 6 خطوط كهرباء ذات تيار متردّد و3 خطوط كهرباء ذات تيار مستمر عن طريق ممرات جنوب وسط الصين، حيث تمكّنت من نقل 500 كيلو فولت، وبذلك بلغ إجمالي سعة الكهرباء المنقولة إلى مناطق الشرق إلى أكثر من 12 مليون وات. كذلك تمّ إنشاء 3 خطوط كهرباء ذات تيار مستمر عن طريق ممرات وسط الصين لنقل ±± 500 كيلو فولت من وسط الصين إلى مناطق غرب الصين. كما تمكّنت كذلك من نقل إمدادات مدينة يانغ تشينغ لمقاطعة جيانغسو بخطوط كهرباء ذات تيار متردد تصل إلى 500 كيلو فولت، ليصل إجمالي ما تمّ إمداده إلى 10.20 مليون وات. أمّا الممرات الشمالية، فتمّ إنشاء 13 خطًّا كهربائيًّا ذا تيار متردد، ليتمكّن من نقل 500 كيلو فولت،

ليبلغ إجمالي سعة الكهرباء المنقولة إلى 12 مليون وات.

وقد شهدت المناطق الرئيسة في الغرب ومشاريع البنية التحتية الرئيسة تحسنًا ملحوظًا. فقد تمّ إنشاء مشاريع نقل الفحم والغاز والنفط من الغرب إلى الشرق بنجاح، من بينها مشروع مقاطعة شانشي لبناء الناقلات العملاقة؛ ومشروع منطقة نينغشيا للاقتصاد البيئي (والذي ضمّ خمس مقاطعات ومدن صينية) وإعادة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات والمراعي ومعالجة الأراضي المتصحرة وغيرها من المشاريع التي حقّقت تقدّمًا كبيرًا، ففي عام 2007 وصل غطاء الغابات إلى 9.8%، لتصبح منطقة نينغشيا أول منطقة صينية تطبق سياسة "التدخّل البشري للقضاء على التصحر"، ممّا أدى إلى المزيد من تحسن الجودة البيئية في الوديان والمناطق الرئيسة في الغرب. ولاقت المشاريع الثلاثة الكبرى للتنقيب عن حقول النفط والبترول والغاز الطبيعي في منطقة شينجيانغ تطوّرًا كبيرًا. فقد أدّت مشاريع أنابيب النفط "المُمِدَّة للنفط من الغرب إلى الشرق"، والنفط الخام من كازاخستان إلى تسريع بناء قواعد الصناعات البتروكيماوية الرئيسة، والصناعات القائمة على الفحم والكهرباء، وكذلك القائمة على المعادن الحديدية وغير الحديدية وغيرها، وكذلك تعزيز القواعد المنتجة للمنتجات الزراعية المميزة. ففي الفترة 2003–2007 تم الانتهاء من إعادة إعمار أكثر من 1000 مشروع قائم على التكنولوجيا الصناعية، وبناء أكثر من 16 ألف مشروع للبنية التحتية.

تعزيز مشروعات المرافق المائية، فقد تمّ الانتهاء من بناء محطة الطاقة الكهرومائية بمضيق تشونغتشينغ وإنجاز مهمة التهجير لإنجاز المشروع. ففي الفترة 2003–2007 زادت مساحة الأراضي الزراعية المروية في مقاطعة منغوليا الداخلية لتصل إلى مساحة 2773.33 كيلو متر مربع، وتم تطوير مساحة 6246.66 كيلو متر مربع من الأراضي الموفرة للمياه خلال الري، مما قض على مشاكل مياه الشرب ومشكلة الأمن المائي لـ4.27 مليون مواطن؛ أما مقاطعة قوي جوو، فقد أنجزت استثمارات في مجال المرافق المائية بقيمة بلغت 16.3 مليار يوان، بما يعادل 1.2 ضعف إجمالي ما تمّ إنجازه خلال الـ53 عامًا السابقة لتأسيس جمهورية الصين الجديدة، ممّا قضى على مشكلات مياه الشرب لـ5.56 مليون فرد في القرى، وزادت مساحات الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري في القرى من مساحة 206.66 متر مربع لتصل إلى 306.66 متر

مربع؛ أمّا مقاطعة يوننان، فقد أنجزت بناء 165 خزان مياهٍ متوسطّ وصغير الحجم للإمداد بالمياه، مما أسهم في زيادة سعة المياه المخزنة إلى 1.15 مليار متر مكعّب، وريّ مساحات أراضٍ زراعية تصل إلى أكثر من 133.33 كيلو متر مربع.



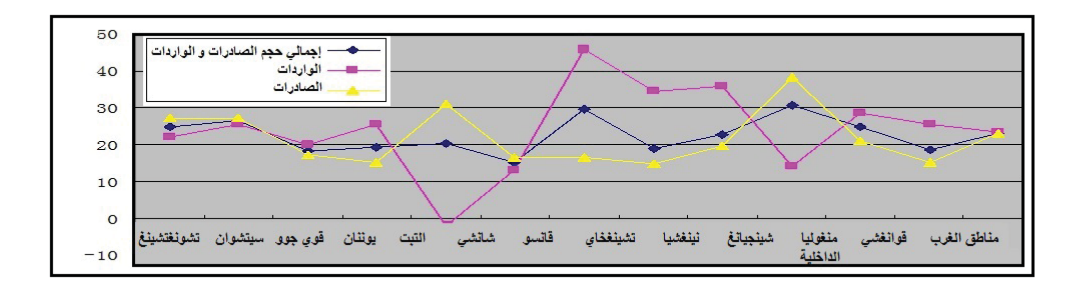
شكل (7) استثمارات الأصول الثابتة في مناطق الغرب (الوحدة المستخدمة: مئة مليون يوان)

(6) التطور السريع في التجارة الداخلية والخارجية، والتوسع الواضح في حجم السوق:

تصادف بدء تطبيق الاستراتيجية التنموية في مناطق الغرب، مع المرحلة الانتقالية لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، فقد تمكنت مناطق الغرب من توسيع وتعميق نطاق انفتاحها على الخارج، كما تمكّنت من تحسين مستوى استغلال السوق المحلي والدولي، وكذلك الموارد المحلية والدولية.

الزيادة السنوية المستمرة في حجم تجارة الصادرات والواردات. فقد وصل إلى 106.8 مليار دولار عام 2008، بزيادة 93.54 مليار دولار عمّا حقّقه عام 1998 حيث بلغ 13.26 مليار دولار، بمتوسط نموّ سنوي يقدّر بـ23.2%؛ من بينها حجم الواردات الذي ازداد عن عام 1998 بمقدار 36.684 مليار دولار، بمتوسط نموّ سنوي يقدر بـ23.37%، وزاد حجم الصادرات عن عام 1998 بمقدار 56.844 مليار دولار،

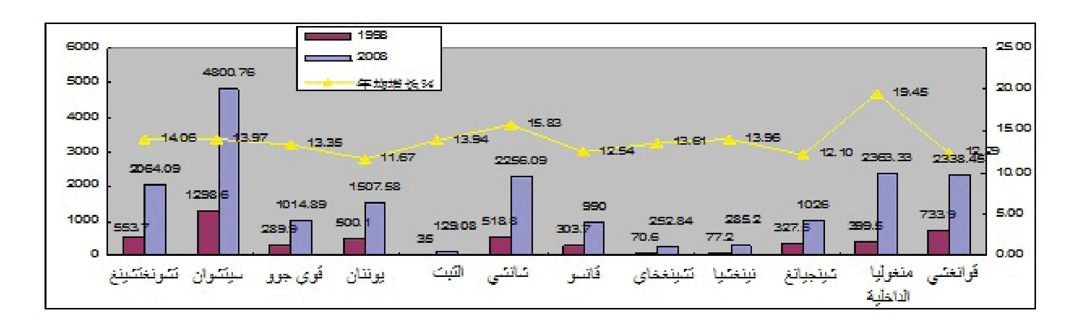
بمتوسط نموّ سنوي يقدّر بـ23.07%؛ وزيادة حجم الفائض التجاري كثيرًا، فقد ارتفع من 3.04 مليار دولار عام 1998 ليصل إلى 23.2 مليار دولار عام 2008. ومن حيث المقاطعات والمناطق، نجد أنّ حجم صادرات وواردات منطقة شينجيانغ كان الأسرع نموًّا، بزيادة سنوية تقدّر بـ30.76% و38.41% على التوالي، أما على مستوى الواردات فكانت مقاطعة قانسو الأسرع نموا، بزيادة سنوية 45.82%. ولم تكن علاقة تطور اقتصاد مناطق الغرب بالانفتاح على الخارج تتمثل في المقارنة الزمنية فحسب، فعلى المستوى المحلي تجاوزت سرعة نمو استثمار مناطق الغرب مستوى مناطق الشرق كلها، وذلك بسبب تحسن البيئة الاستثمارية بها. فطبقا للتقديرات الأولية للجنة الإصلاح والتنمية، فإنّ إجمالي حجم الصادرات والواردات لمناطق الغرب حقق 106.8 مليار دولار عام 2008، بمعدل نمو 35.8%، وسرعة نمو زادت عن متوسط مستوى الدولة بمعدل 18%، وعن مناطق الشرق بمعدل 19.5%.



شكل (8) مقارنة بين معدل نموّ المؤشّرات الثلاثة للتجارة الخارجية

لمناطق الغرب للفترة 1998 - 2008

الزيادة الواضحة في الطلب على الاستهلاك المحلّي، ففي عام 2008 ازداد حجم مبيعات السلع الاستهلاكية ليبلغ 1902.831 مليار يوان، بزيادة 1391.98 مليار يوان عمّا حقّقه عام 1998 حيث بلغ 510.85 مليار يوان، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ14.05%. ومن حيث معدّلات الاستهلاك على مستوى المقاطعات، نجد أنّ هناك ثلاث مناطق تجاوز معدل النمو فيها متوسط معدل النمو لمناطق الغرب كلها، وهي بالترتيب مقاطعة منغوليا الداخلية (19.45%)، ومقاطعة شانشي (15.83%)، ومدينة تشونغتشينغ (14.06%).



شكل (9) حجم مبيعات السلع الاستهلاكية (الوحدة المستخدمة: مئة مليون يوان)

ومعدّل النمو السنوي لها (%) لمناطق الغرب في الفترة 1998– 2008

(7) الارتفاع المستمر في مستوى معيشة سكان المدن والقرى، وتحسُّن أحوال معيشة الشعب:

منذ بدء تطبيق التنمية الكبرى لمناطق الغرب وتماشيًا مع التطور السريع والمستقر للاقتصاد فيها استمرّت أنظمة العمالة، والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي في البناء والتحسين، وحقق مستوى المعيشة تطوّرًا وتحسّنًا كبيرًا، وحظي مستوى المعيشة لساكني المدن والقرى على المزيد من الارتفاع، وتحسّنت جودة المعيشة، وبذلك تمكّنت مناطق الغرب من تحقيق خطوة ثابتة نحو بناء مجتمع ثري بالكامل.

الزيادة المستمرة في معدّلات التوظيف. فمنذ تطبيق التنمية الكبرى في الغرب، وخاصة منذ النظرية التي أقرّتها الدورة السادسة عشرة للحزب الشيوعي الصيني "العمل أساس الحياة"، تعمل الحكومات المحلية في مناطق الغرب على توسيع وإبراز مكانة التوظيف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تطبيق السياسات التي من دورها الدفع بمستوى التوظيف، الأمر الذي أدي إلى الزيادة المستمرة في معدلات التوظيف. ففي عام 2007 ، وصل إلى 201.2978 مليون فرد، بزيادة تقدر بـ19.9148 مليون فرد عمّا حققته عام 1998 حيث بلغ أكثر من 18.1383 مليون فرد، بمتوسط زيادة سنوية 2.2128 مليون فرد. أمّا معدل البطالة المسجّلة في المدن، فاستمر بنسبة أقل من 5%، من بينها بلغت نسبة التوظيف في القطاع الثالث (الخدمات) 19.962 مليون فرد، وبذلك اجتاز حجم العمالة الكلي لمناطق الغرب. ووصل معدل التوظيف في القطاع الثاني(الصناعة)

إلى 11.8614 مليون فرد، بينما انخفض معدل التوظيف في القطاع الأول (الزراعة) إلى 11.9078 مليون فرد. وعلى مستوى المقاطعات، نجد أن معدل التوظيف في مقاطعة قوي جوو زاد بمقدار 3.367 مليون فرد، وفي مقاطعة يوننان بمقدار 3.305 مليون فرد، وفي مقاطعة قوانشي بمقدار 2.887 مليون فرد، وفي مقاطعة سيتشوان بمقدار 2.439 مليون فرد، واحتل معدل التوظيف في تلك المقاطعات نسب 1691%، 166%،145%، و1225% من إجمالي المعدل الكلي لمناطق الغرب على التوالي، وبالتالي حققت تلك المقاطعات الأربع أعلى نسب في زيادة معدلات التوظيف في الغرب. وحقّقت منطقة نينغشيا ومقاطعة منغوليا الداخلية فقط نسبة توظيف أقلّ من مليون فرد، حيث بلغت نسبة التوظيف بها 500 ألف فرد و744 ألف فرد على التوالي.

التطور الشامل والسريع في مجال التعليم. حيث بلغ حجم الإنفاق على كافة مجالات التعليم 199.045 مليار يوان عام 2007، بزيادة 137.174 مليار يوان مقارنة بعام 1998 حيث بلغ 58.271 مليار يوان، وارتفع ذلك الحجم من إجمالي حجم الإنفاق على التعليم على مستوى الدولة من 11.67% ليصل إلى 18.74%. وقد وصل عدد طلاب المرحلة الجامعية إلى 4.019 مليون طالب، بزيادة 3.286 مليون طالب عمّا وصل إليه عام 1998، وبذلك ارتفعت تلك النسبة من إجمالي عدد طلاب المرحلة الجامعية على مستوى الدولة من 3,31% ليصل إلى 10.32%؛ أما عدد طلاب المرحلة المتوسطة في المدارس المتخصصة فوصل إلى 36.2786 مليون طالب، بزيادة 2.9119 مليون طالب عما وصل إليه عام 1998، وبذلك ارتفعت تلك النسبة من إجمالي عدد طلاب المرحلة المتوسطة على مستوى الدولة من 4.51% ليصل إلى 11.13%؛ أما عدد طلاب التعليم العام للمرحلتين المتوسطة والعليا فقد وصل إلى 6.656 مليون طالب، بزيادة 4.4586 مليون طالب عمّا وصل إليه عام 1998، وبذلك ارتفعت تلك النسبة من إجمالي عدد طلاب المرحلتين كلتيهما على مستوى الدولة من 7.48% لتصل إلى 14.69%؛ أمّا عدد طلاب التعليم العام للمرحلتين الأساسية والمتوسطة فقد وصل إلى 77.289 مليون طالب، بزيادة 4.5726 مليون طالب عما وصل إليه عام 1998، وبذلك ارتفعت تلك النسبة من الإجمالي على مستوى الدولة من 17.23% لتصل إلى 22.33%. ومن خلال الجهود المكثفة تم تحقيق مبدأ "قاعدتي التعليم"[5] على كافة المواطنين، فبدأ التعليم العالي

5- "قاعدتي التعليم": قاعدة تعميم التعليم وجعله اختياريا في مرحلتي الثانوية والجامعة وبمصاريف دراسية، وقاعدة القضاء على الأمية.

يدخل في مرحلة التعميم الشعبي، أما التعليم الإلزامي المجاني، فقد تحقّق بالكامل في القرى وتوسع إلى المدن أيضا، ونالت النشاطات التعليمية والتدريبات مزيدا من التطور، خاصة نطاق التدريبات في مجال نقل العمالة الريفية الذي شهد توسعًا كبيرًا.

التقدّم الواضح في الخدمات الصحية. فخلال السنوات الأخيرة وطبقا للتوزيع الحكومي الموحّد، فقد تمكّنت مناطق الغرب من بناء نظام شامل لمكافحة الأمراض، ولعلاج الحالات المرضية الطارئة، وللوقاية من الكوارث، كما تمكنت من تسريع بناء كافة الأنظمة المتعلقة بالصحة العامة، ممّا حقق في النهاية إنجازات واضحة، حيث تم إنشاء مراكز مكافحة الأمراض على مستوى المقاطعات والمدن والمراكز في الغرب الصيني، كما تمّ إنشاء نظام شبكي ضد وباء السارس الخطير، وتم تفعيل الخدمات الصحية بالكامل عن طريق الإنترنت، وتم تطوير طرق علاج كافة الأمراض المعدية والأمراض المحلية والأمراض المزمنة غير المعدية. وارتفع عدد التقنيين العاملين في مجال الصحة من 4.423 مليون فرد عام 1998 ليصل إلى 4.4776 مليون فرد عام 2007. وقد تمّ تداول الأبحاث الإيجابية في مجال إصلاح نظام الصحة، حيث تمّ تحقيق نظام العلاج التعاوني الجديد على مستوى الريف، وبحلول عام 2007، وصلت نسبة مشاركة الفلاحين في مدينة تشونغتشينغ ومقاطعات سيتشوان وقوانشي وقوي جوو ومنطقتي نينغشيا وشينجيانغ بالترتيب إلى 77%، 88.3%، 77.35%، 84.91%، 85%، و87%، فيما أصبحت مقاطعة شانشي هي الأولى التي تمكنت من تحقيق التغطية الشاملة لنظام العلاج التعاوني الجديد على مستوى الريف قبل الموعد المحدّد بعام (2006).

حصول سكّان المدن والقرى على العديد من الامتيازات الاجتماعية مثل نظام الضمان الاجتماعي والإعانة. فقد حصل المواطنون أصحاب بدلات المعيشة المنخفضة في المدن على إعانات حكومية، وتمّ كذلك إنشاء نظام بدلات المعيشة المنخفضة في القرى بالكامل، وبهذا تمّ تحقيق نمط جديد للقضاء على مظاهر الفقر، حيث تبلور إطار نظام الضمان الاجتماعي بما شمله من ضمان المعاش الاجتماعي، والضمان الصحي، وضمان إعانة البطالة، والتأمين ضد الجروح، وضمان الإنجاب، واستمرّ غطاء الضمانات ذلك في التوسع، حيث أدى التأسيس والتحسّن المستمر في نظام الضمان الاجتماعي والإعانات، إلى مزيد من الإصلاح والتقدّم في الامتيازات التي يحصل عليها سكان المدن والقرى.

الحفاظ على الزيادة المستمرة والسريعة لدخول سكان المدن والقرى. ففي الفترة

1998 - 2008 ازدادت سرعة ارتفاع متوسط الدخول لسكّان المدن في مناطق الغرب، وبلغ متوسط معدل النموّ السنوي لدخول المواطنين في كافة المقاطعات والمدن والمراكز إلى أكثر من 6%، من بينها ثماني مقاطعات ومدن تجاوزت سرعة نمو الدخول فيها متوسط الدخل على مستوى البلاد بنسبة 9.7%، وهي على الترتيب مقاطعة منغوليا الداخلية (12.77%)، منطقة نينغشيا (12.14%)، مقاطعة شانشي (11.79%)، مدينة تشونغتشينغ (11.13%)، مقاطعة قوانشي (10.08%)، مقاطعة قانسو (10.63%)، مقاطعة تشينغخاي (10.63%)، ومقاطعة قوي جوو (9.92%). وبالتطبيق التدريجي لكافة مخططات سياسة دعم المزارعين، حظيت دخول الفلاحين على نمو متسارع على مرّ الأعوام بعدما كانت منخفضة لفترات طويلة. فخلال الفترة 1998 - 2008 ، تجاوز متوسط المعدل السنوي للدخل الصافي لسكان القرى متوسط مستوى الدخول على مستوى الصين بنسبة 8.21%، من بينها خمس مناطق نذكرها على الترتيب: منطقة التبت (9.94%)، مدينة تشونغتشينغ (9.14%)، مقاطعة منغوليا الداخلية (8.92%)، مقاطعة سيتشوان (8.7%)، مقاطعة يونان (8.38%)، ومقاطعة شانشي (8.36%)، وكانت مقاطعة قوانشي الأقل في معدلها حيث بلغ 6.47%. ومع ازدياد معدل النمو المتسارع لدخول أهل المدن والقرى، ازداد معها حجم المدخرات لأهل القرى والمدن، ففي نهاية عام 2007 وصل حجم المدخرات بالعملة الصينية إلى 3.07069 تريليون يوان، بزيادة 1.54418 تريليون يوان عما وصلت إليه نهاية عام 2002 حيث بلغت 1.52651 تريليون يوان.

الارتفاع الواضح في مستوى معيشة سكان المدن والقرى. ففي عام 2007 بلغ مُعامِل إنجل (يُستخدم لقياس نسبة الاستهلاك الغذائي من نسبة إجمالي الاستهلاك) للأسر في المدن والقرى 38.37%، بما أدخلهم بنسبة أكبر في مستوى الرفاهية. ومن خلال بيانات تقسيم المقاطعات، نجد أنه بالمقارنة بعام 1998 وباستثناء مقاطعة يونان التي زاد مُعامِل إنجل فيها ليصل إلى 0.8%، انخفض المعامِل لباقي المقاطعات والمدن الغربية انخفاضًا كبيرًا، من بينها مقاطعة منغوليا الداخلية ومقاطعة قانسو حيث انخفض المُعامِل فيهما إلى أكثر من 10%؛ وفي عام 2007 انخفض مُعامِل إنجل في مقاطعة منغوليا الداخلية، ومنطقة شينجيانغ، ومنطقة نينغشيا، ومقاطعة قانسو عن متوسط مستوى الصين كلّها. ووصل مُعامِل إنجل لأسر أهل القرى كلّها إلى 46.62%، وبهذا تحقّق مستوى الرفاهية بالكامل. ومن حيث بيانات تقسيم المقاطعات نجد أنه بالمقارنة

بعام 1998 حقّق مُعامِل إنجل لكافة مقاطعات ومدن ومناطق الغرب الصيني انخفاضًا كاملًا، ومن المناطق التي زاد انخفاضها عن متوسط مستوى الدولة كلِّها منطقةُ التبت، ومقاطعات تشينغخاي، وقوي جوو، ومنغوليا الداخلية، ويوننان، وشانشي، ومنطقة نينغشيا، ومقاطعة قانسو، ممّا يوضّح الانخفاض المستمر في متوسط نسبة الاستهلاك الغذائي، أمّا الاستهلاكات الأخرى الخاصة بتحسين مستوى المعيشة فقد استمرّت في الارتفاع، وبهذا حظي مستوى معيشة أهل القرى والمدن على مزيد من التحسّن.

جدول (5) أحوال دخول المواطنين في مناطق الغرب ومُعامِل إنجل والإنفاق التعليمي

	متوسط الدخل لأهل المدن (يوان صيني)			متوسط صافي دخول أهل القرى (يوان صيني)		
	2008	1998	معدل النمو السنوي %	2008	1998	معدل النمو السنوي %
تشونغتشينغ	15708.74	5466.6	11.13	4126	1720.5	9.14
سيتشوان	12633.38	5127.1	9.44	4121.2	1789.2	8.70
قوي جوو	11758.76	4565.4	9.92	2165.7	1334.5	4.96
يوننان	13250.22	6042.8	8.17	3102.6	1387.3	8.38
التبت	12482	6908.7	6.09	3176	1231.5	9.94
شانشي	12857.9	4220.2	11.79	3136	1405.6	8.36
قانسو	11010	4009.6	10.63	2723.8	1393.1	6.93
تشينغخاي	11648.33	4240.1	10.63	3061.24	1424.8	7.95
نينغشيا	12932	4112.4	12.14	3682	1721.2	7.90
شينجيانغ	11430	5000.8	8.62	3503	1600.1	8.15
منغوليا الداخلية	14480	4353	12.77	4656	1981.5	8.92
قوانغشي	14146	5412.2	10.08	3690.3	1971.9	6.47

	مُعامِل إنجل لسكّان المدن %		مُعامِل إنجل لسكّان القرى %		إجمالي الإنفاق التعليمي (مئة مليون يوان)	
	2007	1998	2007	1998	2007	1998
تشونغتشينغ	37.15	45.45	54.46	61.87	168.16	44.05
سيتشوان	41.19	44.92	52.25	60.51	365.42	104.97
قوي جوو	40.24	48.16	52.17	69.22	154.97	29.72
يونان	44.97	44.16	46.52	61.11	231.11	75.37
التبت	50.94	-	48.69	70.03	27.69	4.48
شانشي	36.36	41.10	36.8	50.02	228.87	60.56
قانسو	35.86	46.23	46.8	59.27	132.15	34.96
تشينغخاي	37.32	45.41	43.7	62.14	37.40	8.04
نينغشيا	35.32	41.77	40.31	53.22	39.87	9.21
شينجيانغ	35.06	44.35	39.95	49.19	153.27	46.33
منغوليا الداخلية	30.44	40.85	39.31	55	148.10	42.41
قوانغشي	41.69	46.32	50.18	57.17	213.44	68.61

ملاحظة: تم حساب متوسط الدخل لأهل المدن والقرى في منطقة التبت طبقا لبيانات عام 2009
المصدر: بيانات الفترة 1998-2007 طبقا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) للفترة 1999- 2008
تم الحصول على بيانات عام 2008 من النشرة الإحصائية لعام 2009 لجميع مقاطعات مناطق الغرب الصينية

منذ عام 1999 ومناطق الغرب الصيني تحقق إنجازات اقتصادية واجتماعية باهرة تذهل العالم بأسره، مما يعزز الثقة بين الحكومة والشعب في تلك المناطق، ويؤكد صحة الاستراتيجية التنموية لمناطق الغرب التي أقرّها كل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومجلس الدولة الصيني، ويضع أساسًا راسخًا للنظم والتكنولوجيا المتبعة لتحقيق المزيد من التنمية في مناطق الغرب الصينية.

الفصل الثالث:

تحليل تغير مكانة اقتصاد مناطق الغرب في الاقتصاد الوطني الصيني خلال الفترة 1998 - 2008

نظرًا لاستدانة مناطق الغرب على مرّ التاريخ، فإنه منذ تطبيق التنمية الكبرى، سارعت عملية التنمية الاقتصادية بمناطق الغرب بمجاراة العصر الحديث، إلا أن الفجوة لا تزال كبيرةً نسبيًّا بينها وبين مستوى التنمية في مناطق الشرق وعلى مستوى الصين عامّة.

(1) النموّ السريع للناتج المحلي الإجمالي على مستوى مناطق الغرب، والتحسّن الواضح في ملاحقة ركب التنمية:

زاد إجمالي الناتج المحلّي للصين خلال الفترة 1998 - 2008 من 8278.025 مليار يوان ليصل إلى 32722.28 مليار يوان، بزيادة قدرها24444.26 مليار يوان، حيث زاد إجمالي الناتج المحلي لمناطق الشرق، ومناطق الشمال الشرقي، ومناطق الوسط، ومناطق الغرب على التوالي 13524.98 مليار يوان، 1992.328 مليار يوان، 4565.728 مليار يوان، و4361.22 مليار يوان، فخلال تلك السنوات العشر، حقق معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي لتلك المناطق الأربعة 15.42%، 13.05%، 13.68%، و14.8% على الترتيب، من بينها تجاوز معدل نمو مناطق الشرق ومناطق الغرب المتوسط على مستوى البلاد. ومن خلال رؤية نسبة إجمالي الناتج المحلي لكافة المناطق من النسبة نفسها للصين كلها، نجد أنه في عام 2008 تجاوزت نسبة مناطق الشرق ومناطق الغرب النسبة التي تحقّقت عام 1998؛ أما مناطق الوسط ومناطق الشمال الشرقي فقد انخفضت نسبتهما. وبدأ النمو الاقتصادي لمناطق الغرب يواكب التنمية الحديثة، فمن حيث التقسيم الزمني نجد وضوح تلك المجاراة للتطور، ففي الفترة 1998–2003 نرى انخفاض نسبة إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب بالنسبة

للصين كلها بنسبة 0.67% تقريبا؛ أمّا في الفترة 2005– 2008 بدأت سرعة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب في تجاوز متوسط مستوى الدولة، وارتفع كذلك نصيبها من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.82%، ممّا ساعد في تقليص الفجوة بين مناطق الغرب ومناطق الشرق التي كانت مستمرة في الاتساع منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح؛ ولربّما كان السبب في ذلك المرحلة المبكّرة لاستراتيجية التنمية في مناطق الغرب، وعدم البدء في تنفيذ العديد من السياسات، وعدم شحذ كافة العوامل المحفزة للتنمية الاقتصادية، أمّا في المرحلة اللاحقة من الاستراتيجية، فقد حظيت مناطق الغرب بجانبين: الأول، النمو المتسارع للاقتصاد بسبب تنمية الموارد وتحسين نظام التسعير، والثاني تمثّل في حماس مناطق الغرب للحاق برَكبِ الحداثة وبناء الثقة، وذلك بسبب تطوّر الأسواق والذي أدي بدوره إلى التوزيع الأمثل للموارد.

ومن حيث متوسط نصيب الفرد ومتوسط نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي، نرى أن مستوى الثراء ومعدّل الإنتاج لمناطق الغرب ارتفع ليكون أسرع في نموّه من مناطق الشرق، ومناطق الشمال الشرقي، ومناطق الوسط. فمن حيث متوسط نصيب الفرد نرى أنه في عام 1998 تساوى مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلّي للصين في مناطق الشرق ومناطق الشمال الشرقي ومناطق الوسط (40.81%، 52.7%، و82.94% على الترتيب)، وطبقا لتلك البيانات لعام 2007 ، ارتفع نصيب الفرد إلى 41.09%، 61.22%، و89.43% على الترتيب؛ ومن حيث متوسط نصيب الفرد العامل نرى أنه في عام 1998 تساوى أيضا مع نصيب الفرد العامل في مناطق الشرق ومناطق الشمال الشرقي ومناطق الوسط (41.45%، 45.57%، و82.11% على الترتيب)، وطبقا لتلك البيانات لعام 2007 ، ارتفع نصيب الفرد العامل لمناطق شرق، وشمال شرق، ووسط الصين ليصل إلى 41.779%، 49.11%، و89.68% على الترتيب. وهو ما يعدّ ظاهرة سارة ربما أكثر من ظاهرة نمو الحجم الكلي لاقتصاد لمناطق الغرب، حيث أكّدت تلك الظاهرة على الارتفاع الكبير في جودة النموّ الاقتصادي لمناطق الغرب الصينية.

جدول (6) مقارنة بين كافة مناطق الصين من حيث إجمالي الناتج المحلي ومعدلات نمو نصيب الفرد ونصيب الفرد العامل منه

	إجمالي الناتج المحلي (مئة مليون يوان)		نسبة الناتج المحلي لكافة المناطق من إجمالي الناتج القومي		معدل النمو السنوي 1998- 2008	معدل المساهمة في نمو الناتج القومي%	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي (يوان)		نصيب الفرد العامل في إجمالي الناتج المحلي (يوان)	
	1998	2008	1998	2008			1998	2007	1998	2007
الشرق	42329.77	177579.6	51.14	54.27	15.42	53.54	10100.88	32089.14	19482.03	56919.58
الشمال الشرقي	8272.35	28195.63	9.99	8.62	13.05	8.85	7823.29	21538.13	17719.12	48418.64
الوسط	17530.75	63188.03	21.18	19.31	13.68	19.67	4970.3	14745.39	9834.54	26513.01
الغرب	14647.38	58259.58	17.69	17.80	14.80	17.77	4122.54	13186.44	8075.39	23777.78
الصين	82780.25	327222.8	-	-	14.73	-	6714.71	21215.11	13274.53	38629.54

المصدر: بيانات الفترة 1998– 2007 طبقًا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) للفترة 1999– 2008.

تمّ الحصول على بيانات عام 2008 من النشرة الإحصائية لعام 2009 لجميع مقاطعات مناطق الغرب الصينية.

وفي الوقت الذي نطالع فيه هذه الظاهرة السارة، فإنه يجب علينا أن نتحلّى باليقظة التامة لنعي جيدا أن اعتماد اقتصاد مناطق الغرب على الموارد اعتماد كبير للغاية، ففي الفترة الأخيرة تمثلت مناطق الغرب ذات النمو المتسارع في الغرب الصيني مثل مقاطعة منغوليا الداخلية ومقاطعة شانشي ومنطقة نينغشيا وغيرها من المناطق في كونها مناطق مهمة لإنتاج الموارد على مستوى الصين، فبدا عدم التكافؤ بين حجم الاقتصاد الكلي لتلك المناطق ومعدل مساهمته في نمو إجمالي الناتج القومي، وبين تعداد السكان والحدود الجغرافية ومكانة تلك الموارد الموجودة بها. ومن خلال المقارنة بين نصيب الفرد ونصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي، نرى أن مناطق الغرب لا تزال أفقر المناطق وأقلها في معدل الإنتاج على مستوى الصين، وبذلك لا يزال الطريق طويلًا أمام تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الكبرى في الغرب الصيني.

الامتياز الواضح لهيكل الإنتاج ، والحاجة إلى مزيد من تحسين هيكل العمالة والحاجة الملحّة للارتقاء بكفاءة الإنتاج:

من حيث هيكل الإنتاج، يمكننا أن نرى الانخفاض الكبير في نسبة القطاع الأول، والارتفاع المستقرّ لمعدّل القطاعَين الثاني والثالث، والتطوير السريع للتصنيع. ففي عام 1998 احتلت القيمة الإجمالية للقطاع الأول لمناطق الغرب نسبة 25.45% من إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب. وفي عام 2007 انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 15.97%، بمعدل انخفاض 10%، لتصبح مناطق الغرب الأكثر انخفاضًا على مستوى البلاد؛ أمّا معدلُ القطاعَين الثاني والثالث لمناطق الغرب، فزادت قيمتهما الإنتاجية إلى 5.3% و4.16% على الترتيب، لتصبح الأكثر ارتفاعًا على مستوى مناطق الصين؛ أما عن القيمة الإنتاجية للصناعة، فزادت نسبتها من إجمالي الناتج المحلّي عن نسبة القطاع الثاني بمقدار 0.53%، وبدا واضحًا التطور المتسارع للتصنيع. وشهدت الفترة 1998–2007 التغيّر الأكبر للهيكل الإنتاجي لمناطق الغرب، والاتجاه الواضح له للتطوّر والرقي، إلا أن المقارنة الإقليمية قدّمت لنا بيانات تؤكّد أنه في عام 2007 بلغت القيمة الإنتاجية للقطاع الأول لمناطق الغرب النسبة العليا على مستوى كافة المناطق في الصين، والقطاع الثاني النسبة الأقل، والثالث نسبة أعلى من مناطق الشمال الشرقي ومناطق الوسط.

ومن ناحية هيكل العمالة، نرى التحول الواضح للقوة العاملة من القطاع الأول إلى القطاعَين الثاني والثالث. ففي الفترة 1998–2007 انخفضت نسبة العمالة في مجال القطاع الأول في مناطق الغرب بنسبة 12.21%، بما يقل عن مناطق الشرق ويزيد عن مناطق الشمال الشرقي ومناطق الوسط؛ أمّا نسبة العمالة في القطاع الثاني، فازدادت بنسبة 4.58%، بما يقلّ عن مناطق الشرق ومناطق الوسط؛ وبالنسبة للعمالة في القطاع الثالث، فقد حقّقت ارتفاعًا بنسبة 7.63%، بما يمثّل النسبة العليا على مستوى كافة المناطق. ومن خلال مقارنة القيمة المطلقة لنسبة العمالة لكافة المناطق نجد أنه في عام 2007 كانت نسبة العمالة في مجال القطاع الأول في مناطق الغرب الأعلى على مستوى كافة المناطق، حيث بلغت 51.41%، وتمثلت كذلك في أنها المناطق الوحيدة التي تجاوزت فيها نسبة العمالة الموظفة 50%؛ أما نسبة العمالة في القطاع الثاني، فكانت الأقل في مناطق الغرب على مستوى كافة المناطق، حيث بلغت فقط 17.86%، وتمثلت كذلك في أنها المناطق الوحيدة التي انخفضت فيها نسبة العمالة عن 20%.

ومن خلال تحليل المقارنة بين الهيكل الإنتاجي وهيكل العمالة، نجد أنه خلال الفترة 1998–2007 ازدادت كثيرًا نسبة التغيرات في هيكل العمالة للقطاعين الأول والثالث لمناطق الغرب عن نسبة تغيّرات الهيكل الإنتاجي لهما، أما بالنسبة للقطاع الثاني، فقد ازدادت نسبة التغيّرات في الهيكل الإنتاجي عن نسبة التغيّرات في هيكل العمالة، ممّا يوضّح توجّه تطور القطاع الثاني لمناطق الغرب في الأساس إلى رؤوس الأموال أو الموارد، وتقيد قدرتها الاستيعابية لنمو العمالة.

ومن خلال رؤية معدل الإنتاج نجد التخلف الواضح لمعدل إنتاج مناطق الغرب، ففي الفترة 1998–2007 ارتفع معدل الإنتاج لمناطق الغرب ارتفاعًا كبيرًا نسبيا، حيث ارتفع متوسط نسبة القطاعات الثلاثة لأكثر من 140%، إلا أنه على مستوى المقارنة المحلية نجد التخلف واضحًا في معدل إنتاج مناطق الغرب. ففي عام 1998 تأخّر معدل إنتاج مناطق الغرب كليًّا عن باقي مناطق الصين الثلاث، وبحلول عام 2007 وباستثناء القطاع الثاني التي ارتفعت نسبته عن مناطق الوسط، فقد تأخّرت باقي الصناعات بالكامل. بالإضافة إلى ذلك اتسعت الفجوة أكثر بين القطاع الثالث وباقي المناطق في الصين. ويعود السبب في ذلك كلّه إلى عدم تطور القطاع الثالث والذي يتمتّع بالقيمة العالية في العصر الحديث.

ومن ذلك يتضح لنا أنّ ما تحتاجه مناطق الغرب للحاق بباقي المناطق المتطوّرة في الصين لا يكمن فقط في تعديل هيكلها الصناعي وحسب، بل تحتاج أيضا إلى الإسراع في تحقيق المزيد من التطوّر التكنولوجي وتعديل كافة أساليب التطور التي من شأنها خدمة نمو العمالة.

جدول (7) الهيكل الإنتاجي والنسبة التي تحتلّها القيمة الإنتاجية للصناعة من إجمالي الناتج المحلي على مستوى الصين وكافة المناطق بها في الفترة 1998–2007

	القطاع الأول %				القطاع الثاني %				القطاع الثالث %				الصناعة%	
	1998		2007		1998		2007		1998		2007		1998	2007
	القيمة الإنتاجية	العمالة	القيمة الإنتاجية	العمالة	القيمة الإنتاجية	العمالة	القيمة الإنتاجية	العمالة	القيمة الإنتاجية	العمالة	القيمة الإنتاجية	العمالة		
الشرق	13.40	44.00	6.88	28.79	48.93	27.29	51.47	36.12	37.67	28.70	41.65	35.09	42.64	46.82
الشمال الشرقي	17.21	43.78	12.12	41.23	47.86	24.55	51.44	22.74	34.92	31.66	36.44	36.03	42.31	45.77
الوسط	23.08	56.59	14.60	46.34	45.12	17.76	49.45	24.25	31.80	25.65	35.95	29.41	39.40	43.25
الغرب	25.45	63.62	15.97	51.41	41.02	13.28	46.32	17.86	33.54	23.10	37.70	30.73	33.46	39.29
الصين	17.96	53.29	10.36	40.84	46.62	20.28	50.19	26.79	35.42	26.42	39.45	32.36	40.30	44.75

المصدر: بيانات الفترة 1998–2007 طبقا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) للفترة 1999– 2008

جدول (8) تغيّر معدّل الإنتاج للقطاعات الثلاثة على مستوى الصين وكافة المناطق بها في الفترة 1998–2007 (يوان صيني)

	1998			2007		
	القطاع الأول	القطاع الثاني	القطاع الثالث	القطاع الأول	القطاع الثاني	القطاع الثالث
الشرق	5932	34930	25569	13610	81109	67557
الشمال الشرقي	6967	34549	19545	14233	109529	48962
الوسط	4010	24990	12194	8353	54075	32407
الغرب	3230	24944	11722	7388	61683	29170
الصين	4474	30507	17796	9802	72359	47084

المصدر: بيانات الفترة 1998– 2007 طبقا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) للفترة 1999– 2008

سرعة نمو القيمة الإجمالية للاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال، وارتفاع نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي:

طبقًا لطريقة حساب الإنفاق، يمكن تقسيم متطلبات الناتج المحلّي إلى ثلاثة أقسام: الأول، من حيث الاستهلاك النهائي، ففي عام 2007 بلغ 6987.707 مليار يوان، بزيادة

2.87 ضعفًا عمّا كان عليه في عام 1998، بما يقلّ قليلًا عن مناطق الشرق، ويزيد عن مناطق الشمال الشرقي ومناطق الوسط؛ ثانيًا، من حيث القيمة الإجمالية لتكوين رؤوس الأموال، حيث نجد أنه في عام 2007 بلغ إجمالي رءوس الأموال في مناطق الغرب إلى 2764.697 مليار يوان، بزيادة 4.37 ضعفًا مقارنة بعام 1998، ويقلّ قليلًا عن مناطق الشرق، ويزيد عن مناطق الشمال الشرقي ومناطق الوسط؛ والثالث، من حيث صافي الصادرات، حيث نرى أنه في الفترة 1998–2007 انخفض صافي الصادرات لمناطق الغرب ليصل إلى 512.321 مليار يوان، لتصبح مناطق الغرب الأقلّ على مستوى كافة مناطق الصين. وبالنظر إلى معدل مساهمة تلك المتطلبات الثلاثة في نمو إجمالي الناتج المحلي، نرى أن معدل مساهمة الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رؤوس الأمول في مناطق الغرب كانا الأعليين على مستوى كافة المناطق الصينية، أما على مستوى معدل مساهمة صافي الصادرات، فكانت نسبة مناطق الغرب الوحيدة المنخفضة سالبًا نسبة إلى بقية المناطق على مستوى الصين.

جدول (9) معدل مساهمة المتطلبات الثلاثة في نمو إجمالي الناتج المحلي لكافة المناطق على مستوى الصين

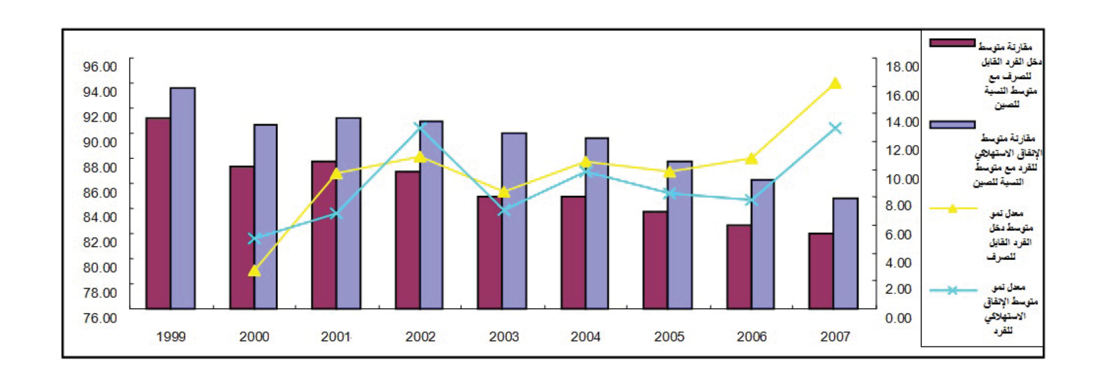
	الاستهلاك النهائي			إجمالي رءوس الأمول			صافي صادرات البضائع والخدمات		
	1998 (مئة مليون يوان)	2007 (مئة مليون يوان)	معدل المساهمة في نمو الناتج المحلي %	1998 (مئة مليون يوان)	2007 (مئة مليون يوان)	معدل المساهمة في نمو الناتج المحلي %	1998 (مئة مليون يوان)	2007 (مئة مليون يوان)	معدل المساهمة في نمو الناتج المحلي %
الشرق	19977.2	69877.07	46.0466	20260.7	69713.09	46.0438	2086.2	12846.6	7.9096
الشمال الشرقي	4721.6	10685.94	43.7251	2937.3	13253.82	52.1848	627	-250.13	4.0901
الوسط	9823.2	26526.38	50.5983	7253.3	26242.47	49.1722	312	-410.93	0.2295
الغرب	9202.6	26385.01	55.2781	6329.6	27646.97	54.5051	-863.3	-5986.51	-9.783
الصين	43724.6	133474.4	48.6313	36780.9	136856.4	48.7093	2161.9	6199.03	2.6594

المصدر: بيانات الفترة 1998– 2007 طبقا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) للفترة 1999– 2008

إن ارتفاع مساهمة الاستهلاك في مناطق الغرب في نموّ إجمالي الناتج المحلي لا تعني ارتفاع مستوى الاستهلاك فيها، فعلى العكس كان مستوى متوسط استهلاك الفرد في مناطق الغرب الأكثر انخفاضًا على مرّ السنوات سواء عام 1998 أو عام 2007. ومن حيث رؤية الاستهلاك النهائي، نرى أنه في الفترة 1998–2007 ارتفع متوسط استهلاك الفرد النهائي من 2590 يوان ليصل إلى 7269 يوان، بما يساوي مناطق الشرق بنسبة 54.33% و49.39%، ومناطق الشمال الشرقي بنسبة 58% و73.82%، ومناطق الوسط بنسبة 93% و96.71% على الترتيب. كما يوضّح لنا ارتفاع معدّل مساهمة رؤوس الأموال الدفعة القوية للاستثمار في مناطق الغرب للحاق بركب الحداثة؛ أمّا النسبة السالبة لمعدل مساهمة صافي الصادرات، فيوضّح لنا التخلّف المتزايد في التكنولوجيا في مناطق الغرب، والضعف النسبي في القدرة التنافسية الدولية للصناعات.

الارتفاع السريع في مستوى معيشة المواطنين، واتساع الفجوة بالمقارنة مع بقية المناطق:

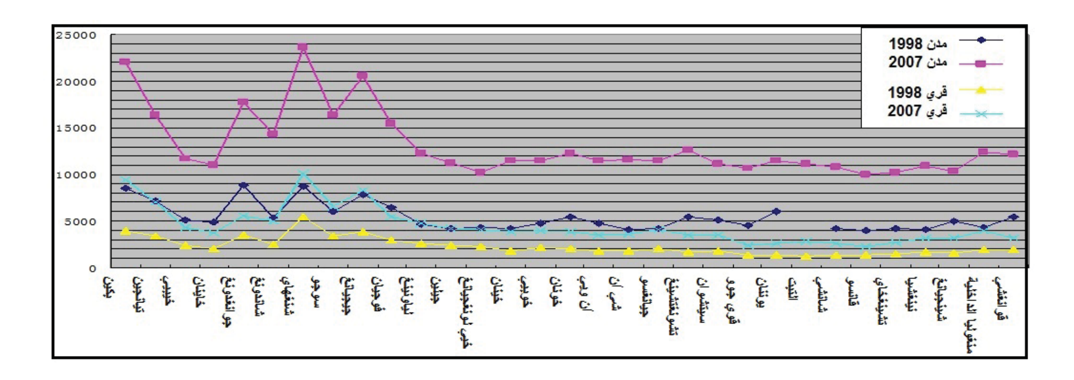
في عام 2007 بلغ متوسط دخل الفرد القابل للصرف في المدن 11309.45 يوان، بزيادة 5967.94 يوان مقارنة بعام 1999، بمتوسط نموّ سنوي 9.83%؛ وبلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد 8877.49 يوان، بزيادة 4158.26 يوان عمّا وصل إليه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي يُقدّر بـ8.79%. وبالاطّلاع على شكل (10)، نرى مؤشرات الارتفاع المتسارع لمعدّل نمو متوسط دخل الفرد القابل للصرف ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي لمناطق الغرب، إلا أنّ ذلك النمو المتسارع لم ينجح في تقليص الفجوة بين مناطق الغرب وبقية مناطق الصين، فمنذ عام 1999 حتى عام 2007 ونسبة متوسط الدخل القابل للصرف ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي لمناطق الغرب منخفضة بالمقارنة بمستوى بقية المناطق، حيث انخفضت نسبة متوسط الدخول القابلة للصرف من 91.25% إلى 82.04%، وانخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكي من 93.57% لتصل إلى 84.80%.



شكل (10) مقارنة معدل نمو متوسط الدخل القابل للصرف للفرد ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي في المدن في مناطق الغرب مقارنة بنظيرتها على مستوى البلاد

من خلال مقارنة أرقام الدخول لأهل المدن والقرى على مستوى المقاطعات الصينية، نجد أن متوسط دخل الفرد في مناطق الغرب يقلّ عن بقية المناطق في الصين، ففي عام 1998 كانت آخر 10 مقاطعات صينية تحقّق متوسط دخل قابل للصرف للفرد من بينها 5 مقاطعات ومناطق في الغرب (باستثناء التبت)، وهي على الترتيب قانسو، نينغشيا، شانشي، تشينغخاي، ومنغوليا الداخلية؛ وكانت تشونغتشينغ أعلى مدينة تحقّق نسبة الدخول في مناطق الغرب لتحتلّ بذلك المرتبة العاشرة؛ وكانت أقلّها في نسبة الدخول مقاطعة قانسو، التي تعادلت نسبتها مع نسبة المدينة الأعلى في الشرق وهي مدينة شنغهاي بمعدل 45.36%. وفي عام 2007 كانت آخر 10 مقاطعات صينية تحقّق متوسط دخل قابل للصرف للفرد، من بينها 9 مقاطعات ومناطق في الغرب، وهي على الترتيب قانسو، تشينغخاي، شينجيانغ، قوي جوو، شانشي، نينغشيا، خاينان، سيتشوان، ومنطقة التبت؛ كانت أقلّهم في نسبة الدخول مقاطعة قانسو التي تعادلت نسبتها مع نسبة المدينة الأعلى في الشرق وهي شنغهاي بمعدل 42.34%، وكانت الأعلى في نسبة الدخول في مناطق الغرب مدينة تشونغتشينغ لتحتل بذلك المرتبة التاسعة، لتعادل 53.3%.من معدل الدخل في شنغهاي كأعلى مدينة على مستوى البلاد. ومن حيث الدخل الصافي لأهل القرى، نجد أنّ أقل 10 مقاطعات ومناطق في مستوى الدخول في عام 1998 (باستثناء مقاطعتي منغوليا الداخلية وقوانغشي)، وأقلّ 11 مقاطعة ومنطقة في مستوى الدخول في عام 2007 (باستثناء مقاطعة منغوليا

الداخلية) كلها تابعة لمناطق الغرب الصيني. ففي عام 1998 كانت نسبة متوسط الدخل لأعلى مقاطعة ولأقلّ مقاطعة في مناطق الغرب مقارنة بنسبة الدخل الصافي لأعلى مقاطعة على مستوى الصين بلغت 22.78% و36.65% على الترتيب. وفي عام 2007 بلغت 22.96% و38.97% على الترتيب.



شكل (11) مقارنة بين دخول أهل المدن والقرى في كافّة المناطق
الصينية لعامي 1998 و2007

جدير بالذكر أنّ الفجوة في مستوى معيشة المواطنين لا تتمثّل في مستويات الدخول فحسب، بل انعكست كذلك على مستوى هيكل النفقات، فعلى سبيل المثال في عام 2007 نجد أنه على مستوى الدخول وصل حجم الدخول القابلة للصرف في مناطق الغرب لأهل المدن وأهل القرى على الترتيب إلى 11634.37 يوان و3028.38 يوان، بما يمثّل أقلّ نسبة على مستوى الصين، حيث تساوت مع مناطق الشرق بنسبة 66.63% و51.72% فقط على الترتيب؛ وبلغ حجم الإنفاق لأهل المدن والقرى إلى 8477.49 يوان و2526.87 يوان على الترتيب، بما يمثّل كذلك أقلّ نسبة على مستوى الصين، حيث تساوت مع مناطق الشرق بنسبة 69.91% و59.03% فقط على الترتيب، ممّا أدى كلّ ذلك إلى اتساع الفجوة بين المدن والقرى في مناطق الغرب من ناحية، ومناطق الشرق من ناحية أخرى. ومن خلال رؤية مُعامِل إنجل، نجد أنه وصل في مدن وقرى مناطق الغرب إلى 38.87 و46.62، بما يمثل النسبة الأعلى على مستوى كافة مناطق الصين. ومن حيث هيكل الإنفاق، يمكننا تقسيم نفقات أهل المدن والقرى إلى النفقات الضرورية

(بما يشمل الغذاء، الكساء، المسكن، الأدوات المنزلية، والإنفاق على الخدمات)، النفقات التنموية (بما يشمل الإنفاق على جميع المجالات باستثناء ضروريات الحياة). احتلّ الإنفاق على النفقات الضرورية لأهل المدن في مناطق الغرب نسبة 65.6%، بما يقل عن مناطق الوسط بـ0.29%، ويزيد عن مناطق الشرق ومناطق الشمال الشرقي؛ واحتلّ الإنفاق على النفقات الضرورية لأهل القرى في مناطق الغرب نسبة 73.82%، بما يمثّل النسبة الأعلى على مستوى كافة مناطق الصين.

ووفقا لنظرية عالم الاقتصاد أمارتيا. سين، فإن الفقر لا ينعكس في مستويات الدخول فحسب، بل ينعكس أكثر في القدرة على التطور، حيث كان مستوى تلقّي التعليم في المجتمع الحديث العامل الرئيس في التأثير على قدرة الفرد. فطبقا للبيانات في جدول (10) يمكننا أن نرى أنه سواء في عام 1998 أو عام 2007 فإنّ النسبة التي احتلّها المتعلمون في المراحل الأساسية والمتوسطة والثانوية والمؤهلات العليا فيما فوق من نسبة عدد المتعلمين في كافة مجالات التعليم على مستوى الدولة، انخفضت في متوسطها عن النسبة التي احتلّها عدد المتعلمين لسنّ 6 سنوات فيما فوق من نسبة الفئات العمرية نفسها على مستوى الدولة، وكلّما كانت درجة التعليم أعلى، كان الانحراف في تلك النسب أكبر. وبمقارنة بقية المناطق في الصين، نجد أن مناطق الوسط فقط التي انخفضت فيها نسبة المتعلمين في مراحل الثانوية والمؤهلات العليا فيما فوق عن نسبة عدد السكان بها في عام 1998، إلا أنّ هذا الانحراف عاود الاستقامة في عام 2007. وبمقارنة تلك البيانات، يتّضح لنا تخلف مستوى تطوير التعليم في مناطق الغرب، والفجوة الكبيرة بين الاقتصاد الكلي لمناطق الغرب وبقية المناطق، ممّا يجعل مناطق الغرب تواجه فجوةً معرفية كبيرة.

جدول (10) مقارنة لعدد الملتحقين بالتعليم على مستوى كافة مناطق الصين لعامي 1998 و2007

		مناطق الغرب %	مناطق الشرق %	مناطق الوسط %	مناطق الشمال الشرقي %
من سنّ 6 سنوات فما فوق	1998	28.45	34.19	28.63	8.74
	2007	27.88	36.47	27.12	8.53
المرحلة الأساسية والمتوسطة	1998	24.04	35.24	30.38	10.35
	2007	24.5	37.37	28.49	9.64
المرحلة الثانوية	1998	23.34	38.57	26.92	11.17
	2007	22.34	40.58	27.32	9.77
المرحلة الجامعية فما فوق	1998	22	41.46	22.44	14.11
	2007	22.05	41.1	27.8	9.05

تم أخذ بيانات عام 1998 عن طريق مسح عيّنة للتعداد العام للسكان، وبلغت نسبة العيّنة المختارة 1.01%؛ وتم أخذ بيانات عام 2007 بالطريقة نفسها، لتبلغ نسبة العينة المختارة 0.900%

الفصل الرابع:

تجارب سنوات مناطق الغرب الصينية التنموية العشر الأساسية

منذ تطبيق تنمية مناطق الغرب الكبرى قبل 10 أعوام (عام 1998)، استطاعت مناطق الغرب أن تحقّق تطوّرًا اقتصاديًّا كبيرًا، وتعديلًا ضخمًا في هيكلها الإنتاجي، وتعزيزًا قويًّا لبنيتها التحتية، وارتفاعًا كبيرًا في الإيرادات المالية، وتحسّنًا كبيرًا في النظام البيئي، وإنجازاتٍ هائلة في الرقي بمستوى معيشة المواطنين، وبذلك جمعت العديد من الخبرات القيمة والأسس المعرفية والمادية لتكون بمثابة دفعة قوية لتنمية مناطق الغرب. وفي الوقت نفسه يجب أن نعي تماما أن مظاهر التخلّف في مناطق الغرب حالت دون تحقيق تغيير جذري لهذه المنطقة، فقدرتها على التطوّر خاصة قدرة الابتكار التكنولوجي لم تكن كافية، ولا يزال الهيكل الإنتاجي متأخّرًا نسبيًّا، والفجوة بين النظام البيئي وحماية البيئة من جهة، والتطور الاقتصادي من جهة لا تزال كبيرة، وغيرها من المشكلات البارزة التي لا تزال تشكّل تحديات صعبة أمام استمرارية التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب.

(1) التمسّك بالفكر المتحرّر وتعزيز تعميق إصلاح النظام الاقتصادي:

كانت مناطق الغرب الصينية آخر المناطق التي شهدت تطورًا عقب تطبيق الصين سياسةَ الإصلاح والانفتاح، فبسبب القيود التي وضعها الانتشار الواسع لمفاهيم الاقتصاد الطبيعي، واقتصاد السلع الصغيرة، والاقتصاد المخطّط، تأخّر إصلاح نظام الاقتصاد وأصبح من الصعب خلق مناخ لمنافسة السوق والتنمية الاقتصادية. وبالرغم من وجود المخزون الوفير من الموارد البيئية والحدود الجغرافية الطويلة وغيرها من الامتيازات، إلا أنّ تلك الامتيازات لم تُكرَّس لتصبح موارد اقتصادية، الأمر الذي حال دون تحقيق التنمية الاقتصادية. ومنذ تطبيق تنمية مناطق الغرب، واللجنة المركزية

للحزب وحكومات مناطق الغرب عملت على تغيير مفاهيمها الفكرية لتدخل حيّز التنفيذ الفعلي للتنمية، فمن خلال الدعاية الإعلامية الواسعة، وتنفيذ كافة السياسات التي من شأنها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الغرب، بالإضافة إلى التعاون مع الأوساط الأكاديمية لخلق مناخ عام على مستوى مناطق الغرب والصين بل والعالم أجمع لتنفيذ تلك التنمية، والاستمرار في تغيير مفاهيم المسؤولين في الحكومة وعامة الشعب ومختلف المستثمرين، ممّا ساعد على تحطيم جميع قيود المفاهيم التقليدية، وإزالة الحواجز حول نظام الاقتصاد المخطّط، وتسهيل الضخّ التدريجي للموارد البيئية والمادية والبشرية والمعلوماتية إلى مناطق الغرب، وتحسين نمو نظام اقتصاد السوق فيها. كما ساعد تطور بناء نظام السوق على تعميق معرفة الجمهور، ممّا أدي إلى الابتكار ودفع سبل التقدّم لتنمية مناطق الغرب. وخلال تلك السنوات العشر، تمكّنت كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها من تحسين نظام السوق بها بما يشمله من حقوق ملكية وموارد، وذلك عن طريق تعميق إصلاح النظام الاقتصادي، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق. وتسريع الخطوات لبناء نظام سوق حديث، ولتطوير نظام الاقتصاد الخاص، حيث بلغت نسبة القيمة المضافة للاقتصاد الخاص لمدينة تشونغتشينغ ومقاطعة سيتشوان من القيمة الإجمالية للناتج المحلي أكثر من 50%، وبلغت نسبة مقاطعات ومدن بقية المناطق الأخرى أكثر من 40%. هذا بالإضافة إلى تعميق الإصلاح في مجالات التمويل والاستثمار، والتسعير، والنظام الضريبي، ونظام تداول الحبوب الغذائية، ونظام إدارة المزارع، والنظام المالي وغيرها من الأنظمة. وحظي إطار الأموال العامة على تبلور مبدئي، والتحسين المستمر في بيئة التمويل والاستثمار وأدى إصلاح تلك النظم إلى تعزيز الدور الرئيس لتوزيع الموارد على الأسواق، وإحياء التنمية الاقتصادية بالكامل، وتمديد مراحل الارتقاء بدورات الاقتصاد، ودعم المسيرة المستمرة للارتقاء بمكانة الاقتصاد. واستمر التطور في التسارع لتظهر بعض سماته على تلك المناطق التي شهدت تنمية متأخّرة.

(2) دعم الحكومة المركزية للتنمية في مناطق الغرب بتقديم التوجيه والدعم السياسي والضمان المالي:

وكانت البداية من خلال اهتمام كبار القادة في اللجنة المركزية للحزب، والذين عملوا على تحديد مسار التنمية في الغرب وقدّموا لها المعلومات الكافية. ففي عام 1995 اعتنق الأمين العام للجنة المركزية للحزب آنذاك السيد جيانغ تزه مين أفكار الزعيم ماو تسه تونغ نفسه في خطابه عام 1956 "نظرية القضايا العشر" حيث قال: "للحفاظ على استقرار تطور الصناعة لا بد من تحقيق طفرة في الصناعة المحلية"، وكذلك محوري الاستراتيجية التنموية للزعيم دينغ شياو بينغ عام 1988، وبذلك صرح جيانغ تزه مين في الجزء الثاني من خطابه خلال الجلسة الختامية للدورة الخامسة للجنة المركزية في الدورة الرابعة عشرة للحزب الشيوعي، والتي تناولت إجازة حلول للعديد من القضايا المهمة التي من شأنها التأثير في البناء الحديث للاشتراكية قائلًا: "إنّ القضاء على الفجوة بين تنمية المناطق الصينية والحفاظ على التطوّر المتناسق للاقتصاد الإقليمي لهما مهمتان استراتيجيتان لتحقيق الإصلاح والتطوير لمستقبلنا؛ فمنذ عام 1995 وجب علينا الاهتمام أكثر بدعم تنمية الاقتصاد المحلي لمناطق الوسط ومناطق الغرب، والقضاء التدريجي على الفجوة بين تلك المناطق، والاستمرار في توسيع إطار الجهود المبذولة لتقليص تلك الفجوة". وعلى أساس القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية لتطبيق الاستراتيجية التنموية لمناطق الغرب عام 1999، صرح جيانغ تزه مين في العام نفسه وخلال مؤتمر الأعمال الاقتصادية للجنة المركزية بشأن تلك الاستراتيجية قائلًا: "إنّ المهم في تنفيذ تلك الاستراتيجية هو الإلمام بمجالات المواصلات والاتصالات والطاقة وغيرها من مرافق البنية التحتية، وكذلك تسليط الضوء على تنمية مصادر الموارد المائية وحسن استغلالها؛ والعمل بجِد على توسيع الرقعة الخضراء وزراعة الأشجار، والعمل المخطّط والتدريجي لإعادة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات وتنفيذ العلاج الشامل لها، وتعزيز البناء البيئي؛ وكذلك العمل على تعديل الهيكل الإنتاجي والصناعات المتطورة ودفع القيمة المضافة للموارد، وإعطاء الأولوية لتطوير التعليم التقني وتنمية المواهب والارتقاء بكفاءة العمالة لإرساء أساسٍ قويٍّ لنهضة مناطق الغرب". وفي فبراير 2005، وفي ظلّ تحقيق الإنجازات المرحلية لاستراتيجية تنمية مناطق الغرب أشار (خو جين تاو) إلى كيفية تسريع تلك التنمية قائلًا: "استخدام التنمية العلمية لقيادة

كافّة أعمال تنمية مناطق الغرب، وتغيير المفاهيم، وتعميق إصلاح الأنظمة، والتعديل الإيجابي للهيكل الاقتصادي، وتغيير الطرق المتبعة، وتسريع بناء البنية التحتية والهيكل البيئي، والعمل بجد على حلّ المشكلات الريفية الثلاثة، والاهتمام أكثر بمهام تطوير المجتمع، والاعتماد على جمهور كوادر المجتمع في مناطق الغرب للعمل على قلب رجل واحد في مواصلة دفع كافة السبل لحقيق التنمية لمناطق الغرب".

واستنادًا لطلب اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة الصيني، قدّمت كافة الجهات الحكومية التابعة للجنة المركزية كافة الخطّط والسياسات لتكون بمثابة دليلًا مفصّلًا لكافة مراحل استراتيجية التنمية لمناطق الغرب. فعلى جانب التخطيط، قامت لجنة الإصلاح والتنمية ومجلس الدولة بصياغة أهمّ مستندين لتنمية مناطق الغرب، وهما "الخطة الخمسية العاشرة لتنمية مناطق الغرب" و"الخطة الخمسية الحادية عشرة لتنمية مناطق الغرب"، لتوضيح السياسة التوجيهية للتنمية في مناطق الغرب، وكذلك الأهداف الاستراتيجية والمهام الرئيسة والمناطق المعنية فيها. وعلى مستوى دعم تلك السياسات، أصدر مجلس الدولة الصيني في 2000 و2004 على التوالي "العديد من الإجراءات السياسية المعنية بتنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الغرب" و"العديد من مقترحات مجلس الدولة لدفع مناطق الغرب نحو المزيد من التنمية"، لتوضيح إجراءات السياسة المهمة الخاصة بتنمية مناطق الغرب في كافة المجالات، منها توسيع الجهود لاستثمار رؤوس الأموال، وإعطاء الأولوية لتوزيع مهام تنفيذ المشاريع المختلفة، وتوسيع جهود الإنفاق على النقل المالي، وتنفيذ إجراء الحوافز الضريبية، وتوسيع الاستثمار الأجنبي، وجذب المواهب مع حسن استغلالها، وزيادة الاستثمار التعليمي، وتعزيز حماية البيئة والبناء البيئي، ودفع التنمية في الأماكن الحيوية، وتعديل الهيكل الصناعي وغيرها من المجالات. ومن ناحية أخرى، اجتهدت المؤسسات المعنية التابعة لمجلس الدولة في تنفيذ كافة السياسات التي أقرّها مجلس الدولة لتنمية مناطق الغرب في كافة المجالات، ومنها الاستثمار، والمالية، والضرائب، والتسعير، والأراضي، والثروات المعدنية، والتجارة الخارجية. كما قامت المؤسسات المعنية كذلك بوضع خارطة طريق لاستراتيجية تنمية مناطق الغرب في كافة المجالات منها مرافق المياه، المواصلات، السكك الحديدية، الطيران المدني، المعلومات، البريد، الغابات، حماية البيئة، الزراعة،

الموارد، التجارة، التكنولوجيا، التعليم، وغيرها من المجالات، وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتسريعها في كافة مناطق الغرب.

وفي الوقت نفسه الذي لاقت فيه تلك السياسات الدعم المناسب، وضعت اللجنة المركزية للحزب ضمانات مالية ضخمة لاستراتيجية تنمية مناطق الغرب، ففي الفترة 2000–2004 ضخت اللجنة المركزية ما يقارب 460 مليار يوان لمناطق الغرب؛ ليكون أكثر من ثلث الدين العام طويل المدى للصين من نصيب مناطق الغرب. وفي الفترة 2000–2002 ازداد فائض القروض للمؤسسات المالية لمناطق الغرب ليصل إلى أكثر من 600 مليار يوان، وزادت تلك المؤسسات القروض متوسطة وطويلة المدى لمناطق الغرب بمقدار 313 مليار يوان. ومن بين الاستثمارات المركزية كان النقل المالي مصدرًا مستقرًّا ومهمًّا للتمويل. فطبقا للمقارنة بين النفقات والإيرادات في مناطق الغرب نجد أنه في الفترة 1999–2007 تجاوز حجم النفقات حجم الإيرادات بمقدار 2744.457 مليار يوان، كما ازدادت القيمة المطلقة ازديادًا تدريجيًّا سنويًّا، فباستثناء معدل النمو المنخفض نسبيا في عامي 2003 و2004 ازداد متوسط سرعة النمو لباقي الأعوام ليصل إلى أكثر من 20%. ومن حيث تجاوز مستوى النفقات لمستوى الإيرادات لمناطق الغرب، نجد أنه منذ عام 1999 شهد الفرق بين النفقات والإيرادات أكثر من الضعف.

جدول (11) مقارنة بين معدل النفقات والإيرادات لمناطق الغرب
خلال الفترة 1998–2007

	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
النفقات-الإيرادات (مئة مليون يوان)	5764.77	4667.46	3787.88	3150.20	2695.50	2645.36	2121.98	1473.94	1137.47	902.26
معدل النمو %	23.51	23.22	20.24	16.87	1.90	24.66	43.97	29.58	26.07	-
ارتفاع النفقات بالنسبة للإيرادات	141.10	152.65	153.68	158.87	163.41	184.93	163.14	130.75	110.55	95.35

المصدر: بيانات الفترة 1998–2007 طبقا لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني) للفترة 1999–2008

(3) الإلمام الجيد بالبنية التحتية والبيئة الأيكولوجية، وخلق بيئة مناسبة لتنمية مناطق الغرب:

كانت الحكومة تقوم بدور القائد في عملية التنمية لمناطق الغرب، وهذا بالطبع غير كافٍ لتحقيق هذه التنمية، حيث يعدّ سكان مناطق الغرب قوة أساسية لهذه التنمية، إلا أنّهم وبسبب معاناتهم الفقر والتخلف لفترات طويلة، كانت جهودهم في التنمية ضعيفة؛ وبالتالي كان لا بدّ من جذب الموارد من خارج مناطق الغرب، وكذلك جذب الاستثمار من الخارج، بهدف توفير الظروف البشرية والطبيعية اللازمة، وكان تأسيس بنية تحتية وهيكل بيئي مناسب من الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الخارجي، والتي تعدّ من مهام الحكومة. وفي الوقت نفسه كان لا بدّ من العمل على تغيير مخزون الموارد البيئية إلى قوة اقتصادية.

وخلال العمل على تأسيس البنية التحتية، كان لا بدّ من الإلمام بمحورَين مهمَّين: الأول، ربط المشاريع الضخمة لتنمية مناطق الغرب بمشاريع إمداد الشرق بالكهرباء والغاز، وإمداد الشمال بالمياه من الجنوب، ممّا سيؤدي بالضرورة إلى تسريع تطور البنية التحتية لمناطق الغرب من مواصلات واتصالات وكهرباء. والثاني، الترتيب المعقول للمشاريع المتوسطة والصغيرة ذات الاتصال المباشر بحياة كافة القوميات في مناطق الغرب، وذلك لحل مشاكل إمداد المياه لحيوانات المزارع وإصلاح شبكات الكهرباء في القرى، وكذلك تزويد كافة القرى بشبكات طرق سريعة وشبكات تليفزيونية وكابلات كهربية، وبهذا تكون الصين قد حقّقت لشعبها أهدافًا ضخمة وواقعية في الوقت نفسه، واهتمت على حد سواء بالمصالح العامة والخاصة، وكذلك المصالح قصيرة المدى وطويلة المدى. ففي الفترة 1998–2007 ازداد طول الطرق السريعة وحدها بمقدار 849792 كيلو متر، وزاد طول خطوط السكك الحديدية بمقدار 8529 كيلو متر.

وخلال العمل على بناء البيئة الأيكولوجية، كان لا بدّ من الإلمام بحماية الغابات الطبيعية، وعلاج مصادر العواصف الرملية في مدينتَى بكين وتيانجين، ومكافحة تلوث مياه نهر اليانغستي، ومكافحة التلوث البيئي في المدن المركزية في الغرب الصيني وغيرها من المشاريع المهمة التي من شأنها دفع التطوير المتناغم بين الإنسان والطبيعة لتصبح قدرة تلك المناطق على التنمية هي الأسرع في السنوات الأخيرة. وخلال تنفيذ

مشاريع استعادة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات والمراعي والتي تتصل مباشرة بمصلحة السكّان المحليين، كان لا بدّ من الاهتمام بـ"دمج المشاريع الخمسة"، والمقصود بذلك دمج مشاريع استعادة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات والمراعي عن طريق تأسيس الأراضي الزراعية، ومصادر الطاقة في القرى، والتهجير البيئي، ومنع الرعي في الجبال، وتعديل هيكل الزراعة والرعي، وذلك لدفع حماية النظام البيئي، وزيادة دخول الفلاحين، وتطوير الاقتصاد المحلي، والاهتمام على حدّ سواء بفعالية النظام البيئي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي، لتقديم ضمان يكفل حلقة ربط جيدة للنظام البيئي بمصادر رزق الفلاحين على المدى الطويل، والعمل على مشروع التهجير البيئي لملايين الفقراء القاطنين في مناطق هشة بيئيًا لإعادة تسكينهم في مناطق أخرى مناسبة.

(4) تعزيز التوجيه، وإقامة منصة للتفاعل والتعاون بين الشرق والغرب الصيني[6]:

يعدّ دفع التفاعل بين مناطق الشرق والغرب الصيني خيارًا حتميًا لتنفيذ "استراتيجية الإصلاح والانفتاح" وتنفيذ نظرية التنمية العلمية والتكيف مع القوانين المتغيّرة للتصنيع، بالإضافة إلى دفع كافة أنواع الهياكل الاقتصادية في كافة أنحاء الصين، لتحقيق تدفّق عوامل الإنتاج عبر المناطق الإدارية طبقا لقوانين السوق، وهو ما يعدّ في الوقت ذاته مسلكًا ضروريًا لتحقيق التنسيق بين كافة المناطق وبناء مجتمع اشتراكي متناغم. ففي نوفمبر 2005 عقد مجلس الدولة الصيني منتدى عمل في مدينة خانغجو حول تنمية مناطق الغرب تحت عنوان "تعزيز التفاعل بين الشرق والغرب الصيني... دفع التنمية في مناطق الغرب الصينية". ومنذ ذلك المؤتمر، وتحت ظلّ الدعم الكبير من كافة المؤسسات التابعة لمجلس الدولة والجهود المشتركة بين الشرق والغرب الصيني، تم تحقيق الدعم المتبادل على مستوى المقاطعات الصينية، وإنشاء معرض مناطق الغرب

6- المصدر: خطاب السيد وانغ جين شيانغ خلال مؤتمر الأعمال القائم على تعزيز التفاعل بين شرق الصين وغربها، لتعميق تنمية مناطق الغرب، وكان الخطاب تحت عنوان "دراسة تنفيذ أهداف الدورة السابعة عشرة للحزب الشيوعي.....دفع التفاعل بين الشرق والغرب الصيني..... تدشين المرحلة الجديدة من استراتيجية تنمية مناطق الغرب".

http://www.chinawest.gov.cn/web/NewsInfo.asp?NewsId=45676

الدولي وغيرها من المنصّات التي كان من شأنها دفع التفاعل العلمي بين الشرق والغرب الصيني عن طريق "الإرشاد الحكومي، حركة السوق، الهيكل المؤسسي، والمشاركة الاجتماعية". وبذلك اتسع نطاق التفاعل بين الشرق والغرب الصيني، مع زيادة مجالات التفاعل، وابتكار العديد من الآليّات وتعزيز الإنجازات.

أولًا: اتساع نطاق التفاعل بين الشرق والغرب الصيني:

وكانت بداية التعاون المشترك بين مناطق الشرق والغرب من خلال التعاون على مستوى الحكومات، ومن خلال الشراكة بين مناطق الشرق ومناطق الغرب تم تحقيق دعما ومساندة متداولة بين الطرفين. ومع تعميق استراتيجية التنمية في مناطق الغرب وتحقيق المزيد من التحسن في البيئة الاستثمارية لها، قدمت مناطق الغرب فرصا جديدة لتطوير كافة مؤسسات مناطق الشرق لتحقق قوة جذب كبيرة. وفي الوقت نفسه ومع التسريع في تعديل كافة الهياكل في مناطق الشرق والتطور الصناعي بها، ظهر تدريجيًّا التناقضُ الواضحُ بين ذلك التطور ومشكلات الأرض والطاقة وغيرهما من الموارد، وأصبحت هناك آمال وطموحات ملحة لمؤسسات الشرق الصيني لتحقق المزيد من التطور والتوسع. وفي ظل مختلف أشكال التوجيه والدعم الحكومي لمناطق الشرق، توجهت المؤسسات واحدة تلو الأخرى إلى الغرب الصيني، لتصبح تدريجيّا القوة الرئيسة لتحقيق التفاعل بين مناطق الشرق ومناطق الغرب". وبذلك بدأت تتبلور الدفعة الحكومية التي اتخذت من المؤسسات محورًا لها بمشاركة كافة طبقات الشعب لتحقيق ذلك التفاعل. وفي الفترة 2000–2007 "بلغ عدد المؤسسات التي نقلت استثماراتها من مناطق الشرق إلى مناطق الغرب ما يقارب 200 ألف مؤسسة، بإجمالي استثمار أكثر من 1500 مليار يوان؛ وبذلك تم تدريب أكثر من 300 ألف فرد من الكوادر والتقنيين في مناطق الغرب؛ ووصل حجم التبرعات المادية والعينية إلى أكثر من 10 مليار يوان". وفي الوقت الحالي بلغ عدد مؤسسات مقاطعة جيجيانغ وحدها في مناطق الغرب إلى أكثر من 10 آلاف مؤسسة لتحصل على لقب "مقاطعتي جيجيانغ"، والذي يشير إلى تساوي الحجم الكلي للناتج المحلي لمؤسسات المقاطعة بالخارج مع الحجم الكلي للناتج المحلّي للمؤسسات العاملة بداخل المقاطعة.

ثانيًا: التوسّع في مجالات التفاعل بين الشرق والغرب الصيني:

وحيث إنه قبل خطة التنمية الكبرى بمناطق الغرب الصينية وفي مطلعها "كان الأساس في تحقيق الدعم والمساندة المتداولة بين المناطق هو بناء المدارس، وتحسين البنية التحتية، ومساعدة الفقراء والتخفيف من معاناتهم في تلك المناطق، ممّا أدى إلى دعم ودفع التطوّر في مناطق الغرب. وفي الوقت الحالي ومع التوسّع المستمر للأعمال الحكومية، والمشاركة المجتمعية للمؤسسات، ازدادت مجالات التفاعل بين مناطق الشرق ومناطق الغرب لتخدم كافة المهام الرئيسة لاستراتيجية التنمية في مناطق الغرب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، بما يشمل البنية التحتية، والهيكل البيئي، وتنمية الموارد واستغلالها، والتطور الزراعي، والتبادل والتعاون التقني، وتدريب المواهب، وزيادة الانفتاح على الخارج وغيرها من المجالات". وفي الوقت الحاضر، وفي خضم التركيز التدريجي لاستثمارات الشرق في مناطق الغرب على المشاريع والمهام الرئيسة لتنمية مناطق الغرب، لم يعد التركيز قاصرًا فقط على الاستثمار في المشاريع القائمة على الصناعات التحويلية، بل ركزت كذلك على الاستثمار في كافة المشاريع القائمة على تصنيع الطاقة، والمعادن، والتكنولوجيا المتطورة، وتصنيع المعدات، والمنتجات الزراعية، والسياحة وغيرها من المشروعات.

ثالثًا: التجديد المستمر في أشكال التفاعل بين الشرق والغرب الصيني:

"لم تتوقف مناطق الشرق عن التوسّع في مجالات التفاعل بينها وبين مناطق الغرب، فمن خلال وضع بعض الخطط المتخصصة، وتحسين الإجراءات السياسية، وابتكار الآليات، وبناء منصة خاصة للتفاعل، استمر الدفع بالتعاون بين مناطق الشرق ومناطق الغرب لتحقيق ذلك التفاعل". "وتم نقل المؤسسات المتميزة، والفكر العالي، والتكنولوجيا المتقدّمة، والمواهب الفريدة، والإدارة الحديثة إلى مناطق الغرب، ليتغيّر المثل القائل "أعطني سمكة" إلى "علمني كيف أصطاد"، وهو ما أعطى دفعة قوية وحيوية لعملية التنمية في مناطق الغرب الصينية.

رابعًا: التعزيز المستمر لنتائج التفاعل بين الشرق والغرب الصيني:

"ففي الماضي كان التعاون بين الشرق والغرب الصيني قاصرًا على قيام مناطق الشرق بتقديم الدعم المالي لمناطق الغرب، فكانت مناطق الغرب هي المستفيد الوحيد من هذا التعاون. أمّا الآن ومع إحلال المؤسسات محل التبرّعات المادية في التفاعل بين الشرق والغرب، ومع التوسيع والتعزيز المتزايد للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي بين مناطق الشرق ومناطق الغرب، ودعم مناطق الشرق للتطور الذاتي لمناطق الغرب، فقد حقّق ذلك التفاعل نفعًا مشتركًا قائمًا على المنفعة المتبادلة. وقد قدّمت مناطق الغرب كمياتٍ وفيرة من الموارد للمساهمة في التطور المتسارع لمناطق الشرق مثل الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية. وكان بناء المشاريع المهمة ضمن استراتيجية تنمية مناطق الغرب بمثابة فتح مجال جديد لتطور المعدّات الحديثة والتكنولوجيا والمواهب في مناطق الشرق. وكانت مناطق الشرق ومناطق الوسط المستفيد المباشر من المشاريع المهمة لاستراتيجية تنمية مناطق الغرب مثل إمداد الغاز والكهرباء من مناطق الغرب لمناطق الشرق، وبناء شبكة طرق المواصلات، واستعادة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات والمراعي، وحماية الغابات الطبيعية، وعلاج مصادر العواصف الرملية في مدينتى بكين وتيانجين وغيرها من المشروعات".

خلاصة القول، إنّ التفاعل بين الشرق والغرب الصيني استطاع تحقيق نفع ثلاثي لمناطق الشرق ومناطق الغرب وللدولة."أمّا مناطق الشرق، فلم تكن مؤسساتها تواجه منافسة محلية وحسب، بل كانت تواجه أكثر من ذلك منافسة دولية، ولكي تخرج من هذه المنافسة منتصرة، كان لا بدّ من العمل على تقويتها وتعزيزها، وللوصول إلى ذلك الهدف كان لا بدّ من كسر قيود شروط التنمية، ونقل مشاريعها الجديدة إلى مناطق الغرب، واستخدام قدراتها على التنافس وإمكاناتها التكنولوجية لرفع مستوى تلك المشاريع الجديدة، وتكوين حلقة جيدة لتحقيق قوة متزايدة لمناطق الشرق. أمّا مناطق الغرب، فلم يكن استقدام التحوّل الصناعي والتكنولوجيا والمفاهيم والتجربة الإدارية المتقدّمة من مناطق الشرق قادرًا على توسيع نطاق النمو الاقتصادي فحسب، بل ساعد كذلك في تسريع فعالية وجودة التنمية. وبالنسبة للدولة، نجد أن التفاعل بين الشرق والغرب الصيني سيكون قادرًا على الدفع بتحسين السوق الموحّدة على مستوى الدولة،

وتميز القدرة الإنتاجية والهيكل الاقتصادي، ورفع القوة التنافسية على مستوى الدولة. كما يشمل ذلك التفاعل تحقيق نهضة في نقل استثمارات مؤسسات الغرب -المستوفية للشروط- لمناطق الشرق، ونقل أعمال مزارعي مناطق الغرب لمناطق الشرق. ومن خلال ذلك التفاعل يمكن تحقيق تعاون بين مناطق الشرق والغرب على درجة أكبر من العمق والاتساع، وحلّ مشكلة نقص العمالة في مناطق الغرب وغيرها من المشكلات، وجعل مناطق الغرب تستوعب مفاهيم وطرق التنمية في مناطق الشرق".[7]

(5) التغيّر الإيجابي في أنماط التنمية ورفع جودة التنمية الاقتصادية:

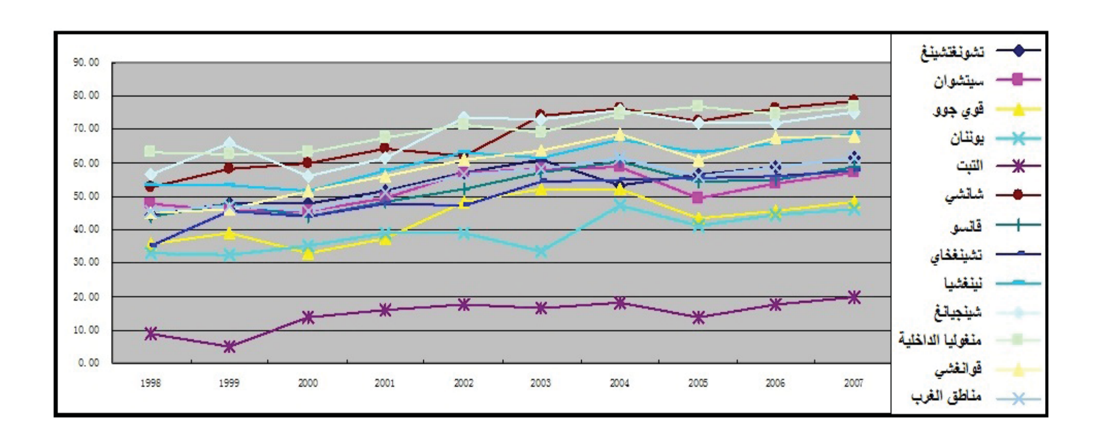
كان الاعتماد بشكل كبير على الموارد واستغلالها، وانخفاض معدل مساهمة الإنفاق والاستهلاك، وتأخّر التكنولوجيا، وانخفاض فعالية الاقتصاد من أهمّ العقبات أمام تحقيق التنمية في مناطق الغرب. فبحلول عام 2004، لم يزل هناك حوالي 60% من القوى العاملة في مناطق الغرب تعتمد في دخلها على الأراضي الزراعية، وبلغ حجم القطاع الأول من إجمالي قيمة الإنتاج المحلي أكثر من 36%، وبلغ حجم صناعة استخراج المعادن والمواد الخام من حجم الإنتاج الصناعي نسبة 45% تقريبًا، أمّا مقاطعة تشينغخاي، ومنطقة شينجيانغ، ومقاطعة قانسو، ومنطقة التبت، ومقاطعة منغوليا الداخلية، ومنطقة نينغشيا وغيرها فقد تجاوزت النسبة فيها أكثر من 50%، وشهدت مناطق الغرب تكثيف الاستغلال الموارد الطبيعية، لتصبح أكثر المناطق تلوثًا وتدهورًا بيئيًّا على مستوى الصين. وتجاوز معدل نمو استثمارات الأصول الثابتة متوسط معدل نموّ الدولة على مر الأعوام؛ وفي الوقت نفسه كان الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا قليلا، والبحث العلمي في مجال البنية التحتية ضعيفًا، مع غياب التكافؤ بين الإمكانات العلمية والتكنولوجية والتنمية الاقتصادية. ففي عام 2004 بلغ حجم الاستثمار في دراسات التنمية 14.4% من حجم الاستثمار على مستوى الدولة، وبلغ عدد المعامل ومراكز التكنولوجيا الهندسية الحكومية 14.9% من إجمالي عددها على مستوى الدولة، وبلغ عدد إجمالي ما تمّ عقده من صفقات في السوق التكنولوجي

7- . تساو يو شو: حول التفاعل بين الشرق والغرب الصيني.
http://www.stats.gov.cn/tjshujia/zggqgl/t20071113_402444601.htm

13.5% من حجم الصفقات على مستوى الدولة. وبلغ حجم الأموال المستخدمة في تنفيذ مشاريع الخطط الصناعية في العام نفسه بما يتضمّن خطة الشعلة وخطة الشرارة 12.16 مليار يوان، بما يحتلّ 15.1% من حجم تلك الأموال على مستوى الدولة. وبلغ حجم نفقات المؤسسات الكبيرة والمتوسطة 35.7%، لتنخفض عن مناطق الشرق التي بلغت نسبتها 48.6%، ولتنخفض كذلك عن متوسط مستوى الصين الذي بلغ 46.8%.

ومن هنا سلك مصطلح التنمية التقليدي "التنمية أولا ثم المعالجة" في مجال الصناعة منحي جديدًا، حيث أصبح تجنّب التناقضات الخبيثة في مجال التصنيع خلال مراحل التنمية وزرع قدرة الاستمرار على التنمية في مناطق الغرب مطلبين حتميين للنجاح في تنمية مناطق الغرب. فمنذ عشر سنوات ووفق نظرية التنمية العلمية، قامت مناطق الغرب بتنفيذ استراتيجية نهضة التعليم على مستوى كافة المناطق، ممّا أدى إلى ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم وارتفاع مستوى احتياطي رأس المال البشري[8] باستمرار من 45.37% ليصل إلى 61.26%؛ وتعزيز القدرة على دعم التطور التكنولوجي. وقامت مقاطعة منغوليا الداخلية بربط تنفيذ استراتيجيتَي نهضة التعليم وتعزيز المواهب في كافة المناطق لتصبحا حلقة رئيسة لتحقيق التنمية بها. وفي عام 2007 ، بلغ معدل إسهام النمو التكنولوجي في النمو الاقتصادي 48%. وفي الفترة 2002–2007 وصلت القيمة المضافة لمجال صناعة التكنولوجيا المتقدمة في مقاطعة سيتشوان إلى 57 مليار يوان، بنمو 35%، وبلغ عدد المؤسسات التكنولوجية 1580 مؤسسة، وزاد صافي أرباح الصناعات التي تجاوزت النطاق الطبيعي 4.3 أضعاف، بمتوسط نمو سنوي يصل إلى 39.5%. كما انخفضت نسبة التلوث البيئي، وكان هناك ارتفاع كبير في التطور الصناعي، في الوقت الذي بدأ يشهد انخفاضًا كبيرًا في نسبة القطاع الأول.

8- مستوى احتياطي رأس المال البشري لكافة المناطق =(عدد الملتحقين بالمرحلة الأساسية والمتوسطة +1.5 * عدد الملتحقين بالمرحلة الثانوية +2 * عدد الملتحقين بالمؤهلات العليا) *100 / عدد الأطفال في سنّ السادسة فيما فوق.



شكل (12) تغيّر مستوى احتياطي رأس المال البشري لمناطق الغرب
خلال الفترة 1998–2007

(6) الحفاظ على الأوضاع الإقليمية، ودفع تطوّر الصناعات المميزة:

تكمن شروط التنمية الاقتصادية في الاستغلال الأمثل للموارد، وتكمن القوة الدافعة له في ترقية الخبرات وتراكمها التي من شأنها دفع التنمية. فمنذ تطبيق استراتيجية التنمية وكافّة مقاطعات ومدن الغرب الصيني تستمدّ دعمها من المواهب والتكنولوجيا والأموال المقدّمة لها، وكذلك من الفرص الجيدة لتعديل وتحويل هيكل الصناعات الحكومية بها، والتنفيذ الإيجابي لاستراتيجية التنمية الموجّهة، الأمر الذي انعكس على تطوّر العديد من الصناعات بها.

أولًا، التطور الكبير للنشاط الزراعي، تتمتّع مناطق الغرب أغلب الأوقات بنهار طويل، وتفاوت كبير في درجات الحرارة، واتساع هائل في رقعة الأراضي العشبية بها، فهي منطقة مثالية للصناعة الخضراء، الرعي، وتطوير الزراعة بالأماكن الجافة فيها. وفي الوقت الحاضر تشتهر مقاطعات ومناطق شينجيانغ وتشينغخاي ومنغوليا الداخلية ونينغشيا بالعديد من الصناعات كمنتجات الألبان وإنتاج لحوم الأبقار والأغنام؛ وفي مقاطعة يوننان نجد الأدوية الطبيعية ومختلف أنواع الزهور التي ذاع صيتُها داخل الصين وخارجها؛ وفي مقاطعة قانسو ومنطقة نينغشيا ومقاطعات ومدن أخرى تشتهر الفواكه المزروعة في الأراضي الجافّة والأعشاب الصحراوية وغيرها من المنتجات

الزراعية التي غزت الأسواق بفضل جودتها العالية؛ أما منطقة شينجيانغ فتشهدُ زيادةً تدريجية في صناعة القطن. ثانيًا، على مستوى استغلال المواهب والتكنولوجيا المميزة في المدن الرئيسة، وتطوير صناعة التكنولوجيا العالية، استغلّت كل من مدينة تشونغتشينغ، ومدينة تشينغدو، ومدينة شيآن وغيرها من المدن المركزية فرصة التنمية لتحقّق تطوّرًا كبيرًا في مجالات كثيرة مثل تكنولوجيا المعلومات الإلكترونية، والطيران الجوي والفضاء، والمواد الخام الجديدة، والأدوية البيولوجية، وحماية البيئة، وغيرها من مجالات صناعة التكنولوجيا المتطورة. ثالثا، على مستوى تطور مجال السياحة، نجد مظاهر الحضارة الصينية والمسيرة الحمراء في مقاطعة شانشي، والمظاهر المختلفة لعادات القوميات في مقاطعة يوننان، والمظاهر الطبيعية والمميزة لصحراء شينجيانغ. وقد أسهم ذلك كلّه في التنمية السياحية التي شهدتها المنطقة، هذا بالإضافة إلى أنها أصبحت وسائل إعلامية لدفع التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب. رابعا، فيما يتعلّق بتصنيع الموارد، كان التطور المستمر لصناعة الطاقة ملمحًا رئيسًا للاقتصاد في استراتيجية التنمية لمناطق الغرب. خامسا، من حيث تصنيع المعدّات، منذ تنفيذ استراتيجية التنمية، تمّ استغلال القواعد الرئيسة للصناعات القديمة والصناعات العسكرية لتطوير صناعة المعدّات الكهربية، والمعدّات الثقيلة، والآلات الهندسية، ووسائل مواصلات النقل الجماعي، والمعدات الكاملة التي تعمل بالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من الصناعات. وقد أسهم ذلك كلّه في دفع تطوّر المعدات التكنولوجية في الاقتصاد الوطني وتطوير مختلف الصناعات في مناطق الغرب الصينية.

(7) التمسك بتنمية المناطق المركزية، وبناء أقطاب النمو في المنطقة:

ترى نظرية أقطاب النمو أن نمو الاقتصاد عادة يأتي من "مركز تنمية" واحد أو أكثر ثم تنتشر هذه المراكز في مسارات تدريجية تجاه مؤسسات أو مناطق أخرى، ومن هنا يجب اختيار مساحة جغرافية محددة لتكون بمثابة قطب نمو له دور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية. وبهذا كانت تنمية مناطق الغرب في حاجة لمثل هذه الأقطاب لتعزيز القدرة الكلية للاقتصاد على تقليص الفجوة بين المستويات الاقتصادية للمناطق المختلفة، وبذل الدور النموذجي لدفع تنمية مناطق الغرب. ووفقا لـ"الخطة العامة

الخامسة عشرة لتنمية مناطق الغرب" تم اختيار ثلاث دوائر اقتصادية وهي دائرة مناطق تشينغيو، ودائرة مناطق تيانشوي- قوانجونغ، ودائرة مناطق الخليج الشمالي لمقاطعة قوانشي لتكون بمثابة أقطاب نمو للاقتصاد.

وفي عام 2002 بدأت مدينة تشينغيو الاقتصادية تدخل حيز تلك النظرية وتدخل كذلك في المنظور الدراسي للحكومة المحلية، إلا أنه بحلول عام 2007 كانت مدينتي تشينغدو وتشونغتشينغ تمثلان ثاني المناطق التجريبية وثالثها؛ لتنفيذ الإصلاح الشامل، كما كانتا أول منطقتين تشهدان تنفيذ الخطة الشاملة للإصلاح في المدن والقرى، ومن هنا بدأ التنفيذ الرسمي لخطة الدائرة الاقتصادية لتشينعيو. وتضمّ تلك الدائرة "محورَين" وهما المدينتان الكبيرتان تشونغتشينغ وتشينغدو، كما تم اتخاذ 14 مدينة في مقاطعة سيتشوان تطلّ على طرق سريعة وخطوط سكك حديدية سريعة وممر الماء الذهبي ومنها مدينتي تشينغدو وميانيانغ وغيرها من المدن، وتم أيضا اتخاذ 23 منطقة في مدينة تشونغتشينغ "الشهيرة بالدائرة الاقتصادية ذات الساعة الواحدة"[9] لتعمل كل تلك المدن ناقلاتٍ للبضائع عبر الصين. كما تم اعتماد العديد من الصناعات المهمّة مثل صناعة المركّبات والصناعات الكيماوية التي تستخدم الغاز الطبيعي، وتصنيع المعدات، والأجهزة الإلكترونية، والطيران، وتكامل صناعتي التعدين والكهرباء لتوجيه السكّان والصناعات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات والمواهب داخل هاتين المنطقتين في دائرة تشينغيو، وبهذا يكون قد تبلور استقطابا للنمو الاقتصادي فيها. وأمّا عن التوقعات المستقبلية لتطوّر تلك المناطق الاقتصادية، فقد عبَّر رئيس لجنة الإصلاح والتنمية لمدينة تشونغتشينغ السيد يانغ تشينغ يو في لقاء صحفي أن: "نسبة الاقتصاد الكلي لمناطق تشينغيو الاقتصادية تبلغ في الوقت الحاضر حوالي 5% من حجم الاقتصاد الكلي للبلاد، وبحلول عام 2020 يُتَوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي لمقاطعتي سيتشوان وتشونغتشينغ إلى 5500 مليار يوان، بينما سيصل إجمالي الناتج المحلي للصين إلى 65000 مليار، لتحقق نسبة حوالي 8% من إجمال الناتج المحلي للبلاد، وبهذا يكون قد تمّ استقطاب أساسي للنمو الاقتصادي"[10]. وفي الوقت الحالي

9- تحتاج ساعة واحدة لقطع المسافة داخل كافة المناطق بها.

10- مناطق تشينغيو الاقتصادية: السعي الجاد لتحقق 8% من إجمالي الناتج المحلي للصين بحلول عام 2020
http://www.chinawest.gov.cn/web/NewsInfo.asp?NewsId=51979

تدرس كلّ من منطقة التبت ومقاطعتي قوي جوو ويونان وغيرها من المقاطعات إمكانية المبادرة بالاندماج في دائرة مناطق تشينغيو الاقتصادية، وبهذا يتمّ تبلور استقطاب للنمو الاقتصادي في جنوب غرب الصين يتخذ من تشينغيو مركزًا له.

تقع المناطق الاقتصادية في الخليج الشمالي لمقاطعة قوانشي في أعلى مركز في الخليج، وتشمل كافة المناطق المندرجة ضمن حكم مدن نانين، وبيبخاي، تشينجو، وفانغتشين جانغ، وفي الوقت نفسه تتضمّن المواصلات والشحن عبر مدينة يولين، ومدينة تشونغزوو، وتشمل مساحة تلك المناطق 42500 كيلو متر مربع، بمساحة بحرية تعادل 130 ألف كيلو متر مربع، وطول سواحل تعادل 1595 كيلو متر، وتعداد سكاني أكثر من 12.4 مليون نسمة. وتمثل الدائرة الاقتصادية لمناطق الخليج الشمالي تقاطعًا للدوائر الاقتصادية الجنوبية، والجنوبية الغربية، والآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)، حيث إنها الدائرة الوحيدة ضمن مناطق التنمية في الغرب الصيني التي تطلّ على البحر، كما أنها تشكّل ممرًّا بحريًّا وحدودًا برية بين الصين ودول الآسيان. ومن حيث مهام التنمية، مُنِحت المناطق الاقتصادية في الخليج الشمالي خاصية "المنطقة الرئيسة للتعاون الاقتصادي الدولي والإقليمي" لتصبح نافذة للتعاون الاقتصادي بين مناطق الغرب الصيني بل والصين كلها ومناطق الآسيان. وفي عام 2007، أقرّت الدولة تنفيذ "خارطة تطوير المناطق الاقتصادية في خليج قوانشي الشمالي"، حيث بلغت نسبة الاقتصاد الكلي لمدن نانين، وبيبخاي، وتشينجو، وفانغتشينغ جانغ فقط 30% من حجم الاقتصاد الكلي لكافة مناطق مقاطعة قوانشي، وبحلول عام 2008، بلغ إجمالي الناتج المحلي لمناطق الخليج الشمالي 221.97 مليار يوان، حيث ازداد حجم الاقتصاد الكلي أكثر من 40 مليار يوان، وازدادت تلك النسبة لتصل إلى 32.1%، بمعدل مساهمة 35.8% في إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة قوانشي. وفي الوقت الحاضر بدأ يظهر اتجاهٌ لتطوير العديد من الصناعات في المناطق الاقتصادية للخليج الشمالي مثل صناعات النفط، والحديد والصلب، والطاقة، وصناعة الأوراق من لبّ الأشجار، وتكنولوجيا المعلومات الالكترونية، وصناعة الأغذية الخفيفة وغيرها من الصناعات في المناطق المطلّة على الموانئ. ومن خلال تكتل تلك الصناعات، يتضح لنا أنه في خلال عشرة أعوام ستتمكن المناطق الاقتصادية للخليج الشمالي من تحقيق نطاق استثماري

بمقدار 2500 مليار يوان بدلًا من 2000 مليار يوان، من بينها سيتجاوز الاستثمار الصناعي 950 مليار يوان، وستتجاوز ميزانية البنية التحتية 400 مليار يوان، وستبلغ ميزانية تعمير المدن حوالي 440 مليار يوان، وسيبلغ استثمار العقارات الناتج عن الزيادة السكانية حوالي 300 مليار يوان.

ويتضمّن نطاق دائرة تيانشوي- جوانجونغ الاقتصادية خمس مدن ومنطقة من مقاطعة شانشي وهي شيآن، وشيانيانغ، ووينان، وتونغتشوان، وباوجي، ويانغلينغ، ومدينة تيانشوي من مقاطعة قانسو، بمساحة كلية تصل إلى 69600 كيلو متر مربع، وهي الدائرة الاقتصادية الثالثة بعد دائرة مناطق تشينغيو ودائرة مناطق الخليج الشمالي لمقاطعة قوانشي، وهي كذلك المناطق الاقتصادية الثالثة ضمن استراتيجية التنمية لمناطق الغرب. وتمتلك مناطق قوانجونغ التي تتخذ من مدينة شيآن مركزا لها أهمية استراتيجية كبرى في الاقتصاد الوطني الإقليمي بكونها منطقة تجميعية للتطور الزراعي والصناعي والتعداد السكاني بها، لتصبح ضمن أهم ست عشرة منطقة على مستوى الدولة؛ أما مدينة تيانشوي فتعدّ مدينة صناعية مهمة، وواحدة من القواعد الصناعية الحكومية القديمة، وخلال سنوات التنمية، اتخذت من الصناعات التحويلية أساسًا لها، كان أهمها الأجهزة الإلكترونية، وتصنيع الآلات، والصناعات الخفيفة كالغزل والنسيج. وتطوّر التنافس في مجالات الأغذية، والبناء، والتصنيع، والصناعات المعدنية، والجلود، والتبغ، والبلاستيك، وغيرها من المجالات. وازدادت نسبيًّا أصناف الإنتاج، وتحسّنت المعدات التكنولوجية ليصبح هناك نظام صناعة إقليمية ذو قوة وخصائص محددة. ويتركز الهدف العام لدائرة مناطق قوانجونغ–تيانشوي الاقتصادية في تكوين اتحاد "المناطق الرائدة في التنمية والانفتاح" بين مناطق الغرب ومناطق الشمال الصيني، وكذلك تكوين "مناطق مركزية للصناعات المتقدمة القائمة على التكنولوجيا الحديثة، ومناطق مركزة للخدمات الحديثة القائمة على مجالات السياحة والبريد والمالية والثقافة، ومناطق مبتكرة قائمة على دعم العلم الحديث، ومناطق متطورة قائمة على التنسيق بين التمدن وتطور القرى، ومناطق رئيسة للاقتصاد المجمع، ومنطقة تجريبية للإصلاح الشامل على مستوى الدولة"، و"إحداث تأثير في العالم في مجال صناعة الفواكه، وتكوين قاعدة للرعي، وقاعدة زراعية، وقاعدة فلكية تابعة للدولة".

وقد أسهمت إنجازات تلك الدوائر الاقتصادية الثلاث في تكوين تبلور مبدئي للصناعات في مناطق الغرب الصيني.

(8) تسريع التكامل الصناعي ورفع القدرات التنافسية بين المؤسسات:

يقصد بالتكامل الصناعي الاعتماد على المؤسسات كأساس لتفعيل التكامل عبر الأقاليم وفي مختلف الصناعات ومع كافة عناصر الإنتاج المعاد تشكيلها من جديد، وذلك وفق قوانين التنمية الصناعية. وفي السنوات الأخيرة اتخذت كافة مقاطعات الغرب الصيني من الصناعة القوية مهمة رئيسة لتطوير اقتصادياتها، معتمدة في تنفيذ تلك المهمة على المناطق الاقتصادية والصناعية الرئيسة والمدن الرئيسة بها، لتتخذ من الصناعات المميزة أساسًا لها لتنفيذ خارطة المشاريع والصناعات والقواعد الكبرى، وذلك بهدف دفع التنوّع الصناعي، والارتقاء بالصناعات، وتوسيع النطاق المؤسسي، ورفع مستوى التنافسية بين المؤسسات، وتحقيق التطور السريع للاقتصاد الصناعي.

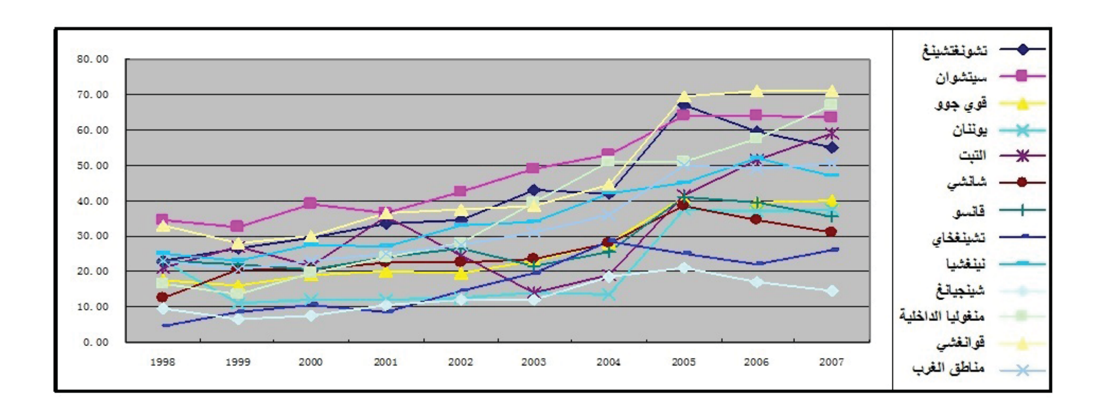
وتبلورت العديد من الصناعات التي تقودها المؤسسات في مناطق الغرب، منها دائرة تشينغيو الاقتصادية مثل صناعة الطيران، والتصنيع النووي، وصناعة المواد الجديدة، وصناعة تكنولوجيا المعلومات، وتصنيع المعدات الثقيلة، وتصنيع السيارات، والصناعات الكيماوية. وفي مقاطعة قوانشي نجد صناعة السكر. وفي مقاطعاتي يوننان وقوي جوو نجد صناعة التبغ، والمنتجات البيولوجية، وصناعة المياه والكهرباء. وفي مدينة شيآن نجد الصناعات في مجال الفلك، والصناعات الكهروميكانيكية، وصناعة الإلكترونيات، وتصنيع الآلات والمعدات. وفي مدينة لانجوونجد تصنيع المعادن غير الحديدية، والمعادن النادرة، والمعادن اللافلزية. وفي منطقة الحزام الاقتصادي(مدينة خوخيخوت، وباو توو، وينتشوان) نجد مصادر الطاقة والمعادن غير الحديدية والأتربة النادرة، وغيرها من مجالات الصناعات المختلفة التي حققت الاستمرار في رفع مستوى توزيع الأعمال على مختلف المقاطعات لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، والاستمرار في تمديد سلسلة القيمة الصناعية، وكذلك الاستمرار في دفع حصص الأسواق والمنافسة بها.

(9) اعتماد التجربة الناجحة لمناطق الشرق نموذجًا، والتطوير الكبير للاقتصاد الخاص:

منذ بداية تنفيذ استراتيجية التنمية في مناطق الغرب، وحجم الاقتصاد الحكومي يشكّل النسبة المطلقة في حجم الاقتصاد الكلي لمناطق الغرب. ففي عام 1998 بلغت نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات الصناعية الحكومية القابضة أكثر من 77% من النسبة الكلية للقيمة المضافة للمؤسسات الصناعية لمناطق الغرب. وكانت مقاطعة تشينغخاي الأعلى، حيث احتلت أكثر من 95%، ويعود السبب في ذلك إلى تأخّر نقل المؤسسات الصناعية الحكومية إلى مناطق الغرب وتأخّر تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح بها، وذلك خلال فترة العمل على تنفيذ "خارطة الخطة الخمسية الأولى" و"خطة المشاريع الثلاثة الكبرى". وفي أثناء تنفيذ مراحل استراتيجية التنمية بمناطق الغرب زادت الدولة من حجم استثماراتها في مناطق الغرب في مجالات البنية التحتية، وتنمية الموارد، والصناعات التحويلية، ممّا أسهم في تعزيز تطوير قوة الاقتصاد الحكومي. وعلى هذا الأساس، ارتفعت نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية الحكومية في عامي 1999 و2000. إلا أن "العديد من الدراسات الميدانية توضح لنا أن السبب في عدم توازن استقرار التنمية الاقتصادية الإقليمية في الصين، يرجع إلى عدم استقرار تطور الاقتصاد الخاص. وتؤكد استنتاجات الدراسة الصلة الوطيدة بين الفجوة في التنمية الاقتصادية بين مناطق الشرق والوسط والغرب، والفجوة بين تطوير الاقتصاد الخاص لتلك المناطق. وتثبت دراسة ميدانية أخرى فيما يخصّ تقديرات وتحليل إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الخاصّ لمختلف مقاطعات الصين، أن الاقتصاد الخاص والذي يعد عنصرًا مهمًّا في تكوين الاقتصاد الوطني سيحتل المكانة الرئيسة في دفع تطور الاقتصاد المحلي والوطني وتحسين جودة نمو الاقتصاد. وسيكون كذلك العنصر المباشر في تحديد وضع التنمية الاقتصادية على مستوى المناطق بل وعلى مستوى البلاد. وترى هذه الدراسة أن عدم تطور الاقتصاد الخاص يرجع إلى تخلف اقتصاد مناطق الوسط والغرب"[11].

11- بينغ سونغ جيان، وانغ دوان يونغ، بينغ شيانغ، وسانغ جين جين: بحث جديد في تطور الاقتصاد الخاص لمناطق الغرب.
http://finance.sina.com.cn/economist/jingjiguancha/20071023/03584087554.shtml

ومن هنا وبعد بدء تنفيذ استراتيجية التنمية في مناطق الغرب، وخاصة بعد مناقشة مقترح "ضرورة تشجيع التطوير السليم للاقتصاد الخاص ودعمه وتوجيه" خلال الدورة السادسة عشرة للحزب الشيوعي عام 2002، أيقنت المنظّمات الحكومية في كافة مناطق الغرب الدور الفعال للاقتصاد الخاص في تطوير الاقتصاد المحلي، وأن تطويره يعدّ بمثابة الدعامة الرئيسة لتطوير الاقتصاد المحلي، وأن دعم تطويره يعدّ من أهمّ المسؤوليات الواقعة على عاتق الحكومة. وقد حقق الاقتصاد الخاص في مناطق الغرب طفرة كبيرة في تطوره وحجمه وجودته، وأصبح دعامة مهمة في تطوير الاقتصاد المحلي ونقطة مهمة في تطوير الاقتصاد الجديد. ومن خلال رؤية النمو الصناعي للاقتصاد الخاص، نجد أنه في الفترة 2000–2005 بلغ متوسط النمو السنوي لواردات المبيعات لصناعات الاقتصاد الخاص في مناطق الغرب 33.4%، ليسجل مستوى أسرع من مناطق الشرق 33% ومناطق الوسط 33.3%. ومن حيث سرعة نمو أعداد المؤسسات الصناعية للاقتصاد الخاص، نجد أنه خلال الفترة 2000–2005 بلغ متوسط النمو السنوي لمناطق الغرب 15.6%، ليسجل مستوى أقل من مناطق الشرق 19.3%، وأسرع من مناطق الوسط 12.8%. ومن حيث نسبة إجمالي العمالة في المؤسسات الخاصة من نسبة إجمالي العمالة في المجتمع الصيني، نجد أنه في الفترة 2000–2005 بلغت تلك النسبة في مناطق الشرق والوسط والغرب على الترتيب 12% و0.041% و0.40%، لتحقق مناطق الغرب مستوى أسرع من مناطق الوسط. بالإضافة إلى ذلك فإنه خلال الفترة 2004–2007 ، ازدادت نسبيًّا نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية القابضة الخاصة والحكومية في مناطق الغرب من إجمالي نسبة القيمة المضافة للصناعة، حيث ازدادت من 35.92% لتصل إلى 50.37%. وفي الفترة 1998–2007 حققت مقاطعة منغوليا الداخلية أعلى نسبة حيث ازدادت من 16.41% لتصل إلى 66.87%، كما حققت أعلى نمو منذ بداية التنمية في مناطق الغرب.



شكل (13) نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية القابضة الخاصة والحكومية في مناطق الغرب من إجمالي نسبة القيمة المضافة للصناعة %

(10) دمج دفع التنمية الاقتصادية وتغيير المهام الحكومية:

لا تعتمد التنمية الاقتصادية لمنطقةٍ ما على الفرص المناسبة وتوفير الموارد فحسب، بل تعتمد كذلك على القدرة على استغلال تلك الفرص والموارد، بما يشمل قدرة المؤسّسات أو القدرة الفردية، وبما يشمل كذلك دور المنظّمات الاجتماعية والحكومية المحلية. وقد قدّمت استراتيجية التنمية الفرصة لمناطق الغرب لتحقيق التنمية، وشكّلت الموارد الوفيرة أساسًا ماديا للتنمية الاقتصادية بها، إلا أنه عند بدء العمل باستراتيجية التنمية، افتقرت مناطق الغرب إلى القدرة على تكيُّف السوق مع البيئة الاقتصادية، ومن هنا كان دور الحكومات المحلية لبلورة الأسواق وتحسين أنظمتها. إلا أن التحوّل في مهام الحكومة المحلية لمناطق الغرب كان بطيئًا، ولا يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية للسوق، وكان ذلك أحد أسباب تخلّف تنمية الاقتصاد في مناطق الغرب.

كما قدّمت استراتيجية التنمية في مناطق الغرب فرصةً لتغيير المهامّ الاقتصادية للحكومات المحلية. ومن هنا وضعت الحكومات المحلية في الغرب ذلك التغيير على رأس مهامّها؛ لتستغلّ المميّزات الابتكارية كلّها لأنظمة في الدولة والتجارب الناجحة كافّة، ودمجهما معًا لتشكيل السمات المميزة لمناطق الغرب، وذلك عن طريق دفع تحسين نظام الأسواق للارتقاء بقدرة الحكومات على التكيّف مع اقتصاد السوق، والدفع

الإيجابي كذلك لتطوّر الاقتصاد المحلّي لتكوين علاقة بين الحكومة والمؤسّسات والتي من شأنها الارتقاء بالتنمية الاقتصادية، ممّا جعل الحكومات المحلية تصبح بمثابة شرطًا أساسيًّا وقوة دافعة لتحقيق التنمية الكبرى في مناطق الغرب. ومنذ تنفيذ استراتيجية التنمية والكفاءة الإدارية للحكومة تشهد تقدُّمًا كبيرًا، فخلال الفترة 2005–2006 زاد متوسط نصيب الموظف الحكومي من إجمالي الناتج المحلي من 1.0174 مليون يوان ليصل إلى 1.1474 مليون يوان، بزيادة سنوية تقدر بـ12.7%. كما بدا دور الحكومة يزداد أهمية مع الوقت وذلك على صعيد البنية التحتية، والضمانات الاجتماعية، والحدّ من الفقر عن طريق التنمية بالإمداد بالسلع والخدمات العامة، وكذلك على صعيد الإغاثة في حالات الكوارث وغيرها من المساعدات الاجتماعية الطارئة.

الفصل الخامس:

القضايا الواجب مواجهتها خلال تطبيق تنمية مناطق الغرب الصينية الكبرى.

على الرغم من تحقيق العديد من الإنجازات المرحلية لاستراتيجية تنمية مناطق الغرب، وتقليص الفجوة بين الاقتصاد الكلي لمناطق الشرق ومناطق الغرب، وتحقيق الإنجازات الواضحة للدفع بتكوين غرب صيني جديد مفعّم بالطبيعة الخلّابة والمناظر الجميلة، إلا أنه يجب علينا أن نعي جيّدا استحالة تغيير الأنظمة والمفاهيم الناتجة خلال تاريخ طويل من التخلف في وقت قصير، وكذلك استحالة تقليص الفجوة الاقتصادية، وأنّ مناطق الغرب الصيني ستعاني لفترة محددة بعض المشكلات الناتجة عن التحديات الاقتصادية والتحوّل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجهها استراتيجية التنمية في مناطق الغرب في المرحلة الحالية، فقد سبق أن ذكرناها بشكل مفصّل نسبيًّا في كتابنا "تقرير حول التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب 2008"، حيث ذكرنا 6 عدد من التناقضات العميقة في التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب، والتي لا تزال في حاجة إلى المواجهة والحل لدفع استراتيجية التنمية الحالية والمستقبلية. هذا بالإضافة إلى أنه بعد تغير أحوال الاقتصاد المحلي والدولي في الفترة 2008-2009، فقد ظهرت تناقضات ومشكلات أخرى تواجه التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب، والتي تتلخّص فيما يلي:

(1) صعوبة تحديد نسبة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب في ظلّ تأثير الأزمة المالية العالمية:

لا تزال الأزمة المالية التي ضربت العالم كلّه عام 2007 ذات تأثير عميق في الاقتصاد الصيني. وفي عام 2008 انخفضت سرعة نمو الاقتصاد الصيني انخفاضًا موسميًّا، ممّا أدى إلى قلّة الطلب على الموارد وانخفاض سعرها، مما كان له تأثير كبير في نمو

اقتصاد مناطق الغرب الصينية. وعلى الرغم من إخماد تأثير تلك الأزمة الاقتصادية عن طريق التوسّع في التطوير في كافة الصناعات المميزة لإعادة إعمار مناطق الغرب بعد الكوارث الطبيعية بها، إلا أنه يجب أن نعي جيدًا أنه في ظلّ اتساع تأثير الأزمة الاقتصادية وازدياد النمو الاقتصادي لمناطق الغرب في جوٍّ من الشكوك، واعتبارها متأخّرة في تحقيق النمو مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى، وأن قدرتها على الوقوف أمام الأزمة المالية العالمية أضعف، كما أشار نائب رئيس لجنة التنمية والإصلاح الحكومية السيد دو يينغ قائلًا: "في ظلّ تأثير الأزمة المالية العالمية أصبح الهيكل الصناعي لمناطق الغرب غير مدعّم، كما أصبح التمويل المحلي ضعيفًا، وأصبح هناك ضغطٌ كبيرٌ في سوق التوظيف للفلاحين العاملين العائدين إلى مسقط رأسهم. ومن هنا كانت قدرة مناطق الغرب على المناورة بعيدا عن الأزمة المالية العالمية أضعف من مناطق الشرق. وبالنظر إلى المرحلة كلها، نجد أنّ المصاعب التي تواجهها مناطق الغرب والجهود التي تبذلها أمام الأزمة المالية أعمق وأكبر مقارنة بغيرها من المناطق الأخرى"[(12)].

(2) الصعوبات الجديدة التي تواجه التفاعل بين مناطق الشرق والغرب الصينية:

منذ بداية تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الغرب قبل عشر سنوات (1998)، والتفاعل بين مناطق الشرق والغرب يحقق تقدّمًا ملحوظًا، إلا أنه لا تزال هناك بعض المشكلات العالقة التي تحتاج للعلاج. تكمن المشكلة الأولى في المفاهيم الحكومية، فبالمقارنة مع الدفع الكبير للحكومة المركزية، كان دور الحكومات المحلية في دفع ذلك التفاعل ضعيفا، واعتقدت بعض مناطق الشرق أن نقل المؤسسات لمناطق الغرب يعني بالضرورة فقدان للموارد والثروة المالية، مما سيؤثر في تطوير الاقتصاد المحلي لها، وبالتالي كانت قوة الدفع غير كافية. ورأى بعضهم الآخر أن التفاعل بين مناطق الشرق والغرب من المهام السياسية أو ضمن إجراءات الحكومة للقضاء على الفقر. وفي الوقت نفسه افتقرت بعض الحكومات المحلية في الغرب إلى القدرة على استقدام المؤسسات من الشرق طبقًا للوائح الاقتصادية للسوق، وبالتالي لم تدرس تلك الحكومات ذلك

12- المكتب العام لاستراتيجية تنمية مناطق الغرب: خطاب نائب رئيس لجنة التنمية والإصلاح السيد دو يينغ في مقاطعة شانشي خلال منتدى تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الغرب، شبكة تنمية مناطق الغرب 2009-4-8

التفاعل أو حتي تحقق نظرية المنفعة الثنائية "أنت تربح وأنا أحقّق التنمية"، فتدنّت كفاءة عملها، وانخفض مستوى خدمتها، ممّا أسهم في عدم استمرارية أو استقرار استراتيجية التنمية، وظهور الاتجاه نحو الحماية المحلية للاقتصاد وغلق الأسواق، مما أثّر سلبا في التجاوز الإقليمي والتدفق الطبيعي لعناصر الإنتاج. وتكمن المشكلة الثانية في الهيكل الصناعي، حيث كان السعي لجذب الاستثمارات يتمّ عن طريق طرف واحد من جانب بعض المؤسسات المحلية بطريقة عمياء غير مخطّطة، نتج عن ذلك ظهور بعض الهياكل الصناعية غير المطابقة للمواصفات، وأشارت صحيفة "التنبّؤات" الإخبارية الأسبوعية في دراسة أعدّتها إلى أنه خلال تحول الهيكل الصناعي ظهرت نزعة واضحة لـ"رفع شأن الصناعة وتحقير الزراعة"، حيث رأى قطاع من العاملين أن "الزراعة هي صناعة الفقراء" وأنّ "الصناعة وحدها قادرة على تعزيز المدن وتحقيق الثراء للشعب"، وبهذا كان العمل على جذب و"إحياء" المشاريع الصناعية، وتغافل المشاريع الزراعية. وتكمن المشكلة الأخيرة في تحول التكلفة البيئية، حيث تجاهلت العديد من مؤسسات الشرق سياسة الحكومة للصناعات، واستغلّت فرصة التشجيع على نقل الصناعات إلى مناطق الغرب، وحولت العديد من المنتجات والحرف التي كانت تعاني من استغلال منخفض للموارد وتلويث كبير للبيئة وتأخّر كبير في تكنولوجيتها إلى مناطق الغرب، لتشكّل مصدرًا جديدًا للتلوث في مناطق الغرب.

(3) ظهور مشكلات جديدة في مجال حماية البيئة:

حيث نجد في الوقت الحاضر أنّ سياسات دعم مشاريع استعادة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات والمراعي قد فقدت صلاحيتها، ولم نعد نعرف كيف سيتمّ ضمان الهيكل البيئي، وكيف ستتمّ أعمال حماية البيئة في الحاضر والمستقبل، هل سنتمكّن من منع الارتداد للوضع السابق؟؟.... فلا تملك الدولة أية أنظمة واضحة يمكن الاعتماد عليها في هذا الشأن. حيث تركّزت وجهة النظر الرئيسة للأكاديميين في تكوين آليات مستمرة للتعويض البيئي، إلا أن تصميم تلك الآليات يواجه في الوقت الحالي مشكلات كبيرة نسبيًّا، المشكلة الأولى تكمن في عدم وضوح على مَن يقع عاتق المسؤولية البيئية، ففي الوقت الحالي تنقسم إدارة الهيكل البيئي للصين إلى العديد من الهيئات

التي تتداخل بين مجالات الغابات والزراعة والمياه والتربة وحماية البيئة كل على حدة، وتفاقمت ظاهرة ذلك التقسيم لتؤدي بالضرورة إلى التركيز على مصالح وأرباح تلك الهيئات، حيث انصبّت التعويضات الإقليمية إلى حدٍّ كبير في تعويضات تلك الهيئات، ممّا أدي إلى عدم وصول تلك التعويضات إلى مكانها الصحيح، وقلة التعويضات التي يحصل عليها الفلاحون والرعاة. وتكمن المشكلة الثانية في أنّ طرق التعويض لم تكن علمية، حيث كان الأساس فيها اتخاذ التعويض من"المشروعات" كطريقة لتعويض الفلاحين والرعاة عن استعادة الأراضي والغابات والمراعي، وافتقرت إلى إعانة الهيكل الصناعي ماديًّا بما يشمل تعديل طرق الإنتاج والمعيشة، ممّا أدى إلى اعتماد الفلاحين المتواجدين في المناطق المتدهورة بيئيًّا اعتمادًا كليًّا على ذلك التعويض المادي للعيش، وبعد إنفاقه كله تعود حياتهم كما في السابق من دون مصدر للرزق، وربما يجد الفلاح نفسه أمام اختيارين صعبين "الاهتمام بغذائه وكسائه أم الاهتمام بحماية البيئة". ولم يكن من الممكن تجنّب تلك السياسة التي أحدثت جولة جديدة من التدهور البيئي، وذلك لافتقارها للخطّة طويلة المدى وكذلك الاستقرار في تنفيذها. ومن الممكن ملاحظة تلك النقطة من خلال المقارنة بين المناطق الواقعة في شمال مقاطعتي شانشي وقانسو، فبسبب تطور تصنيع الموارد في المناطق الواقعة شمال مقاطعة شانشي تحول نشاط الفلاحين إلى الصناعات الاستخراجية ممّا أدى إلى تحقيق إنجازات واضحة فيما يخص مجال حماية البيئة. أما مقاطعة قانسو فافتقرت إلى ذلك الدعم الصناعي، ممّا أدى إلى محدودية إنجازاتها في مجال حماية البيئة. وتكمن المشكلة الأخيرة في صعوبة تحديد حقوق ملكية حماية النظام البيئي والتي كانت سببًا في صعوبات التعويض البيئي الإقليمي. "فبسبب عدم وضوح حقوق ملكية حماية النظام البيئي بدا "عدم التكافؤ" بين المساهمين في هذا المجال وبين مصالح المنتفعين منه. وظهرت مشكلة تقنية صعبة الاختراق في نظام التعويض البيئي الحالي، ألا وهي كيف نحدد حقوق تلك الملكية؟ هل نحددها على أساس الذين قدّموا إثباتات بالمنفعة البيئية والذين انتفعوا منها؟ فعلى الرغم من إقرار اللجنة المركزية للحزب في الوقت الحاضر لمبادئ التعويض وهي "أن من ينتفع بالبيئة يدفع التعويض، ومن يخرِّبها يصلحها، ومن يلوثها يعالجها"، إلا أنه في الوقت الذي تتدخل فيه كافة الهيئات في التعويض المادي، أصبح من الصعب تحديد من يقدمون إثباتات بالمنفعة البيئية ومن ينتفعون منها، وقد تفاقمت هذه المشكلة

بشكل أكبر خاصة في الوقت الذي تنفذ فيه كافة الطبقات الحكومية سياسة التعويض البيئي الإقليمي بين مناطق الشرق ومناطق الغرب على نطاق واسع".[13]

(4) الحاجة إلى تسريع تطوير الاقتصاد الخاص:

يمثّل الاقتصاد المملوك للدولة والاقتصاد الخاص عجلتين رئيستين لسحب نمو اقتصاد مناطق الغرب. فمنذ تنفيذ استراتيجية التنمية وتطور الاقتصاد الخاص لمناطق الغرب متسارع بطبيعته، إلا أن الفجوة بينه وبين مناطق الشرق لا تزال كبيرة، ولا يزال تطوره متأخرًا نسبيًّا. وتتركز العناصر الرئيسة التي تحد من تطوير الاقتصاد الخاص لمناطق الغرب فيما يلي: أولا، لم تكن أجواء الرأي العام الداعم لتطوير الاقتصاد الخاص كافية، ولا زالت مفاهيم الاقتصاد الطبيعي والاقتصاد المخطط منتشرة بين الناس ممّا أفقدهم القدرة على الابتكار وروح المخاطرة، ورسَّخ عندهم الفكر القائم على السلبية والاعتماد على الغير في نشد التنمية، بل وهناك الأسوأ..... حيث ظهرت عقدة نفسية لبعض المناطق غير القادرة على تطوير اقتصادها ضد إدخال الاقتصاد الخاص من مناطق الشرق لها، ممّا شكل العديد من العوائق أمام تطورها. ثانيا، الافتقار إلى رجال الأعمال ذوي المواهب الخاصة، فمنذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح والعديد من المواهب في مناطق الغرب تتدفّق إلى خارجها، مما أدي إلى عدم كفاية رؤوس الأموال البشرية القائمة على التطوير فيها، وبالتالي ازدادت تكلفة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى الجو السلبي للرأي العام، ممّا أدى إلى عدم كفاية الإنجازات التي وصل إليها رجال الأعمال. وهناك مقولة تفيد بأن "من يبقَ في مناطق الغرب فسيبقى كالحشرة، وما إن يخرج منها حتى يتحوّل إلى تنين" فقد استمتع الناس بخروج العديد من رجال الأعمال وعلماء الاقتصاد ذوي التأثير الكبير في الصين كلها من مناطق الغرب، وتناسوا تماما أن هؤلاء الناس قد ولدوا ودرسوا فيها، لكنهم لم يبقوا ليطوروا أنفسهم بعد حركة الريادة فيها. ثالثا: افتقار بعض الحكومات المحلية إلى الوعي بخدمة المؤسسات الخاصة، بل اعتادوا على خدمة الاقتصاد المملوك للدولة بلا حدود، ممّا أدى إلى تزايد تدخلها في تلك

13-. دونغ شياو جيون: مناطق الغرب بين اختيارين صعبين "الاهتمام بالغذاء والكساء أم الاهتمام بحماية البيئة"؟؟
http://www.chinawest.gov.cn/web/NewsInfo.asp?NewsId=37293

المؤسسات الخاصة، واختلال دورها، وضعف سياستها وتفرقة صلاحياتها، فافتقرت سياسة الحكومات المحلية إلى الاستمرارية، والعدالة، والاستقرار. رابعا: الافتقار إلى وسائل التمويل اللازمة، فقد كانت بداية الاقتصاد الخاص لمناطق الغرب متأخرة، ونطاقها صغير، مع تراكم قليل للخبرات الداخلية لها، فأيا كان التمويل مباشرا أو غير مباشر، فقد كانت جودة الاقتصاد محدودة، ممّا أدى إلى ضعف قنوات التمويل، وبروز مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مناطق الغرب.

(5) الحاجة إلى تعزيز سحب المشاريع والصناعات المهمة للاقتصاد المحلي:

منذ تنفيذ استراتيجية التنمية، والحكومة تستثمر الأموال في بناء مئات المشاريع المهمة في مناطق الغرب، إلا أن علاقة تلك المشاريع بالاقتصاد المحلي لمناطق الغرب كانت صغيرة. فعلى سبيل المثال، مشاريع إمداد مناطق الغرب لمناطق الشرق بالكهرباء والغاز وإمداد مناطق الجنوب لمناطق الشمال بالمياه كلها كانت في خدمة تطوير مناطق الشرق، وكان المقاولون القائمون على تلك المشاريع، وكذلك المعدات والمواد الرئيسة المستخدمة فيها، وكذلك الكوادر الفنية كلهم كانوا مستقدمين من خارج مناطق الغرب، وكان دور حكومات مناطق الغرب منحصرًا في تقديم المواد التكميلية ذات القيمة المضافة غير المرتفعة والعمال غير المهرة لتلك المشروعات، فلم يكن فقط الارتباط الصناعي صغيرا والربح المباشر قليلا، بل كان يجب أيضا دفع ثمن تكلفة الأراضي القائم عليها تلك المشاريع، وبذلك لم يكن هناك تكافؤًا أو تناسقا بين المساهمة والأرباح. ومن حيث الصناعات المهمة، نجد أن الخطة الخمسية الحادية عشرة قد أشارت إلى ست صناعات كبرى: وهي تطوير تصنيع الطاقة، واستخراج وتصنيع الموارد المعدنية، وتصنيع المعدات، والتكنولوجيا المتقدمة، وتصنيع المنتجات الزراعية المميزة، والسياحة. تميزت الأربع صناعات الأولى منها بتكثيف عالٍ لرأس المال والتكنولوجيا مع قدرة محدودة لاستيعاب القوى العاملة. وفي الواقع ظهرت بعض السمات التي تفيد بانغلاق محدود في هياكل بعض الصناعات الرئيسة في الغرب والقائمة على استخراج الموارد، والصناعات العسكرية، وتصنيع المعدات، نتج عن ذلك قلة متطلبات الدعم الصناعي، والضعف النسبي لقدرة سحب الاقتصاد المحلي. حتى

أدى ذلك كله إلى ضعف قدرة الاقتصاد الداخلي لمناطق الغرب على الارتقاء والنمو بنفسه، وحاجته الماسة إلى التغيير.

(6) الفجوة الكبيرة بين الرغبة والقدرة على إنشاء الأنظمة المبتكرة في مناطق الغرب

منذ تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الغرب، وأهم مناطق الغرب الصيني مثل مقاطعتي شانشي، وسيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ وغيرها وضعت خطط تطوير طموحة للتكنولوجيا المتقدّمة (مثل قرار مقاطعة شانشي عام 2008 بشحذ الدعم على مستوى المقاطعة كلها لإنشاء منطقة تقنية عالمية من الفئة الأولى في مدينة شيآن ذات التكنولوجيا المتقدمة، والتسريع من خطوات تكوين مقاطعة شانشي الابتكارية)، وقد تم إنشاء العديد من المناطق الحكومية ذات التكنولوجيا المتقدمة، وكان ذلك الاختيار الاستراتيجي بمثابة تطور جيد وسريع لمناطق الغرب، وأيضا بمثابة طلب ملح لكسر حاجز الموارد البيئية في مناطق الغرب، والتسريع من الارتقاء بجودة التنمية فيها. ومن هنا حظيت القدرة على الابتكار التكنولوجي على تطور كبير، إلا أنه وبسبب صغر حجم قاعدة التنمية في تلك المناطق في الوقت الحالي لا يزال حجم الاقتصاد الكلي لها صغيرًا نسبة إلى حجم الاقتصاد الكلي على مستوى الدولة، ولا يزال التطور في مجال صناعة التكنولوجيا المتقدّمة ضعيفًا، ممّا أدى إلى محدودية دعم تلك المناطق على تكوين نظام مبتكر فيها. وتكمن المشكلة الرئيسة في التفاقم النسبي للانفصال بين التكنولوجيا والصناعات، فقد كانت المؤسسات حلقة الوصل الرئيسة لتحويل الإنجازات التكنولوجية، وكانت مؤسسات التعليم العالي وهيئات البحث الحكومية هما المصدر الرئيس للإنجازات التكنولوجية لمناطق الغرب، وكانت المؤسسات الكبيرة والمتوسطة لا تعمل على إنشاء هيئات للبحث والتطوير، مما أدى إلى ظهور ظاهرة الانفصال بين التكنولوجيا والصناعات، والانخفاض النسبي في مستوى تحويل الإنجازات التكنولوجية إلى صناعات وسلع، وذلك بسبب الممارسة الفردية لأنظمة وهيئات البحث والإنتاج. وعلى الرغم من امتلاك مناطق الغرب لبعض الامتيازات التكنولوجية في العديد من المجالات الصناعية، إلا أنه وبسبب قلّة قنوات التحويل الإنتاجي للإنجازات التكنولوجية لم تصل تلك الامتيازات إلى المستوى الطموح المطلوب.

(7) بروز مشكلات امواهب:

تعدّ التكنولوجيا القاعدة الرئيسة لاستراتيجية التنمية في مناطق الغرب، وتعدّ المواهب أساس تلك القاعدة. ومن خلال الاطلاع على التقارير المعنية، يمكن أن نكتشف أن نسبة مخزون رأس المال البشري لمناطق الغرب هي الأكثر انخفاضًا نسبة إلى التعداد السكّاني لها، مما أدي بالضرورة إلى نقص المواهب اللازمة في مناطق الغرب لعدة أسباب، منها السبب الموضوعي والذي يتمثّل في صعوبة الوضع وصعوبة التعامل معه، وتخلّف الاقتصاد، وضعف القدرة على استيعاب جمهور المواهب، ممّا أدى إلى ظهور ظاهرة "هجرة أسراب الطيور إلى الشرق" منذ ما يقارب الثلاثين عامًا. وبسبب قلة الاستثمار في الجانب التعليمي نتيجة تخلّف الاقتصاد في مناطق الغرب أدي بالضرورة إلى قلّة أعداد المواهب بها. ويكمن السبب الذاتي في عدم اكتمال نظام تحفيز المواهب، حيث كانت السياسات والقوانين المسنّة كثيرة آنذاك ولكن العمل بها كان قليلًا للغاية. وعلى الرغم من تنفيذ الحكومة لسياسة الدعم المتبادل في السنوات الأخيرة والتي أدّت إلى ازدياد حجم الاستثمار في المجال التعليمي، وتشجيع الطلاب الجامعيين والمغتربين، وكذلك تشجيع المواهب في مناطق الشرق للانتقال للعمل في مناطق الغرب وغيرها من الإجراءات التي ساعدت على تحقيق تطوير متسارع لاقتصاد مناطق الغرب، والتحسين المستمر للبيئة الكلية لتدفّق المواهب من مناطق الغرب بحيث تمّ تحقيق احتواء مبدئي لظاهرة تدفّق المواهب من خارجها، إلا أنه وبالنظر على الشكل العام في الوقت الحالي، نجد الضعف المستمر لأسس تكوين المواهب، والنقص الحاد في المواهب رفيعة المستوى، وتفاقم نقص تعزيز القدرة على ابتكار العلوم والتكنولوجيا.

المراجــع:

1. Barro,R.J. and X.Sala-I-Martin, 1995, Economic Growth, NewYork; McGrawHill

2. كتاب الإحصاء السنوي الصيني للفترة 1998–2008.

3. النشـرات الإحصائيـة والتقاريـر الحكوميـة لمقاطعـات ومـدن ومناطـق الغـرب الصينـي خـلال الفتـرة 1998–2008.

4. التخطيــط العــام للخطــة الخمســية العاشــرة والحاديــة عشــرة لاســتراتيجية تنميــة مناطـق الغـرب.

الباب الثاني:

تقرير حول تقييم القدرة التنافسية وتحليلها للاقتصاد في مناطق الغرب على مستوى المقاطعات[14]

14- تحرير قائد فريق تقييم المنافسة الاقتصادية وتحليلها بمركز دراسات تطوّر اقتصاد مناطق غرب الصين التابع لجامعة غرب الصين: ياوخوي تشين؛ ونائبي قائد الفريق: شو جانغ يونغ، ووانغ مين.
كتابة التقرير: شوجانغ يونغ، ياوخوي تشين، وانغ مين، جينغ بينغ، لي كاي، تشانغ يا خوي، جي شيو، شياوشياو لونغ، وين تشين خو، جاو يان جيا، جانغ لين، خوانغ مين شيانغ، ولي نان.

ملخّصٌ:

ينطلق هذا التقرير من خلال رؤية واقعية وموضوعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الغرب الصيني، على أساس نتائج الدراسات المتعلّقة بتنظيم واستعراض المنافسات الاقتصادية الإقليمية، بهدف تأسيس تسعة مجالات في نظام مؤشرات التقييم تشمل: مستوى الاقتصاد الكلي، مستوى تطوير الصناعات، مستوى القوة المؤسسية، مستوى العلوم والابتكار، حماية البيئة ومعالجتها، استغلال الموارد، مستوى التطوير المالي، درجة الانفتاح على الخارج وقدرات الحكومة وغيرها من المجالات المختلفة. ففي عام 2010 تم إجراء تقييم وتحليل استاتيكي للقدرة التنافسية الشاملة لإحدى عشرة مقاطعة ومدينة في الغرب الصيني (باستثناء منطقة التبت)، وفي الوقت نفسه تمّ إجراء تقييم وتحليل للتغيرات الديناميكية في القدرة التنافسية الشاملة للتنمية الاقتصادية لمناطق الغرب في الفترة 2007–2010، وذلك في ظل ظروف تغيّر المؤشّرات التسعة لمناطق الغرب في الفترة نفسها. وفي النهاية وطبقًا لنتائج ذلك التقييم، سنستعرض مقترحات الدراسة للارتقاء بالقدرة التنافسية لمناطق الغرب سواء على المستوى الإقليمي عامّة أو على مستوى المقاطعات والمدن داخل المنطقة.

مدخـــل

منذ تسعينيات القرن العشرين ومع التعديل والارتقاء في الهيكل الصناعي لدول الغرب المتقدمة، ازدادت وتيرة تحول الصناعات التحويلية إلى الدول النامية، وبدأ يتبلور نمطٌ جديد لتقسيم العمل الدولي للصناعات. وأمام الفرصة التاريخية لتطور الاقتصاد العالمي، قامت مختلف المناطق الصينية، على درجات متفاوتة، بتسريع معدّل إصلاح النظم وتسريع التنمية الاقتصادية؛ لتتخذ منها أساسا لها لاقتناص الفرصة لمشاركة المزيد من المصالح في خضم موجة التحويل الدولي السريع للصناعات إلى الصين، وبذلك نجحت الصين في احتلال مكانة مميزة في نظام التقسيم الدولي الجديد للعمل. وبهذا أصبحت القدرة التنافسية الإقليمية أساسا وشرطا مهمًّا للتنمية الاقتصادية الإقليمية في ظلّ العولمة الاقتصادية الحالية، كما أصبحت مؤشرًا مهما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية لدولة أو منطقة ما.

تنتمي معظم مناطق الغرب إلى المناطق المتأخرة اقتصاديًّا على مستوى الصين. فمنذ تطبيق استراتيجية التنمية في مناطق الغرب، ومن أجل الإسراع في التغيير من الوضع المتردي الذي عانت منه هذه المنطقة لفترات طويلة، والدفع بنمو اقتصادها المتسارع، وتعزيز قدراتها التنافسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، أقامت الحكومة المركزية استثمارات معدلة واسعة النطاق في مناطق الغرب، وقدمت لها كافة أنواع الدعم. وبذلك اقتنصت كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الفرصة التاريخية لتطبيق التنمية، وكذلك فرصة التحول الصناعي في الداخل والخارج، واستغلت سياسة دعم الدولة لها، وبهذا وضعت حجر الأساس للتنمية الاقتصادية العابرة للأقاليم، وذلك عن طريق تأسيس استراتيجية تطوير مقاطعات ومدن ومناطق قوية في الغرب الصيني، لتحقيق تطور سريع للاقتصاد الإقليمي. وعلى مدار أكثر من 10 أعوام من الجهود المبذولة،حقّقت مجالات الاقتصاد الكلي، والبنية التحتية، ونظام السوق، ومهام الحكومة، والنظام البيئي وغيرها من المجالات على مستوى كافة مقاطعات ومدن الغرب الصيني ومناطقه إنجازات كبيرة. ومع ذلك لم يكمن هدف استراتيجية التنمية في مناطق الغرب في دفع النمو الاقتصادي بها وحسب، بل الأهم من ذلك الهدف في الارتقاء بالقدرة التنافسية للتنمية الاقتصادية، لتحصل مناطق الغرب على مكانة مميزة

في خضم المنافسة الشرسة في الأسواق المحلية والعالمية، وكذلك تُستحوذ على المزيد من الموارد والمصالح المشتركة، وبهذا تكون مناطق الغرب قد خطت خطوات على طريق التنمية الداخلية. ومن ثم، فإنه يمكن تقييم الأداء منذ تنفيذ استراتيجية التنمية في مناطق الغرب بأنه موافِق لرؤية ومعايير القدرة التنافسية، وبهذا يصبح موافِقا أكثر للمتطلبات الفعلية لتأسيس تنمية اقتصادية حديثة. وفي هذا الصدد سنعمل على إجراء تحليل وتقييم على مستوى علمي للقدرة التنافسية للتنمية الاقتصادية لكافة مقاطعات ومناطق الغرب الصيني منذ تنفيذ استراتيجية التنمية، لنستوعب ونحدد مكانة مناطق الغرب في خضم فيها، وذلك لنُطلق العنان لامتيازاتها، وتحقيق المزيد من التعزيز لقدرتها التنافسية، وتحقيق هدف الاستراتيجية المهم، ألا وهو بناء مقاطعات ومدن ومناطق قوية وثرية في الغرب الصيني.

الفصل الأول:

تحديد مفهوم قدرة الاقتصاد الإقليمي التنافسية الشاملة لمناطق الغرب.

من خلال الدراسات المعنية، نجد أن هناك معنيين لكلمة "الإقليمية": معنى عام، وآخر خاص. ويشير المعنى العام إلى كون دولة مستقلة ما جزءا من الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر إقليما مستقلًا تابعًا للكيان الاقتصادي العالمي، وترتكز الدراسة القائمة على هذا المعنى على منافسة الدول بعضها بين بعض. أما المعنى الخاص فيشير إلى التنافس بين عدة مناطق مختلفة داخل الدولة الواحدة، وترتكز الدراسة القائمة على هذا المعنى على مقارنة وبحث اختلافات القدرة التنافسية بين مختلف المناطق داخل الدولة الواحدة، وكذلك تحليل القدرة التنافسية وتقييمها داخل الدولة.

وتعتبر مناطق الغرب الصينية مناطق مفتقرة للتطور، وبالمقارنة مع المناطق المتطورة نرى اختلافا جوهريا في مستوى ارتقاء القدرة التنافسية الشاملة للتطور الاقتصادي بينهما. كما أن الدراسات الحالية غفلت عن ذكر الاختلافات في عدة مجالات بين المناطق المفتقرة للتقدم والمناطق والدول المتقدمة مثل الأوضاع الاقتصادية الأولية، وخلفية ، والبيئة الطبيعية، ممّا أدى بالضرورة إلى صعوبة التعبير عن الوضع الحالي بدقة، وكذلك عدم القدرة على تحديد اتجاه التطور للقدرة التنافسية الإقليمية للمناطق المفتقرة للتطور. وبذكر مناطق الغرب تحديدًا، نرى أن نظرية القدرة التنافسية الإقليمية ونظام التحليل التجريبي لا يستطيعان تغطية الفجوة للشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الغرب، أو زيادة أعداد الفقراء، أو الهشاشة الحادة للنظام البيئي، أو ملامح الأضرار البالغة بالبيئة، ممّا أدى بالضرورة إلى صعوبة التعبير الدقيق عن الوضع الحالي واتجاه التطور للقدرة التنافسية الإقليمية للمناطق المفتقرة للتطور. وبناء على ذلك ومنذ عام 2006، بدأ مركز دراسات التنمية

الاقتصادية لمناطق الغرب الصيني التابع لجامعة غرب الصين بإجراء تقييم وتحليل للقدرة التنافسية الشاملة لتطور الاقتصاد الإقليمي لاثنتى عشرة مقاطعة ومدينة في الغرب الصيني. ويركز التحليل على الوضع الحالي للقدرة التنافسية الشاملة للتنمية الاقتصادية لكافة مقاطعات الغرب الصيني ومدنه، كما يلقي الضوء على تلك القدرة التنافسية في كافة المقاطعات الصينية، مما يساعد في تسريع وإثراء مفهوم نظرية الدراسات المتعلقة بالقدرة التنافسية.

كما نرى أن المفهوم الأساسي للقدرة التنافسية لتطور الاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب لا ينحصر في الطابع العام لها فحسب، بل يجب أن يشمل كذلك التفكير في السمات الإقليمية الخاصة، والبيئة الداخلية والخارجية لأهداف الاستراتيجية التنموية وتطور الاقتصاد الإقليمي بها. ومن هنا وجب تسليط الضوء على ثلاثة عناصر عند تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب:

أولا: الموقع الجغرافي المتميز والنظام البيئي المتدهور لمناطق الغرب.

حيث تقع مقاطعات الغرب الصيني في مناطق ذات صعوبة مرورية كبيرة ونظام بيئي متدهور، حيث أصبحت التكاليف المرورية الباهظة ونظام البيئة المتدهور عائقين أمام عملية التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب، كما أصبح تغيير الوضع المروري وتحسين النظام البيئي من المطالب الملحة للارتقاء بالقدرة التنافسية لكافة مناطق الغرب.

ثانيا: تراجع التنمية الاقتصادية لفترة طويلة وتباطؤ النمو الاقتصادي

وهي مشكلة عامة طالما كانت تؤرِّق مناطق الغرب على المدى الطويل. حيث يكمن الهدف الرئيس في الاستراتيجية التنموية لمناطق الغرب في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية للحاق بالمناطق المتقدمة، وتحقيق طفرة في التنمية الاقتصادية، وتحقيق المفهوم الجوهري للقدرة التنافسية للاقتصاد الإقليمي وذلك عن طريق النمو السريع للاقتصاد.

ثالثا: كون مناطق الغرب مناطق متحررة قديما، قومياتها من الأقليات الصينية،

وكونهـا مناطـق حدوديـة، تعانـي مـن الفقـر والتخلـف، ذات تضاريـس معقـدة، وتدهـور بيئـي، ومناطـق ذات كـوارث طبيعيـة متكـررة. حيـث يقـع أغلـب الفقـراء علـى مسـتوى الصيـن فـي مناطـق الغـرب، ممـا أدى إلـى أهميـة اعتبـار القـدرة علـى محاربـة الفقـر والإغاثـة مـن الكـوارث جانبـا فـي غايـة الأهميـة فـي القـدرة التنافسـية الإقليميـة، خـلال السـعي لتحقيـق التنميـة الاقتصاديـة لمناطـق الغـرب.

وبالنظر إلى هذه الخصائص الداخلية لتطور الاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب، يمكننا أن نحدد مفهوم القدرة التنافسية للتطور الاقتصادي الإقليمي بأنها: قدرة إقليم ما على المنافسة في الأسواق والموارد والتخصيص الأمثل لها لتحسين بيئة التنمية الاقتصادية به، وذلك لمواجهة تقسيم العمل الدولي والمحلي؛ وهي أيضا نوع من القوة الكلية للنمو السريع للاقتصاد الوطني، حيث إنها نتيجة لتجميع العديد من القوى الإقليمية، بذلك يؤثر مدى قوة أو ضعف القدرة التنافسية الإقليمية تأثيرًا مباشرًا على الوضع الحالي والمستقبلي للتنمية الاقتصادية الإقليمي.

وطبقًا للتحليل السابق نرى أنه يجب أن يشمل المحتوى الأساسي للقدرة التنافسية لتطور الاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب ما يلي: مستوى الاقتصاد الكلي، ومستوى تطور الصناعات، ومستوى القوة المؤسسية، ومستوى العلوم والابتكار، وحماية البيئة ومعالجتها، والموارد، والتطور المالي، والانفتاح على الخارج، وقدرات الحكومة.

الفصل الثاني:

تأسيس نظام مؤشّرات تقييم قدرة الاقتصاد الإقليمي التنافسية الشاملة في مناطق الغرب وطرق تقييمها.

(1) المبادئ الأساسية لتأسيس نظام مؤشرات تقييم لمناطق الغرب:

لتأسيس نظام مؤشرات تقييم المنافسة الإقليمية لمناطق الغرب يتوجب اتّباع المبادئ التالية:

1. الأهداف:

يكمن الهدف من تقييم القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب في جانبين: الأول: استيعاب مكانة ووضع مناطق الغرب في خضم سباق المنافسة الشرسة، وبهذا تتمكن مناطق الغرب من وضع تقديرات موضوعية لقدراتها المتميزة في التنمية، وكذلك تقديرات للجوانب التي تعاني من القصور فيها. الثاني: إطلاق العنان لكافة مميزات مناطق الغرب لتكوِّن إطارًا مرجعيًّا عند التماس تطور أسرع لها، وبهذا سيتوجب علينا عند تصميم نظام مؤشرات تقييم القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب أن يكون نظامًا يتمتع بقدرة قوية على الاستهداف، حيث يجب أن يكون تقييم أي مؤشر تجاه القدرة التنافسية تقييمًا جيّدًا ومناسبًا.

2. الشمولية:

تعتبر تجمّعًا لقوى التنافس في كافة المجالات لإقليم ما، وتعتبر كذلك النتيجة المعبرة عن تجمع كافة المجالات، لذلك يجب عند تصميم نظام المؤشرات أن يغطي بأقصى حدّ ممكن كافة محتويات أنواع التقييم، ودمج التحليل الفردي والتحليل الكلي، وكذلك دمج التحليل الاستاتيكي والتحليل الديناميكي.

3. المقارنة:

لا يجب أن يتحلّى نظام التقييم المصمم بدعم من مصدر موثوق للبيانات وحسب، بل يجب أن يتحلى كذلك بتنيسق تام في معاييره بين كافة المناطق، والسعي الجاد لأن تكون نتائج التقييم صادقة وموضوعية ومعقولة.

4. الجدوى:

يجب أن يتمتّع نظام التقييم المصمم بقابلية للقياس والعمل به، ويقصد بقابلية القياس إمكانية إجراء وصف كمي لمحتوى كافة المؤشرات المختارة؛ ويقصد بقابلية العمل به أنه يجب الأخذ في الاعتبار عند اختيار المؤشرات أن يكون نظام المؤشرات كاملًا وعلميًّا، وأن ينطلق من أرض الواقع، وأن يتمكن بأقصى حدّ ممكن أن يحصل على مؤشرات البيانات اللازمة من تقارير الإحصاءات الحالية.

(2) محتوى نظام مؤشرات تقييم لمناطق الغرب:

طبقا للتحليل السابق، نرى أن القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب هي عبارة عن المنافسات في تسعة مجالات: مستوى الاقتصاد الكلي، ومستوى تطور الصناعات، ومستوى العلوم والابتكار، وحماية البيئة ومعالجتها البيئة، وثروة الموارد، ومستوى التطور المالي، ودرجة الانفتاح على الخارج، وقدرة الحكومة، وغيرها من المجالات. ومن هنا يمكن تقسيم نظام تقييم القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب إلى تسعة مجالات وهي: منافسة الاقتصاد الكلي، منافسة اقتصاد الصناعات، منافسة المؤسسات، منافسة العلوم والابتكارات، المنافسة البيئية، منافسة الموارد، المنافسة المالية، منافسة الانفتاح على الخارج، ومنافسة الدور الحكومي.

1. منافسة الاقتصاد الكلي:

تعتبر منافسة الاقتصاد الكلي مؤشر قياس لقوة ومستوى تطور الاقتصاد الكلي

لمنطقة ما، وهي تقييم شامل لوضع حركة الاقتصاد فيها. وقد اقترح معهد لوزان السويسري الدولي للإدارة (IMD) في عام 2001 هيكلا جديدا للمنافسة الدولية يتضمن أربعة مجالات تشمل: حركة الاقتصاد، وفعالية الحكومة، وفعالية المؤسسات، والبنية التحتية. من بينها حركة الاقتصاد التي تعني قياس المنافسة الاقتصادية لدولة ما من خلال الجوانب الكلية لها، حيث تنعكس منافسة الاقتصاد الكلي لدولة ما من خلال حركة الاقتصاد الداخلية فيها وأوضاع التجارة الدولية بها، ويقصد بالمنافسة الوطنية للاقتصاد الكلي أن تكون حركة الاقتصاد الكلي لدولة ما مميزة نسبيا عن حركة الاقتصاد داخل باقي الدول. أما منتدى الاقتصاد العالمي (WEE) فقد عرَّف منافسة الاقتصاد الكلي لدولة ما من خلال استقرار الاقتصاد الكلي لها.

في حين نجد هناك وجهة نظر مختلفة للمختصين الصينيين فيما يتعلق بمنافسات الاقتصاد الكلي، فقد عرَّف كل من وانغ بينغ آن وتشين جين خوا (1999)، وشو تشينغ خونغ (2007) وغيرهم من علماء الاقتصاد الصينيين منافسة الاقتصاد الكلي من خلال منافسة القوة الشاملة للاقتصاد: أي المنافسة التي تظهر من خلال حجم الاقتصاد الإقليمي الكلي، ومتوسط نصيب الفرد منه، وسرعة نموه. أما تزوه جي خونغ وخو شو خوا (2004) فقد عرَّفا منافسة الاقتصاد الكلي من خلال الحجم الكلي للاقتصاد، ونمو الاقتصاد، والاقتصاد الخارجي: أي منافسة الحجم الكلي للاقتصاد وسرعة نموه والتجارة الخارجية التي تظهر من خلال منافسة الاقتصاد الكلي. أما وانغ بين آن (2005) ولي مين رونغ (2006) فقد عرَّفا منافسة الاقتصاد الكلي بوضع حركة الاقتصاد الإقليمي الكلي في مجالات قوة الاقتصاد، وهيكله، والتجارة الدولية.

وعلى الرغم من اختلاف تعريفات العلماء الصينيين لمفهوم منافسة الاقتصاد الكلي، إلا أنهم جميعا يرون أن قوة الاقتصاد تعدّ جزءًا مهما في منافسة الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه وبسبب مستوى تطور الاقتصاد الإقليمي والذي يعني تقدم مستوى التصنيع والتمدن ومستوى تحسين الأسواق، وبسبب التأثير الكبير لحركة الاقتصاد الكلي، فإننا سنعرِّف منافسة الاقتصاد الكلي من حيث طبقات الاقتصاد الكلي، أي من خلال قوة اقتصاد منطقة ما ومعدل النمو بها.

2. المنافسة الصناعية

يعد التصنيع محور التنمية الاقتصادية لمنطقة ما وأساسها، كما أن المنافسة الصناعية هي المنافسة الرئيسة لأي منطقة، وهي كذلك جزء مهم في دراسات .

وقد كان للعلماء الصينيين تعريفات مختلفة لمفهوم منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية. إذ إنّ كلًّا من تشين خونغ ار وتشين جانغ (2002) عرّفوا منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية من خلال جوهرها؛ أي مظهر أو مكانة صناعة محددة لإقليم محدد في السوق المحلي، وذلك في خضم التنافس بين كافة المناطق والأقاليم في الدولة الواحدة. وبهذا يتبلور مفهوم شامل وقوي يحوي ثلاثة أنواع من الصناعات المختلفة. أما جيا روه شانغ (2002) فقد رأى أن جوهر منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية يكمن في المنافسة على قوة الإنتاج؛ أي مكانة كافة الصناعات لمختلف المناطق في الاقتصاد والتكنولوجيا والاستثمار المحليين، وبالتالي يمكن رؤية ما تم الوصول إليه من مستوى للتكنولوجيا وتطور للاقتصاد. وتعبر منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية عن قدرة الاستفادة القصوى للاستخدام الشامل لعناصر الإنتاج المحلية التي تمتلكها الصناعة في منطقة ما، ففي الوقت الذي يتم فيه التأكيد على الحصول على أكبر استفادة من الصناعات، نحتاج إلى التأكيد كذلك على قدرة الاستغلال الشامل لعناصر الإنتاج. ويرى كل من بي جانغ خونغ، ووانغ لي (2002) أن منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية تعني مجموع الامتيازات النسبية للصناعات والامتيازات المطلقة للتنافس في السوق العام. أما خوانغ ويي، وجانغ آه لينغ، وجانغ شياوخوا (2005) فيرون أن منافسة اقتصاد الصناعات لإقليم ما تعني قدرة صناعة محددة في ذلك الإقليم على فتح واحتلال الأسواق في ظل شروط اقتصاد السوق، وفي العادة يتم استخدام منتجات الصناعة لذلك الإقليم لقياس نسبة احتلاله لسوق إقليمي ما. ويرى كل من وانغ تشون مي، ويان خونغ بوا (2009) أن منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية تشير إلى القدرة الكلية المبلورة للكيانات الاقتصادية داخل الإقليم في تنافس الموارد أو الأسواق وذلك في خضم مراحل منافسة الأسواق. وطبقا لما أظهرناه سابقا فإنه على الرغم من اختلاف أراء الكثير من العلماء تجاه مفهوم منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية، إلا أن هناك إجماعًا على أنها تعني إظهار كافة القوى الصناعية الشاملة داخل الإقليم الواحد. ومن هنا سنعتمد تعريف

منافسة اقتصاد الصناعات الإقليمية على أنها: درجة قوة أو ضعف القوة الشاملة للثلاث صناعات لإقليم ما داخل الدولة الواحدة وذلك خلال تنافس أسواق الصناعات نفسها لكافة الأقاليم على مستوى الدولة، وأيضا حجم القوة الشاملة لإمكانات تلك الصناعات في المستقبل المنظور.

3. منافسة المؤسسات:

يعود تاريخ الدراسات المعنية بمنافسة المؤسسات إلى العشرينيات من القرن العشرين، حيث حاولت العديد من النظريات الرائدة دراسة منافسة المؤسسات من خلال زوايا مختلفة. فقد رأت مدرسة هيكل السوق بقيادة مايكل بورتر أن هيكل السوق الصناعي يلعب دورا مهما في تأسيس منافسة المؤسسات، فيرى نموذج الماسة لمياكل بورتر أن شرط العوامل والمتطلبات والصناعات المتصلة والمدعمة، وكذلك استراتيجية الصناعات وهيكلها والتنافس فيها كل ذلك يقرر العوامل الرئيسة لمنافسة المؤسسات، أما الفرص والحكومة فهما مجرد عاملان مساعدان فقط لا غير. أما مدرسة الموارد بقيادة بنروز ووينر فويرث فتؤكد على الأهمية البالغة لموارد المؤسسات والاختلاف بينها وتراكمها بالنسبة للمنافسة بين المؤسسات. أما مدرسة القدرة بقيادة براهالاد وهاميل فتري أن المعرفة المتراكمة للمؤسسات وتجاربها تمثلان عاملان رئيسيان يؤثران على منافسة المؤسسات. وبهذا تري المدارس السابقة في مجملها أن منافسة المؤسسات تعني الامتيازات التي تمتلكها المؤسسة خلال مراحل منافسة السوق، أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في منافسة المؤسسات فيمكن تقسيمها إلى نوعين: البيئة الخارجية لنشاط المؤسسات، والقدرة الداخلية لمواردها.

وقد قام العلماء الصينييون بتحليل عميق للعوامل المكونة لمنافسة المؤسسات وذلك على أساس الاستعانة بالنظريات الأجنبية. فقد رأى خودا لي (2001) أن العوامل التي تقرّر امتيازات منافسة المؤسسات تأتي من أربعة مجالات هي: البيئة التي تقع فيها المؤسسة، الموارد التي تمتلكها أو تسيطر عليها المؤسسة، القدرات التي تمتلكها المؤسسة، والمعرفة. أما جين بيي (2004) فيرى أن أهم العوامل التي تؤثر في منافسة

المؤسسات تكمن في العلاقات، الموارد، القدرات، والمعرفة. من بينها العلاقات التي تعد أهم شرط لتبلور منافسة المؤسسات، أما الموارد فهي التي تشكل قوة العلاقات المتميزة منذ البداية، والقدرات هي المورد الرئيس الذي يقرّر التكيف مع سوق المؤسسات، والمعرفة هي العنصر الداخلي للقدرات. ويرى شي بينغ (2005) أن منافسة المؤسسات تتبلور عن طريق إطار المؤسسة، وإطار التعلم والابتكار، والقدرات الإدارية، وقدرة التنظيم والتنسيق، وقدرة مقاومة المخاطر، حيث تشكل جميعا عناصر مكونة لمنافسة المؤسسات. ويرى شي يو مين (2005) أن عنصر الموارد، وعنصر التنظيم، وعنصر النظام، كلها عناصر رئيسية مكونة لمنافسة المؤسسات. أهمها عدد الموارد وجودتها وتطويرها التي تعد كلها عناصر أساسية لاستمرار المؤسسة في المنافسة؛ أما القدرة التنفيذية، والقدرة الإدارية، والقدرة على تأسيس الشبكات المنظمة، وغيرها من العناصر التنظيمية فكلها عناصر أساسية لمنافسة المؤسسات. أما عنصر النظام فهو عنصر داعم لمنافسة المؤسسات.

خلاصة القول، يمكن القول بأن العلماء الصينيين اعتمدوا في دراساتهم حول العناصر المكوّنة لمنافسة المؤسسات على رؤيتين: الأولى، تحليل مصادر تكوين منافسة المؤسسات وشروطه، وذلك انطلاقًا من البيئة الداخلية والخارجية التي تقع فيها المؤسسة؛ الثانية، تحليل الدور الرئيس لموارد المؤسسة وقدراتها ومعرفتها من خلال حصولها على امتيازات المنافسة والحفاظ عليها وذلك انطلاقًا من العوامل الداخلية للمؤسسة. وبدمج وجهات النظر للعلماء داخل الصين وخارجها يمكن القول بأن منافسة المؤسسات تعني ظهور كفاءة شاملة للمؤسسة في قدرة إنتاجها وربحها وقدرتها على التطور تفوق في مجملها قدرة باقي المؤسسات، وذلك من خلال تكامل وتخصيص فعّال لكافة الموارد في الداخل والخارج في الأسواق التنافسية. ويمكن القول كذلك إنّ أهم العوامل المؤثرة في منافسة المؤسسات تكمن في: البيئة التي تقع فيها المؤسسة، قوة الحجم المؤسسي، قدرة النشاط المؤسسي، مستوى تكنولوجيا المؤسسة، والمساهمة المجتمعية للمؤسسة.

4. منافسة العلوم والتعليم والابتكارات:

من شأن التعليم رفع مستوى الثقافة الوطنية والوعي العلمي لدولة أو منطقة ما، كما من شأنه الارتقاء برأس المال البشري، وكلها عوامل لا يمكن تغافلها في مجال التنمية والابتكار التكنولوجي. ومن هنا كان إدخال التعليم كمنصة أساسية للمنافسة التكنولوجية أمرًا معقولًا. ففي بداية اقتراح منتدى الاقتصاد العالمي ومعهد لوزان السويسري الدولي للإدارة لمبدأ المنافسة الدولية، نالت قضية المنافسة التكنولوجية اهتمام الجميع، وكانت تحصل باستمرار على بعض النتائج المختلفة في رؤيتها ومستوياتها للدراسات المتعلقة بها، إلا أنه حتى الآن لم يظهر بعد مفهوم موحّد للمنافسة التكنولوجية سواء داخل الصين أو خارجها. فقد رأى آي قوه تشيانغ ودو شيانغ يينغ (2000) أن المنافسة التكنولوجية تعني الانعكاس الشامل للحجم الكلي للتكنولوجيا، وقوتها، ومستواها، وإمكاناتها لدولة أو منطقة ما، وهي تمثّل جزءًا مهمًّا وعنصرًا رئيسًا من تكوين المنافسة الدولية. حيث إنّ المنافسة التكنولوجية لا تمتلك الدور الحاسم في التنافس الاقتصادي فحسب، بل إنّها تمثل دفعة قية لتحفيز استمرارية التنمية الاجتماعية. ويرى كلٌّ من فان باي ناي، وشو ويي خونغ (2005) أن مفهوم المنافسة التكنولوجية يشمل عدة مجالات: أولا، امتلاك نشاطات تكنولوجية مثل الدراسات العلمية، والتطور والإبداع التكنولوجي، والتحول التقني وغيرها من الأنشطة التي من شأنها استغلال الموارد التكنولوجية بطريقة فعالة ومبتكرة لتحقيق امتيازات للممارسات التكنولوجية؛ ثانيا، الاستثمار البشري والمالي الكافي في مجال الدراسات الرئيسة والأنشطة المعرفية المبتكرة، بما يضمن كفاية واستمرار الدراسات والتنمية للموارد التكنولوجية الجديدة؛ ثالثا، امتلاك قاعدة تعليمية وتكنولوجية قوية وراسخة، وذلك لتمد تقدم الدراسات والابتكار التكنولوجي باحتياطي كاف للمواهب وبنية أساسية مناسبة للتكنولوجيا؛ رابعا، امتلاك قوة دافعة للنمو الاقتصادي والتطور الصناعي، وتوسيع إطار الاستثمار للأنشطة التنموية حول تطوير الصناعات، ودفع مستوى تميز الهيكل الصناعي والارتقاء بمستوى منافسة المؤسسات؛ خامسا، امتلاك الدور التنسيقي والقدرة على دفع الجانب التكنولوجي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتطور البيئي المستمر. وبهذا اتخذت وجهات النظر السابقة من دور التعليم منصة أساسية تشمل مفهوم منافسة العلوم والابتكارات.

ومن خلال دمج كافة مفاهيم وتعريفات منافسة العلوم والابتكارات، يمكن تعريف تلك المنافسة على أنها انعكاس للأوضاع التعليمية والتكنولوجية، والاستثمار التكنولوجي والتعليمي، وأوضاع الإنتاج، والإمكانات التقنية لدولة أو منطقة ما، وذلك في ظلّ دعم علمي وتقني محدد، ومن خلال ممارسة الأنشطة التكنولوجية مثل تقدم الدراسات، والإبداع التكنولوجي، والتحول التقني وغيرها من الأنشطة. وفي الوقت نفسه تنعكس منافسة العلوم والابتكارات القدرة التكنولوجية العلمية لتلك الدولة أو المنطقة على دفع التنمية الاقتصادية وتعزيز قوة الاقتصاد المحلي بها. ويمثل مجالي التكنولوجيا والتعليم منصة رئيسة لقدرة الابتكار المعرفي والتكنولوجي لتلك المنافسة.

5. المنافسة البيئية:

كانت الدراسات المعنية بنظرية منافسة العناصر البيئية تتركز في البداية في مجالي المنافسة الصناعية ومنافسة المؤسسات. فقد أشار كل من نوه وانلي وبرادلي وايتهيد Noah Wanlley &Bradley Whitehead,1994) إلى أن التحكم في البيئة قد يؤدي إلى التكاليف الباهظة، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي في انجازات الصناعة. أما بوتر وفاندر ليند Poter& van der Linde)1995)فترى دراستهما أنه ربما من شأن تصميم سياسة بيئية مناسبة إيجاد امتيازات للتطور المؤسسي. وقد أشار بوتر (1998) في كتابه "نظرية المنافسة" إلى أنه من شأن مفهوم المنافسة الخضراء أن يخلق نموذجًا جديدًا للمنافسة العالمية. حيث إنّ دمج حماية البيئة مع القدرة التنافسية سيتطلب الربط بين البيئة، قدرة الموارد الإنتاجية، والابتكار، والمنافسة. فيما رأى كل من جون بروت (1998) وستيوارت هارت (1997) وأموري لوفينز (1999) وغيرهم من العلماء أن معايير حماية البيئة والاستغلال الكامل للموارد يلعبان دورًا مهمًّا في الارتقاء بمجال منافسة المؤسسات. ثم بعض النظريات مثل "افتراضية السباق نحو القاع"، و"افتراضية الاحتماء من التلوث"، و"الإغراق البيئي"، و"افتراضية تحويل التكاليف البيئية" وغيرها من النظريات التي من شأنها تمديد تأثير البيئة على المنافسة لحد التأثير على الدولة ومستويات الصناعة بها. ومن ناحية أخرى فقد أشار منتدى البيئة الذي عقدته الأمم المتحدة عام 1972 في مدينة ستوكهولم بشكل رسمي إلى مفهومي "التطور القابل للاستمرارية" و"المنافسة الخضراء الحضرية"، وبهذا تم الدمج بين حماية البيئة والمنافسة.

وفيما يتعلق بالدراسات الصينية المعنية بهذا المجال، يشير الباحث لو تشوان يي (2004) إلى تعريف البيئة مقارنة بالنشاط الاقتصادي البشري، فيصفها أنها "الهيكل المكوّن من المواد والنظام البيئي الذي يعتمد عليه البشر وكافة المخلوقات الأخرى في بقائهم". وقد أشار البروفيسور لي جيان بينغ أحد محرّري الكتاب الأخضر "تقرير حول تطور المنافسة البيئية الإقليمية على مستوى المقاطعات الصينية" في ردّه على تساؤلات أحد الصحفيين قائلًا: "إن المنافسة البيئية هي النظام المعقّد الشامل الذي يشمل الاقتصاد والمجتمع والبيئة، والمقصود بالمنافسة البيئية الإقليمية القدرة الاستيعابية، وقوة التنسيق، وقوة التنفيذ، وقوة التأثير، وقوة المساهمة لمقاطعة أو مدينة أو إقليم ما تجاه البيئة البيولوجية، وبيئة الموارد، وإدارة البيئة، والتطور المتناسق للبيئة داخل إطار الدولة".

المهم بالنسبة لتقريرنا هو البحث في قوة تأثير العوامل البيئية في الوضع الحالي وإمكانات التنمية الاقتصادية الإقليمية لمنطقة ما، أي قياس المنافسة البيئية المحلية عن طريق قابلية استمرارية التنمية الاقتصادية، ومن هنا سنعرِّف البيئة على أنها كل ما يتعمد عليه البشر في نشاطهم الاقتصادي ويقدّم له الدعم والخدمة، وهي الهيكل المكوّن من المواد والنظام البيئي والذي يضع قيودًا لدوره في خدمة النشاط الاقتصادي في حالة تجاوزت قدرته الاستيعابية المستوى الطبيعي. أما المنافسة البيئية الإقليمية، فتعني القوة المميزة التي تظهر عند عقد مقارنة بين المواد والنظام المكون للبيئة".

6. منافسة الموارد:

تشير الموارد إلى تلك الأشياء الموجودة في البيئة والتي يقوم الإنسان باستغلالها بشكل مباشر لتحقيق المنافع المادية. ويعد السيد جاو بينغ الأكاديمي بجامعة الجيولوجيا الصينية أول من أشار إلى مفهوم منافسة الموارد داخل الصين ، حيث عرَّف منافسة الموارد بأنها "القدرة على تحويل قوة الموارد إلى قوة اقتصادية". فيما عرفها وو تشياو شينغ (2002) وغيره من العلماء بأنها القدرة على تحويل قوة الموارد في زمن محدّد إلى قوة اقتصادية. والمقصود بتقييم منافسة الموارد أي تقييم شروط تكلفة ومتطلبات الموارد المستهدفة، وذلك لإقامة نموذج للاستغلال الأمثل للموارد الإقليمية،

وكذلك نموذج متناسق لتطور نظام الموارد، والبيئة، والتعداد السكاني، والنظام الاقتصادي. ويري يوو روي شيانغ (2004) وغيره من العلماء أن منافسة الموارد تعني القدرة على تحويل مخزون الموارد داخل الأقاليم إلى تدفق اقتصادي، واتخاذ قوة الموارد داخل الأقاليم كأساس لها. ويرى سون جي تشينغ (2009) أن منافسة الموارد تعني تحويل مخزون الموارد إلى تدفّق للدخل النقدي. وكلما زادت مساهمة الموارد في تطوير الاقتصاد، زادت قوة منافسة الموارد؛ والعكس صحيح. ومن هنا نرى في هذا التقرير أن منافسة الموارد تعني قدرة مساهمة كافة أنواع الموارد الطبيعية داخل دولة أو إقليم ما في والتنمية الاجتماعية.

7. المنافسة المالية:

اختلف العلماء في وضع تعريف للمنافسة المالية، حيث يرى جاويان يون (2000) أن المنافسة المالية تعدّ مكوّنًا رئيسًا من المنافسة الدولية، وأنها تعكس في الأساس القدرة التنافسية الشاملة للمنظومة المالية، والأنشطة المالية، والكفاءة والتكاليف المالية. أما جان جي شينغ (2006)، فاهتم أكثر بالقيمة الديناميكية والقدرة التي تحققها الموارد المالية أثناء عملية التحويل، ودمجهما مع القطاعات المالية لتكوين منافسة كلية. أما شو دي لونغ (2007) فيرى أن المنافسة المالية تشمل هيكل المنافسة، وموضوع المنافسة، ونتائج المنافسة، وأن المنافسة المالية تعني القدرة النسبية وقوة المنافسة التي تظهر بين الهياكل المالية في ظلّ شروط اقتصاد السوق.

وعلى صعيد أساليب البحث، فقد ورث أر ليفين أسلوب بوتر الدراسي نفسه، حيث يرى أن هناك أربعة عناصر تقرر المنافسة المالية وهي شرط العوامل، وشرط المتطلبات، والصناعات الداعمة لها، والتنظيم والتنافس الاستراتيجي للمؤسسة. ومنذ بداية ثمانينيات القرن 20 ، بدأ كل من منتدى الاقتصاد العالمي ومعهد لوزان السويسري الدولي للإدارة في دراسة قضية المنافسة، وطورا نظامًا لطرق تقييم المنافسة ومؤشراتها. من بينها المنافسة المالية والتي تنقسم إلى أربعة مستويات تشمل: منافسة تكلفة رأس المال، منافسة كفاءة أسواق رأس المال، منافسة نشاط سوق الأوراق المالية، ومنافسة كفاءة القطاعات المصرفية.

وعندما حلّل تسوي مان خونغ (2005) الموارد المالية تحليلًا نظريًّا اعتبرها عاملًا مقيّدًا للمنافسة المالية. حيث ترى نظرية الموارد المالية أنه باستثناء إمكانية استخدام تقسيم العمل لشرح إنتاج النشاط المالي، إلا أنه يوجد سبب أكثر أهمية وهو انخفاض تكاليف التعاملات، وضعف تناسق المعلومات بين الهياكل الاقتصادية.

وفيما يخصّ المنافسة المالية الدولية لدولة ما، اقترح جاويان يون (2005) مثلثا للهيكل التنافسي لها، حيث يرى أن المنافسة المالية تشمل المنافسة الجوهرية، والمنافسة الرئيسة، ومنافسة البيئة، وأكّد بشدة على أهمية البيئة المالية. ونسب كينيز العامل المؤثر في الاستقرار المالي إلى عدم تناسق المعلومات، والأفق الضيق للمستثمرين وغيرها من العوامل، والتي من بينها المشكلة البيئية للمنافسة المالية.

أما ريتشارد كلاريدا، فقد اهتمّ أكثر بدراسة تأثير تحرر المالية على مدى تطورها، حيث استخدم نموذج اللوغاريتمات اللوجيستي لدراسة العلاقة بين تحرر المالية والأزمة المالية. أمّا فرانكلين ألين (2003)، وإجيرتسون (2003) فقد استخدما تحرير حساب رؤوس الأموال لدراسة العلاقة بين البيئة المالية والتطور المالي.

8. منافسة الانفتاح على الخارج:

وحيث ترى هذه الدراسة أن الانفتاح على الخارج يعني سياسة توسيع النطاق، والانفتاح، أو تحطيم كافة أنواع القيود، وعدم الأخذ مرة أخرى بسياسة الحماية التي تؤدّي إلى غلق السوق المحلي ومراكز الاستثمار المحلية، والمبادرة الإيجابية لتوسيع نطاق التعاملات الاقتصادية على الخارج، وتطوير الاقتصاد المنفتح. ومن أهم العوامل المؤثرة في انفتاح الدولة على الخارج: التجارة الخارجية، وإدخال المعدات التكنولوجية الحديثة من الخارج، خاصة التكنولوجيا المتقدمة التي من شانها خدمة الإصلاح التكنولوجي للمؤسسات؛ والاستغلال الإيجابي والفعال للاستثمار الأجنبي، خاصة تحقيق المزيد من الجذب الإيجابي للاستثمار المباشر لرجال الأعمال الأجانب، وبناء مشاريع استثمارية مشتركة بين الصين والدول الأجنبية، ومؤسسات خاصة

بالتعاون بين الصين والمستثمرين الأجانب؛ والتعاقد على المشاريع الأجنبية والتعاون المشترك للخدمات؛ وتطوير المساعدات التقنية للاقتصاد الأجنبي وكذلك تطوير كافة أنواع التعاون المشترك؛ وإقامة مناطق اقتصادية خاصة ومدن ساحلية منفتحة على الخارج، وذلك كله لتعزيز انفتاح الداخل الصيني على الخارج.

9. منافسة الدور الحكومي:

تعود دراسات نظرية الحديثة إلى مايكل بورتر، والتي ترتكز على تأثير التطور الصناعي على قوة المنافسة الوطنية، وقد كون نموذج الماسة الشهير لبورتر نموذجًا أساسيًّا لتحليل المنافسة الوطنية. وفي هذا النموذج التحليلي نجد أن الدور الحكومي يقع ضمن عاملين مساعدين للمنافسة الوطنية (العامل الآخر يتمثّل في اقتناص الفرصة). فمن خلال الدعم، والتدخل في سوق رؤوس الأموال، ووضع سياسة التعليم وغيرها من الطرق التي تؤثّر في شروط عوامل المنافسة، ومن خلال أيضا تحديد معايير المنتجات المحلية، ووضع اللوائح والقوانين وغيرها من الأمور التي من شأنها التأثير في متطلبات المشتري، ومن خلال سياسة الصناعات التي تؤثر في استراتيجية المنافسة للمؤسسات، وهيكلها، وأوضاع المنافسة بها، وغيرها من الأمور الشبيهة يرى منتدى الاقتصاد العالمي ومركز دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدلتا نهر اليانغستي التابع لجامعة نان جينغ (2003)، أن الحكومة ما هي إلا عامل مساعد للمنافسة الوطنية أوالإقليمية.

إلا أن بعض الدراسات ترى أن الدور الحكومي يمثل مكوّنًا رئيسًا للمنافسة الوطنية أو الإقليمية. حيث يرى معهد لوزان السويسري الدولي للإدارة أن الحكومة عالية الكفاءة قادرة على الارتقاء بمستوى المنافسة الوطنية أو الإقليمية. ويري وانغ بينغ آن (2003) أن منافسة الدور الحكومي يجب أن تتكون من قدرة الحكومة على منافسة الاقتصاد المتطور، وقدرتها على منافسة الاقتصاد المعدل، وقدرتها على منافسة الضمان الاقتصادي، فيما يرى لي مين رونغ (2006) أن الحكومة ستتمكن من خلال تطوير الاقتصاد، وتعديله، وتطوير الضمان الاجتماعي والتنسيق الاقتصادي أن تدفع بالعديد من المجالات، مثل التطوير السليم والمستمر للاقتصاد الإقليمي، وتحقيق المزيد من

نضج اقتصاد السوق، وبهذا ستظلّ تحتلّ الحكومة دورًا مهمًّا للغاية. ومن هنا يمكن القول إنّ منافسة الدور الحكومي تعدّ مكونًا مهما لا يمكن تغافله للمنافسة الشاملة للاقتصاد. ويرى يان يو لونغ (1998) أن منافسة الدور الحكومي تعكس قدرة الحكومة على إعادة توزيع الموارد.

وباستثناء الحديث حول دراسات منافسة الدور الحكومي للمنافسة الوطنية أو الإقليمية، وانطلاقًا من نظريات جو يي أن (2004/2003)، وجاو شياو نان (2002) عن اللامركزية المالية، يمكننا من خلال رؤية إصلاح النظام المالي والضريبي للصين أن ندرس العلاقات التنافسية بين الحكومات المحلية داخل الصين، ونمط المنافسة، ونتائجها. ويكمن الهدف من التنافس بين الحكومات المحلية في دفع التنمية الاقتصادية، أما العامل المؤثر في قوة المنافسة فيكمن في قوة جذب النظم والإدارة للموارد. وبسبب اختلاف مستوى ابتكار النظم اتخذت بعض حكومات المناطق المتأخّرة في تطورها الأساليب التنافسية لحمايتها، حتى اتخذت الأساليب التنافسية للنهب، ممّا أدى في النهاية إلى عدم قدرة المنافسة بين الحكومات المحلية بالضرورة على دفع النمو الاقتصادي. ويرى كل من ليو خان بينغ، وليو شي تيان (2003) أن الهدف المباشر لتنافس الحكومات المحلية يرجع إلى جذب تدفّق المزيد من عناصر الإنتاج، ومن خلال تنظيم عناصر الإنتاج سيتمّ التمكّن من جعل الحكومات المحلية قادرة على تحصيل المزيد من المصالح المالية، وذلك للارتقاء بكمية وجودة السلع العامة التي تمدُّ لكل منطقة. ومن خلال رؤية نظرية اللامركزية المالية، يمكن تقسيم المجالات التي يستعرضها التنافس بين الحكومات إلى: تنافس النظم، تنافس التكنولوجيا، الخدمات العامة وإمداد السلع، عامل الصراع على الأسواق، انغلاق الأسواق وحمايتها، دعم وتشجيع المؤسسات، تحصيل سياسات تفضيلية واقتناص حق التجربة، وتكوين تنافس للكفاءات الحكومية رين ويي دي (2004)، ووانغ ويي تشوان (2004).

وقد تناولت الأراء السابقة محتوى ودور ونموذج منافسات الدور الحكومي . ويمكن إجمال كل النظريات بتعريف منافسة الدور الحكومي على أنها جذب الحكومة للموارد وإعادة تنظيمها لها، وإمدادها للسلع العامة، وذلك لتقديم شروط أولية للتطور الاقتصادي الإقليمي ودفع قدرات وإمكانات التطور الاقتصادي.

الفصل الثالث:

طرق تقييم القدرة التنافسية الشاملة لاقتصاد مقاطعات الغرب الصينية ومناطقه:

(1) اختيار طرق التقييم:

بسبب وجود علاقة وثيقة نسبيًّا بين مؤشرات تقييم المنافسة، ومن أجل القضاء على العلاقة بين القيم المتغيّرة، سنقوم في هذا النص باستخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس لإجراء تحليل إحصائي متعدد المتغيرات، وذلك لتقييم القدرة التنافسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والإقليمية لمناطق الغرب ومقاطعاته كافة.

ويعني تحليل العنصر الأساسي طريقة إحصاء متعددة المتغيرات تقوم على تحويل عينة ما من العديد من المؤشرات المتغيرة المترابطة إلى عدد أقل من المتغيّرات غير المترابطة. ومن خلال دراسة الاقتصاد الإقليمي، نجد أن المؤشرات الإحصائية لإقليم ما دائما ما تكون كثيرة نسبيًّا، وليست مستقلة تمامًا أو مرتبطة بعضها ببعض تماما، أما المؤشرات الإحصائية فدائمًا ما ترتبط بعلاقة محدّدة تجمعها، ممّا أدى إلى وجود بعض الصعوبات في هذه الدراسة. وتعد طريقة تحليل العنصر الرئيس أداة إحصائية متعددة المتغيرات مثالية لحل هذه المشكلة، حيث يمكنها في ضوء عدم فقد أو فقد جزء يسير من المعلومات، أن تعيد تحويل العديد من المؤشرات المتغيّرة المترابطة إلى عدد أقل من المتغيرات غير المترابطة (وذلك هو العنصر الرئيس) ممّا يؤدي إلى تبسيط التحليل.

وللتعرف على المزيد من السمات الرئيسة للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي لجميع مقاطعات الغرب ومناطقه، وعلى أساس طريقة تحليل العنصر الرئيس، سنحاول مرة أخرى استخدام طريقة التحليل العنقودي لعمل دراسة مصنفة لجميع مقاطعات الغرب الصيني ومناطقه، وذلك من خلال منافسة العلوم والابتكارات، والقدرة التنافسية

الشاملة للتنمية الاقتصادية

يعد التحليل العنقودي أكثر طريقة مستخدمة في التطبيقات العملية في الوقت الحاضر، ويكمن المعنى الأساسي له في أنه: أولا، نتّخذ من العيّنة N نوعًا بمفردها، ثم نحدّد المسافة بين كل عينة وعينة، والمسافة بين كلّ نوع ونوع. في البداية نجد أن المسافة بين كل عيّنة وعينة والمسافة بين كل نوع ونوع متماثلة، وذلك بسبب كون كل عينة بمفردها نوعًا منفصلًا. بعد ذلك ومن بين كل الأنواع نقوم باختيار الزوج الأقصر في المسافة بينهما ونكون منهما نوعًا جديدًا، ثم نحسب المسافة بين النوع الجديد وبقية الأنواع، قبل دمج النوعين الأقصر في المسافة، وبهذا نقوم بدمج كل نوعين حتى ندمج كافة العينات لتصبح نوعًا واحدًا. ويمكن التعبير عن هذا النوع من المراحل المصنّفة باستمرار باستخدام رسم بياني قريب من هيكل الشجرة يطلق عليه الرسم البياني للشجرة العنقودية. ومن خلال تلك الشجرة العنقودية ستتمكن من الرؤية الواضحة للأوضاع المجمعة لكافة العينات، وبهذا ستتمكّن من تصنيفها.

(2) استخدام العنصر الرئيس لإجراء خطوة مهمة ومعادلة رياضية للتقييم الكلي:

1- معالجة أبعاد المؤشرات: أولا، نقوم بتحويل المؤشرات العكسية إلى مؤشرات إيجابية، ومن ثم نستخدم الطريقة المعيارية لتحويل المؤشرات إلى بيانات معيارية لتلك الأبعاد.

2- نحدد الرقم m كعنصر رئيس لنحصّل بذلك طريقة تعبير عن مجموع كافة العناصر الرئيسة، لتكون المعادلة الرياضية كالتالي: نستخدم $F_1 \ F_2 \ldots\ldots F_m$ للتعبير عن المجموع الكلي للعناصر الرئيسة:

$$F_m = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i^{(m)} x_i$$

من بين المعادلة تعبر $\alpha_i^{(m)}$ عن كافة المتجهات المقابلة للعنصر الرئيس رقم m، وتعبر X_i عن القيمة المعيارية لكافة المؤشرات.

3- نحسب المجموع الكلي للعناصر الرئيسة، لتكون المعادلة كالتالي: نحدد F كمجموع كلي للعناصر الرئيسة:

$$F = \sum_{i=1}^{m} \frac{\lambda_i}{\lambda} F_i \qquad \lambda = \sum_{j=1}^{m} \lambda_j$$

من بين المعادلة تعبر λ_i عن الخواص الذاتية المقابلة للعنصر الرئيس رقم i

3. الخطوات العامة لإجراء تقييم التحليل العنقودي باستخدام الطريقة العنقودية:

1- تحديد البيانات الرئيسة عن طريق اختيار معايير قياسية متشابهة، ثم نحسب مصفوفة متشابهة من تلك المعايير. وعند اختيار طريقة قياس متشابهة ولأننا نهتم بالأوضاع العامة لمنافسة العلوم الإقليمية، لذلك نحتاج أن نستخدم طريقة قياس المسافات وذلك طبقا لتصنيف درجات البعد والقرب في في المسافات الكلية بين العينات، على أن تكون الطريقة المستخدمة دائماً هي المسافة الإقليدية.

2- إنشاء النوع n، على أن يحوي كل نوع على عينة واحدة فقط.

3- دمج النوعين الأقرب في المسافة ليصبحا نوعًا واحدًا.

4- حساب المسافة بين النوع الجديد وكافة الأنواع، ومن ثم تكرار الخطوة مرة أخرى عن طريق نوعين الأقرب في المسافة، حتى يساوي عدد الأنواع 1.

5- رسم الشجرة العنقودية، وتقرير عدد الأنواع ومحتواها.

الفصل الرابع:

تقييم القدرة التنافسية الشاملة وتحليلها للاقتصاد الإقليمي في مناطق الغرب

(1) تقييم منافسة الاقتصاد الكلي وتحليله:

يقصد بالقدرة التنافسية الكلية التعبير عن القدرة التنافسية الاقتصادية الشاملة في صورتها الكلية، وهي علامة مهمة لقياس قوة المنافسة الكلية أو ضعفها لاقتصاد لمنطقة ما. وطبقا للجزء الثاني من هذا التقرير فيما يخصّ الدراسات المتعلقة بهذا المجال، تم تعريف القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي على أنها المقارنة بين قوة الاقتصاد ومستوى تطوره بين منطقة ما وباقي المناطق، وتعرف كذلك على أنها قوة المنافسة الظاهرة في طبقات الاقتصاد الكلي. وانطلاقا من هذا المفهوم، يمكننا بناء منظومة مؤشرات باستخدام طريقة دمج بين التحليلين الاستاتيكي والديناميكي، وذلك لإجراء تقييم وتحليل لمنافسة الاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات مناطق الغرب الصيني ومُدُنه في عام 2010، وفي الوقت نفسه التوصل إلى حكم أولي على إمكانات تطوير الاقتصاد الكلي لتلك المناطق. ومن خلال التحليل المرتب لمنافسة الاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، ومن خلال التنبّؤات حول تطورها في المستقبل، يمكننا أن نقوم بترتيب بطريقة أكثر وضوحا وموضوعية لمكانة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، والتوقّف على مميزات وعيوب كل مقاطعة ومنطقة فيها.

1. الأفكار الرئيسة لتقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لمقاطعة الغرب الصيني ومناطقه وتأسيس منظومة مؤشرات خاصة بها

تنقسم منظومة مؤشرات القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي وفق المختصّين الصينيين

والجهات البحثية الصينية إلى نوعين: مؤشرات على مستوى الدولة وأخرى على مستوى المناطق والمقاطعات. أما على مستوى الدولة، فنجد أن القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي تركز على دراسة حركة اقتصاد السوق لبلد ما من خلال الزاويتين المحلية والدولية. بينما تركز تتركز منافسة الاقتصاد الكلي على مستوى المناطق والمقاطعات على دراسة قوة الاقتصاد الكلي داخل إقليم ما ومستوى انفتاحه على الخارج.

ففي عام 2006، قام الفريق البحثي بمركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب الصيني التابع لجامعة غرب الصين بوضع منظومة مؤشرات للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لمناطق الغرب، وذلك من خلال أربعة جوانب تشمل: مستوى الحجم الكلي للاقتصاد، مستوى الاستهلاك والدخل، مستوى التصنيع والتمدن، ومستوى السوق، وذلك لإجراء تحليل وتقييم حول القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. وقد التزم الفريق البحثي المذكور بهذه المؤشرات فيما بعد، وقام بإجراء بعض التحسينات عليها لاحقًا.

طبقا للتعريف السابق للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي، سنتبع هنا نظام المؤشرات نفسه الذي وضعه ذلك الفريق، لقياس قوة الاقتصاد من خلال مستوى الحجم الكلي للاقتصاد، ومستوى الدخل والاستهلاك، وقياس مستوى تطور الاقتصاد من خلال مستوى التصنيع والتمدن، ومستوى السوق. انظر الجدولَين: 2-4 و2-5.

جدول (2-4) مؤشرات التقييم الاستاتيكي للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
المنافسة الاستاتيكية للاقتصاد الكلي	حجم الاقتصاد الكلي	● إجمالي الناتج المحلي (مائة مليون يوان) ● إجمالي الإيرادات المالية (مائة مليون يوان) ● استثمار الأصول الثابتة (مائة مليون يوان) ● إجمالي مبيعات السلع الاستهلاكية (مائة مليون يوان)
	مستوى الدخل والاستهلاك	● معامل إِنجل للسكان (%) ● متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (يوان) ● متوسط الدخل المالي للفرد (يوان) ● متوسط دخل السكان (يوان) ● متوسط نصيب الفرد من حجم استثمار الأصول الثابتة (عشرة آلاف يوان) ● متوسط نصيب الفرد من حجم مبيعات السلع الاستهلاكية (عشرة آلاف يوان)
	مستوى التصنيع والتمدن	● نسبة القطاع الثاني من إجمالي الناتج المحلي (%) ● نسبة العمالة في القطاع الثاني من الحجم الكلي للعمالة (%) ● نسبة تعداد سكان المدن والقرى من حجم تعداد السكان الكلي (%) ● نسبة مساحة المدن المعمرة من حجم المساحة الكلية للمقاطعة (%)
	مستوى السوق	● مؤشر السوق[1] (%) ● قيمة الاقتصاد الخاص من حجم الإنتاج الكلي لكافة الصناعات (%) ● نسبة الموظفين في المؤسسات الخاصة من حجم الموظفين في المدن والقرى (%) ● عدد الموظفين الذين يحتاج إليهم إجمالي الناتج المحلي بوحدات العمل (شخص / عشرة آلاف يوان)

جدول (2-5) نظام مؤشرات التقييم الديناميكي للقدرة التنافسية

للاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث (%)
المنافسة الديناميكية للاقتصاد الكلي	اتجاه التغير في مستوى الحجم الكلي للاقتصاد	• معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%) • معدل نمو إجمالي الإيرادات المالية (%) • معدل نمو استثمار الأصول الثابتة (%) • معدل نمو إجمالي مبيعات السلع الاستهلاكية (%)
	اتجاه التغير في مستوى الدخل والاستهلاك	• معدل نمو معامل إِنجل للسكان (%) • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%) • معدل نمو متوسط الدخل المالي للفرد (%) • معدل نمو متوسط دخل السكان (%) • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم استثمار الأصول الثابتة (%) • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم مبيعات السلع الاستهلاكية (%)
	اتجاه التغير في مستوى التصنيع والتمدن	• معدل نمو نسبة حجم الصناعة الثانية من إجمالي الناتج المحلي (%) • معدل نمو نسبة حجم العمالة في الصناعة الثانية من الحجم الكلي للعمالة (%) • معدل نمو نسبة تعداد سكان المدن والقرى من حجم تعداد السكان الكلي (%) • معدل نمو نسبة مساحة المدن المعمرة من حجم المساحة الكلية للمقاطعة (%)
	اتجاه التغير في مستوى السوق	• معدل نمو مؤشر السوق (%) • معدل نمو نسبة قيمة الإنتاج الاقتصادي الخاص من حجم الإنتاج الكلي لكافة الصناعات (%) • معدل نمو نسبة عدد الموظفين في المؤسسات الخاصة من إجمالي الموظفين في المدن والقرى (%) • معدل نمو نسبة تعداد الموظفين الحكوميين الذي يحتاج إليهم إجمالي الناتج (%)

2. تقييم وتحليل استاتيكي للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات الغرب الصينية (المناطق والمدن)

قمنا باختيار البيانات المتعلقة بعام 2010 لإجراء تقييم وتحليل استاتيكي للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات الغرب الصينية (المناطق والمدن)، مصدر هذه البيانات (كتاب الإحصاء السنوي الصيني 2011) والنشرة الإحصائية السنوية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. وفيما يلي نستعرض مؤشرات المستوى الثاني والمجموع الكلي والترتيب في الجدول (2-6).

جدول (2-6) مجموع المؤشرات الاستاتيكية وترتيبها للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات الغرب الصينية (المناطق والمدن)

المقاطعات والمدن	مستوى الحجم الكلي للاقتصاد		مستوى الدخل والاستهلاك		مستوى التصنيع والتمدن		مستوى السوق		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
تشونغتشينغ	0.62	5	1.87	2	2.85	1	1.91	1	1.62	1
منغوليا الدلخلية	1.59	2	5.30	1	0.12	6	1.34	3	1.58	2
سيتشوان	4.26	1	-0.57	7	0.20	4	1.35	2	1.53	3
قوانغشي	0.74	4	-0.88	8	-0.04	7	0.97	4	0.42	4
شانشي	1.11	3	1.08	3	0.89	3	-0.76	7	0.31	5
نينغشيا	-2.39	10	0.80	4	1.14	2	0.39	5	-0.15	6
يوننان	0.17	6	-1.90	9	-1.40	10	0.16	6	-0.40	7
شينجيانغ	-1.05	7	-0.35	5	-1.04	8	-1.21	9	-0.94	8
تشينغخاي	-2.55	11	-0.44	6	0.13	5	-0.81	8	-0.97	9
قوي جوو	-1.11	8	-2.74	11	-1.74	11	-1.42	10	-1.47	10
قانسو	-1.39	9	-2.17	10	-1.11	9	-1.92	11	-1.53	11

ومن خلال نتيجة تحليل الجدول (2-6) يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: من حيث الترتيب الكلي، نجد أنه بالمقارنة مع نتائج تقييم عام 2008 للفريق البحثي بمركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب الصيني التابع لجامعة

غرب الصين، فإن الترتيب الكلي لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها لم يتغير كثيرا، بما يوضح أن مستوى الاقتصاد الكلي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها كان مستقرًّا في العموم. وجاءت القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لمدينة تشونغتشينغ، ومقاطعات منغوليا الداخلية، سيتشوان، قوانغشي، شانشي في المقدمة حيث حافظت جميعها على مستوى عالٍ نسبيًّا؛ أما مقاطعات نينغشيا، يوننان، وشينجيانغ، فقد حقّقت مستوى متوسط للاقتصاد الكلي؛ وأما تشينغخاي، قوي جوو، قانسو فكان ترتيبها الكلي متأخّرًا نسبيًّا، لتحقق بذلك مستوى متدنّيًا نوعًا ما، لتصبح في حاجة إلى الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي بها.

ثانيا، من حيث تصنيف المؤشرات،والتي أظهرت الأوضاع التالي:

1- من حيث الحجم الكلي للاقتصاد، نرى أنه لم يتغيّر الترتيب الكلي لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها مقارنة بعام 2008، أمّا على صعيد المجموع فنرى ارتفاعًا هائلًا لمستوى الحجم الكلي للاقتصاد لمقاطعة سيتشوان عن مستوى بقية المقاطعات، ممّا يوضّح استمرار الظهور الواضح لقوة مقاطعة سيتشوان على مستوى الحجم الكلّي لاقتصادها. وطبقًا للإحصائيات فقد وصل إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة سيتشوان في عام 2010 إلى 1718.55 مليار يوان، بزيادة %23.9 عن العام السابق، ووصل إجمالي استثمارات الأصول الثابتة بها 1311.67 مليار يوان، بزيادة %27.5 عن العام السابق، وبلغ إجمالي مبيعات السلع الاستهلاكية 681.01 مليار يوان، بزيادة %37.9 عن العام السابق، وبلغ الدخل المالي 156.17 مليار يوان، بزيادة %30.3 عن العام السابق، وبهذا وضعت كل تلك العوامل أساسًا جعل مقاطعة سيتشوان تقود مناطق الغرب على مستوى حجم الاقتصاد الكلي. وجاءت مقاطعات منغوليا الداخلية، شانشي، وقوانغشي في المركز الثاني، ليمثّل حجم الاقتصاد الكلي بها مستوى مرتفعًا أيضًا. فمنذ عام 2005، حافظت مقاطعة منغوليا الداخلية على معدل نمو سريع لحجم اقتصادها، ففي فترة "الخطة الخمسية الحادية عشرة" بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي لها %17.6، وبلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الدخل المالي لها %29.4، ومتوسط نمو استثمارات الأصول الثابتة %27.3. وكانت المرة الأولى في عام 2010 التي يتجاوز فيها إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة منغوليا الداخلية تريليون يوان (ألف

مليار يوان)، ليصل إلى 1.1672 تريليون يوان، وحققت كافة مؤشرات مستوى الحجم الكلي لاقتصاد مقاطعة منغوليا الداخلية المركز الثاني بعد مقاطعة سيتشوان. أما مقاطعة قانسو، نينغشيا، وتشينغخاي، فقد كان الحجم الكلي لاقتصادها الأقل، حيث حقّقت مستوى متدِنّيًا نسبيًّا.

2- من حيث ترتيب مستوى الدخل والاستهلاك، لم يتغيّر كذلك مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. واحتلت مقاطعة منغوليا الداخلية المركز الأول، وارتفع مجموعها الكلي عن بقية مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، وذلك لأن الأساس في قياس ذلك المؤشّر هو الاعتماد على مستوى متوسط دخل الفرد، وتتمتّع مقاطعة منغوليا الداخلية بنطاق كبير نسبيًّا للحجم الكلي لاقتصادها، وتعداد سكاني صغير، ونسبة كبيرة نسبيًّا لتعداد سكّان المدن فيها، ومستوى متدنٍّ لمعامل إنجِل للسكّان، ممّا أدّى إلى ارتفاع مجموع مؤشرات الدخل والاستهلاك بها. وجاءت مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة شانشي في المركز الثاني؛ وحققت مقاطعات نينغشيا، شينجيانغ، وتشينغخاي مستوى متوسطًا لذلك المؤشّر؛ أما مقاطعات قوانغشي، يوننان، قانسو، وقوي جوو، فكان ترتيبها متأخّرًا نسبيًّا، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى ضعف حجم الاقتصاد الكلي بها.

3- من حيث ترتيب مستوى التصنيع والتمدن، نجد أن مدينة تشونغتشينغ، ومنطقة نينغشيا، ومقاطعة شانشي احتلّت جميعها المراكز الثلاثة الأولى؛ واحتلّت مقاطعات سيتشوان، تشينغخاي، ومنغوليا الداخلية المراكز الرابع والخامس والسادس بمستوى متوسط نسبيًّا؛ أمّا مقاطعات قانسو، يوننان، قوي جوو وغيرها من المقاطعات فلا تزال تحتلّ المستوى المتدنّي. وعلى صعيد كافة مؤشّرات التصنيف نجد أن الأربعة مؤشرات الخاصة بمدينة تشونغتشينغ احتلّت جميعها المركز الأول على مستوى مناطق الغرب، خاصة مؤشّر نسبة مساحة المدن المعمرة الذي احتلّ 1.06% من حجم المساحة الكلية لها، والذي يزيد بوضوح عن بقية مقاطعات مناطق الغرب في الفترة نفسها، ممّا يعكس مستوى التمدّن المرتفع نسبيًّا لمدينة تشونغتشينغ؛ أمّا مقاطعات نينغشيا، شانشي، وسيتشوان فالقيمة الإنتاجية للقطاع الثاني بها كبيرة نسبيًّا، ونسبة تعداد سكان المدن والقرى مرتفعة نسبيًّا من حجم التعداد الكلي للسكّان، وبالتالي كان ترتيبها متوسطًا نسبيًّا؛ أمّا مقاطعة تشينغخاي، فارتفع ترتيبها من المركز السابع إلى المركز الخامس،

ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى بلوغ نسبة القطاع الثاني 55.1% من حجم إجمالي الناتج المحلي لعام 2010، بما يزيد 3.6% عن العام السابق، ممّا رفع من ترتيبها لتحقّق المركز الأول على مستوى مناطق الغرب، بما حقّق دورًا دافعًا للارتقاء بمكانة مقاطعة تشينغخاي على مستوى ذلك المؤشّر. أمّا مقاطعات قانسو، يوننان، وقوي جوو، فقد حقّق مؤشر نسبة العمالة في القطاع الثاني ونسبة تعداد سكان المدن من التعداد الكلي للسكان فيها مركزًا متوسطًا بمستوى متأخّر، ممّا يوضح الحاجة إلى الارتقاء بمستوى التصنيع والتمدن بها.

4- من حيث ترتيب مستوى السوق، نجد مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة سيتشوان، ومقاطعة منغوليا الداخلية في المراكز الثلاثة الأولي، خاصة مدينة تشونغتشينغ التي ازدادت فيها نسبة العمالة في هيئات القطاع الخاص لتصل إلى 76.48% من حجم العمالة الكلية في المدن والقرى، أمّا مقاطعة سيتشوان، فقد تجاوزت كثيرًا باقي المقاطعات والمدن الأخرى لتأتي في المركز الثاني بعدما كانت في المركز الرابع، وذلك بسبب زيادة إجمالي ناتج الاقتصاد الخاص بها ليصل إلى 73.2% من إجمالي قيمة الناتج الاقتصادي. وفي الوقت نفسه نجد أن مؤشر السوق لتلك المقاطعات والمدن الثلاثة مرتفع نسبيًّا، وحاجة الهيئات للعاملين في الخدمة العامة في تراجع مستمر، ممّا يوضح الكفاءة العالية نسبيا لعمل حكومات تلك المقاطعات والمدن الثلاثة خلال حركة الاقتصاد الكلية، وتسارع تطور الاقتصاد الخاص، واستمرار دور السوق في جهوده المعتادة. أمّا مقاطعات قوانغشي، نينغشيا، يوننان، وشانشي، فتمتعت كلها بمستوى متوسط، من بينها مقاطعة شانشي التي تعتبر مقاطعة اقتصادية كبرى في غرب الصين، ومن خلال انعكاس هذا المؤشر نرى أنه سواء كان القياس على مستوى ناتج الاقتصاد الخاص أو على مستوى نسبة العمالة في هيئات القطاع الخاص، فكلها توحي في مجملها بوضع متردٍّ، ممّا يوحي بالضعف النسبي لتطور الاقتصاد الخاص. أمّا مقاطعات تشينغخاي، شينجيانغ، قوي جوو، وقانسو، فتمثّل جميعها مستوى متدنّيًا، حيث يأتي ترتيبها متأخّرًا نسبيًّا وذلك من خلال انعكاس كافة مؤشرات مستوى السوق. مما يوضح حاجة تلك المناطق المستمرة للتوسّع في دعم تطور الاقتصاد الخاص بها.

3. التقييم والتحليل الديناميكي للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لمقاطعات ومدن الغرب:

من خلال التحليل الديناميكي اخترنا جميع البيانات المتعلقة بالفترة 2007-2010 لإجراء تحليل وتقييم، على أن تكون المعادلة التفصيلية كالتالي: [1]

متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات = $\sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010/القيمة العددية لعام 2007}}-1$

نستعرض المؤشر من المستوى الثاني والمجموع والترتيب الكلي في الجدول التالي:

جدول (2-7) مجموع المؤشرات الديناميكية وترتيبها للقدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لمقاطعات الغرب ومدنه

المقاطعات والمدن	اتجاه التغير في مستوى الحجم الكلي للاقتصاد		اتجاه التغير في مستوى الدخل والاستهلاك		اتجاه التغير في مستوى التصنيع والتمدن		اتجاه التغير في مستوى السوق		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
تشونغتشينغ	1.28	1	0.53	3	1.22	1	1.00	3	1.72	1
منغوليا الداخلية	1.17	2	-0.08	7	-0.27	8	1.49	1	0.78	2
شانشي	1.14	3	0.78	2	0.23	4	0.28	5	0.73	3
نينغشيا	0.90	4	-0.10	8	-0.11	7	1.17	2	0.67	4
يونان	-0.97	10	0.42	4	0.84	2	-0.13	7	0.31	5
قوانغشي	-0.03	5	0.39	5	-0.05	6	0.41	4	0.20	6
سيتشوان	-0.36	8	0.10	6	0.55	3	-0.33	8	0.15	7
قوي جوو	-0.07	6	1.60	1	-0.74	10	-0.41	9	-0.44	8
قانسو	-0.56	9	-0.49	10	-0.53	9	-0.10	6	-0.64	9
شينجيانغ	-2.23	11	-2.70	11	0	5	-1.01	10	-1.51	10
تشينغخاي	-0.29	7	-0.45	9	-1.15	11	-2.36	11	-1.97	11

1- يمثّل معدّل نموّ مُعامِل إنجل للسكّان، ومعدل نموّ احتياج هيئات القطاع الخاص إلى العاملين بالخدمات مؤشرَين عكسيين، حيث تتمثّل المعادلة التفصيلية لهما في التالي: متوسط معدّل النمو على مدار 3 سنوات = $\sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010/القيمة العددية لعام 2007}}$

طبقا لنتائج تحليل الجدول (2-7) يمكننا استنتاج التالي:

1) تحتل مدينة تشونغتشينغ المرتبة الأولى ديناميكيًّا. حيث يزداد مجموعها الكلّي عن باقي المقاطعات والمدن، خاصة مؤشر المستوى الثاني لنموّ الحجم الكلي للاقتصاد ومؤشر مستوى ارتقاء التصنيع والتمدن اللّذين مثّلا أعلى مجموع. ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى النمو المطرد للدعم الاستثماري القوي للمشاريع الكبرى مثل "المنطقة الجديدة بين شمال نهر اليانغستي وشرق جيالونغ" ومشاريع الإسكان، حيث سارعت مدينة تشونغتشينغ في مشاريعها المحلية للبناء والتمدّن، وفي الوقت نفسه وسعت من قوة الاستثمار في بنيتها التحتية، واستمرّت استثمارات تنمية العقارات في الحفاظ على زخمها العالي. واستمرّت نسبة مساحة المدن المعمرة في احتلال المركز الأول على مستوى مناطق الغرب لعدة سنوات. بالإضافة إلى ذلك تمّ نقل مراكز الصناعات الثقيلة حفاظًا على البيئة، وأدّى الإنتاج التدريجي للمناطق الجديدة وتدشين المرحلة الثانية من بناء العقارات إلى الدفع بقوة للنمو المتسارع لصناعات صهر المعادن، وبالتالي سحب النمو الصناعي على مستوى المدينة، وتمديد السلسلة الصناعية، ودفع العمالة وتطور كافة الصناعات المتعلقة بها، وتبلور تأثير الكتلة الصناعية على الاقتصاد. وبالنظر إلى المجمل نرى أن ترتيب المؤشرات الأربعة لمدينة تشونغتشينغ تأتي في المقدّمة، ممّا يوضح قوة التنمية الاقتصادية بها في عام 2010، وكذلك القدرة القوية على مواصلة تطوير الاقتصاد الكلي.

2) تحتل كل من مقاطعات منغوليا الداخلية، شانشي، ونينغشيا المراكز الثاني والثالث والرابع على الترتيب، حيث احتلت مقاطعة منغوليا الداخلية المركز الأول طيلة الفترة 2005 - 2008، إلا أنه في عام 2010 انخفض ترتيبها، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى التباطؤ النسبي لمتوسط نموّ دخول سكّان المدن والقرى فيها، ومتوسط نصيب الفرد من استثمار الأصول الثابتة، وبالتالي تأخّر نسبيًّا ترتيب مؤشّرها لمستوى الدخل والاستهلاك. وكان اعتماد نموّ اقتصادها المتسارع على الثروة المعدنية بشكل كبير، وبهذا تأخّر تطور الصناعات غير القائمة على الموارد، والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتطوير الاقتصاد الخاص، بالإضافة إلى ضعف الابتكار التكنولوجي. كما أدى التناقض في هيكل العمالة إلى التباطؤ النسبي لنمو نسبة العمالة في القطاع الثاني

من إجمالي نسبة العمالة الكلية، وكذلك التباطؤ النسبي لزيادة نسبة تعداد سكان المدن بالنسبة لحجم التعداد السكاني الكلي، ونسبة مساحة المدن المعمرة من حجم مساحة المقاطعة الكلي. وبالنسبة لمقاطعة منغوليا الداخلية، يمكن القول إنه للاستمرار في التنمية الاقتصادية بها، فلا بدَّ من تمديد سلسلة الصناعات القائمة على الطاقة، وتسريع الارتقاء بالهيكل الصناعي. وفي الوقت نفسه نجد احتلال مستوى السوق العالي لمقاطعة منغوليا الداخلية للمركز الأول على مستوى مناطق الغرب أجمع، ممّا يوحي بسرعة ارتقاء كفاءة الحكومة المحلية، حيث حصل دور السوق على تحسن جيد في نظامه الكلي. أمّا مقاطعة شانشي، فقد استمر حجم اقتصادها الكلي في الحفاظ على نمو متسارع نسبيًا، حيث بدا جليًا دور التطور السريع لصناعات الطاقة في شمال المقاطعة في دفع نمو إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة شانشي وكذلك نمو إيراداتها المالية. إلا أن ترتيب مؤشر مستوى السوق في مقاطعة شانشي كان متأخّرًا قليلًا، وكان السبب في ذلك انخفاض نسبة العمالة في هيئات القطاع الخاص من حجم العمالة الكلي في المدن، ممّا يوحي بالضعف النسبي لقدرة الاقتصاد الخاص على استيعاب العمالة. واحتلت نينغشيا المركز الرابع، وذلك بسبب ارتفاع كفاءة العمل الحكومي، والتطور السريع للاقتصاد الخاص بها.

3) أما مقاطعات يوننان، قوانغشي، وسيتشوان، فقد احتلت المراكز من الخامس حتى السابع على الترتيب. ومثلت كل من مقاطعات قوي جوو، قانسو، شينجيانغ، وتشينغخاي مستويات متدنية. واحتلت مقاطعة يوننان مركزًا متقدّمًا على مستوى التصنيع والتمدّن، لتحتلّ بذلك المركز الثاني، حيث شهدت زيادة سريعة في نسبة مساحات المدن المعمرة بها من حجم المساحة الكلية، ونجد أنه بداية من عام 2005 ومعدل نموّ استثمار تنمية العقارات يحافظ على نسبة 30% تقريبا. وحظي ترتيب مقاطعة قوانغشي الديناميكي للمنافسة الكلية على مستوى متوسط، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى تباطؤ تقدّمها في مجالي التصنيع والتمدن. وعلى الرغم من احتلال إمكانات التطور في مقاطعة سيتشوان مستوى متوسط، إلا أنها وبالمقارنة مع عدة مناطق اقتصادية كبرى في الغرب مثل مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة منغوليا الداخلية، ومقاطعة شانشي، وغيرها من المناطق، فقد بدت مقاطعة سيتشوان متأخّرة نسبيًا. ويعود السبب في ذلك إلى كبر

قاعدة الحجم الكلي للاقتصاد بها، مع التباطؤ النسبي لتطور تلك القاعدة، بالإضافة إلى التأخّر النسبي للترتيب الديناميكي لمؤشر السوق فيها. أما مقاطعة قوي جوو وبسبب تسارع نمو مستويات الدخول والاستهلاك للسكان فيها على مدار السنوات الأخيرة، وكذلك تمتّعها بأصغر معدل نموّ للسكان، فقد زاد انخفاض معامل إِنجِل فيها، حيث احتلت المركز الأول على مستوى الترتيب الديناميكي لمستويات الدخول والاستهلاك. إلا أنها تأخّرت في متوسط ترتيبها على صعيد المؤشرات الديناميكية لمستوى التصنيع والتمدن ومستوى السوق، ممّا حدّ من تطور إمكانات القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي. أما مقاطعات قانسو، شينجيانغ، وتشنيغخاي، فقد تأخّر ترتيبها على صعيد الترتيب الديناميكي الكلي، ومؤشرات كافة المستويات، ممّا يوحي بالضرورة الملحة لحلّ قضية كيفية الاستمرار في التطور السريع للاقتصاد الكلي لهذه المقاطعات.

(2) تقييم القدرة التنافسية للصناعات وتحليلها

طبقًا للتحليل الوارد في الجزء السابق من هذا التقرير، يمكننا تعريف منافسة القدرة التنافسية للصناعات على أنها: مدى ضعف القوة أو قوتها الكلية لمستوى القطاعات الثلاثة لإقليم ما داخل الدولة الواحدة بالمقارنة مع القطاعات الثلاثة نفسها لباقي الأقاليم داخل الدولة نفسها، وذلك من خلال منافسة الأسواق، وكذلك القوة الكلية لحجم إمكانات تطور مستوى تلك الصناعات في المستقبل المنظور. وتعتبر القدرة التنافسية للصناعات القاعدة الأساسية للمنافسة الكلية. ومن خلال تحليل القدرة التنافسية للصناعات لإقليم ما، يمكننا معرفة واقع الصناعات لذلك الإقليم، وكذلك فهم إمكانات التطور المستقبلي واتجاهاته للصناعات به. ومن أجل ذلك سنعتمد طريقة تحليل العنصر الرئيس لإجراء تحليل وتقييم ديناميكي واستاتيكي للقدرة التنافسية للصناعات لمقاطعات مناطق الغرب الصينية ومدنها.

1- بناء منظومة مؤشرات لتقييم القدرة التنافسية للصناعات لكافة مقاطعات (مناطق ومدن) الغرب الصينية:

بالنسبة لبناء منظومة مؤشرات لتقييم القدرة التنافسية للصناعات الإقليمية، سنعمل

في تحليل القطاعات الثلاثة على تقسيمها كل على حدة، حيث يتم تقسيم القطاع الأول إلى تسعة مؤشرات في أربعة مجالات تشمل: حجم القطاع، فعاليته، ظروف الإنتاج ومستوى الحداثة. بينما يشمل القطاع الثاني تسعة مؤشرات في أربعة مجالات هي: حجم القطاع، فعاليته، هيكل الأصول، ومستوى الإدارة. وأخيرًا القطاع الثالث إلى تسعة مؤشرات في ثلاثة مجالات هي: حجم القطاع، فعاليته، ومكانة القطاع. ونستعرض في الجدول التالي المؤشرات المختارة بالتفصيل:

جدول (2-8) منظومة مؤشرات لتقييم القدرة التنافسية للصناعات

لكافة مقاطعات (مناطق ومدن) الغرب الصينية:

مؤشر المستوى الأول		مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
منافسة اقتصاد الصناعات	التقييم الاستاتيكي لمنافسة اقتصاد الصناعات	القدرة التنافسية للقطاع الأول	إجمالي الناتج المحلي للقطاع الأول- معدل إنتاج العمال- القيمة الأصلية للأصول الثابتة المنتِجة لأسر سكّان القرى- متوسط صافي دخول الفلاحين- متوسط نصيب العاملين بالزراعة من مساحة الأرض القابلة للزراعة- القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية- مستوى استخدام الآلات في مجال الزراعة- كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في نثر البذور- الكمية المستخدمة من الأسمدة في توزيعها على الأراضي.
		القدرة التنافسية للقطاع الثاني	إجمالي الناتج المحلي للقطاع الثاني - معدل إنتاج العمال- إجمالي أرباح التصنيع - الأسعار الأصلية للأصول الثابتة - معدل أرباح تكلفة التصنيع - معدل المساهمة في إجمالي الأصول - معدل مبيعات المنتجات - معدل ديون الأصول - معدل حصة السوق.
		القدرة التنافسية للقطاع الثالث	إجمالي الناتج المحلي للقطاع الثالث- معدل إنتاج العمال- عدد العاملين في القطاع الثالث- نسبة العاملين في القطاع الثالث- نسبة القطاع الثالث من إجمالي الناتج المحلي- إجمالي دخول السياحة- نصيب الفرد من خدمات المواصلات والشحن والتخزين والبريد- إجمالي دخول العاملين بالعقارات- نصيب الفرد من تجارة الجملة والتجزئة.
	التقييم الديناميكي للقدرة التنافسية للصناعات	القدرة التنافسية للقطاع الأول	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الأول/ معدل نمو إنتاج العمال في القطاع الأول/ معدل نمو القيمة الأصلية للأصول الثابتة المنتِجة لأسر سكان القرى/ معدل نمو متوسط صافي دخول الفلاحين/ معدل نمو متوسط نَصيب العاملين بالزراعة من مساحة الأرض القابلة للزراعة/ معدل نمو قوة إنتاج الأراضي الزراعية/ معدل نمو مستوى استخدام الآلات في مجال الزراعة/ معدل نمو الطاقة الكهربائية المستخدمة في نثر البذور/ معدل نمو الكمية المستخدمة من الأسمدة في توزيعها على الأراضي.
		القدرة التنافسية للقطاع الثاني	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الثاني/ معدل نمو إنتاج العمال/ معدل نمو إجمالي أرباح التصنيع/ معدل نمو الأسعار الأصلية للأصول الثابتة/ معدل نمو أرباح تكلفة التصنيع/ معدل نمو المساهمة في إجمالي الأصول/ معدل نمو مبيعات المنتجات/ معدل نمو ديون الأصول/ معدل حصة السوق.
		القدرة التنافسية للقطاع الثالث	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الثالث/ معدل نمو إنتاج العمال/ معدل نمو عدد العاملين في القطاع الثالث/ معدل نمو نسبة العاملين في القطاع الثالث/ معدل نمو نسبة القطاع الثالث من إجمالي الناتج المحلي/ معدل نمو إجمالي دخول السياحة/ معدل نمو نصيب الفرد من خدمات المواصلات والشحن والتخزين والبريد/ معدل نمو إجمالي دخول العاملين بالعقارات/ معدل نمو نصيب الفرد من تجارة الجملة والتجزئة.

2- تقييم وتحليل استاتيكي للقدرة التنافسية للصناعات لكافة مقاطعات (مناطق ومدن) الغرب:

سنعتمد بيانات عام 2010 باستخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس للتحليل الإحصائي متعدد المتغيّرات لنجري تقييم وتحليل استاتيكي للقدرة التنافسية للصناعات لكافة مقاطعات (مناطق ومدن) الغرب، وسيكون مصدر كافة البيانات المستخدمة من (كتاب الإحصاء السنوي الصيني 2011)، وبيانات الإحصاء السنوي لكافة المقاطعات لعام 2011، والنشرة الإحصائية.

وبسبب وجود علاقة وطيدة تربط بين مؤشرات تقييم القدرة التنافسية للصناعات، لذلك وبعد عملية توحيد البيانات، ومن أجل المزيد من فهم تلك المؤشرات، سنعتمد طريقة فاريماكس الرياضية في تدوير المحاور، وسنقوم طبقًا لمبدأ الأكبر من 85% لمعدل المساهمة الكلي باستخراج العنصر الرئيس وكذلك حساب مجموع كافة الصناعات. وبعدها نضرب المجموع الكلي للقطاعات الثلاثة لكافة المقاطعات والمدن في النسبة التي احتلتها القطاعات الثلاثة من إجمالي الناتج المحلي بحيث يكون الضرب كل صناعة على حدة. ومن ثم سنحصل في النهاية على مجموع المنافسة الاستاتيكية وترتيبها لكافة الصناعات. ونستعرض النتائج المفصلة في جدول (2-9).

جدول (2-9) مجموع التقييم الاستاتيكي وترتيبه للقدرة التنافسية للصناعات في كافة مقاطعة (مناطق ومدن) الغرب الصينية

المنطقة	القدرة التنافسية للقطاع الأول		القدرة التنافسية للقطاع الثاني		القدرة التنافسية للقطاع الثالث		المنافسة الكلية	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
منغوليا الداخلية	-0.54	7	2.55	1	1.64	2	1.85	1
سيتشوان	0.99	2	1.20	4	2.34	1	1.67	2
شانشي	1.22	1	1.48	3	0.52	4	1.04	3
شينجيانغ	0.71	4	2.15	2	-0.95	8	0.67	4

تشونغتشينغ	0.48	5	-0.43	6	0.70	3	0.15	5
يوننان	-0.57	8	-0.01	5	-0.22	7	-0.15	6
قوانغشي	0.92	3	-0.52	7	-0.10	6	-0.19	7
قوي جوو	-1.25	11	-1.62	9	0.15	5	-0.82	8
تشينغخاي	-0.74	9	-1.03	8	-1.64	11	-1.26	9
قانسو	-0.96	10	-1.72	10	-1.28	10	-1.45	10
نينغشيا	-0.28	6	-2.07	11	-1.18	9	-1.50	11

1) ومن حيث الترتيب الكلي، نرى أنه بالمقارنة مع عام 2008، فإن ترتيب القدرة التنافسية للصناعات في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لم يشهد تغيُّرًا ملحوظًا، وأن ترتيب مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لم يتغيّر تغيّرًا ملحوظًا هو الآخر. حيث حافظت المناطق ذات قوة التطوير العالية على المقدّمة في ترتيبها، وعلى العكس حافظت المناطق المتأخّرة على ترتيبها نفسه لتقييم عام 2008.

وفي عام 2010، استمرت القدرة التنافسية للصناعات لمقاطعات منغوليا الداخلية، سيتشوان، شانشي، وشينجيانغ في احتلال مراكز المقدمة، لتمثّل مستوبات عالية نسبيًّا. وبالمقارنة بعام 2008 تجاوزت مقاطعة منغوليا الداخلية مقاطعة سيتشوان لتحتلّ بذلك المركز الأول. أمّا القدرة التنافسية للصناعات لمدينة تشونغتشينغ، ومقاطعات يوننان، قوانغشي، وقوي جوو فقد مثلت مستوى متوسط. أمّا مقاطعات تشينغخاي، قانسو، نينغشيا فلا يزال ترتيبها الكلي للقدرة التنافسية للصناعات متأخّرًا، وفي حاجة إلى التطوير والترقية.

ومن حيث تغيّر الترتيب، نجد أن متوسط ترتيب مقاطعة منغوليا الداخلية، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة يوننان، ومقاطعة قانسو ازداد درجة عن ترتيبها عام 2008. من بينها مقاطعة منغوليا الداخلية التي تعتمد على القوة العالية للقطاع الثاني بها والنموّ المستقرّ للقطاع الثالث بها لتتجاوز مقاطعة سيتشوان وتحتلّ المركز الأول على مستوى مناطق الغرب أجمع. وفي عام 2010 تجاوز إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة منغوليا الداخلية لأول مرة حاجز التريليون يوان، بمعدل نمو 14.9%، ليزيد بذلك كثيرًا

عـن مسـتوى نمـو الدولـة كلهـا والـذي مثـل 10.3%. مـن بيـن ذلـك بلغـت القيمـة المضافـة للصناعـة الأولـى بهـا 11.0138 مليـار يـوان، بنمـو 5.8%، وبلغـت القيمـة المضافـة للقطـاع الثانـي 636.579 مليـار يـوان، بنمـو 18.2%، وبلغـت القيمـة المضافـة للقطـاع الثالـث 418.783 مليـار يـوان، بنمـو 12.1%. وبلـغ معـدل مسـاهمة القطاعـات الثلاثـة فـي النمـو الاقتصـادي إلـى 3.6%، 67.1%، 29.3% علـى الترتيـب. بحيـث تجـاوز معـدل مسـاهمة القطـاع الثانـي مسـتوى الدولـة عامّـة بمـا يقـارب 10%، وتعـدل هيـكل القطـاع الثالـث بمقاطعـة منغوليـا الداخليـة مـن 12.5:51.8:35 عـام 2008 ليصـل إلـى 9.5:54.6:35.9. وبذلـك يمكننـا أن نـرى التطـور المتسـارع للقطـاع الثانـي بمقاطعـة منغوليـا الداخليـة وكبـر حجـم مسـاهمتها. ونجـد الصناعـات الكبـرى وهـي الطاقـة، التعديـن، الصناعـة الكيماويـة، تصنيـع المعـدات، تصنيـع المنتجـات الزراعيـة والحيوانيـة، والتكنولوجيـا العاليـة كلهـا احتلـت قيمتهـا المضافـة مـا يقـارب 90% مـن حجـم الصناعـة الكلـي، لتصبـح بذلـك قـوة دفـع قويـة ورئيسـة لسـحب النمـو المتسـارع للإنتـاج الصناعـي. فـي الوقـت نفسـه حافـظ القطـاع الثالـث لمقاطعـة منغوليـا الداخليـة علـى النمـو المسـتقر. أمّـا مدينـة تشونغتشـينغ، ومقاطعتـي يوننـان، وقانسـو فعلـى الرغـم مـن ارتفـاع مسـتوى ترتيـب كلّ منهـا، إلا أن تطـور صناعتهـا لـم يطـرأ عليـه أي تغيّـر ملحـوظ.

وبالمقارنـة بعـام 2008، نجـد أن مقاطعـة سيتشـوان انخفضـت فـي ترتيبهـا درجـة واحـدة، إلا أنّ القطاعيـن الأول والثالـث بهـا لا يـزالان فـي المقدمـة علـى مسـتوى مناطـق الغـرب، خاصـة القطـاع الثالـث الـذي اسـتمر فـي الحفـاظ علـى المركـز الأول بـلا منـازع، أمّـا القطـاع الثانـي بهـا، فقـد انخفـض ترتيبـه مـن المركـز الثالـث إلـى المركـز الرابـع. حيـث لا يـزال يمكننـا رؤيـة الآثـار التـي خلفهـا زلـزال عـام 2008 المدمـر الـذي عصـف بمقاطعـة سيتشـوان والـذي خلـف أضـرارًا فـي البنيـة الصناعيـة التحتيـة. ولذلـك نـرى مـن زاويـة القـوة الكليـة أن انخفـاض الترتيـب لا يعنـي بالضـرورة التأثيـر فـي مكانـة مقاطعـة سيتشـوان كمقاطعـة اقتصاديـة كبـرى ضمـن مناطـق الغـرب.

وفـي عـام 2010 كانـت المقاطعـة الأكثـر انخفاضًـا فـي ترتيبهـا علـى مسـتوى مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا هـي مقاطعـة قوانغشـي، حيـث انخفضـت درجتيـن عـن ترتيبهـا الأساسـي. وفـي عـام 2010 كثـرت فـي مقاطعـة قوانغشـي الكـوارث الطبيعيـة، حيـث وصـل

الجفـاف فـي شـمال غـرب مقاطعـة قوانغشـي أعلـى درجاتـه فـي وقـت حـرث موسـم الربيـع، ووصـل عـدد المناطـق المنكوبـة إلـى 67 مركـزًا، 687 قريـة وبلـدة، وأصيـب حوالـي 8 ملاييـن مـن الفلاحيـن بالجفـاف، وبلغـت مسـاحة أراضـي المحاصيـل التـي عانـت مـن الجفـاف أكثـر مـن 666.6 متـر مربع. كمـا واجهـت مقاطعـة قوانغشـي جميعهـا كارثـة الفيضـان، حيـث تضـرر مـا يقـارب مليونَـي فـرد، وبلـغ حجـم الخسـائر الاقتصاديـة المباشـرة 665 مليـار يـوان، مـن بينهـا الخسـائر الزراعيـة قُـدِّرت بــ254 مليـار يـوان. ولذلـك وباسـتثناء القطـاع الثانـي الـذي حافـظ علـى اسـتقرار ترتيبهـا، شـهد القطاعيـن الأول والثالـث انخفاضًـا بدرجـات متفاوتـة، وبلـغ معـدل نمـو قيمتهمـا المضافـة إلـى 4.6% و11.1% علـى الترتيـب، أمـا معـدل مسـاهمتهما فـي نمـو الاقتصـاد فبلـغ 5.5% و29.7% علـى الترتيـب، بمـا يعكـس أقـل مسـتوى وصلتـا إليـه فـي السـنوات الأخيـرة.

2) من حيث تصنيف المؤشرات يمكننا استنتاج التالي:

- مـن حيـث القـدرة التنافسـية للقطـاع الأول، نـرى أنـه بالمقارنـة مـع نتائـج تقييـم عـام 2008 هنـاك تذبـذبٌ طفيـفٌ فـي متوسـط ترتيـب مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، إلا أنـه لـم يكـن هنـاك تغيّـرٌ علـى المسـتوى العـام. حيـث احتفظـت القـدرة التنافسـية للقطـاع الأول لمقاطعـات شانشـي، سيتشـوان، قوانغشـي، وشـينجيانغ علـى زخمهـا القـوي، خاصـة مقاطعـة شانشـي التـي صعـدت مـن المركـز الثالـث لتصـل إلـى المركـز الأول، وذلـك بفضـل التحسُّـن الضخـم فـي شـروط الإنتـاج بهـا فـي السـنوات الأخيـرة، ممّـا جعـل مجمـوع مؤشـر شـروط الإنتـاج يزيـد كثيـرًا عـن باقـي المقاطعـات، مـن بينهـا القـدرة المسـتخدمة فـي بـذر الأراضـي، وكميـة الأسـمدة المسـتخدمة اللذيـن حقّقـا مركـز الريـادة علـى مسـتوى مناطـق الغـرب أجمـع. إلا أنـه كان لا بـدّ مـن الالتفـات إلـى أن مقاطعـة شانشـي مثلـت مسـتوى متوسـطًا فيمـا يخـصّ معـدل الإنتـاج، ومسـتوى اسـتخدام الآلات فـي مجـال الزراعـة، ومسـتوى صافـي دخـول الفلاحيـن، ممّـا يوحـي بأنـه فـي الوقـت نفسـه الـذي تلاقـي فيـه مقاطعـة شانشـي تحسُّـنًا فـي شـروط الإنتـاج، كان لا بـدّ كذلـك مـن تحقيـق ارتقـاء كبيـر فـي مسـتوى الحداثـة وكفـاءة الإنتـاج. وبالمقارنـة مـع نتائـج تقييـم عـام 2008 نجـد أن مقاطعـات تشـينغخاي، قـوي جـوو، وقانسـو لا تـزال تحتـل آخـر ثلاثـة مراكـز فـي الترتيـب، ممّـا يوحـي بمـدى التأخُّـر الواضـح لتلـك المناطـق. حيـث

يمثّل مجموع كافة مؤشرات مقاطعة قوي جوو مستوى متدنٍ نسبيًّا، أمّا مقاطعة تشينغخاي فبسبب قلّة عدد سكانها ازدادت بها كفاءة الإنتاج، ولكن بحجم إنتاج صغير، ولهذا تخلّفت بها شروط الإنتاج.

- من حيث القدرة التنافسية للقطاع الثاني، نجد أن مقاطعات منغوليا الداخلية، شينجيانغ، شانشي، وسيتشوان احتلّت المراكز الأربعة الأولى، فمن خلال تطور القطاع الثاني بمنطقة شينجيانغ ازداد حجم القطاع، واحتلّ مركز المقدّمة بلا منازع في معدّل أرباح تكاليف التصنيع والذي يمثّل مستوى الإدارة، واحتلّت كذلك المركز الثاني على مستوى كافة المقاطعات في معدّل إنتاج العمال والذي يمثّل كفاءة الإنتاج نفسه. أمّا المقاطعات التي احتلت آخر ثلاثة مراتب، فهي على الترتيب: قوي جوو، قانسو، ونينغشيا اللاتي على الرغم من تمثيلها مستوى متوسط على مستوى مؤشر معدل الإنتاج، بما يوضّح استمرار الارتفاع التدريجي لكفاءة الإنتاج بها، إلا أنّ بقية المؤشرات خاصة مؤشر إجمالي الإنتاج ومعدل حصة المنتجات في السوق، احتلوا جميعا المراكز الأخيرة على مستوى مناطق الغرب، بما يوضّح صغر الحجم الكلي للصناعة الثانية بها، ووجود عوائق أمام تطور تلك الصناعة.

- من حيث القدرة التنافسية للقطاع الثالث، نجد احتلال مقاطعتي سيتشوان، ومنغوليا الداخلية، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة شانشي لمراكز المقدمة على مستوى مناطق الغرب، فعلى الرغم من تمثيل معدل إنتاج القطاع الثالث لمقاطعة سيتشوان مستوى متدنيًّا، إلا أن إجمالي القيمة الإنتاجية للقطاع الثالث والذي يمثّل حجم الإنتاج بها، وعدد العمالة في الصناعة الثالثة، ومجموع دخول السياحة، ومجموع دخول العاملين بالعقارات كلها تجاوزت في متوسطها باقي المناطق، من بينها إجمالي القيمة الإنتاجية للقطاع الثالث الذي يعادل 1.5 ضعف ما حققته مقاطعة منغوليا الداخلية التي تحتل المركز الثاني على مستوى المؤشر نفسه. وقد احتلت مقاطعة منغوليا المركز الأول على مستوى مناطق الغرب في كافة المؤشرات، من بين تلك المؤشرات معدل الإنتاج، ومتوسط نصيب الفرد من خدمات المواصلات والشحن والتخزين والبريد، ومتوسط نصيب الفرد من تجارة الجملة والتجزئة الذين حقّقوا جميعًا المركز الأول لمقاطعة منغوليا، خاصة معدل الإنتاج الذي ازداد كثيرًا عن باقي

المقاطعات والمدن الصينية. وعلى الرغم من احتلال مقاطعة شانشي المركز الرابع على مستوى ترتيبها الكلي، إلا أن مجموع المؤشرات التي تعكس مكانة القطاع الثالث في الاقتصاد كان منخفضًا نسبيًّا، من بينها مؤشر نسبة العاملين في القطاع الثالث الذي وصل إلى المركز الثالث من آخر الترتيب. أمّا مقاطعة قوانغشي وبسبب تأثير الكوارث الطبيعية بها فقد مثل المؤشر الذي يعكس حجم القطاع الثالث بها مستوى متوسطًا - متدنّيًا، من بينها مؤشر نسبة العاملين في القطاع الثالث الذي وصل إلى المركز الأخير، حيث انخفض ترتيب منافسة القطاع الثالث من المركز الثاني إلى أن وصل إلى المركز السادس. وكانت آخر ثلاث مقاطعات في الترتيب هي نينغشيا، قانسو، وتشينغخاي والتي رجع السبب المشترك لضعف القدرة التنافسية للقطاع الثالث بها إلى ضآلة الحجم الكلي للقطاع الثالث.

3- تقييم وتحليل ديناميكي للقدرة التنافسية للصناعات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

بالمقارنة مع المنافسة الاستاتيكية للصناعات، لا نزال نستخدم طريقة تحليل العنصر الرئيس لإجراء تقييم للمنافسة الديناميكية للقطاعات الثلاثة كل على حدة، ومن ثم سنضرب المجموع الكلي للقطاعات الثلاثة لكافة المناطق في متوسط قيمة النسبة التي تحتلّها القطاعات الثلاثة لتلك المناطق من إجمالي الناتج المحلّي على مدار ثلاث سنوات. وبعدها نحسب الترتيب الديناميكي لمنافسة اقتصاد الصناعات الكلية. وستستخدم كافة المؤشرات الديناميكية متوسط النمو على مدار ثلاث سنوات لإجراء الحساب. على أن تكون المعادلة التفصيلية كالتالي:

متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات = $\sqrt[3]{\text{بيانات عام 2010/بيانات عام 2007}}$ -1

ونستعرض نتائج التقييم الديناميكي في جدول (2-10)

جدول (2-10) مجموع التقييم الديناميكي وترتيبه للقدرة التنافسية للصناعات في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	القدرة التنافسية للقطاع الأول		القدرة التنافسية للقطاع الثاني		القدرة التنافسية للقطاع الثالث		المنافسة الكلية	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
منغوليا الداخلية	0.324	5	2.248	2	1.328	3	1.655	1
تشونغتشينغ	-0.788	9	2.908	1	-0.037	6	1.268	2
نينغشيا	0.472	4	0.531	5	1.717	2	1.028	3
قوي جوو	-0.237	7	-1.212	8	2.109	1	0.302	4
شانشي	1.216	2	-0.049	7	0.304	4	0.234	5
قوانغشي	-1.152	10	0.729	4	-0.803	8	-0.120	6
سيتشوان	-2.177	11	1.117	3	-1.086	9	-0.165	7
تشينغخاي	0.234	6	-0.010	6	-1.093	10	-0.445	8
قانسو	0.994	3	-1.930	10	-0.591	7	-1.054	9
يوننان	-0.491	8	-2.544	11	0.029	5	-1.235	10
شينجيانغ	1.605	1	-1.786	9	-1.876	11	-1.468	11

1) نجد أن المنافسة الديناميكية لتطور الصناعات في مقاطعة منغوليا الداخلية، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي نينغشيا، وقوي جوو قوية نسبيا، وإمكاناتها

كبيرة كذلك. وفي جدول (2-10) يمكننا أن نرى احتلال مقاطعة منغوليا الداخلية، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي نينغشيا، وقوي جوو للمراكز الأربعة الأولى على الترتيب على مستوى المنافسة الديناميكية للصناعات، مما يظهر الإمكانات الضخمة لتطور الصناعات بتلك المناطق. حيث احتلت مقاطعة منغوليا الداخلية، ومدينة تشونغتشينغ المركزين الأول والثاني على الترتيب على مستوى المنافسة الديناميكية للصناعات، إلا أنهما وبالمقارنة مع باقي المقاطعات والمدن لم تكن قوتهما واضحة بما يكفي، حيث احتلال قطاع الأول بهما المركزين الخامس والسابع على الترتيب، ليمثلا بذلك مستوى متوسط. وكان لا بدّ من الالتفات إلى أنه على الرغم من احتلال ترتيب المؤشرات الاستاتيكية لمنطقة نينغشيا المركز الأخير، إلا أنه اعتمادًا على سرعة ارتفاع مستوى المنافسة الديناميكية للقطاعَين الأول والثاني بها، فقد احتلّت المنافسة الكلية لمنطقة نينغشيا المركز الثالث على مستوى مناطق الغرب.

أمّا مقاطعات شانشي، قوانغشي، سيتشوان، وتشينغخاي، فقد مثلت إمكانات تطور الصناعات بها مستوى متوسطًا، لتحقّق بالترتيب المراكز من الرابع حتى الثامن، بما يوضّح تحلّي المنافسة الديناميكية للصناعات بها بقوة محدودة، لكنها ليست واضحة بكفاية.

أمّا المقاطعات التي نالت آخر ثلاثة مراكز على مستوى المنافسة الديناميكية، فهي على التوالي قانسو، يوننان، وشينجيانغ. من بينها قانسو ويوننان اللتين مثلتا مستوى متوسطًا في المنافسة الديناميكية للقطاعين الأول والثالث، إلا أن ترتيب القطاع الثاني بهما نال المركز الأخير في ترتيبه، ليسحب بقوة ترتيب المنافسة الكلية للمقاطعتين. وعلى الرغم من احتلال ترتيب المنافسة الديناميكية للقطاع الأول المركز الأول على مستوى كافة المقاطعات والمدن الصينية، إلا أن مستوى تطور القطاعين الثاني والثالث بها متخلف نسبيًا، بحيث كان التطوّر غير متوازن على الإطلاق.

2) لكل منطقة أو مقاطعة أو مدينة صناعتها المميزة المتطورة، فها هي مقاطعة منغوليا الداخلية عام 2010 تستمر في الحفاظ على نموها المتسارع، لتستمر في احتلال المركز الأول على مستوى ترتيب المنافسة الديناميكية، لتظهر إمكانات قوية في مجال تطوير القطاعين الثاني والثالث، حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع

الثاني من إجمالي التصنيع على مدار العام 561.840 مليار يوان، بزيادة 18.8% بالمقارنة مع العام الماضي. وفي الوقت نفسه استمرت مقاطعة منغوليا في توسيع نطاق خدماتها التقليدية مثل التداول التجاري، المواصلات والشحن وغيرها من الخدمات. ونالت الخدمات الحديثة مثل السياحة، والمالية، والتأمين تطورًا متسارعًا. إلا أن ترتيب القطاع الأول بها لم يكن عاليًا، حيث تباطأت سرعة نمو كافة مؤشراتها، خاصة القيمة الأصلية للأصول الثابتة المنتِجة لأسر سكان القرى التي بلغ متوسط معدل نموها على مدار ثلاث سنوات 5.95%، لتحقق بذلك أقل نسبة على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، ولهذا علاقة وطيدة باتخاذ مقاطعة منغوليا الداخلية من تربية المواشي أساسًا لها في مجال الزراعة.

أمّا مدينة تشونغتشينغ، فقد تألّق نجم المنافسة الديناميكية للصناعات بها فجأةً، ويرجع الفضل الرئيس في ذلك إلى التطور السريع للقدرة التنافسية للقطاع الثاني بها. حيث استمر القطاع الثاني بها في التوسّع، مما انعكس في معدل نمو إجمالي ناتج القطاع الثاني، ومعدل نمو حصة المنتجات في السوق، حيث بلغ متوسط معدل النمو على مدار ثلاث سنوات 32%و15.3% على الترتيب، لتحتلّ بذلك المقدمة على مستوى مقاطعات مناطق الغرب. وبالتزامن مع ذلك النمو استمرت كفاءة الإنتاج كذلك في الارتفاع، حيث وصل متوسط معدل نمو الإنتاج على مدار ثلاث سنوات إلى 22.9%، لتحتلّ أيضًا المركز الأول على مستوى مناطق الغرب. أمّا معدل نمو أرباح تكاليف الإنتاج ومعدل نمو مساهمة إجمالي الأصول فكانا المعدّلَين الوحيدين الذين شهدا تباطؤًا كبيرًا، بما يوضّح ضرورة تعزيز مدينة تشونغتشينغ لمستوى إدارة القطاع الثاني إن كانت تريد الحفاظ على استمرارية منافسة اقتصاد الصناعات بها. وعلى الرغم من تمثيل المنافسة الديناميكية للقطاع الثالث بمدينة تشونغتشينغ مستوى متوسط، إلا أنها تقيدت بنمو متباطئ لحجمها. وبلغ متوسط معدل نمو إجمالي دخول العاملين بالعقارات على مدار 3 سنوات 95.8% ليمثل بذلك نقطة كبيرة ومهمة في التطور الاقتصادي، وكذلك يمثّل أسرع معدل على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

احتلت منطقة نينغشيا المركز الثالث على صعيد المنافسة الديناميكية للصناعات، فباستثناء نمو القطاعين الأول والثاني بها، إلا أن المنافسة الديناميكية للقطاع الثالث

بهـا ارتفـع مسـتواها كثيـرًا، وكان هـذا السـبب الرئيـس فـي ارتفـاع مسـتوى المنافسـة الكليـة فـي منطقـة نينغشـيا. وبسـبب صغـر حجـم الصناعـات فـي منطقـة نينغشـيا فقـد سـارعت فـي السـنوات الأخيـرة مـن تطويـر القطـاع الثالـث، وتوسـيع نطـاق الصناعـات بهـا. ووصـل متوسـط معـدل نمـو القيمـة الإنتاجيـة الإجماليـة للقطـاع الثالـث علـى مـدار ثـلاث سـنوات إلـى 27.4%، لتحقّـق بذلـك أسـرع معـدّل علـى مسـتوى مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا. وفـي الوقـت نفسـه نجـد العديـد مـن المـزارات السـياحية التـي تعمـل كمـورد سـياحي مهـم مثـل النهـر الأصفـر، مشـاهد الصحـراء البديعـة، آثـار أسـرة شيشـيا السـاحرة، المناظـر الغنيـة فـي القـرى والأرياف،المناظـر الجبليـة السـاحرة، والوديـان الجميلـة حـول النهـر الأصفـر، وبهـذا حظـي مجـال السـياحة علـى تقـدم كبيـر، وبلـغ متوسـط النمـو علـى مـدار ثـلاث سـنوات 28.9% لتأتـي منطقـة نينغشـيا فـي المركـز الثانـي مباشـرة بعـد مقاطعـة قوانغشـي التـي احتلـت المركـز الأول. ومـن حيـث توسـيع حجـم الصناعـات، اسـتمرت منطقـة نينغشـيا فـي رفـع معـدل كفـاءة إنتـاج القطـاع الثالـث بهـا لتحتـل بذلـك المركـز الثانـي علـى مسـتوى كافـة مناطـق الغـرب. إلا أن بعـد موقعهـا الجغرافـي، وافتقارهـا للمواهـب سـيضع كل ذلـك بعـض القيـود أمـام اسـتمرار تطورهـا فـي المسـتقبل.

وبالنظـر إلـى آخـر ثـلاث مراتـب مـن حيـث ترتيـب المنافسـة الديناميكيـة الكليـة نجـد مقاطعات قانسـو، يوننـان، وشـينجيانغ. مـن بينهـا مقاطعـة قانسـو، ويوننـان اللتيـن حقّقـا الترتيـب الديناميكـي للقطاعيـن الأول والثالـث فيهمـا مسـتوى متوسـط، وحقـق القطـاع الثاني فيهما مسـتوى متأخـرًا. حيث حقّقـت كفـاءة الإنتـاج مستوى متدنِّيًـا، وحصـل معـدل نمـو كفـاءة إنتـاج القطـاع الثانـي فيهمـا علـى المركـز الأخيـر ومـا قبـل الأخيـر، وعانـى مسـتوى إدارة الصناعـات مـن تأخّـر طويـل المـدى، حيث حاز متوسـط نمـوّ معـدل أربـاح تكاليـف الإنتـاج ومعـدّل مسـاهمة الأصـول الثابتـة علـى نمـوّ بالسـالب. ومـن ناحيـة أخـرى، قامـت الصناعـة فـي مقاطعـة يوننان علـى أسـاس العديد مـن الصناعـات الخفيفة مثـل التبـغ، السـكر، والشـاي، وكذلـك العديـد مـن الصناعـات الثقيلـة القائمـة علـى المـوادّ الخـام مثل المعـادن غيـر الحديديـة، الحديـد والصلـب، وصناعـة الفوسـفات. إلا أنّـه كان أسـاس تلـك الصناعـات ضعيفًـا نسـبيًّا، وكان تأثيـر المـوارد الطبيعيـة وسياسـات الدولـة عليـه كبيـرًا للغايـة، ممّـا شـكّل هجومًا علـى إمكانيـة اسـتمرار تطـور تلـك الصناعـات فيهـا. واسـتمرّت المنافسـة الديناميكيـة لمنطقـة

شـينجيانغ فـي الانخفـاض، ويعـزى السـبب الرئيـس إلـى احتوائهـا علـى قاعـدة اقتصاديـة وحجـم اقتصـادي جيديـن، لذلـك انخفـض نسـبيًّا معـدل النمـو بهـا. وفـي الوقـت نفسـه كان ممّـا يسـتحق الالتفـات إليـه أن المنافسـة الديناميكيـة للقطـاع الثالـث بمنطقـة شـينجيانغ فـي الأصـل احتلّـت المركـز الأخيـر علـى مسـتوى مناطـق الغـرب وذلـك لعـدم قـوة تلـك الصناعـة بهـا، حيـث بلـغ معـدل نمـوّ القيمـة الإنتاجيـة الإجماليـة للقطـاع الثالـث 12.3%، وبلـغ معـدّل نمـو عـدد العامليـن بهـا 2.5%، وبلـغ معـدل نمـو إجمالـي دخـول السـياحة 14%، ليمثّـل كل ذلـك أقـل نسـبة علـى مسـتوى مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا. خاصـة نسـبة القطـاع الثالـث مـن إجمالـي الناتـج المحلـي والتـي شـهدت نمـوًّا وصـل إلـى 2.8% بالسـالب. ويرجـع كل هـذا إلـى "أعمـال شـغب 5 يوليـو" عـام 2009 فـي مدينـة أولوموتشـي حاضـرة شـينجيانغ التـي خلفـت هجومًـا ضخمـا وتأثيـرًا مريعًـا علـى تطـور القطـاع الثالـث بمنطقـة شـينجيانغ.

(3) تقييم وتحليل القدرة التنافسية للمؤسسات

تشـير منافسـة المؤسسـات إلـى الكفـاءة الكليـة لمؤسسـة مـا لقـدرة إنتاجها وقـدرة ربحهـا وقدرة تطويـر ذاتهـا، والتـي تتخطّـى كفـاءة باقـي المؤسسـات وذلـك مـن خـلال تكويـن وتوفيـق مواردهـا الداخليـة والخارجيـة فـي خضـم تنافـس الأسـواق. ولأنّ منافسـة المؤسسـات هـي التـي تبلـور أساسًـا وانعكاسًـا، وهـي التـي تكـوِّن الأرض الخصبـة لمنافسـة المؤسسـات، لذلـك تعـد منافسـة المؤسسـات جـزءًا مهمًّـا مـن القـدرة التنافسـية الإقليميـة ، وتلعـب دورًا حيويًّـا وحاسـمًا فـي دراسـات القـدرة التنافسـية الإقلميـة. وسـنعتمد فـي هـذا التقريـر "نظـام مؤشـرات تقييـم منافسـة المؤسسـات لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا" والـذي وضعـه فريـق مركـز دراسـات التنميـة الاقتصاديةلمناطـق الغـرب الصينـي عـام 2006، لإجـراء تحليـل للعنصـر الرئيـس لبيانـات مؤشـرات الاثنتـا عشـرة مقاطعـة ومدينـة فـي الغـرب الصينـي عـام 2010، ومـن خـلال التحليـل الاسـتاتيكي والديناميكـي سـنقارن ونحلّـل تطـور منافسـة المؤسسـات لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا عـام 2010، ليكـون مرجعًـا لتسـريع ورفـع مسـتوى منافسـة المؤسسـات لتلـك المناطـق.

1. بناء نظام مؤشرات تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

يحتوي "نظام مؤشرات تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها "الذي وضعه فريق مركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب الصيني بجامعة غرب الصين على أربعة مؤشرات من المستوى الثاني، و26 مؤشرًا من المستوى الثالث، من بينها نستعرض نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي في جدول (2-11) ونظام مؤشرات التقييم الديناميكي في جدول (2-12). ونحتاج فقط للإشارة إلى زيادة إدراج مؤشر استهلاك القيمة الإنتاجية الإجمالية للهيئة بداخل مؤشر المستوى الثاني "جودة المؤسسات وقدرة عملها" في هذا التقرير، وذلك لقياس مستوى استهلاك الطاقة لمنطقة ما وكفاءة توفير الطاقة بها.

جدول (2-11) نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي للقدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
مؤشرات التقييم الاستاتيكي لمنافسة المؤسسات	حجم المؤسسة	● إجمالي أصول المؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● إجمالي القيمة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● أعداد المؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● أعداد هيئات مؤسسات البناء ● إجمالي أصول هيئات مؤسسات البناء ● إجمالي القيمة الإنتاجية لمجال البناء
	جودة المؤسسة وقدرتها التنفيذية	● معدل أرباح تكاليف المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي(%) ● إجمالي أرباح المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● إجمالي الأصول المتداولة للمؤسسات الصناعية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● معدل مبيعات منتجات المؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي(%) ● إجمالي أرباح مؤسسات البناء ● الأصول المتداولة لمؤسسات البناء ● معدل القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي(%) ● عدد مرات تحول الأصول المتداولة للمؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي(مرة/عام) ● حصر الـ500 مؤسسة الأقوى على مستوى الصين ● استهلاك القيمة الإنتاجية الإجمالية لهيئة ما (قيمة متكافئة)
	مستوى التكنولوجيا والمعدات في المؤسسة	● معدل إنتاج العمالة في المؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● المعدل السنوي لإجمالي جهد الآلات والمعدات المستخدمة في مجال البناء ● معدل التجهيزات الالكترونية لمؤسسات البناء ● صافي القيمة السنوية للآلات والمعدات المستخدمة في مؤسسات البناء ● إجمالي عدد المعدات المستخدمة سنويا في مؤسسات البناء
	قدرة المساهمة الاجتماعية للمؤسسة	● القيمة الصناعية المضافة للمؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● الضرائب المضافة الواجب على المؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي دفعها في نفس العام ● متوسط أعداد العاملين بالمؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● عدد العاملين في مؤسسات البناء ● إجمالي أرباح مؤسسات البناء ● حجم الاستثمار في الحد من التلوث الصناعي للمؤسسات

جدول (2-12) نظام مؤشرات التقييم الديناميكي للقدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث (%)
مؤشرات التقييم الديناميكي لمنافسة المؤسسات	حجم المؤسسة	● إجمالي أصول المؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها الناطق الطبيعي ● إجمالي القيمة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● أعداد المؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي. ● أعداد هيئات مؤسسات البناء ● إجمالي أصول هيئات مؤسسات البناء ● إجمالي القيمة الإنتاجية لمجال البناء
	جودة المؤسسة وقدرتها التنفيذية	● معدل أرباح تكاليف المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● إجمالي أرباح المؤسسات الصناعية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● إجمالي الأصول المتداولة للمؤسسات الصناعية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● معدل مبيعات منتجات المؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● إجمالي أرباح مؤسسات البناء ● الأصول المتداولة لمؤسسات البناء ● معدل القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● عدد مرات تحول الأصول المتداولة للمؤسسات الصناعية الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● حصر ال500 مؤسسة الأقوى على مستوى الصين ● استهلاك القيمة الإنتاجية الإجمالية لهيئة ما (قيمة متكافئة)
	مستوى التكنولوجيا والمعدات في المؤسسة	● معدل إنتاج العمالة في المؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● المعدل السنوي لإجمالي جهد الآلات والمعدات المستخدمة في مجال البناء ● معدل التجهيزات الالكترونية لمؤسسات البناء ● صافي القيمة السنوية للآلات والمعدات المستخدمة في مؤسسات البناء ● إجمالي عدد المعدات المستخدمة سنويا في مؤسسات البناء
	قدرة المساهمة الاجتماعية للمؤسسة	● القيمة الصناعية المضافة للمؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● الضرائب المضافة الواجب على المؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي دفعها في العام نفسه ● متوسط أعداد العاملين بالمؤسسات الحكومية والمؤسسات التي يفوق نطاقها النطاق الطبيعي ● عدد العاملين في مؤسسات البناء ● إجمالي أرباح مؤسسات البناء ● حجم الاستثمار في الحد من التلوث الصناعي للمؤسسات

تحقيقا لمبدأ المصداقية والتكافؤ، اعتمدنا في جمع بيانات كافة المؤشرات على (كتاب الإحصاء السنوي الصيني لعام 2011)، وبيانات (كتاب الإحصاء الاقتصادي السنوي لكافة المقاطعات الصينية لعام 2011)، والنشرة الإحصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني لعام 2010. وسنعمل على شرح وتحليل وتقييم مجموع وترتيب المؤشرات، وكذلك مراجعة العديد من المستندات والبيانات. وسنعتمد طريقة تحليل العنصر الرئيس، حيث سنقوم طبقا لمبدأ الأكبر من 85% لمعدل المساهمة الكلي باستخراج العنصر الرئيس وذلك لحساب المجموع والترتيب الكلي لمنافسة المؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

2. التقييم والتحليل الاستاتيكي للقدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

من خلال نتائج التحليل الاستاتيكي لعام 2010 يمكننا استعراض سمات منافسة المؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها في الجدول التالي:

جدول (2-13) المجموع والترتيب الاستاتيكي للقدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لعام 2010

المنطقة	قوة حجم المؤسسة		الجودة والقدرة التشغيلية		المستوى التقني والمعدات		المساهمة المجتمعية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
سيتشوان	5.662	1	2.92	1	2.313	1	0.701	1	1.549	1
تشونغتشينغ	1.451	2	1.71	2	0.754	3	-0.065	6	1.016	2
شانشي	1.444	3	1.21	4	1.311	2	0.179	4	0.928	3
قوي جوو	-1.455	9	-1.70	10	-0.783	9	0.180	3	0.272	4
منغوليا الداخلية	0.320	4	1.32	3	-0.482	7	0.419	2	0.033	5
قوانغشي	-0.610	6	-0.68	7	0.077	5	-0.011	5	-0.118	6
شينجيانغ	-1.001	7	-0.26	6	-0.752	8	-0.158	8	-0.141	7
يونان	0.266	5	-0.09	5	0.261	4	-0.137	7	-0.560	8
نينغشيا	-2.257	10	-1.95	11	-1.182	10	-0.416	11	-0.726	9

قانسو	-1.375	8	-1.29	9	-0.136	6	-0.280	9	-0.739	10
تشينغخاي	-2.445	11	-1.18	8	-1.379	11	-0.413	10	-1.829	11

1) احتل ترتيب منافسة المؤسسات لكل من سيتشوان، تشونغتشينغ، وشانشي المراكز الأول والثاني والثالث على الترتيب. في البداية نستعرض التحليل والتقييم الاستاتيكي لمقاطعة سيتشوان عام 2010 والتي احتل ترتيبها المركز الأول، وكذلك احتلت جميع مؤشرات المستوى الثاني فيها المركز الأول، بما يوضح التميز المطلق لقوة مؤسسات سيتشوان على مستوى مناطق الغرب أجمع. ويعد ذلك التميز نتيجة لعدة عوامل مشتركة وهي: أولا، تمتع مقاطعة سيتشوان ببيئة جغرافية متميزة وأساس جيد للتنمية، حيث تقع مقاطعة سيتشوان في منطقة المحور الاقتصادي الأول للصين والمتطور تدريجيا والذي يطل على نهر اليانغستي، حيث تتميز هذه المنطقة بربط الشرق بالغرب وكذلك ربط الجنوب بالشمال، لتصبح بذلك قطاعا مركزيا لربط المنطقتين الاقتصاديتين الكبريَين في جنوب غرب الصين وشماله؛ ليشكّل مع مدينة تشونغتشينغ وما حولها من مدن "دائرة نهر اليانغستي الاقتصادية ذات المستوى المرتفع"، والتي تتمتع بموقع متميز وبنية جيدة للنقل والمواصلات، مما جعل من مقاطعة سيتشوان أكبر مركز لتوزيع المواد على مستوى مناطق الغرب الصيني. ثانيا، تمتع مقاطعة سيتشوان ببنية مؤسسية وبنية تكنولوجية وقوى عاملة ذات كفاءة تفوق بوضوح باقي مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، حيث بلغت قيمة إجمالي الأصول وإجمالي قيمة الناتج المحلي للمؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي 2256.476 مليار يوان و2314.738 مليار يوان على الترتيب، لتحقق بذلك 1.53 ضعفًا و1.72 ضعفًا ما حقّقته مقاطعة منغوليا الداخلية التي نالت المركز الأول على مستوى هذين المؤشرين، ووصل عدد المؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي 13706 مؤسسة، لتحقق بذلك 1.92 ضعفًا ما حققته مدينة تشونغتشينغ التي تلت مقاطعة سيتشوان في الترتيب، وبهذا نجد الارتفاع الكبير للمجموع الكلي للقوة المؤسسية في مقاطعة سيتشوان عن باقي المقاطعات. كما وصل عدد المختبرات الحكومية الرئيسة في مقاطعة سيتشوان إلى 12 مختبرا،

ومراكز الهندسة التقنية إلى 14 مركزا، ومراكز المؤسسات التقنية إلى 33 مركزا، وعدد الأكاديميين بالأكاديمية الصينية للعلوم والأكاديمية الصينية للهندسة 60 أكاديميا، كما بلغ عدد المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية 1498 مؤسسة، ووصل عدد المؤسسات الحكومية ذات المشاريع الابتكارية (التجريبية) إلى 21 مؤسسة، حيث تقدمت طلبات براءة اختراع وصلت إلى 40230 طلب سنويا، منها 32212 طلب رُخِّصت لها براءة الاختراع، وزاد عليها 4129 براءة اختراع نفذت إلى مشاريع، منها 34 مشروع نالت جميعها جائزة الدولة للعلوم. هذا بالإضافة إلى أن بها 93 كلية وجامعة ، وصل عدد الطلاب سواء في المراحل الأساسية أو التخصصية إلى 1.086 مليون طالب، بزيادة 4.9%، وبلغ عدد وحدات تدريب طلاب الدراسات العليا 37 وحدة، كما بلغ عدد الطلبة الجدد 26 ألف طالب، بزيادة 7%. وعلى مستوى التميز في مجالي التكنولوجيا والموارد البشرية نجد أن القدرة التنفيذية والمستوى التكنولوجي لمقاطعة سيتشوان تفوقا كثيرا عن باقي مقاطعات الغرب الصيني. ثالثا، تعديل مقاطعة سيتشوان وابتكارها في سياستها التطورية للمؤسسات. فمنذ عام 2008 قدمت مجموعة شركات ومؤسسات كبرى في مقاطعة سيتشوان مشروع "الدفع الثنائي"[2]، حيث يعمل هذا المشروع على خطة تنمية المؤسسات العملاقة الصغيرة (المؤسسات الصغيرة التي تمتلك الإمكانات للتطور)، ودفع تطور المؤسسات النامية المتوسطة والصغيرة. فمن خلال دفع مجموعة الشركات والمؤسسات الكبرى لتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وكذلك تنمية مجالات التكنولوجيا، وتوفير الموارد، وتكثيف العمالة، ومعالجة المنتجات الزراعية، وتوفير النقد الأجنبي عن طريق التصدير وغيرها من المجالات للمؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تحظى بسمات وخصائص مميزة لها، سيؤدي كل ذلك بالضرورة إلى تبلور مبدئي للتطور المشترك بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وقد بلغ إجمالي دخول 100 مؤسسة دفعت بتطورها مجموعة شركات ومؤسسات كبرى 474.3

2- مشروع "الدفع الثنائي": مشروع يعمل على الاستناد على قوة مجموعة المؤسسات الكبرى للنهوض بنمو المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وكذلك النهوض بالتطور القائم على تقسيم وربط الصناعات، ودفع بلورة الاقتصاد الإقليمي المميز (موقع الحكومة الوطنية لمقاطعة سيتشوان: آراء لجنة الاقتصاد لمقاطعة سيتشوان فيما يتعلق بمشروع "الدفع الثنائي")
11 نوفمبر 2008
http://www.sc.gov.cn/zwgk/gggs/jm/200806/t20080611_288642.shtml)

مليار يوان عام 2006، وارتفع ليصل إلى 1147.4 مليار يوان عام 2010، بزيادة بلغت 141.9%، ومتوسط معدل نمو بلغ خلال 4 سنوات 24.71%. كما بلغ إجمالي الأرباح 30.4 مليار يوان عام 2006، وارتفع ليصل إلى 66.2 مليار يوان عام 2010، بمتوسط معدل نمو بلغ 21.4%. ووصل عدد المؤسسات التي تعاونت معه ودعمته مجموعات الشركات والمؤسسات الكبرى الـ57 إلى 65483 مؤسسة متوسطة وصغيرة، ووصل عدد المشاريع المنزلية إلى 1148 مشروع.

ثم نستعرض التحليل والتقييم الاستاتيكي لمدينة تشونغتشينغ عام 2010 والتي احتل ترتيبها المركز الثاني للتفوق بدرجة على ترتيبها عام 2008، إلا أن مؤشر المستوى الثاني لقدرة المساهمة الاجتماعية لها كان متأخرا قليلا ليحتل المركز السادس. وتعد مدينة تشونغتشينغ قطاعا يربط بين المنطقة الغربية الغنية بالموارد الطبيعية والمنطقة الشرقية المتطورة اقتصاديا، حيث تمتلك مدينة تشونغتشينغ وظائف محورية في استراتيجية الربط بين قطاع المناطقالاقتصاديةالمطلة على نهر اليانغستي، وكذلك نقل التطور من الشرق إلى الغرب. وتتمتع مدينة تشونغتشينغ بأساس اقتصادي جيد، وشبكة مواصلات متطورة، وبنية تحتية متكاملة، ليمثل كل ذلك بيئة ملائمة لعمل المؤسسات فيها. ومن ناحية أخرى ثابرت مدينة تشونغتشينغ في السنوات الأخيرة على تنفيذ استراتيجيتها الكبرى في توسيع نطاق انفتاحها على الخارج لدفع تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك تنفيذا لسياسة "انفتاح كبير يجلب معه تطور كبير"، وكذلك الدفع بالتواصل والتعاون مع الخارج، وزيادة جذب التجار وقوة الاستثمار، وتوسيع حجم التصدير للخارج. ففي عام 2010 وصل إجمالي الصادرات والواردات خلال العام 12.426 مليار دولار، بزيادة 61.1% عن العام السابق، ووصل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية للعام نفسه إلى 232 مشروع، بزيادة 44.1% عن العام السابق، وبلغت إجمالي قيمة العقود الاستثمارية الأجنبية 6.259 مليار دولار، بزيادة 68.5% عن العام السابق، أما إجمالي القيمة الفعلة للاستثمارات الأجنبية فوصل إلى 6.344 مليار يوان، بزيادة 58.0%. كما تقع 104 مؤسسات من إجمالي أقوى 500 مؤسسة حول العالم في مدينة تشونغتشينغ وحدها. ويمكن القول بأن الانفتاح الشامل الواسع متعدد المستويات على الخارج واستراتيجية "المنطقة الجديدة بين شمال نهر اليانغستي وشرق جيالونغ" كانا لهما عظيم الأثر في الارتقاء الشامل بمنافسة المؤسسات لمدينة تشونغتشينغ.

وفي النهاية نستعرض التحليل والتقييم الاستاتيكي لمقاطعة شانشي عام 2010 والتي احتلّ ترتيبها المركز الثالث لتقل درجة عن ترتيبها عام 2008، إلا أنّ جميع مؤشراتها من المستوى الثاني كانت في المقدمة، بما يوضح تميز المستوى الكلي لمؤسسات مقاطعة شانشي عن بقية المقاطعات، ويرجع الفضل الأساسي في ذلك إلى تطور مستوى التعليم والتكنولوجيا فيها. حيث تحتوي مقاطعة شانشي على97 كلية وجامعة، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في مراحلها المختلفة 274.3 ألف طالب، بزيادة 1300 طالب عن العام السابق، وبلع عدد الطلاب الملتحقين بالدراسات العليا 28.8 ألف طالب، بزيادة 1400 طالب عن العام السابق، وبلغ عدد الإنجازات التكنولوجية 688 مشروعًا، و10034 براءة اختراع، وأكثر من 2000 مؤسسة بحث، ووصلت قيمة إجمالي المعاملات في سوق التكنولوجيا إلى 10.24 مليار يوان. حيث أصبح المستوى التعليمي والتكنولوجي المتقدّمين بمثابة "محرك" و"آلة دفع" لتطور المؤسسات في مقاطعة شانشي. ونجد كذلك أن مقاطعة شانشي تمكّنت من الاعتماد على سياسة "تكتل التطور الصناعي، وأقلمة ذلك التطور" من خلال تطوير مجموعة الصناعات الثمانية وهي: الطيران، الفضاء، صناعة البرمجيات وخدمات التعهد، صناعة الدوائر الممغنطة، الإنتاج الحيواني، صناعة السيليكون، صناعة الحديد، وصناعة الموصلات الكهربائية، وذلك لتتمكن من دفع العوامل الاقتصادية والموارد الاجتماعية نحو التعهدات الخارجية وتكتل قواعدها، وهذا لتحقيق المزيد من الارتقاء بمنافسة المؤسسات بالمقاطعة. ونجد كذلك في السنوات الأخيرة تأسيس مقاطعة شانشي لناقلات خاصة بتعديل وتطوير الأصول المملوكة للدولة، لدمج الموارد القوية التابعة لأصول الدولة، وتأسيس العديد من المؤسسات مثل مؤسسة (يانتشانغ) للنفط، ومؤسسة (شينخوا) للطاقة وغيرها من المؤسسات الضخمة التي من شأنها الدفع بقوة بالنمو المتسارع لمؤسسات مقاطعة شانشي. وبالتزامن مع ذلك نجد كذلك أن تطور المؤسسات بمقاطعة شانشي يواجه بعض المشاكل التي من الصعب تجاهلها، مثل الانخفاض النسبي لحصتها في سوق التصنيع، وضعف منافسة نواة المؤسسات، ونقص المؤسسات المحلية والدولية التي تمتلك قوة تنافسية قوية، واحتياج المؤسسات لتحسين هيكلها الإداري، وغيرها من المشكلات.

2) احتل ترتيب منافسة المؤسسات لمقاطعات قوي جوو، منغوليا الداخلية، وقوانغشي المراكز الرابع والخامس والسادس على الترتيب، وذلك من خلال التحليل والتقييم الاستاتيكي لمنافسة المؤسسات عام 2010، من بينها مقاطعتي منغوليا الداخلية وقوانغشي لم تشهدا تغيّرًا كبيرًا في ترتيبهما بالمقارنة بعام 2008، أما مقاطعة قوي جوو فشهدت ارتفاعًا واضحًا في ترتيبها لتصعد من المركز التاسع إلى المركز الرابع.

من بين تلك المقاطعات نجد مقاطعة منغوليا الداخلية الأبرز في التطور خلال الأعوام الأخيرة، لتدرج رسميًّا ضمن سياسة الدولة في استراتيجية تنمية مناطق الغرب، وتستوعب تدريجيا تلك الفرصة للخوض في الاستراتيجية. واستنادا إلى الواقع العملي، نجد التعديل الإيجابي في هيكل الصناعات بها، حيث تعدّلت نسبة القيمة المضافة للقطاعات الثلاثة بها من إجمالي قيمة الناتج المحلي من 27.1:36.3:36.6 عام 1998 لتصل إلى 9.5:54.6:35.9 عام 2010، حيث يتم تعزيز تطوير الهيكل الأساسي وتكوين العديد من المؤسسات مثل ERDOS – YILI – MENG NIU – YITAI – YUANXING وغيرها من المؤسسات ذات السمعة المعروفة محليًّا ودوليًّا، وبهذا يتم الدفع بتحويل الموارد إلى قوة اقتصادية، وعمل أساس مبدئي لنظام صناعي حديث لصناعة الفحم، والكيماويات، والكهرباء، والتعدين، وتصنيع المعدات، والأغذية وغيرها من الصناعات. ومن ناحية أخرى نجد القوة المتزايدة للاستثمار في مجال دراسات البحث العلمي والتكنولوجي لمؤسسات مقاطعة منغوليا الداخلية وكذلك قدرتها على الابتكار. ففي عام 2010 وصل إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الذي حقّقته صناعة التكنولوجيا العالية على مستوى المقاطعة إلى 48.98 مليار يوان، بزيادة 37.03% عن العام السابق، ليحقق 5.04% من إجمالي الناتج المحلي على مستوى المقاطعة. كما يبلغ عدد المؤسسات الحكومية ذات التكنولوجيا العالية في مقاطعة منغوليا الداخلية 122 مؤسسة، ووصل إجمالي حجم المعاملات في سوق التكنولوجيا إلى 2.71 مليار يوان. ومن خلال مؤسستي منتجات الألبان في منغوليا الداخلية وهما – YILI MENG NIU تمكنت مقاطعة منغوليا الداخلية من خلال عمليات التصنيع المبتكر وعمليات الاستخراج أن تحكم قبضتها تدريجيا على السوق المحلي ويكون لها الصدارة في منافسته. ولكن وجب علينا الالتفات إلى أن مؤشرات المستوى الثاني لمستوى تكنولوجيا المؤسسات

ومستوى معداتها في مقاطعة منغوليا الداخلية احتل ترتيبهم المركز السابع، بما يوحي بأن تكنولوجيا المؤسسات في مقاطعة منغوليا الداخلية لازالت بحاجة إلى الارتقاء في مستواها، وذلك لتحقيق المزيد من دفع الهيكل الصناعي، والارتقاء بالمستوى الصناعي، وتحسين القدرة على الاستمرار في تطوير المؤسسات بها.

أما مقاطعة قوانغشي فقد تمكنت من تنمية المؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي وذلك من خلال التبلور المبدئي لمنطقة الخليج الاقتصادية الشمالية، ومنطقة جويشي الغنية بالموارد، و"حزام نهر شيجيانغ" الاقتصادي. ففي عام 2010 بلغ عدد المؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي 6583 مؤسسة، ووصل إجمالي أصولها إلى 866.745 مليار يوان، حيث يعد ذلك تطورا جيدا لتلك المؤسسات. أما مقاطعة قوي جوو فقد ارتفع كثيرا ترتيبها الاستاتيكي، وذلك بفضل ازدياد مجموع مؤشرها من المستوى الثاني الخاص بالمساهمة الاجتماعية، ففي عام 2010 بلغ إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي 416.659 مليار يوان، وبلغ إجمالي عدد العاملين بمؤسسات قطاع البناء 337678 عامل، ليبدو بذلك ظاهرا النمو الواضح لمنافسة المؤسسات بها.

3) احتل ترتيب منافسة المؤسسات لمقاطعات شينجيانغ، يوننان، ونينغشيا المراكز السابع والثامن والتاسع على الترتيب، وذلك من خلال التحليل والتقييم الاستاتيكي لمنافسة المؤسسات عام 2010، وحظيت كافة المؤشرات من المستوى الثاني على ترتيب متوسط-منخفض هي الأخرى حالها حال ترتيب المقاطعات الثلاثة.

حققت منطقة شينجيانغ تطورا مستقرا على الدوام، ويرجع السبب في ذلك إلى موقعها الجغرافي على حدود شمال غرب الصين، لتتوجه مباشرة إلى سوق وسط آسيا، حيث تتوافق تماما الصناعات الخفيفة والصناعات الميكانيكية والكهربائية فيها مع متطلبات ذلك السوق. ومع الانتعاش التدريجي لاقتصاد دول وسط آسيا في السنوات الأخيرة، ازدادت قيمة صادرات منطقة شينجيانغ إلى الخارج ازديادا متسارعا، لتبلغ 12.970 مليار دولار، بزيادة 18.6%، وبلغ عدد المؤسسات الاستثمارية الأجنبية المعتمدة حديثا إلى 51 مؤسسة، بزيادة 18.6% عن العام السابق، أما إجمالي القيمة الفعلية للاستثمارات الأجنبية فوصل إلى 23.7 مليار دولار، بزيادة 10.1%، بما جعل

ارتفاع مستوى القدرة الربحية لمؤسسات شينجيانغ أمرًا حتميًا. من ناحية أخرى نجد التسارع النسبي في مستوى تطور مؤسسات القطاع الخاص في منطقة شينجيانغ، فباستثناء المجالات التي تسيطر عليها الحكومة وتمنع التدخل فيها، نجد العديد من المجالات الأخرى مثل: الصناعة، الزراعة، التجارة، العقارات، البناء، النقل والشحن، الخدمات الاجتماعية، وغيرها من المجالات التي شكلت علامات تجارية ذات سمعة شهيرة مثل شركة MARKOR للأحجار، وشركة DELONG لمجموعات الزعفران، وشركة MAIQUER للأغذية وغيرها. وفي الوقت نفسه تمّ تأسيس شكل تنظيمي للمؤسسات مطابق للمواصفات العامة، وذلك لدفع اندماج العديد من العناصر الاقتصادية معًا.

أما مقاطعة يوننان فقد اعتمدت على مواردها المتميزة وموقعها الفريد وقاعدتها الصناعية، واستغلت جيدًا السياسات التفضيلية للدولة لدعم تعزيز بناء بنيتها التحتية، وتعديل هيكلها الاقتصادي، وتحسين نظامها البيئي، والعمل على البلورة المبدئية لمجموعة الصناعات التي تشكل الدعامة للخمس صناعات الرئيسة، وهي: التبغ، تنمية الموارد البيولوجية، السياحة، التعدين، والكهرباء. أما الصناعات الناشئة مثل الزهور، وخدمات النقل، والثقافة فقد شاركت جميعها بإيجابية في إنشاء اتحاد الصين-الآسيان للتجارة الحرة [3]CAFTA، وكذلك في التعاون الاقتصادي الإقليمي لمنطقة ميجونغ الكبرى[4]GMS. ووِضِعَت مقاطعة يوننان كنواة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية بها بأن تكون "مقاطعة الاقتصاد الأخضر"، و"المقاطعة الكبرى لثقافة القوميات"، و"الممر الدولي الرابط بين جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا"، كما شكلت هذه المجموعة من الإجراءات بيئة جيدة صالحة لتطور مؤسسات مقاطعة يوننان.

في الوقت نفسه وجب علينا الالتفات إلى أنه فيما يخص مقاطعات شينجيانغ، يوننان، ونينغشيا وبسبب بعض الأسباب التاريخية والجغرافية التي أحدثت فجوة في مجال نطاق المؤسسة وجودتها نري أنه لازالت الحاجة ملحة لبعض الوقت لبلوغ التحسين المنشود لها.

CAFTA:China ASEAN Free Trade Area-3

GMS:GREAT MEKONG SUBREGION COOPERATION-4

4) احتل ترتيب منافسة المؤسسات لمقاطعتي قانسو، وتشينغخاي مستوى متدنٍ، بما بوضح تأخر مستوى منافسة المؤسسات بهاتين المقاطعتين، حيث نجد ضعف قاعدة التطور الاقتصادي لهما، وتباطؤ تطور هيكلهما الصناعي، وتأخر مستوى السوق، وهشاشة النظام البيئي فيهما، وافتقارهما إلى المواهب، وغيرها من العوامل التي أدت إلى تباطؤ تطور المؤسسات في مقاطعتي قانسو، وتشينغخاي، وكذلك ضعف منافسة المؤسسات فيهما.

3. التقييم والتحليل الديناميكي لمنافسة المؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

لكـي نتمكّـن مـن عكـس تطـور منافسـة المؤسسـات لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، سـنعتمد فـي التحليـل الديناميكـي علـى المعادلـة التاليـة لحسـاب متوسـط معـدل نمـو 27 مؤشـر مـن المسـتوى الثالـث، وسنسـتخدم طريقـة تحليـل العنصـر الرئيـس لنسـتخرج فـي النهايـة إجمالـي مجمـوع وترتيـب منافسـة المؤسسـات علـى مسـتوى كافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا:

$$\text{متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات} = \sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010} / \text{القيمة العددية لعام 2007}} - 1$$

ومـن خـلال نتائـج التحليـل الديناميكـي لعـام 2010 (جـدول 2-14) يمكننـا اسـتعراض السـمات التاليـة لمنافسـة المؤسسـات:

جدول (2-14) المجموع والترتيب الديناميكي للقدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لعام 2010

المنطقة	قوة حجم المؤسسة		الجودة والقدرة التشغيلية		المستوى التقني والمعدات		قدرة المساهمة المجتمعية		الإجمالي	
		الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب		الترتيب
شانشي	1.232	1	-0.12	5	0.963	2	1.116	1	0.99	1
سيتشوان	0.375	4	1.34	2	0.213	5	0.839	3	0.97	2
تشونغتشينغ	0.938	2	1.74	1	0.603	3	0.987	2	0.73	3
قوي جوو	-0.855	10	-0.73	9	1.139	1	0.013	6	0.46	4
شينجيانغ	0.257	5	-0.93	11	0.508	4	-0.630	9	0.17	5
نينغشيا	0.633	3	-0.13	6	0.020	7	-0.055	7	-0.09	6
قوانغ شي	-0.585	9	0.01	4	-0.035	8	0.406	4	-0.10	7
منغوليا الداخلية	0.174	6	0.59	3	0.044	6	0.176	5	-0.31	8
يونان	-0.574	8	-0.65	8	-0.138	9	-1.002	10	-0.31	9
قانسو	-1.376	11	-0.79	10	-0.383	10	-1.529	11	-0.77	10
تشينغخاي	-0.217	7	-0.32	7	-2.933	11	-0.322	8	-1.72	11

1) احتل الترتيب الديناميكي لمقاطعتي شانشي، وسيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ المراكز الثلاثة الأولى، حيث احتلت مقاطعة شانشي المركز الأول، ويرجع الفضل في ذلك إلى استمرار اتساع نطاق استثماراتها في السنوات الأخيرة، وتنفيذ إجراءات دمج وإعادة هيكلة المؤسسات بها، ونشاط وازدهار سوق المنتجات الاستهلاكية فيها، حيث بلغ معدل نمو أصول المؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي 41.52%، وبلغ معدل نمو أعداد المؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي 41.01%، إلا أن مؤشر المستوى الثاني لجودة مؤسساتها وقدرتها التشغيلية احتل المركز الخامس. أما مقاطعة سيتشوان ومدينة تشونغتشينغ فقد تشابهت حالتهما مع مقاطعة شانشي، حيث إنهما تتمتعان بقاعدة مؤسساتية كبيرة نسبيا، ويتفوق مستواهما الاستاتيكي كثيرًا عن بقية مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، بما يجعلهما لا يمتلكان أي مميزات عند حساب معدلات النمو فيهما، بالإضافة إلى ذلك تواجه مؤسسات مقاطعة سيتشوان ضعفا في قدرتها الربحية

للصناعات التقليدية، وتأخّرًا في تطور الصناعات الحديثة، وعدم كفاية التطور المستقبلي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وغيرها من المشاكل التي من شأنها إبطاء تحقيق المزيد من تطور المؤسسات في المقاطعة، إلا أنه في عام 0102 حقّقت منافسة المؤسسات في كل من مقاطعة سيتشوان ومدينة تشونغتشينغ نموًّا قويًّا.

2) حقّق الترتيب الديناميكي لمقاطعات قوي جوو، شينجيانغ، نينغشيا، قوانغشي، منغوليا الداخلية، ويوننان مستوى متوسط، وكان ترتيب كل من مقاطعات قوي جوو، شينجيانغ، ونينغشيا في مقدّمتهم جميعًا، بما يوضّح وجود تطور جيد للمؤسسات فيها، ويؤكّد كذلك ارتقاء ترتيبها الاستاتيكي. أمّا مقاطعة منغوليا فبعد التطور المتسارع لاقتصادها على مدار سنوات عديدة، بدأت تظهر نزعة متباطئة لذلك التطور، حيث نجد خلال مراحل تطورها الاقتصادي عدم اتزان لتطورها الإقليمي، وتناقض في هيكلها الصناعي والاقتصادي، وعدم تكافؤ نموذج النمو بها، وصعوبة مهمة تقليل وصرف الانبعاثات، وغيرها من المشاكل التي تظهر يوما بعد يوم. أما الترتيب الديناميكي لتلك المقاطعات فقد احتل المركز الثامن، حيث مثل ترتيب كافة مؤشرات المستوى الثاني مستوى متوسط-متدنٍ. ويرجع سبب تباطؤ التطور في مقاطعة يوننان إلى عدم الظهور الواضح لقوة صناعاتها، وتباطؤ تعديل هيكلها الصناعي، حيث نجد أن صناعة التبغ تعد الصناعة الرئيسة في مقاطعة يوننان على مدي بعيد، لتمثل الصناعة الأولى دعامة الصناعات فيها، إلا أن قوة دعم النمو الاقتصادي بها محدود للغاية.

3) مثل الترتيب الديناميكي لمقاطعتي قانسو، وتشينغخاي مستوى متدنيًّا، حيث نجد ضعف القاعدة الاقتصادية والقوة الاقتصادية فيهما، كذلك انخفاض مستويات الهيكل الصناعي لهما، وضعف الكفاءة الاقتصادية، ونقص الواردات المحلية، ليصبح كل ذلك عائقًا مقاومًا لتطور المؤسسات بهما. ومن ناحية أخرى نجد المفاهيم البالية في مؤسسات كل من مقاطعتي قانسو، وتشينغخاي، وكذلك الشعور التنافسي الضعيف، وتأخر أساليب الإدارة، وأيضا سوء البيئة الخارجية للمؤسسات وضعف قوتها، مما أدى إلى زيادة تباطؤ منافسة المؤسسات في كل من مقاطعة قانسو ومقاطعة تشينغخاي.

(4) تقييم القدرة التنافسية وتحليلها للعلوم والتعليم والابتكارات

تشير القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات إلى انعكاس القاعدة التعليمية والتكنولوجية، والاستثمار العلمي والتكنولوجي، وأوضاع الإنتاج، وكذلك الإمكانات العلمية والتكنولوجية لدولة أو منطقة ما، وذلك من خلال بعض الأنشطة العلمية مثل العمل على تطور الدراسات والابتكار التكنولوجي، في ظلّ وجود بيئة داعمة علميًّا وتعليميًّا. في الوقت نفسه تعكس القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات مدي تحفيز العلوم والتكنولوجيا لتلك الدولة أو المنطقة للتنمية الاقتصادية بها، ومدى تعزيزها للقوة الدافعة لقوة الاقتصاد الكلي للدولة نفسها أو المنطقة. وتتمثل نواة تلك المنافسة في اتخاذ العلوم والتكنولوجيا كأساس ومنصة للقدرة الابتكارية المعرفية وللقدرة الابتكارية التكنولوجية، لتصبح بذلك جزءًا أساسيًّا من منافسة التطور الاقتصادي الإقليمي وتُعرَف بمنافسة العلوم والابتكارات. حيث تعمل على الارتقاء بقدرة الابتكار المستقلة لمنطقة ما، وتحقيق عامل مهم وهو التنمية العابرة للأقاليم. وبهذا ومن خلال الارتقاء بمنافسة العلوم والابتكارات لمناطق الغرب، ستتمكن مناطق الغرب من تعزيز قدرتها الفردية على التطور، ومن ثم تسريع تطور مناطق الغرب، والتصغير التدريجي من الفجوة بين مناطق الغرب وبين المناطق المتقدّمة، وبذلك يكون قد تحقّق التطور الإقليمي المتناسق في الصين كلها.

سنقوم بدمج مفاهيم القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات، ومن خلال دراسات نظام مؤشرات تقييم هذه المنافسة سنؤسّس نظامًا لمؤشرات تقييمها على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. وسنستخدم طريقة تحليل العنصر الرئيس وطريقة التحليل العنقودي لإجراء تحليل تجريبي للوضع الحالي وكذلك لاتجاه التنمية للقدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال الفترة 2007-2010.

1) بناء نظام مؤشرات تقييم القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

لا نزال نستخدم في هذا التقرير نظام مؤشرات القدرة التنافسية للعلوم والتعليم

والابتـكارات مـن كتـاب "تقاريـر حـول التنميـة الاقتصاديـة لمناطـق الغـرب الصينـي" لنحـدد منـه تسـعة عشـر مؤشـرا منهـا: المخصصـات الماليـة لمجـال العلـوم، ونفقـات مجـال التعليـم، ونفقـات تمويـل البحـث والتطويـر، وعـدد العامليـن مـن كل عشـرة آلاف فـرد فـي الأنشـطة العلميـة والتكنولوجيـة، وعـدد العلمـاء والمهندسـين مـن كل عشـرة آلاف فـرد، ونسـبة تعـداد الملتحقيـن بالتخصصـات العليـا، وعـدد طلبـات بـراءات الاختـراع، وعـدد بـراءات الاختـراع المرخـص لهـا.

ونسـتعرض نظـام مؤشـرات تقييـم القـدرة التنافسـية للعلـوم والتعليـم والابتـكارات فـي جدولـي (2-15) و(2-16)

جدول (2-15) نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي للقدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات	القاعدة العلمية واستثمارات العلوم	• المخصصات المالية لمجال العلوم (مليون يوان) • نسبة المخصصات المالية لمجال العلوم من إجمالي الواردات والنفقات (%) • نفقات تمويل البحث والتطوير R&D • نسبة نفقات تمويل البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي (%) • عدد العاملين من كل عشرة آلاف فرد في الأنشطة العلمية والتكنولوجية • عدد العلماء والمهندسين من كل عشرة آلاف فرد
	القاعدة التعليمية واستثمارات التعليم	• نفقات مجال التعليم (عشرة آلاف يوان) • نسبة نفقات مجال التعليم من إجمالي الواردات والنفقات (%) • نسبة تعداد الأميين وأشباه الأميين (%) • نسبة تعداد الملتحقين بالتخصصات العليا
	الإنتاج العلمي	• عدد طلبات براءات الاختراع (براءة اختراع) • عدد براءات الاختراع المرخص لها(براءة اختراع) • عدد البحوث العلمية المحلية (بحث) • عدد البحوث العلمية لكل عشرة آلاف شخص(بحث- عشرة آلاف شخص) • قيمة إجمالي معاملات العقود في سوق التكنولوجيا (عشرة آلاف يوان)
	التكنولوجيا العالية	• قيمة إنتاج مؤسسات صناعات التكنولوجيا العالية التي تفوق النطاق الطبيعي (مئة مليون يوان) • القيمة المضافة لمؤسسات صناعات التكنولوجيا العالية التي تفوق النطاق الطبيعي(مئة مليون يوان) • إجمالي صادرات وواردات المنتجات التكنولوجية العالية (مليون يوان) • نسبة إجمالي صادرات وواردات المنتجات التكنولوجية العالية من حجم التجارة الخارجية(%)

جدول (2-16) نظام مؤشرات التقييم الديناميكي للقدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث (%)
منافسة العلوموالابتكارات	القاعدة العلمية واستثمارات العلوم	• معدل نمو المخصصات المالية لمجال العلوم (%) • معدل نمو نسبة المخصصات المالية لمجال العلوم من إجمالي الواردات والنفقات (%) • معدل نمو نفقات تمويل البحث والتطوير R&D(%) • معدل نمو نسبة نفقات تمويل البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي (%) • معدل نمو عدد العاملين من كل عشرة آلاف فرد في الأنشطة العلمية والتكنولوجية (%) • معدل نمو عدد العلماء والمهندسين من كل عشرة آلاف فرد (%)
	القاعدة التعليمية واستثمارات التعليم	• معدل نمو نفقات مجال التعليم (%) • معدل نمو نسبة نفقات مجال التعليم من إجمالي الواردات والنفقات(%) • معدل نمو نسبة تعداد الأميين وأشباه الأميين(%) • معدل نمو نسبة تعداد الملتحقين بالتخصصات العليا (%)
	الإنتاج العلمي	• معدل نمو عدد طلبات براءات الاختراع (%) • معدل نمو عدد براءات الاختراع المرخص لها (%) • معدل نمو عدد البحوث العلمية المحلية (%) • معدل نمو عدد البحوث العلمية لكل عشرة آلاف شخص (%) • معدل نمو قيمة إجمالي معاملات العقود في سوق التكنولوجيا (%)
	التكنولوجيا العالية	• معدل نمو قيمة إنتاج مؤسسات صناعات التكنولوجيا العالية التي تفوق النطاق الطبيعي (%) • معدل نمو القيمة المضافة لمؤسسات صناعات التكنولوجيا العالية التي تفوق النطاق الطبيعي (%) • معدل نمو إجمالي صادرات وواردات المنتجات التكنولوجية العالية (%) • معدل نمو نسبة إجمالي صادرات وواردات المنتجات التكنولوجية العالية من حجم التجارة الخارجية (%)

لضمان إمكانية الحصول على المعلومات ومقارنتها من المصادر الأصلية لها، اعتمدنا في جمع كافة البيانات المذكورة في هذا التقرير على (كتاب الإحصاء السنوي الصيني لعام 2008-2011)، وبيانات (كتاب الإحصاء الاقتصادي السنوي للعلوم الصينية لعام 2008-2011)، و(كتاب الإحصاء السنوي لصناعة التكنولوجيا المتقدمة في الصين

2008–2011)، وذلـك لإجـراء تقييـم وتحليـل تجريبـي لإحـدى عشـرة مقاطعـة ومدينـة فـي الغـرب الصينـي (باسـتثناء منطقـة التبـت مـن التحليـل، بسـبب فقـدان العديـد مـن بيانـات المؤشـرات الخاصـة لهـا).

ولضمـان إجـراء تحليـل شـامل ووافٍ لأوضـاع العلـوم والتعليـم والابتـكارات فـي مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، سـنعتمد علـى نظـام مؤشـرات تقييـم منافسـة العلـوم والتكنولوجيـا لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا كمـا سـبق وذكرنـاه، لنقـوم فـي هـذا التقريـر بدمـج طريقـة تحليـل العنصـر الرئيـس وطريقـة التحليـل العنقـودي، لنجـري التحليـل علـى أسـاس المجمـوع الكلـي والتصنيـف.

أولا، سـنقوم عـن طريـق تحليـل العنصـر الرئيـس بجمـع المجمـوع والترتيـب الكلـي الخاصيـن بكافـة مؤشـرات المسـتوى الثانـي، بعدهـا نسـتخدم ذلـك المجمـوع الكلـي كقاعـدة بيانـات. مـن ثـم نسـتخدم طريقـة تحليـل العنصـر الرئيـس لجمـع المجمـوع والترتيـب الكلـي الخاصيـن بمنافسـة العلـوم والابتـكارات لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، ثـم نسـتخدم ذلـك المجمـوع الكلـي لإجـراء تحليـل عنقـودي، وفـي النهايـة ندمـج نتيجـة التحليـل العنقـودي مـع نتيجـة تحليـل العنصـر الرئيـس، لإجـراء تقييـم وتحليـل شـامل لمنافسـة العلـوم والابتـكارات علـى مسـتوى كافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا.

2. التقييم والتحليل الاستاتيكي للقدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

(1) تحليل العنصر الرئيس:

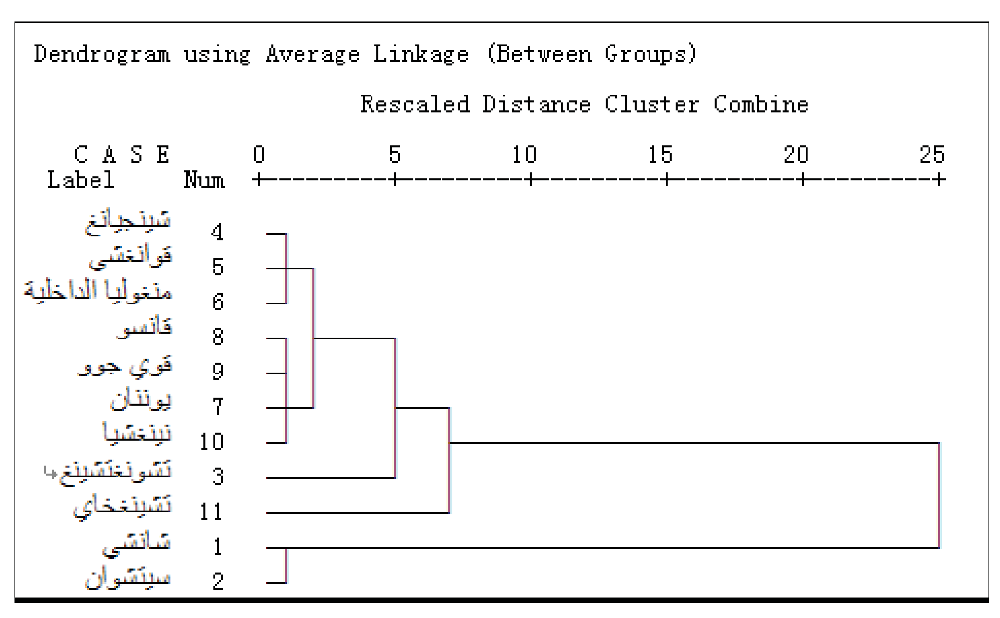
اسـتنادا إلـى خطـوة الحسـاب بطريقـة تحليـل العنصـر الرئيـس، يمكننـا الحصـول علـى المجمـوع الكلـي لكافـة مؤشـرات التحليـل الاسـتاتيكي لمنافسـة العلـوم والابتـكارات علـى مسـتوى مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنها.(جـدول 2-17)

جدول (2-17) المجموع والترتيب الكلي للتقييم الاستاتيكي للقدرة التنافسية للعلوم والابتكارات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	القاعدة العلمية واستثمارات العلوم		القاعدة التعليمية واستثمارات التعليم		الإنتاج العلمي		التكنولوجيا العالية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
شانشي	1.544	1	0.785	2	1.738	1	1.096	2	1.601	1
سيتشوان	1.005	2	0.235	5	1.271	2	2.523	1	1.478	2
تشونغتشينغ	0.611	3	-0.123	7	0.949	3	0.056	3	0.456	3
شينجيانغ	-0.161	5	0.882	1	-0.461	6	-0.621	11	-0.047	4
قوانغشي	-0.176	6	0.499	3	-0.377	5	-0.206	4	-0.050	5
منغوليا	-0.073	4	0.279	4	-0.568	8	-0.405	6	-0.206	6
يونان	-0.341	7	0.049	6	-0.487	7	-0.477	7	-0.370	7
قانسو	-0.477	9	-0.453	9	-0.078	4	-0.547	9	-0.487	8
قوي جوو	-0.566	10	-0.269	8	-0.609	9	-0.325	5	-0.551	9
نينغشيا	-0.359	8	-0.577	10	-0.718	11	-0.508	8	-0.676	10
تشينغخاي	1.007-	11	-1.307	11	-0.658	10	-0.585	10	-1.147	11

(2) التحليل العنقودي:

لكـي نتمكـن مـن فهـم نقـاط التشـابه والاختـلاف للأوضـاع الحاليـة للقـدرة التنافسـية للعلـوم والتعليـم والابتـكارات بيـن كافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، سـنجري تحليـلًا عنقوديًّـا علـى أسـاس المجمـوع الكلـي لمؤشّـرات المسـتوى الأول السـابق ذكرهـا، وذلـك لعمـل دراسـة نوعيـة للأوضـاع الحاليـة لمنافسـة العلـوم والابتـكارات علـى مسـتوى مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، وبالتالـي نُحَصِّـل نتائـج عنقوديـة لمؤشـرات المسـتوى الأول مـن التحليـل الاسـتاتيكي لتلك المنافسـة. (شـكل 2-1)



شكل (1-2) النتائج العنقودية لمؤشرات المستوى الأول من التحليل الاستاتيكي لمنافسة العلوم والابتكارات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

(3) التقييم الكلي:

طبقا لنتائج تحليل العنصر الرئيس ونتائج التحليل العنقودي يمكننا استنتاج التالي:

1) تعد مقاطعتي شانشي وسيتشوان أكثر مقاطعتين تتمتعان بالقدرة التنافسية في مجالي العلوم والابتكارات على مستوى مناطق الغرب، فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد أن مقاطعتي شانشي وسيتشوان تحددان كتصنيف أول، وحين نرى نتائج تحليل العنصر الرئيس نجد أن المجموع والترتيب الكلي للمقاطعتين كلتيهما يحتلان المركز الأول والثاني، بما يوحي بتميز مكانة المستوى الفعلي لمنافسة العلوم والابتكارات لهاتين المقاطعتين على مستوى كافة مناطق الغرب، حيث تحتل مقاطعة شانشي المركز الأول على مستوى مجال القاعدة العلمية واستثمارات العلوم ومجال الإنتاج العلمي، وتحتل المركز الثاني على مستوى مجال القاعدة التعليمية واستثمارات التعليم ومجال التكنولوجيا العالية؛ أما مقاطعة سيتشوان فيحتل مجموعها وترتيبها الكلي المركز الأول في مجال التكنولوجيا العالية، والمركز الثاني

في مجال القاعدة العلمية واستثمارات العلوم ومجال الإنتاج العلمي.

تتمتع مقاطعة شانشي بأساس قوي للعلوم والابتكارات، فالموارد العلمية في جامعاتها وكلياتها غنية للغاية، حيث تحوي 97 جامعة وكلية، من بينها 78 جامعة وكلية حكومية، ويبلغ عدد الطلاب في مختلف الجامعات بها 927.8 ألف طالب. وفي عام 2010 بلغ إجمالي نفقات تمويل البحث والتطوير 21.75 مليار يوان، وبلغت نسبة نفقات تمويل البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي 2.15%، لتزيد عن متوسط مستوى الدولة كلها بنسبة 0.39% وبهذا تحتل المركز الأول على مستوى مناطق الغرب. وفي مجال الإنتاج العلمي، وصل عدد الإنجازات العلمية المسجلة محليًّا على مستوى المقاطعة إلى 688 مشروعًا، ووصل إجمالي طلبات براءات الاختراع إلى 22949 طلبًا، من بينها 8138 طلب مخترع، و7939 طلبًا لنماذج عملية، و6872 طلبًا لتصاميم خارجية، ووصل عدد براءات الاختراع المرخصة إلى 10034 اختراعًا، و6093 نموذجًا عمليًّا، و2054 تصميمًا خارجيًّا، وبلغ عدد العقود التقنية على مستوى المقاطعة 9471 عقدًا، بإجمالي معاملات وصل إلى 10.259 مليار يوان.

وفي السنوات الأخيرة سرَّعت مقاطعة سيتشوان من تطوير صناعة التكنولوجيا العالية، ففي عام 2010 حقق إجمالي قيمة الناتج الصناعي لصناعة التكنولوجيا العالية 496.23 مليار يوان، بزيادة 28.1% عن العام السابق، وحققت قيمة صادرات البضائع الخاصة بصناعة التكنولوجيا العالية 60.86 مليار يوان، بزيادة 65.3% عن العام السابق، لتحتل قيمة صادرات بضائع التكنولوجيا العالية 71.3% من قيمة الإنتاج الكلية لصادرات المؤسسات الصناعية التي تفوق النطاق الطبيعي، بزيادة 6.7% مقارنة بالعام السابق، وكذلك بلغت قيمة إنتاج المنتجات الجديدة التي حققتها صناعة التكنولوجيا الحديثة 183.05 مليار يوان، لتحتل تلك القيمة 44.7% من قيمة إنتاج المنتجات الجديدة للمؤسسات الصناعة التي تفوق النطاق الطبيعي. وتتمتع مقاطعة سيتشوان ببنية تحتية علمية راسخة، حيث وصل عدد المعامل فيها إلى 12 معملًا حكوميًّا، 126 معملٍ تديره المقاطعة بنفسها، ووصل عدد مراكز الهندسة التقنية إلى 14 مركز حكومي، و90 مركز تديره المقاطعة، وبلغ عدد الأكاديميين في مجالَي الطبّ والهندسة 60 أكاديميًّا. وعلى مستوى مجال الإنتاج العلمي استمرّ سوق التكنولوجيا

في مقاطعة سيتشوان في التطوّر، حيث وصل عدد العقود التكنولوجية المسجّلة خلال العام إلى سبعة آلاف عقد، بإجمالي معاملات يقدر بـ6.2 مليار يوان، ووصل عدد الإنجازات التكنولوجية المسجّلة على مستوى المقاطعة إلى 609 مشروع، منهم 241 مشروع حصلوا على جائزة التقدم العلمي، و34 مشروعًا حصلوا على جائزة الدولة للعلوم والتكنولوجيا. ووصل عدد طلب براءات الاختراع إلى 40230 طلب، و32212 براءة اختراع تمّ الترخيص لها. زاد عليها 4129 براءة اختراع نفذت إلى مشاريع، بقيمة مضافة جديدة بلغت 73.567 مليار يوان.

2) حقّقت مدينة تشونغتشينغ مستوى قوي نسبيًّا في مجال منافسة العلوم والابتكارات، فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد تحديد مدينة تشونغتشينغ كتصنيف ثانٍ، وحين نرى نتائج تحليل العنصر الرئيس نجد احتلال المجموع والترتيب الكلي لمدينة تشونغتشينغ المركز الثالث، بما يوحي بالتميز النسبي للمستوى الذي حقّقته منافسة العلوم والابتكارات لمدينة تشونغتشينغ على مستوى كافة مناطق الغرب. واحتلّ مجموع المدينة المركز الثالث في مجالات القاعدة العلمية واستثمارات العلوم، والإنتاج العلمي، والتكنولوجيا العالية، ليقدم كل ذلك أساسًا علميًّا قويًّا لتسريع تطور اقتصاد المدينة.

وفي مجال القاعدة العلمية واستثمارات العلوم، وصلت نفقات تمويل الدراسات وتطوير المعامل لمدينة تشونغتشينغ عام 2010 إلى 10 مليارات يوان، بزيادة 25.8% عن العام السابق، لتحتل 1.27% من إجمالي قيمة الناتج المحلي للمدينة، وبهذا تحل في المركز الثالث مباشرة بعد مقاطعتي شانشي وسيتشوان، حيث وصل عدد المعامل إلى 66 معملاً، من بينهم 6 معامل حكومية، ووصل عدد مراكز الهندسة التكنولوجية إلى 111 مركزا، من بينهم 11 مركزا حكوميا. وعلى مستوى مجال الإنتاج العلمي ، هناك 14 منجزا علميًا لمدينة تشونغتشينغ عام 2010 حصلوا جميعا على جائزة الدولة للعلوم والتكنولوجيا، ووصلت قيمة معاملات عقود سوق التكنولوجيا إلى 14.753 مليار يوان، وبلغ عدد طلبات براءات الاختراع 22825 طلب، بزيادة 69.3%، و12080 براءة اختراع تم الترخيص لها، بزيادة 61%، من بنيها 1143 اختراع، بزيادة 37.1%. وعلى مستوى مجال التكنولوجيا العالية وصل عدد مؤسسات التكنولوجيا العالية المعتمدة عام

2010 إلى 155 مؤسسة، و2761 منتج ذي تكنولوجيا عالية، ووصل إجمالي قيمة إنتاج صناعة التكنولوجيا العالية إلى 123 مليار يوان، وإجمالي إنتاج صناعة البرمجيات إلى 10 مليارات يوان.

3) أما مقاطعات شينجيانغ، قوانغشي، منغوليا الداخلية، يوننان، قانسو، قوي جوو، ونينغشيا فقد مثلت فيها منافسة العلوم والابتكارات مستوى ضعيفًا نسبيا، فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد تحديدها كلها كتصنيف ثالث، وحين نرى نتائج تحليل العنصر الرئيس نجد احتلال مجموعها وترتيبها الكلي المراكز من الرابع حتى العاشر، من بينها مقاطعات قوانغشي، منغوليا الداخلية، ويوننان مثَّل ترتيب مؤشراتها من المستوى الثاني مستوى متوسطا، حيث تميز تطورها بالاتزان. أما منطقة شينجيانغ، فقد نال ترتيبها المركز الأول على مستوى القاعدة التعليمية واستثمارات العلوم، والمركز الأخير على مستوى التكنولوجيا العالية، بما يوضح عدم اتزان تطورها. أما مقاطعات قانسو، قوي جوو، ونينغشيا فقد تأخر ترتيبها ومجموعها الكلي لكافة مؤشرات المستوى الثاني فيها، بما يوحي بضعف قوة المنافسة الكلية فيها. وتوضح نتائج التحاليل أن مستوى منافسة العلوم والابتكارات لتلك المقاطعات السبع ضعيفٌ نسبيًّا، بما يقلل من دورها في دفع الاقتصاد في تلك المناطق.

4) أما مقاطعة تشينغخاي، فقد مثلت أسوأ مستوى لمنافسة العلوم والابتكارات. فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد أنها تمثل الدرجة الرابعة، وحين نرى نتائج تحليل العنصر الرئيس نجد احتلال مجموعها وترتيبها الكلي المركز الأخير، حيث احتل ترتيبها المركز الأخير في مجالي القاعدة العلمية واستثمارات العلوم، والقاعدة التعليمية واستثمارات التعليم، أما في مجالي الإنتاج العلمي، والتكنولوجيا العالية فقد احتلت المركز قبل الأخير، بما يوضح سوء وضع منافسة العلوم والابتكارات فيها، وكذلك التأخر النسبي للمستوى الذي حققته تلك المنافسة، بما سيؤثر مباشرة على التطور الاقتصادي لتلك المنطقة.

حين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد الفجوة واضحة بين التصنيف الأول وباقي

التصنيفات الأخرى، بما يوضح التفوق الواضح لمقاطعتي شانشي وسيتشوان على باقي مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

كما نرى سمات التوزيع الجغرافي نجد مقاطعتي شانشي وسيتشوان، وأيضا مدينة تشونغتشينغ قد حققت جميعها أقوى مستوى لمنافسة العلوم والابتكارات على مستوى كافة مناطق الغرب. ونجد كذلك تأخر مناطق الشمال الغربي عن مناطق الجنوب الغربي في هذه المنافسة.

3. التقييم والتحليل الديناميكي للقدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

(1) تحليل العناصر الرئيسة:

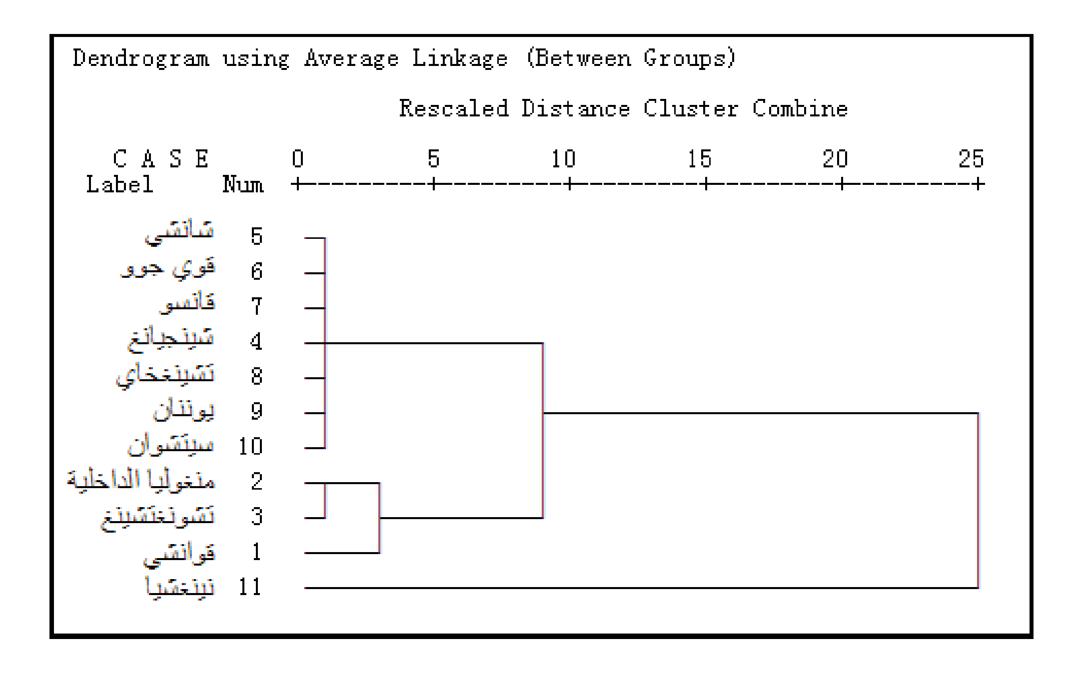
استنادا إلى خطوة الحساب بطريقة تحليل العناصر الرئيسة، يمكننا الحصول على المجموع الكلي لكافة مؤشرات التحليل الديناميكي لمنافسة العلوم والابتكارات على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها (انظر جدول 2-18)

جدول (2-18) المجموع والترتيب الكلي للتقييم الديناميكي للقدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	القاعدة العلمية واستثمارات العلوم		القاعدة التعليمية واستثمارات التعليم		الإنتاج العلمي		التكنولوجيا العالية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
قوانغشي	0.563	3	-0.153	8	0.722	1	0.912	2	0.928	1
منغوليا الداخلية	1.242	1	0.247	3	-0.149	8	0.048	6	0.528	2
تشونغتشينغ	-0.022	6	0.239	4	0.011	4	1.110	1	0.477	3
شينجيانغ	0.596	2	0.230	5	-0.052	6	-0.584	8	0.129	4
شانشي	-0.368	9	0.152	7	-0.079	7	0.334	5	-0.013	5
قوي جوو	-0.049	7	-0.326	9	0.661	2	-0.878	11	-0.016	6
قانسو	-0.616	10	0.190	6	-0.196	9	0.488	3	-0.122	7
تشينغخاي	-0.009	5	0.639	1	-0.644	11	-0.372	7	-0.235	8
يونان	0.113	4	0.403	2	-0.324	10	-0.851	10	-0.243	9
سيتشوان	-0.229	8	-0.620	10	0.002	5	0.448	4	-0.263	10
نينغشيا	-1.220	11	-1.000	11	0.048	3	-0.656	9	-1.170	11

(2) التحليل العنقودي:

لكي نتمكن من فهم نقاط التشابه والاختلاف للأوضاع الحالية لمنافسة العلوم والتعليم والابتكارات بين كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، سنجري تحليلًا عنقوديًّا على أساس المجموع الكلي لمؤشرات المستوى الأول السابق ذكرها، وذلك لعمل دراسة نوعية للأوضاع الحالية لمنافسة العلوم والتعليم والابتكارات على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، وبالتالي نُحَصِّل نتائج عنقودية لمؤشرات المستوى الأول من التحليل الديناميكي لتلك المنافسة. (انظر شكل 2-2)



شكل (2-2) النتائج العنقودية لمؤشرات المستوى الأول من التحليل الديناميكي لمنافسة مجالات العلوم والتعليم والابتكارات لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها

(3) التقييم الكلي:

طبقا لنتائج تحليل العناصر الرئيسة ونتائج التحليل العنقودي يمكننا استنتاج التالي:

1) تعد قوانغشي أكثر مقاطعة تتمتع بالقدرة التنافسية في مجالات العلوم والتعليم والابتكارات على مستوى مناطق الغرب الصيني، فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد أنها تحدّد كتصنيف أول، وحين نرى نتائج تحليل العناصر الرئيسة نجد أن مجموعها وترتيبها الكلي يحتلان المركز الأول، بما يوحي بالتطور المتميز لمنافسة العلوم والتعليم والابتكارات لها على مستوى كافة مناطق الغرب. فعلى مستوى الإنتاج العلمي تحتل مقاطعة قوانغشي المركز الأول، وعلى مستوى التكنولوجيا المتقدمة تحتل المركز الثاني. وفي عام 2010 وصل عدد الإنجازات العلمية في

المقاطعة إلى 500 مشروعا، بزيادة 11.4% بالمقارنة بعام 2007، ووصل عدد طلبات براءات الاختراع إلى 5117 طلبًا، بزيادة 47% بالمقارنة بعام 2007، وبلغ عدد براءات الاختراع المرخص لها 3647 براءة اختراع، بزيادة 91.2% بالمقارنة بعام 2007، وبلغ إجمالي معاملات عقود سوق التكنولوجيا 41.4 مليار يوان، بزيادة 317.79% بالمقارنة بعام 2007.

2) حقّقت مقاطعة منغوليا الداخلية ومدينة تشونغتشينغ مستوى قويًّا نسبيًّا في مجالات القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات، فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد تحديدهما كتصنيف ثانٍ، وحين نرى نتائج تحليل العناصر الرئيسة نجد احتلال المجموع والترتيب الكلي لكل منهما المركزين الثاني والثالث، بما يوحي بالتميز النسبي للمستوى الذي حقّقته منافسة العلوم والتعليم والابتكارات لمقاطعة منغوليا الداخلية ومدينة تشونغتشينغ على مستوى كافة مناطق الغرب. ففي مجال القاعدة العلمية واستثمارات العلوم نجد مقاطعة منغوليا الداخلية في المركز الأول، وفي مجال التكنولوجيا المتقدمة نجد مدينة تشونغتشينغ في المركز الأول. ففي عام 2010 بلغ إجمالي النفقات المحلية لتمويل البحث والتطوير في مقاطعة منغوليا الداخلية 6.287 مليار يوان، بزيادة 1.58 مليار يوان عن العام السابق، وبمعدل نمو 33.29%، لتتفوق على متوسط مستوى الدولة كلها بمعدل 11.57%، وتحتل المركز الأول على مستوى مناطق الغرب. وبلغ عدد العاملين في مجال البحث والتطوير 52.5 ألف عامل، بزيادة 16.5% بالمقارنة بالعام السابق، لتحتل بذلك تلك النسبة 59% من إجمالي عدد العاملين بالأنشطة العلمية، بزيادة 7.3 بالمقارنة بالعام السابق.

وصل إجمالي قيمة إنتاج صناعة التكنولوجيا العالية بمدينة تشونغتشينغ عام 2010 إلى 253 مليار يوان، بزيادة 31% عن العام السابق، وبلغت القيمة المضافة لها 85.5 مليار يوان، بزيادة 33% عن العام السابق، وتعد صناعة الالكترونيات الصناعة الأبرز في مدينة تشونغتشينغ، حيث بلغ إجمالي قيمة إنتاجها 91.5 مليار يوان، بزيادة 43% عن العام السابق.

3) أما مقاطعات شينجيانغ، شانشي، قوي جوو، قانسو، تشينغخاي، يونان، وسيتشوان فقد مثلت القدرة التنافسية لمجالات العلوم والتعليم والابتكارات فيها مستوى عاديًّا، فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد تحديدها كتصنيف ثالث، وحين نري نتائج تحليل العناصر الرئيسة نجد أن مجموعها وترتيبها الكلي يمثلان مستوى متوسط، من بينها مقاطعتي شينجيانغ، وشانشي مثَّل ترتيب مؤشراتهما من المستوى الثاني مستوى متوسطا، حيث تميز تطورهما بالاتزان، أما مقاطعة قوي جوو فقد احتلت المقدمة في مجال الإنتاج العلمي، إلا أنها احتلت المركز الأخير في مجال التكنولوجيا العالية. أما مقاطعة قانسو فقد احتلت المقدّمة في مجال التكنولوجيا العالية، إلا أنها تأخرت في ترتيبها في مجال القاعدة العلمية واستثمارات العلوم. واحتلت مقاطعة تشينغخاي المركز الأول في مجال القاعدة التعليمية واستثمارات التعليم، إلا أنها احتلت المركز الأخير في مجال التكنولوجيا العالية. أما مقاطعة يونان فقد احتلت المقدمة في مجال القاعدة التعليمية واستثمارات التعليم، إلا أنها تأخّرت في ترتيبها في مجالي الإنتاج العلمي، والتكنولوجيا العالية، بما يوضح عدم اتزان التطور بتلك المناطق. كما توضّح نتائج التحليل افتقار منافسة العلوم والابتكارات في تلك المناطق إلى الزخم المطلوب، فعندما نري وضع تلك المنافسة على المدى البعيد سنجد أن هذا النوع من التطور غير المتزن لن يكون له أي دور فعال في الارتقاء بمستوى القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات في تلك المناطق، وكذلك لن يكون له أي جدوى في تحقيق تطور سليم بعيد المدى.

4) أما منطقة نينغشيا فقد مثلت القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات بها مستوى ضعيفًا نسبيًّا، فحين نرى نتائج التحليل العنقودي نجد تحديدها كتصنيف رابع، وحين نرى نتائج تحليل العناصر الرئيسة نجد احتلال مجموعها وترتيبها الكلي المركز الأخير. حيث احتلّ المجموع والترتيب الكلي لمنطقة نينغشيا المركز الأخير في مجالي القاعدة العلمية واستثمارات العلوم، والقاعدة التعليمية واستثمارات التعليم، بما يوضّح السوء الواضح في وضع المنافسة الديناميكية للعلوم والابتكارات. فعندما نرى وضع تلك المنافسة على المدى البعيد سنجد أن هذا النوع من التطور سيؤثر تأثيرا مباشرا في الارتقاء بمستوى منافسة العلوم والابتكارات في منطقة نينغشيا، وكذلك سيؤثر في إمكانية استمرار التطور فيها.

(5) تقييم وتحليل القدرة التنافسية المالية

تشير القدرة التنافسية المالية إلى القدرة التنافسية الشاملة التي تعكسها الموارد المالية أثناء تداول الأسواق المالية. وتزامنا مع تعميق مفهوم الاقتصاد المالي خلال مراحل تنفيذ تنمية مناطق الغرب، نرى جليا مع الوقت ظهور مكانة مفهوم المالية داخل نواة الاقتصاد، حيث حظيت مشاكل القدرة التنافسية المالية على اهتمام واسع النطاق، لتصبح قضية ساخنة في مجال دراسة التنافسية. وفي هذا التقرير سنقوم على أساس التحليل النظري، وطبقا لمفهوم القدرة التنافسية المالية سنقوم بدمج مبادئ تأسيس نظام مؤشرات لوضع نظام مؤشرات تقييم للمنافسة المالية، وسنستخدم طريقة تحليل العنصر الرئيس لإجراء تقييم وترتيب للمنافسة المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، ومن ثم سنعقد مقارنة بينها وبين نتائج دراسات فريق العمل في مركز دراسات التطور الاقتصادي للغرب الصيني التابع لجامعة شي بيي، وذلك لنحلل جيدا أسباب التغير فيها، لنقدم في النهاية اقتراحات تناسب الوضع الجديد لكل مقاطعة ومدينة.

1. بناء نظام مؤشرات تقييم للقدرة التنافسية المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

طبقا لمفهوم القدرة التنافسية المالية ومبادئ تأسيس نظام مؤشرات، وبدمج أحوال التطور المالي لمناطق الغرب، قمنا بوضع ثلاثة مؤشرات من المستوى الثاني لتقييم المنافسة المالية وهي: منافسة الحجم المالي، منافسة الكفاءة المالية، ومنافسة البيئة المالية. من بينها قمنا بتقسيم مؤشر منافسة الحجم المالي إلى منافسة حجم المنظمات المالية، ومنافسة حجم الأصول المالية، حيث سنقوم بقياس منافسة حجم النظام المالي على أساس هذين المؤشرين. أما منافسة الكفاءة المالية فسنستخدمها لعكس أوضاع حركة النظام المالي، أي عكس درجة صعوبة الحصول على رأس المال وكذلك التكاليف الخفية لرأس المال. حيث سنختار عنصري الكفاءة المالية الكلية والكفاءة المالية الجزئية لنجري تقييمًا على أوضاع حركة النظام المالي. أمّا منافسة البيئة المالية، فتحوي بداخلها أربعة مجالات هي: قوة الاقتصاد الإقليمي، مدى الانفتاح الإقليمي، البنية التحتية الإقليمية، والبيئة الائتمانية الإقليمية، حيث سنستخدم هذه

المؤشـرات الأربعـة لإجـراء تقييـم كلـي علـى دور منافسـة البيئـة الماليـة لإقليـم مـا، ودور بيئـة السـوق المالـي تجـاه تطـور الاقتصـاد.

وانطلاقًا مـن تسـهيل الحصـول علـى البيانـات وتسـهيل مقارنتهـا ومطابقـة المؤشـرات بالمصـادر الخاصـة بهـا، قمنـا مـن خـلال مراحـل التحليـل بإجـراء تعديـل حتمـي علـى تقييـم المؤشـرات، حيـث حددنـا فـي النهايـة 24 مؤشـرًا لإجـراء تحليـل شـامل للمنافسـة الماليـة لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا (تفاصيـل نظـام المؤشـرات انظـر جـدول 2-19). وفـي الوقـت نفسـه، ولكـي نتمكـن أكثـر مـن معرفـة المنافسـة الماليـة وتحليلهـا لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، سـنقوم بإجـراء تحليـل وتقييـم اسـتاتيكي وتحليـل وتقييـم ديناميكـي. وسـنعتمد فـي مصادرنـا علـى (كتـاب الإحصـاء المالـي السـنوي للصيـن 2008–2011)، و(كتـاب الإحصـاء السـنوي الصينـي 2008–2011)، و(كتـاب الإحصـاء السـنوي لـلأوراق الماليـة والعقـود الآجلـة فـي الصيـن 2008–2011)، وكذلـك (كتـاب الإحصـاء السـنوي لمقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا الصينـي 2008–2011). وذلـك لإجـراء تحليـل لــ11 مقاطعـة ومدينـة فـي الغـرب الصينـي (تـم اسـتثناء منطقـة التبـت مـن التحليـل بسـبب فقـدان العديـد مـن بيانـات المؤشـرات التابعـة لهـا).

جدول (2-19) نظام مؤشرات تقييم القدرة التنافسية المالية لكافة

مقاطعات ومدن مناطق الغرب الصينية

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث	• مؤشر المستوى الرابع	
			• المنافسة الاستاتيكية	• المنافسة الديناميكية (%)
المنافســـــــــــــة المالية	منافسة الحجم المالي	منافسة حجم المنظمات المالية	• عدد العمالة في المجال المالي	• معدل نمو عدد العمالة في المجال المالي
		منافسة حجم الأصول المالية	• إجمالي قيمة إنتاج مجال التأمين المالي • إجمالي الدخول النقدية للهيئات الملية • إجمالي النفقات المالية للهيئات المالية	• معدل نمو إجمالي قيمة إنتاج مجال التأمين المالي • معدل نمو إجمالي الدخول النقدية للهيئات الملية • معدل نمو إجمالي النفقات المالية للهيئات المالية
			• حجم المبالغ المودعة في النظام المالي • حجم قروض النظام المالي • حجم مدخرات سكان المدن والقرى	• معدل نمو حجم المبالغ المودعة في النظام المالي • معدل نمو حجم قروض النظام المالي • معدل نمو حجم مدخرات سكان المدن والقرى
			• إجمالي دخول أقساط التأمين لشركات التأمين • إجمالي المبالغ التعويضية والمدفوعات التأمينية	• معدل نمو إجمالي دخول أقساط التأمين لشركات التأمين • معدل نمو إجمالي المبالغ التعويضية والمدفوعات التأمينية
			• إجمالي تعاملات الأسهم • إجمالي حسابات نهاية العام الخاصة بأسهم العملة الصينية المحلية • (أسهم A) • إجمالي الحسابات الجديدة الخاصة بأسهم العملة الصينية المحلية • (أسهم A)	• معدل نمو إجمالي تعاملات الأسهم • معدل نمو إجمالي حسابات نهاية العام الخاصة بأسهم العملة الصينية المحلية (أسهم A) • معدل نمو إجمالي الحسابات الجديدة الخاصة بأسهم العملة الصينية المحلية (أسهم A)
	منافسة الكفاءة المالية	الكفاءة المالية الجزئية	• نسبة احتلال كافة الودائع من إجمالي الناتج المحلي • نسبة احتلال القروض من إجمالي الناتج المحلي • مقارنة نسبة الودائع والقروض • مدي تعمق مفهوم التأمين • مدي تكثف مفهوم التأمين	• معدل نمو نسبة احتلال كافة الودائع من إجمالي الناتج المحلي • معدل نمو نسبة احتلال القروض من إجمالي الناتج المحلي • معدل نمو نسبة الودائع والقروض • معدل نمو مدي تعمق مفهوم التأمين • مدي تكثف مفهوم التأمين
	منافسة البيئة المالية	قوة الاقتصاد الإقليمي	• إجمالي الناتج المحلي • إجمالي استثمارات الأصول الثابتة • إجمالي الدخول المالية	• معدل نمو إجمالي الناتج المحلي • معدل نمو إجمالي استثمارات الأصول الثابتة • معدل نمو إجمالي الدخول المالية
			• متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي • متوسط نصيب الفرد من استثمارات الأصول الثابتة • متوسط نصيب الفرد من الدخول المالية	• معدل نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من استثمارات الأصول الثابتة • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخول المالية
		مدي الانفتاح الإقليمي	• إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة • إجمالي حجم استغلال الاستثمار الأجنبي	• معدل نمو إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة • معدل نمو إجمالي حجم استغلال الاستثمار الأجنبي
		البنية التحتية الإقليمية	• استثمارات البناء الأساسي للتأمين المالي	• معدل نمو استثمارات البناء الأساسي للتأمين المالي

2. التقييم والتحليل الاستاتيكي للقدرة التنافسية المالية على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصينية:

طبقا لمبدأ تحليل العناصر الرئيسة، سنقوم في البداية بتحليل العناصر الرئيسة لكافة مؤشرات المستوى الثاني لحساب المجموع الكلي لها، ومن ثم سنعتمد ذلك المجموع الكلي كقاعدة بيانات لنحلل العناصر الرئيسة مرة أخرى، وفي النهاية سنُحَصِّل المجموع والترتيب الاستاتيكي للمنافسة المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها (انظر جدول 2-20).

ومن خلال نتائج الجدول سنتمكن من إجراء تقييم وتحليل أوليّ لأوضاع المنافسة الاستاتيكية المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

جدول (2-20) المجموع والترتيب الاستاتيكي للمنافسة المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لعام 2010

المنطقة	الحجم المالي		الكفاءة المالية		البيئة المالية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
سيتشوان	8.125	1	0.938	1	0.425	4	2.493	1
تشونغتشينغ	1.021	3	0.915	2	1.474	2	1.331	2
شانشي	1.233	2	0.542	3	0.765	3	0.885	3
منغوليا الداخلية	-0.658	6	-0.589	8	3.749	1	0.544	4
شينجيانغ	-0.711	7	0.504	4	-0.666	7	0.031	5
يونان	0.433	5	0.060	7	-1.092	8	-0.192	6
قانسو	-1.927	9	0.393	5	-1.157	10	-0.448	7
نينغشيا	-3.495	11	0.358	6	-0.505	6	-0.600	8
قوانغشي	0.786	4	-1.027	10	-0.466	5	-0.743	9
تشينغخاي	-3.133	10	-0.600	9	-1.105	9	-1.420	10
قوي جوو	-1.675	8	-1.493	11	-1.422	11	-1.881	11

1) بالنظر للوضع العام، يتضح لنا احتلال المنافسة المالية لمقاطعة سيتشوان، مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة شانشي للمراكز الثلاثة الأولي، واحتلال المنافسة المالية لمقاطعات منغوليا الداخلية، شينجيانغ، يونان، قانسو، ونينغشيا المراكز من الرابع وحتي الثامن، بما يوحي بوجود تميّز نسبي لمستوى المنافسة المالية لتلك المقاطعات الأربعة على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. أما المقاطعات التي لم تبرز فيها المنافسة المالية كثيرًا فهي قوانغشي، تشينغخاي، وقوي جوو واللاتي احتلت المراكز من التاسع حتى الحادي عشر، بما يوحي بالضعف النسبي للمنافسة المالية في تلك المقاطعات الثلاثة على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

2) تقع مقاطعة سيتشوان ومدينة تشونغتشينغ في جنوب غرب الصين، أما شمال غرب الصين فلا نجد فيه إلا مقاطعة شانشي في المقدمة، بما يوضّح جليًّا أن مراحل التطور المالي لمناطق الغرب تعتمد على الاختلافات الإقليمية، وأن المنافسة المالية لمناطق جنوب غرب الصين تتفوق على مناطق شمال غرب الصين.

3) بالمقارنة مع نتائج التقييم لعام 2008 لفريق مركز دراسات التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني التابع لجامعة شي بيي نجد أن تغير ترتيب المنافسة المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب في عام 2010 لم يكن كبيرا، حيث لم يطرأ أي تغير في ترتيب مقاطعات سيتشوان، شانشي، شينجيانغ، ويونان. أما مقاطعات قانسو، قوانغشي، تشينغخاي، ونينغشيا فقد حظت المنافسة المالية فيها على بعض الصقل والضبط، حيث لم يطرأ ذلك الضبط إلا على مقاطعتين فقط، ولم يكن ذو شأن بارز هو الآخر. أما المقاطعات والمدن ذات التغيّر الواضح فهي مدينة تشونغتشينغ التي احتلت مكانة مقاطعة منغوليا الداخلية لتحل في المركز الثاني بعدما كانت في المركز الرابع.

4) لم يكن التطور المتسارع لمدين تشونغتشينغ من قبيل الصدفة، ففي ظل إعلان الأمين العام للحزب الشيوعي السيد خو جين تاو عام 2007 للخارطة المرحلية الجديدة"314"[5] لتطوير مدينة تشونغتشينغ، تطورت مدينة تشونغتشينغ لتصبح

5- في شهر مارس عام 2007 وخلال اجتماع الدورتين، أعلن السيد خو جين تاو الأمين العام للحزب خلال مشاركته في مؤتمر وفد مدينة تشونغتشينغ عن توزيع مهام الخارطة المرحلية الجديدة "314" لتطوير مدينة تشونغتشينغ، والتي تتضمّن: تحديد ثلاثة مواقع كبرى، وإطلاق هدف واحد كبير، وتنفيذ أربع مهام كبرى.

مركزا ماليًّا مهمًّا في الغرب الصيني. وأيضا وخلال "الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" حظي مجال المالية في مدينة تشونغتشينغ على إنجازات باهرة. وفي عام 2010 دشنت المدينة العمل التجريبي بعملة الصين الشعبية في تجاراتها الخارجية، حتى تاريخ 30 ديسمبر بلغ إجمالي التعاملات التجارية الخارجية 1.3 مليار يوان، مما دفع بقوة بتجارة المؤسسات وتسهيل الاستثمارات. وفي العام نفسه أسست مدينة تشونغتشينغ شركات تأجير مالية يعد حجمها ثاني أكبر حجم داخل الصين وقتها، وأكبر حجم على مستوى مناطق الغرب، مما أدى كل ذلك إلى تدعيم التطور المتسارع للمدينة، وتوفير عوامل خارجية ملائمة للارتقاء بالمنافسة المالية الشاملة لها. ومن زاوية بيانات المجموع الكلي نرى احتلال مدينة تشونغتشينغ للمقدمة على مستوى كافة البيانات، كما ارتفع ترتيب منافسة الحجم المالي ومنافسة الكفاءة المالية درجة بالمقارنة بعام 2008 لتحتل بذلك مكانة مقاطعة منغوليا الداخلية، ومن حيث ترتيب المنافسة الكلية احتلت المركز الثاني على مستوى مناطق الغرب كلها.

وقد حظي مجموع منافسة البيئة المالية لمقاطعة منغوليا الداخلية على مدار السنوات المركز الأول على مستوى مناطق الغرب، ويعزى السبب الرئيس إلى التطور المتسارع للاقتصاد فيها في ظل الدعم الكبير من الحكومة المحلية، ليظهر زخم واضح في بيانات اقتصادها الكلي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخول المالية، ومتوسط نصيب الفرد من استثمارات الأصول الثابتة تقريبا ضعفي باقي المقاطعات. إلا أنه وبسبب افتقار مجالي الحجم المالي والكفاءة المالية إلى الزخم المطلوب، كانت مكانة المنافسة المالية لمقاطعة منغوليا الداخلية على مستوى مناطق الغرب محدودة.

ويرجع السبب في تأخر ترتيب مقاطعة قوانغشي إلى انخفاض مستوى الكفاءة المالية لتصل إلى المركز الأخير على مستوى مناطق الغرب. ففي عام 2010 وصلت نسبة حجم الودائع والقروض بعملة الصين الشعبية في الهيئات المالية للمقاطعة إلى 75.49%، بانخفاض 0.36% عن عام 2008، ووصلت نسبة الودائع والقروض الجديدة إلى 73.91%، بانخفاض 12.13% عن عام 2008.

3. التقييم والتحليل الديناميكي للمنافسة المالية على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

تعكس المنافسة الديناميكية المالية سرعة وإمكانات التطور المالي. حيث تعبر مؤشرات تقييم المنافسة الديناميكية المالية عن متوسط معدل نمو مؤشرات تقييم المنافسة الاستاتيكية المالية على مدار 3 سنوات، لتكون المعادلة التفصيلية كالتالي:

$$\text{متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات} = \sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010/القيمة العددية لعام 2007}} - 1$$

وكما فعلنا في طرق وخطوات تحليل المنافسة الاستاتيكية المالية، سنطبقها نفسها في تحليل المنافسة الديناميكية المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، لنُحَصِّل في النهاية المجموع والترتيب الكلي لها (انظر جدول 2-21).

جدول (2-21) المجموع والترتيب الديناميكي للمنافسة المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لعام 2010

	الحجم المالي		الكفاءة المالية		البيئة المالية		الإجمالي	
المنطقة	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب		المجموع	الترتيب	المجموع
تشونغتشينغ	0.317	4	0.479	4	1.484	1	2.276	1
قانسو	-1.296	11	1.811	1	1.003	2	1.104	2
تشينغخاي	2.196	1	0.557	2	-0.883	11	0.925	3
سيتشوان	0.405	3	0.509	3	-0.154	6	0.384	4
منغوليا الداخلية	-0.475	8	-0.283	9	0.327	3	-0.117	5
شانشي	-0.706	9	0.132	6	0.283	4	-0.143	6
قوانغشي	0.711	2	-0.235	7	-0.489	8	-0.153	7
نينغشيا	-0.724	10	-0.242	8	0.172	5	-0.478	8
يونان	-0.005	5	0.283	5	-0.693	9	-0.698	9
شينجيانغ	-0.191	6	-0.341	10	-0.698	10	-1.161	10
قوي جوو	-0.231	7	-2.669	11	-0.353	7	-1.938	11

وطبقا للمجموع والترتيب في جدول (2-21) يمكننا استنتاج التحليل التالي فيما يخص المنافسة الديناميكية المالية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

1) بالنظر للوضع العام يتضح لنا احتلال المنافسة المالية لمدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي قانسو، وتشينغخاي للمراكز الثلاثة الأولي، بما يوضح التطور المتسارع نسبيا لمجال المالية في تلك المقاطعات على مدار الفترة 2008–2010، وكذلك امتلاكها لإمكانات كبيرة للتطور. كما يتضح لنا احتلال المنافسة المالية لمقاطعات سيتشوان، منغوليا الداخلية، شانشي، وقوانغشي للمراكز من الرابع وحتي السابع، ليمثل ترتيب المنافسة الديناميكية المالية لتلك المقاطعات مستوى متوسط على مستوى مناطق الغرب، بما يوحي بالزخم النسبي لإمكانات التطور المالي فيها، غير أن هذا الزخم ليس واضحا كفاية. أما مقاطعات نينغشيا، يوننان، شينجيانغ، وقوي جوو فاحتلت المراكز من الثامن حتى الحادي عشر، بما يوضح التباطؤ النسبي لمجال المالية في تلك المقاطعات على مدار الفترة 2008–2010، وكذلك احتياجها للارتقاء بمستوى المنافسة الديناميكية المالية فيها.

2) أما مدينة تشونغتشينغ فقد احتل ترتيبها للمنافسة الديناميكية المالية المركز الأول، ويرجع الفضل في ذلك إلى تميزها الواضح في مجال البيئة المالية (بمجموع 1.484). بالإضافة إلى ذلك في عام 2010 كسر إجمالي الودائع والقروض في مدينة تشونغتشينغ حاجز التريليون يوان، لتصبح بذلك خليفة مقاطعة سيتشوان بأن تكون ثاني منطقة يتخطى فيها إجمالي القروض بالعملات الأجنبية حاجز التريليون، وبهذا تأهلت مدينة تشونغتشينغ للانضمام إلى "نأدي التريليون" على مستوى الصين كلها.

وبالمقارنة مع مدينة تشونغتشينغ، نجد عدم التوزان في التطور المالي لمقاطعتي قانسو، وتشينغخاي، فمن حيث ترتيبهما ومجموعهما الكلي نجد احتلال مقاطعة تشينغخاي للمركز الأول على مستوى مناطق الغرب في مؤشر معدل نمو الحجم المالي (بمجموع 2.196)، أما مجموعها في مؤشر معدل نمو البيئة المالية فعلى العكس احتل المركز الأخير على مستوى مناطق الغرب. أما مقاطعة قانسو فقد احتلت المركز الأول على مستوى مناطق الغرب في مؤشر معدل نمو الكفاءة المالية، إلا أنها على العكس

احتلت المركز الأخير في مؤشر معدل نمو الحجم المالي.

3) أما مقاطعة سيتشوان فقد اعتمدت على زخمها القوي على مدار سنوات على مستوى مؤشر الحجم المالي لتصطف بين أقوي 4 مقاطعات ومدن في مناطق الغرب على مستوى المنافسة الديناميكية المالية، من بين ذلك مؤشري الحجم المالي ومعدل نمو الكفاءة المالية احتل ترتيبها فيهم المقدمة، إلا أن مؤشر معدل نمو البيئة المالية فقد حافظ على استقراره دون ارتفاع. ومن هنا وفي ظل محافظة مقاطعة سيتشوان على زخم الحجم المالي والكفاءة المالية الجيدة، وجب عليها الالتفات إلى تحسين البيئة المالية بها، لكي تتمكن من إطلاق العنان لإمكاناتها الكبرى للتطور المالي فيها.

4) احتلت مقاطعتي شانشي ونينغشيا المركزين السادس والثامن على الترتيب، حيث تميزتا بالتطور المتوازن نسبيا في كافة المؤشرات المالية، لتمثلا مستوى متوسطا على مستوى مناطق الغرب. أما مقاطعتا منغوليا الداخلية وقوانغشي اللتين احتلتا المركزين الخامس والسابع على الترتيب فلم تتشابه سمات التطور فيهما مع سمات التطور في مقاطعة قانسو، حيث إنهما كانتا تتمتعان بزخم قوي نسبيًّا على مستوى مؤشر واحد، أمّا االمؤشران الآخران فكانتا ضعيفتين نسبيًّا فيهما، فنأخذ مقاطعة منغوليا الداخلية نموذجا: حيث احتلّ ترتيبها لمعدل نمو البيئة المالية المركز الثالث على مستوى مناطق الغرب، بما يوحي بالتسارع النسبي لتطور اقتصادها الكلي خلال 3 سنوات، ليبرز جليًّا سرعة معدل نموها على مستوى مناطق الغرب. وبالمقارنة مع ذلك الوضع نجد عدم وجود زخم واضح لمنافسة الحجم المالي أو منافسة الكفاءة المالية لمقاطعة منغوليا الداخلية، لتمثل بذلك مستوى منخفض، ليؤدي إلى تأخر ترتيبها الكلي على مستوى مناطق الغرب. ومن هنا وجب على هاتين المقاطعتين السالف ذكرهما البحث عن طريق لتحقيق التطور المالي فيهما، حيث وجب عليهما من ناحية أن يستمرا في المحافظة على معدل نمو زخمهما الحالي، ومن ناحية أخرى الالتفات إلى نقاط القصور، لكي تتمكّنا من الارتقاء بمستوى المنافسة المالية الشاملة على مستوى المقاطعة.

5) احتلت كل من مقاطعات يوننان، شينجيانغ، وقوي جوو المراكز من التاسع حتى الحادي عشر، فسواء كان الحديث عن التغير في منافسة الحجم المالي أو الكفاءة

المالية أو الارتقاء بالبيئة المالية، فقد تأخّر ترتيبها جميعها في تلك المؤشرات، وذلك لقلّة إمكانات التطور المالي فيها. حيث وجب على تلك المقاطعات الثلاثة توسيع درجة التطور المالي فيها، والحصول على سياسات تفضيلية مناسبة لها، وإلا فسيكون هناك احتمال وجود عائق أمام تطور تلك المناطق.

(6) تقييم منافسة الموارد وتحليلها:

تعد الموارد قاعدة المواد الخاصة بالتنمية الاقتصادية لمنطقة ما، فهي عامل أساسي لاستمرار البشرية في التنمية، وتضج مناطق غرب الصين بالعديد من الموارد الغنية مثل الموارد الأرضية، وموارد المياه، والموارد الشمسية، وموارد الرياح، والغابات، والمروج الخضراء، وموارد الطاقة وغيرها من الموارد. ومن حيث أنواع الموارد نجد أن الصين تتمتع بأكثر من 140 نوعًا من الموارد، من بينها أكثر من 120 موردًا تتمتّع بهم مناطق الغرب وحدها. ومن حيث كمية الموارد نجد أن مخزون مورد الفحم في مناطق الغرب يحتل 36% من المخزون الكلي على مستوى الدولة، ومخزون النفط يحتل 12%، ومخزون الغاز الطبيعي يحتل 53%، ومخزون بعض المعادن النادرة في مناطق الغرب يحتل مركز الصدارة على مستوى الصين كلها، بل على مستوى العالم أجمع. غير هذا نجد أن حجم الموارد المائية في مناطق الغرب يحتل 82.5% من إجمالي حجم الموارد المائية على مستوى الدولة، كما يحتل حجم موارد المياه المتطورة 77% من إجمالي حجمها على مستوى الدولة. ومن هنا نجد أن مناطق الغرب تعتبر منطقة تجمع لكافة أنواع الموارد الطبيعية على مستوى الصين، كما تعد منطقة إمداد لموارد الطاقة، والمعادن، والمواد الخام للدولة كلها، كما تعد كذلك "مستودع موارد" للصناعة الحديثة على مستوى الصين جميعها. وسيساعد تحليل وتقييم أوضاع منافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها في استيعاب واستغلال مناطق الغرب لزخم مواردها سواء خلال فترة "الخمس سنوات الثانية عشرة للتنمية" أو على المدى الأبعد من ذلك حاضرًا ومستقبلًا، وكذلك سيساعد في الارتقاء بتحويل الهيكل الصناعي، وابتكار اقتصاد إقليمي مطور ذي زخم قوي.

1. بناء نظام مؤشرات تقييم لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

في مطلع عام 2006 أجري فريق بحث مركز دراسات تطور الاقتصاد الصيني لمناطق الغرب التابع لجامعة شي بيي دراسة تقييمية غير نهائية لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، كما أجرى الفريق تحسينًا على نظام مؤشرات التقييم، وذلك من خلال استيعاب أحدث نتائج الدراسات خلال مراحل التقييم.

ومن أجل الإلمام بالجوانب المهمة والسمات الخاصة بمنافسة الموارد، ومن أجل إجراء تقييم شامل وموضوعي لمدى ضعف أو قوة القوة التنافسية للموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، سنستخدم في هذا التقرير نظام مؤشرات تقييم منافسة الموارد الذي وضعه فريق البحث، وسنتخذ من منافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها مؤشرًا من المستوى الأول، وسنتخذ من الموارد الحية، وموارد المناخ، والموارد النباتية، وموارد الطاقة مؤشرًا من المستوى الثاني. وسيغطّي نظام المؤشرات العديد من الموارد مثل: الأراضي الصالحة للزراعة، موارد المياه، درجة الحرارة، سرعة الرياح، ترسب المياه، الطاقة الشمسية، الغابات، المروج الخضراء، موارد الطاقة، وغيرها من الجوانب.وسنعتمد في هذا التقرير على الجانب الاستاتيكي والجانب الديناميكي لإجراء بحث شامل لمشاكل منافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها (انظر الجداول التفصيلية 2-22 و2-23).

بسبب وجود بعض الفروق بين أوضاع الموارد لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها، لن نتمكّن من استخدام أي مؤشر لحساب مدى قوة أو ضعف منافسة الموارد لمنطقة ما. لذلك سنستخدم في هذا التقرير طريقة تحليل العنصر الرئيس لتحليل العديد من المؤشرات إلى مؤشرات كلية أقلّ عددًا، وسنستخدم برنامج SPSSلمعالجة البيانات. ومن ثم سنقوم طبقا لمبدأ الأكبر من أو يساوي 85% لمعدل المساهمة الكلي لإجمالي تقابل القيم الذاتية والمتجهات الذاتية بإجراء تحليل للعنصر الرئيس، لنُحَصِّل في النهاية العوامل الرئيسة المؤثرة في منافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. وباستخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس لإجراء تقييم شامل لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، سنتمكن بهذا من تجنب المشكلات المصطنعة

مثل تداخل المعلومات أو تحديد الأثقال، كما سنتمكن من الحصول بأريحية على نتائج تقييم شاملة وموضوعية، لنستطيع بذلك إظهار القدرة التنافسية للموارد في مناطق الغرب الصيني.

جدول (2-22) نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي لمنافسة الموارد	الموارد الحية	• الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة (10 آلاف هيكتار) • متوسط نصيب الفرد من حجم الأراضي الصالحة للزراعة (هيكتار / الفرد) • الحجم الإجمالي لموارد المياه • متوسط نصيب الفرد من حجم موارد المياه
	موارد المناخ	• متوسط درجات الحرارة المعتدلة والمنحرفة منها على مدار العام2 (^{0}C) • متوسط سرعة الرياح المعتدلة والمنحرفة منها على مدار العام 3 • متوسط حجم ترسب المياه على مدار العام • متوسط ساعات طلوع الشمس على مدار العام
	الموارد النباتية	• الحجم الإجمالي لمورد الغابات • متوسط نصيب الفرد من حجم الغابات • إجمالي حجم مورد المروج الخضراء • متوسط نصيب الفرد من حجم المروج الخضراء
	موارد الطاقة	• الحجم الإجمالي لإنتاج الطاقة • متوسط نصيب الفرد من حجم الطاقة المنتجة • الحجم الإجمالي لاستهلاك الطاقة • متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة • مخزون معادن الطاقة4

جدول (2-23) نظام مؤشرات التقييم الديناميكي لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

نظام مؤشرات التقييم الديناميكي لمنافسة الموارد		
	التغير في الموارد الحية	• معدل نمو الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم الأراضي الصالحة للزراعة • معدل نمو الحجم الإجمالي لموارد المياه • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم موارد المياه
	التغير في موارد المناخ	• معدل نمو متوسط درجات الحرارة المعتدلة والمنحرفة منها على مدار العام (^0C) • معدل نمو متوسط سرعة الرياح المعتدلة والمنحرفة منها على مدار العام • معدل نمو متوسط حجم ترسب المياه على مدار العام • معدل نمو متوسط ساعات طلوع الشمس على مدار العام
	التغير في الموارد النباتية	• معدل نمو الحجم الإجمالي لمورد الغابات • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم الغابات • معدل نمو الحجم الإجمالي لمورد المروج الخضراء • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم المروج الخضراء
	التغير في موارد الطاقة	• معدل نمو الحجم الإجمالي لإنتاج الطاقة • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم الطاقة المنتجة • معدل نمو الحجم الإجمالي لاستهلاك الطاقة • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة • معدل نمو مخزون معادن الطاقة

2. التقييم والتحليل الاستاتيكي للقدرة التنافسية للموارد على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

سنعتمد في هذا التقرير على جمع كافة بيانات المؤشرات من (كتاب الإحصاء السنوي الصيني لعام 2011)، و(كتاب الإحصاء السنوي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لعام 2011). وسنعتمد على طريقة تحليل العناصر الرئيسة لإجراء تقييم لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني (نتائج التقييم انظر جدول 2-24).

جدول (2-24) المجموع والترتيب الاستاتيكي لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لعام 2010

المنطقة	الموارد الحية		موارد المناخ		الموارد النباتية		موارد الطاقة		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
منغوليا الداخلية	1.543	1	-1.608	11	3.146	1	2.766	1	2.989	1
شينجيانغ	0.103	6	-1.535	10	0.459	4	0.808	3	0.622	2
شانشي	-0.028	7	0.171	6	-0.694	8	1.293	2	0.263	3
سيتشوان	0.498	3	1.523	3	0.147	5	0.108	4	0.248	4
يونان	0.579	2	0.393	5	0.495	3	-0.726	9	0.158	5
قانسو	0.460	4	-1.246	9	-0.659	7	-0.465	5	-0.033	6
قوي جوو	0.124	5	0.402	4	-0.924	9	-0.495	6	-0.432	7
قوانغشي	-0.078	8	1.773	1	-0.205	6	-1.031	11	-0.635	8
نينغشيا	-0.451	9	-1.157	8	-1.371	11	-0.856	10	-0.908	9
تشينغخاي	-2.089	11	-0.488	7	0.848	2	-0.690	7	-1.125	10
تشونغتشينغ	-0.661	10	1.772	2	-1.242	10	-0.711	8	-1.146	11

- مـن خـلال نتائـج الجـدول السـابق، نجـد المقاطعـات الثلاثـة الأولـي فـي تقييـم ترتيبها للمنافسـة الاسـتاتيكية للمـوارد وهـي علـى الترتيـب منغوليـا الداخليـة، شـينجيانغ، وشانشـي، يليهـا فـي الترتيـب سيتشـوان، يونـان، قانسـو، قـوي جـوو، وقوانغشـي، ويحتـل المراكـز الثلاثـة الأخيـرة مقاطعتـي نينغشـيا، وتشـينغخاي، ومدينـة تشونغتشـينغ. وبمقارنـة هـذه النتائـج مـع نتائـج دراسـات عـام 2008 ، نجـد بعـض التغيـر فـي ترتيـب المنافسـة الاسـتاتيكية للمـوارد لكافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا، فنـري ارتقـاءً فـي ترتيـب مقاطعـات شـينجيانغ، شانشـي، قانسـو، قـوي جـوو، ونينغشـيا. حيـث قفـزت منطقـة شـينجيانغ مـن المركـز الخامـس عـام 2008 لتحـل فـي المركـز الثانـي، وقفـزت مقاطعـة شانشـي مـن المركـز السـابع لتحـل فـي المركـز الثالـث، كمـا قفـزت مقاطعـة قانسـو مـن المركـز التاسـع عـام 2008 لتحـل فـي المركـز السـادس عـام 2010، واحتلـت مقاطعـة قـوي جـوو المركـز السـابع عـام 2010 بعدمـا كانـت تحتـل المركـز الثامـن عـام 2008، واحتلـت منطقـة نينغشـيا المركـز التاسـع بعدمـا كانـت فـي المركـز الأخيـر.

كما نرى الانخفاض في ترتيب بعض المقاطعات والمدن مثل مقاطعات يوننان، سيتشوان، تشينغخاي، وقوانغشي، ومدينة تشونغتشينغ. حيث مثلت مقاطعتي تشينغخاي، ويوننان الانخفاض الأكبر في ترتيبهما، لتحل مقاطعة تشينغخاي في المركز العاشر عام 2010 بعدما كانت تحتل المركز الرابع عام 2008، ولتحتل كذلك مقاطعة يوننان المركز الخامس عام 2010 بعدما كانت في المركز الثاني عام 2008، أما مقاطعة سيتشوان فقد هبط ترتيبها لتصل إلى المركز الرابع عام 2010 مقارنة بالمركز الثالث عام 2008، كذلك هبط ترتيب مقاطعة قوانغشي لتحتل المركز الثامن عام 2010 بعدما كانت في المركز السادس عام 2008، أما مدينة تشونغتشينغ فقد وصلت للمركز الأخير عام 2010 بعدما كانت في المركز العاشر عام 2008.

- وعلى مدار الفترة 2008–2010 احتلت مقاطعة منغوليا الداخلية المركز الأول في تقييم المنافسة الاستاتيكية للموارد على مستوى مناطق الغرب أجمع، ولهذا علاقة وطيدة بالتميز الطبيعي لموقعها الجغرافي، حيث تقع مقاطعة منغوليا الداخلية على حدود الصين الشمالية لتتوسط مناطق شمال، وشمال شرق، وشمال غرب الصين، وتبلغ مساحتها الكلية 1.183 مليون كم مربع، لتحتل %12.3 من مساحة الصين الكلية. وحتي نهاية عام 2010 بلغ عدد أنواع الموارد المعدنية الموجودة في الصين 171 نوعًا، تمتلك مقاطعة منغوليا الداخلية لوحدها 143 نوعًا منهم، حيث وصل فيها مخزون الموارد فيها والذي يحتل المركز الأول على مستوى الصين إلى 12 نوعا، وكذلك 30 نوعا احتلوا جميعا المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الصين، و74 نوعا احتلوا جميعا المراكز العشرة الأولى على مستوى الصين كلها. من بينها نجد احتلال مخزون الأتربة النادرة في مقاطعة منغوليا الداخلية للمركز الأول عالميا، حيث يُطلق عليها اسم أكبر موطن لـ"التعدين السطحي للفحم"، حيث يصل مخزون الفحم فيها إلى 701.6 مليار طن، لتحتل بذلك المركز الأول على مستوى الصين. وتقع أغلب المناطق في مقاطعة منغوليا الداخلية على مستوى يفوق 1000 متر فوق سطح البحر، حيث تتعدى ساعات طلوع الشمس فيها 2700 ساعة. كما تعد مقاطعة منغوليا قاعدة مهمة للغابات على مستوى الصين، حيث تحتلّ المساحة الكلية للغابات فيها حوالي 208000 كيلو متر مربع، لتحتل نسبة %11 من مساحة

الغابـات الكليـة علـى مسـتوى الدولـة كلهـا، وبهـذا تحتـل المركـز الأول علـى مسـتوى الصيـن. غيـر هـذا نجـد فـي مقاطعـة منغوليـا ذات الحكـم الذاتـي أكثـر مـن ألـف مجـرى نهـري كبيـر وصغيـر، كمـا يبلـغ إجمالـي حجـم المـوارد المائيـة السـطحية علـى مسـتوى المقاطعـة 40.660 مليـار متـر مكعـب، وباسـتثناء ميـاه النهـر الأصفـر يبلـغ إجمالـي حجـم الميـاه المنتَجـة داخـل المقاطعـة 37.1 مليـار متـر مكعـب، لتحتـل بذلـك 1.67% مـن إجمالـي حجـم الميـاه علـى مسـتوى الدولـة، ويصـل مخـزون الميـاه الجوفيـة إلـى 13.935 مليـار متـر مكعـب، لتحتـل نسـبة 2.9% مـن إجمالـي حجـم مخـزون الميـاه الجوفيـة علـى مسـتوى الدولـة.

- وتحتـل منطقـة شـينجيانغ المركـز الثانـي فـي التقييـم الاسـتاتيكي لمنافسـة المـوارد لمناطـق الغـرب، وتعـد منطقـة شـينجيانغ أكبـر مقاطعـة مسـاحةً علـى مسـتوى الصيـن، وكذلـك تمثـل أطـول خـط للحـدود البريـة، لتجـاور بذلـك أكبـر عـدد مـن حـدود الـدول المجـاورة. كمـا تتمتـع بغنـي كبيـر فـي مـوارد الميـاه والتربـة والضـوء والحـرارة، كمـا تتمتـع بإمكانـات كبيـرة للتنميـة، حيـث يبلـغ حجـم المـوارد المائيـة للمقاطعـة حوالـي 3% مـن إجمالـي حجـم الميـاه علـى مسـتوى الدولـة كلهـا، وفـي عـام 2009 وصـل حجـم المـوارد المائيـة السـطحية إلـى 71.364 مليـار متـر مكعـب، ليبلـغ متوسـط نصيـب الفـرد مـن حجـم الميـاه 351.7 متـر مكعـب. كمـا يبلـغ الحجـم النظـري للطاقـة الشمسـية 1450–1720 كيلـو وات فـي السـاعة/ لـكل متـر مربـع فـي السـنة، لتبلغ عـدد سـاعات طلـوع الشـمس 2550–3500 سـاعة، لتحتـل بذلـك المركـز الثانـي علـى مسـتوى الصيـن. كمـا تتمتـع منطقـة شـينجيانغ بأنـواع وافيـة ومخـزون ضخـم للمعـادن، وبذلـك تتمتـع بآفـاق واسـعة للتنميـة المسـتقبلية. حيـث نجـد فيهـا العديـد مـن المـوارد الغنيـة مثـل النفـط، الغـاز الطبيعـي، الفحـم، الحديـد، النحـاس، الذهـب، الكـروم، النيـكل، بعـض المعـادن النـادرة، والأمـلاح المعدنيـة وغيرهـا مـن المعـادن. وطبقـا للتقييـم الوطنـي الثانـي لمـوارد النفـط والغـاز يُقَـدر احتياطـي حجـم النفـط لمنطقـة شـينجيانغ بـ20.86 مليـار طـن، لتحتـل 30% مـن إجمالـي حجـم مـوارد النفـط البريـة علـى مسـتوى الصيـن، كمـا يُقَـدر احتياطـي حجـم الغـاز الطبيعـي لهـا بــ1.03 تريليـون متـر مكعـب، لتحتـل بذلـك 34% مـن إجمالـي حجـم الغـاز الطبيعي علـى مسـتوى الصيـن، كمـا يُقَـدر كذلـك احتياطـي مخـزون الفحـم فيهـا بــ219 تريليـون طـن، لتحتـل 40% مـن إجمالـي مخـزون الفحـم علـى مسـتوى الدولـة.

- وتحتـل مقاطعـة شانشـي المركـز الثالـث فـي ترتيـب التقييـم الاسـتاتيكي لمنافسـة المـوارد لمناطـق الغـرب. ويعبـر خلالهـا النهـر الأصفـر ونهـر اليانغسـتي، حيـث يصـل متوسـط حجـم ترسـيب الميـاه فيهـا إلـى 676.4 ملليمتـر، ويصـل متوسـط حجـم جريـان الميـاه السـطحية علـى مـدار سـنوات إلـى 42.58 مليـار متـر مكعـب، ويصـل حجـم المـوارد المائيـة فيهـا إلـى 44.5 مليـار متـر مكعـب. وطبقًـا لبيانـات نتائـج الجـرد الوطنـي السـادس لمـوارد الغابـات نجـد امتـلاك مقاطعـة شانشـي لمسـاحة غابـات تُقَـدر بــ67039 كيلـو متـر مربـع، حيـث تصـل نسـبة الغطـاء النباتـي فيهـا إلـى 32.6%، وتبلـغ نسـبة الغطـاء النباتـي الطبيعـي 46759 كيلـو متـر مربـع، ليتمثـل فـي منطقـة تشـين بـا الجبليـة، منطقـة جوانشـان، منطقـة خوانـغ لونـغ الجبليـة، ومنطقـة تشياوشـان. وتتميـز مقاطعـة شانشـي بزخـم قـوي لعوامـل تكويـن المـوارد الجيولوجيـة بهـا، لتمثّـل العديـد مـن أنـواع المـوارد فيهـا مكانـة مهمـة علـى مسـتوى الدولـة، حيـث وصـل حجـم مخزونهـا علـى مسـتوى المقاطعـة إلـى 93 نوعًـا، بقيمـة مإلـة تُقَـدر بحوالـي 4.256 مليـار يـوان، لتمثـل بذلـك حوالـي ثلـث إجمالـي حجـم مخـزون المعـادن علـى مسـتوى الدولـة. مـن بينهـم 58 نوعًـا منهـم: الغـاز الطبيعـي، الملـح، التيتانيـوم، الموليبدينـوم، الفحـم، والنيـكل، الذيـن يمثلـون جميعـا المراكـز العشـرة الأولـى علـى مسـتوى الصيـن.

- أمـا مقاطعـات سيتشـوان، يوننـان، قانسـو، قـوي جـوو، وقوانغشـي فقد احتـلّ ترتيبهم الاسـتاتيكي الخمـس مراكـز الواقعـة فـي وسـط الترتيـب. مـن بينهـا مقاطعـة سيتشـوان التـي تعـد مقاطعـة ذات مـوارد اقتصاديـة كبـرى، وتعـداد سـكاني كبيـر، حيـث تغطـي المقاطعـة مسـاحة 485 ألـف كيلـو متـر مربـع، لتحتـل 5.1% مـن المسـاحة الكليـة للصيـن. وتتمتـع مقاطعـة سيتشـوان بمـوارد مائيـة غنيـة، وحجـم كبيـر لميـاه الأمطـار، وجريـان هائـل لميـاه الأنهـار، حيـث تمتلـك المقاطعـة حوالـي 1400 مجـرى نهـري كبيـر وصغيـر، لتُسـمّى بـ"مقاطعـة الألـف نهـر". كمـا تتمتـع كذلـك بمـوارد غنيـة للطاقـة تعتمـد أساسـا علـى طاقـة الميـاه، الفحـم، والغـاز الطبيعـي، حيـث يحتـل مـورد الفحـم حوالـي 23.5%، ويحتـل مـوردي الغـاز الطبيعـي والنفـط حوالـي 1.5%، ويحتـل مـورد طاقـة الميـاه حوالـي 75%. ومـن جهـة أخـرى تحتـاج بعـض المـوارد مثـل مـورد الطاقـة الشمسـية، ومـورد طاقـة الريـاح، ومـورد الحـرارة الأرضيـة إلـى المزيـد مـن الاسـتغلال التنمـوي لهـم. وتحتـل مقاطعـة يوننـان المركـز الخامـس فـي الترتيـب، وتتمتـع تلـك

المنطقة بمجموعة كبيرة من الظواهر الجيولوجية، لتتمتع بتميز قوي في عوامل تكوين المعادن بها، حيث تمتلك موارد معدنية غنية للغاية، خاصة المعادن غير الحديدية، ومعدن الفوسفات، حيث اشتهرت باسم "مملكة المعادن غير الحديدية"، وتعتبر كذلك أرضًا لكنوز الموارد المعدنية الطبيعية على مستوى الصين. كما تتمتع بموارد طاقة طبيعية غنية للغاية، فمخزون موردي طاقة المياه، والفحم كبير نسبيًّا، ويتمتعان بتميز قوي في عوامل تنميتهما، وكذلك موارد طاقة الحرارة الأرضية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الحيوية حيث تتمتع جميعها بآفاق للتطور جيدة نسبيا. وتمتلك مقاطعة يوننان 61 نوعًا من مخزون الموارد المعدنية التي تحتل المراكز العشرة الأولى على مستوى الصين، من بينها 25 نوعًا منهم الرصاص، الزنك، القصدير، الفسفور، النحاس، والفضة وغيرها من الموارد المعدنية التي احتل مخزونها المراكز الثلاثة الأولى على مستوى الصين. وتحتل مقاطعة قانسو المركز السادس في الترتيب الاستاتيكي، وتعتبر قانسو من ضمن المقاطعات الصينية الغنية نوعًا ما بالموارد المعدنية، حيث تمتلك بيئة جيولوجية معقّدة، لتتمتع بذلك بتميز قوي لعوامل تكوين الموارد فيها. وتتمثّل أهم الموارد المائية في مقاطعة قانسو في النهر الأصفر، ونهر اليانغستي، و3 فروع نهرية داخلية، و9 جداول مائية، لتتمتع بذلك بموارد مائية غنية على مستوى مساحة المجاري النهرية بها، ففي عام 2010 وصل إجمالي حجم موارد المياه فيها إلى 25.44 مليار متر مكعب، ووصل متوسط نصيب الفرد منه إلى 987.8 مترًا مكعّبًا. ويختلف مستوى ارتفاع البحر لكافة مناطق مقاطعة قانسو، وبالتالي فاختلاف درجات الحرارة فيها كبير نسبيًّا، حيث تتمتّع بقدر كافٍ من عدد ساعات طلوع الشمس، ففي عام 2010 وصل عدد ساعات طلوع الشمس بها إلى 2392.9 ساعة. وتأتي مقاطعة قوي جوو في المركز السابع في الترتيب الاستاتيكي. حيث تتمتع بزخم في مجال موارد الطاقة التي "تدمج بين الموارد المائية ومورد الفحم"، و"التي تدمج بين عنصري الماء والنار". وبسبب الكثافة العالية للشبكة النهرية في مقاطعة قوي جوو، فإن الفجوة الطبيعية فيها كبيرة. حيث يصل الحجم النظري لموارد طاقة المياه فيها إلى 18.745 مليون كيلو وات، لتحتل المركز السادس على مستوى الدولة، بحجم قابل للتنمية يبلغ 16.830 مليون كيلو وات. ويبلغ إجمالي حجم الموارد المحتملة

علـى مسـتوى المقاطعـة أكثـر مـن 240 مليـار طـن، كمـا يبلـغ مخـزون المـوارد المملوكـة للمقاطعـة أكثـر مـن 50 مليـار طـن، لتحتـل بذلـك المركـز الخامـس علـى مسـتوى الصيـن. ويمثـل مـورد الفحـم فـي مقاطعـة قـوي جـوو مجمـوع مخـزون مـورد الفحـم لمقاطعـات جنـوب الصيـن ومدنهـا الاثنتـا عشـرة، لتُشـتهر باسـم "مقاطعـة نهـر الفحـم الجنوبيـة"، وليعتبـر مـورد الفحـم فيهـا مـوردًا مهمًّـا لتطـور الطاقـة الحراريـة فيهـا، وبهـذا تـم تأسـيس قاعـدة مـوارد راسـخة "لإمـداد مناطـق الغـرب مناطـق الشـرق بالكهربـاء"، تحـوي العديـد مـن أنـواع الفحـم ذي الجـودة العاليـة، ليقـدّم بذلـك عامـل مـوردي مهـم لتطـور صناعـة الفحـم. وتمتلـك مقاطعـة قـوي جـوو أنـواع عديـدة مـن المـوارد المعدنيـة ذات انتشـار واسـع، ومخـزون وفيـر، حيـث تتمتـع المقاطعـة بعوامـل جيولوجيـة جيـدة لتكويـن المعـادن فيهـا، لتصبـح مقاطعـة كبـرى فـي امتلاكهـا للمـوارد المعدنيـة، تعتمـد منهـا علـى الألومنيـوم، والذهـب فـي تطويـر الصناعـات المعدنيـة، وتعتمـد علـى الفوسـفور، والباريـت فـي الصناعـات الكيميائيـة، وكذلـك تعتمـد علـى الأسـمنت فـي صناعـة مـواد البنـاء، لتقـدم بذلـك ضمانـا مورديـا كافيـا لهـا. ويأتـي فـي المركـز الثامـن فـي الترتيـب الاسـتاتيكي مقاطعـة قوانغشـي، حيـث تمتلـك هـي الأخـرى أنواعـا عديـدة ومخزونـا وفيـرا مـن المـوارد المعدنيـة، خاصـة المعـادن غيـر الحديديـة مثـل الألومنيـوم والقصديـر، حيـث تحتـل مقاطعـة قوانغشـي مـن أهـم 10 مناطـق إنتـاج معـادن غيـر حديديـة علـى مسـتوى الصيـن، ولتُعـرف بـ"موطـن المعـادن غيـر الحديديـة". وتمتلـك المقاطعـة العديـد مـن المجـاري النهريـة، والمـوارد المائيـة الغنيـة، حيـث يبلـغ إجمالـي طـول المجـاري النهريـة السـطحية فيهـا 340 مليـون متـر، بمتوسـط جريـان سـنوي يبلـغ 188 مليـار متـر مكعـب. ويبلـغ إجمالـي حجـم مـوارد الميـاه السـطحية 1477.6 مليـار متـر مكعـب، ليحتـل 64% مـن إجمالـي حجـم مـوارد الميـاه السـطحية علـى مسـتوى الصيـن، وبذلـك تحتـل المركـز الرابـع علـى مسـتوى كافـة المقاطعـات، ومناطـق الحكـم الذاتـي، وبلديـات الصيـن. ويقتـرب موقـع المقاطعـة مـن الخليـج الشـمالي، بخـط سـاحلي متعـرج، وتمتلـك مخزونـا كبيـرًا مـن النفـط والغـاز الطبيعـي البحـري، كمـا تمتلـك حجمًـا نظريًّـا لطاقـة المـد والجـزر يُقـدر بــ4 مليـار كيلـو وات.

- وعلــى الرغــم مــن احتــلال مقاطعتــي نينغشــيا، وتشــينغخاي، ومدينــة تشونغتشــينغ المراكــز الثلاثــة الأخيــرة فــي الترتيــب الاســتاتيكي، إلا أنهــا جميعــا تمتلــك مــوارد غنيــة

نسـبيًّا. حيـث تمتلـك منطقـة نينغشـيا العديـد مـن المـوارد الغنيـة مثـل مـورد الضـوء، والحـرارة، ومـورد الأرض، والميـاه، والمـوارد المعدنيـة، لتصبـح مـن إحـدى مناطـق الـري الذاتـي علـى مسـتوى الصيـن، وكذلـك تعتبـر قاعـدة مـن أصـل 12 قاعـدة صينيـة لإنتـاج الحبـوب. وتمتلـك أكثـر مـن 50 نوعًـا مـن المـوارد المعدنيـة. يبلـغ متوسـط نصيـب الفـرد مـن قيمـة المـوارد الطبيعيـة 163.5% مـن متوسـط قيمتهـا علـى مسـتوى الدولـة، لتحتـل بذلـك المركـز الخامـس علـى مسـتوى الصيـن. ويحتـل مخزونهـا لمـورد الفحـم المركـز السـادس علـى مسـتوى الصيـن، والمركـز الثالـث مـن حيـث متوسـط نصيـب الفـرد مـن مـورد الفحـم، والمركـز الأول مـن حيـث متوسـط نصيـب الفـرد مـن حجـم توليـد الكهربـاء. أمـا مقاطعـة تشـينغخاي، فتمتلـك أكثـر مـن 270 مجـرى نهـري كبيـر نسـبيًّا، وبهـذا تمتلـك مخزونـًا كبيـرًا مـن مـوارد الميـاه، وتمتلـك 108 مجارٍ نهريـة يولـد مخزونـًا مـن طاقـة الميـاه يُقـدر بأكثـر مـن 10 آلاف كيلـو وات، لتصبـح بذلـك "منجـم ثـراء" لطاقـة الميـاه علـى مسـتوى الصيـن. وحتـى الوقـت الحاضـر وصـل إجمالـي مـا تـم اكتشـافه مـن حقـول النفـط إلـى 16 حقـلا، وحقـول الغـاز إلـى 6 حقـول، حيـث يبلـغ حجـم مـورد النفـط أكثـر مـن 1.2 مليـار طـن، تـم التحقـق مـن 208 ملاييـن طـن منـه، ويبلـغ حجـم مـورد الغـاز الطبيعـي 293.7 مليـار متـر مكعـب، تـم التحقـق مـن 66.329 مليـار متـر مكعـب منـه. أمـا مدينـة تشـونغتشـينغ فتعـد واحـدة مـن أكثـر المـدن الصينيـة سـواء الكبـرى أو الصغـرى منهـا ثـراء فـي مواردهـا المعدنيـة، ومـن أهـم المعـادن ذات الزخـم القـوي فيهـا: الفحـم، الغـاز الطبيعـي، المنجنيـز، الزئبـق، الألومنيـوم، والاسـترنتيوم وغيرهـا مـن المعـادن. وتمثـل المجـاري النهريـة فـي مدينـة تشـونغتشـينغ خطوطـا عريضـة، لتمتلـك شـبكة نهريـة ذات تغطيـة كثيفـة، وكذلـك تمتلـك مـوارد مائيـة ومـوارد للطاقـة المائيـة غنيـة للغايـة، وبهـذا تمتلـك قيمـة تنمويـة مهمـة. وفـي عـام 2011 وصـل إجمالـي حجـم مـورد الميـاه إلـى 52.185 مليـار متـر مكعـب، بزيـادة 12.4% مقارنـة بالعـام السـابق، ومتوسـط لحجـم ترسـيب سـنوي يُقـدر بــ1097.88 ملليمتـر، بزيـادة 3.74% عـن العـام السـابق.

3. التقييم والتحليل الديناميكي لمنافسة الموارد على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

سنعتمد في هذا التقرير على البيانات المتعلقة بعامي 2007 و2010 لإجراء تحليل وتقييم ديناميكي لمنافسة الموارد على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني، ومن خلال مراحل التقييم سنستخدم متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات لحساب المؤشرات الديناميكية، لتكون المعادلة التفصيلية كالتالي:

متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات = $\sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010} / \text{القيمة العددية لعام 2007}} - 1$

ونستعرض المجموع والترتيب الديناميكي لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات ومدن الغرب في جدول (2-25).

جدول (2-25) مجموع وترتيب التقييم الديناميكي لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	الموارد الحية		موارد المناخ		الموارد النباتية		موارد الطاقة		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
قوانغشي	0.9	3	-0.084	5	1.315	2	0.398	4	0.563	1
تشونغتشينغ	-1.111	9	-0.135	7	2.779	1	1.317	2	0.515	2
منغوليا الداخلية	0.364	4	-0.109	6	0.263	5	1.428	1	0.416	3
قوي جوو	1.612	1	0.09	4	-0.881	9	0.328	5	0.342	4
شانشي	1.352	2	-0.161	8	-1.134	10	0.505	3	0.173	5
سيتشوان	0.082	5	0.125	3	0.428	3	-0.484	10	0.05	6
يونان	-1.304	11	1.053	2	0.341	4	-0.363	8	0.011	7
قانسو	-0.209	7	-0.164	9	-0.19	6	-0.25	7	-0.203	8
شينجيانغ	-0.185	6	1.103	1	-0.376	8	-2.557	11	-0.293	9
نينغشيا	-1.215	10	-0.189	10	-0.19	7	0.055	6	-0.411	10
تشينغخاي	-0.287	8	-1.529	11	-2.355	11	-0.377	9	-1.164	11

ومن خلال التقييم والترتيب الديناميكي لمنافسة الموارد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لعام 2010 يمكننا استنتاج التالي:

- تحتـل مقاطعـة قوانغشـي، ومدينـة تشونغتشـينغ، ومقاطعـة منغوليـا الداخليـة علـى الترتيـب المراكـز الثلاثـة الأولـى، يليهـا مقاطعـات قـوي جـوو، شانشـي، سيتشـوان، يونـنـان، وقانسـو، ويأتـي فـي المراكـز الثلاثـة الأخيـرة علـى الترتيـب مقاطعـات شـينجيانغ، نينغشـيا، وتشـينغخاي.
- منـذ عـام 2007 حتـى الآن حقّـق الاقتصـاد فـي مقاطعـة قوانغشـي قفـزة كبيـرة فـي تطـوره، ليكسـر إجمالـي ناتجهـا المحلـي بالإضافـة إلـى 7 مؤشـرات اقتصاديـة أخـرى حاجـز التريليـون يـوان. ومـع الاسـتمرار فـي تنفيـذ "خارطـة تطـور منطقـة الخليـج الشـمالي الاقتصاديـة فـي مقاطعـة قوانغشـي"، تـم إطـلاق آليـة جديـدة لتحقيـق اسـتراتيجية الإصـلاح والانفتـاح والتمـدّن فيهـا، ممّـا جعـل مقاطعـة قوانغشـي تحتـلّ المركـز الأول فـي الترتيـب الديناميكـي لمنافسـة المـوارد علـى مسـتوى مناطـق الغـرب عـام 2010، بمـا يوضـح قدرتهـا التنافسـية الجيـدة فـي المـوارد. وخـلال الفتـرة 2007–2010 ازدادت مسـاحة الأراضـي الصالحـة للزراعـة بمقـدار 16584 كيلـو متـر مربـع، وازداد إجمالـي حجـم مـورد الطاقـة بمقـدار 4.7935 مليـون طـن مـن الفحـم القياسـي.
- وفـي عـام 2010 ومـن خـلال التطـور المتسـارع لمشـروع "تنميـة المجـالات الخمسـة بمدينـة تشونغتشـينغ"[6]، ومشـروع "المنطقـة الجديـدة بيـن شـمال نهـر اليانغسـتي وشـرق جيالونـغ"، وكذلـك نشـاط الحركـة فـي "منطقـة الموانـئ المحميـة مـن الجمـارك"، أدى كلّ ذلـك إلـى اتجـاه تطـور كبيـر فـي مدينـة تشونغتشـينغ مـن حيـث "النمـو المسـتقر والمتزايـد للاقتصـاد، والتحسّـن المسـتمر فـي البيئـة المعيشـية، ومسـتوى الإصـلاح المتقـدّم، والتقـدم الشـامل فـي كافة الشـؤون الاجتماعيـة"، لتحتـل مدينـة تشونغتشـينغ المركـز الثانـي فـي الترتيـب الشـامل للمنافسـة الديناميكيـة للمـوارد علـى مسـتوى كافـة مقاطعـات مناطـق الغـرب ومدنهـا عـام 2010. ويحتـلّ مؤشـر المـوارد الحيـة لمدينـة تشونغتشـينغ الترتيـب الأول، ويحتـل مؤشـر مـوارد الطاقـة الترتيـب الثانـي. وفـي عـام 2010 وصلـت مسـاحة مناطـق التشـجير الجديـدة إلـى 2550 كيلـو متـر مربـع،

6- المجالات الخمسة هي: الغابات، المواصلات، الصحة، الأمن، والإسكان.

بنسبة غطاء للغابات تُقدر بـ37%. ويبلغ إجمالي حجم موارد المياه في مدينة تشونغتشينغ 48.630 مليار متر مكعب، ومتوسط معدل ترسيب سنوي يُقدر بـ1084.73 ملليمتر، ويبلغ إجمالي مخزون المياه في 6 خزانات مياه كبرى في نهاية العام 1.663 مليار متر مكعب.

- بسبب تدنّي مستوى الصناعة الكلي في السنوات الأخيرة لمقاطعة منغوليا الداخلية، وانخفاض مستوى تطور الخدمات بها، بالإضافة إلى ضعف هيكلها الصناعي، وتأخُّر تطور الصناعات غير القائمة على الموارد، وتأخُّر الاقتصاد الخاص، وكذلك تأخُّر تقدّم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وأيضًا ضعف القدرة على الابتكار التكنولوجي فيها، أدى كل ذلك إلى احتلالها للمركز الثالث في ترتيب التقييم الديناميكي لمنافسة الموارد لمناطق الغرب لعام 2010. فعلى الرغم من الاعتماد الكبير للنمو الاقتصادي في مقاطعة منغوليا الداخلية على الموارد، إلا أنها تحتل المركز الأول في ترتيبها الديناميكي لمنافسة مورد الطاقة، بما يوحي بتميزها المواردي القوي.

- وتقع مقاطعات قوي جوو، شانشي، سيتشوان، يوننان، وقانسو في المراكز الخمسة الواقعة في وسط الترتيب الديناميكي لمنافسة الموارد لمناطق الغرب لعام 2010. وطبقا لأسلوب التحوير المركزي، والمتطلبات العامة للتعديل الهيكلي، استطاعت مقاطعة قوي جوو تنفيذ كافة سياسات الحزب بالكامل للتغلب على كارثة الجفاف الضخمة وغيرها من الآثار السلبية التي تخلّفها الكوارث الطبيعية. وحافظت المقاطعة على نموها الاقتصادي المستقر والمتسارع نسبيًّا، وكذلك التقدّم الشامل في الشؤون الاجتماعية، ليحظى بناء المجتمع الثري والمرفه فيها بالمزيد من التقدم. واحتلت مقاطعة قوي جوو المركز الرابع في الترتيب الديناميكي. ففي الفترة 2007–2010 ازداد حجم موارد المياه للمقاطعة بمقدار 8.608 مليار متر مكعب، بمتوسط نصيب للفرد يقدر بـ354.57 متر مكعب، وازداد حجم الترسيب بمقدار 486 ملليمتر، وازداد إجمالي إنتاج الطاقة بمقدار 10.9612 مليون طن من الفحم القياسي. وفي الفترة 2007–2010 ارتفع ترتيب مؤشر الموارد الحية لمقاطعة شانشي، حيث وصلت المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة فيها

إلـى 12697 كيلـو متـر مربـع. ومـن ناحيـة أخـرى ازداد إجمالـي حجـم إنتـاج الطاقـة بمقـدار 47.8636 مليـون طـن مـن الفحـم القياسـي. وازداد مخزونهـا مـن النفـط بمقـدار 31.2981 مليون طـن. وفـي عـام 2010 احتلـت مقاطعـة شانشـي المركـز الخامـس فـي الترتيـب الديناميكـي، واحتلـت مقاطعـة سيتشـوان المركـز السـادس، حيـث احتـل مؤشـر منافسـة المـوارد الحيـة المركـز الخامـس، واحتـل مؤشـري مـورد المنـاخ والمـوارد النباتيـة المركـز الثالـث، واحتـل مؤشـر مـورد الطاقـة المركـز العاشـر. ويرجـع سـبب التراجـع النسـبي فـي ترتيـب موشـر مـورد الطاقـة إلـى انخفـاض إجمالـي حجـم إنتـاج الطاقـة فـي المقاطعـة فـي الفتـرة 2007–2010 بمقـدار 30.4579 مليـون طـن مـن الفحـم القياسـي، وعلـى العكـس ازداد إجمالـي حجـم اسـتهلاك الطاقة بمقـدار 8.7281 مليـون طـن مـن الفحـم القياسـي، بمـا يوضّـح احتيـاج مقاطعـة سيتشـوان إلـى زيـادة قدراتهـا الإمداديـة فـي مجـال مـورد الطاقـة. واحتلـت مقاطعـة يوننـان المركـز الأخيـر فـي منافسـة المـوارد الحيـة علـى مسـتوى مناطـق الغـرب وذلـك بسـبب المنـاخ الجـاف المسـتمر علـى مـدار السـنوات الأخيـرة، بمـا أثـر مباشـرة علـى ترتيـب مقاطعـة يوننـان الديناميكـي لتحـل فـي المركـز السـابع. وفـي الفتـرة 2007–2010 بلغـت عـدد سـاعات طلـوع الشـمس علـى مـدار العـام فـي مقاطعـة قانسـو 671.5 سـاعة، وانخفـض إجمالـي حجـم ترسـيب الميـاه بمقـدار 141.8 ملليمتـر، لتحتـل مقاطعـة قانسـو المركـز التاسـع فـي منافسـة مـورد المنـاخ، لتؤثـر عوامـل المنـاخ المترديـة فـي الترتيـب الكلـي لمنافسـة المـوارد لمقاطعـة قانسـو.

- وتأتـي مقاطعـات شـينجيانغ، نينغشـيا، وتشـينغخاي فـي المراكـز الثلاثـة الأخيـرة فـي الترتيـب الديناميكـي لمنافسـة المـوارد علـى مسـتوى مناطـق الغـرب. حيـث احتلـت المنافسـة الديناميكية لمـورد الطاقـة لمنطقـة شـينجيانغ المركـز الأخيـر. وبالمقارنـة بعـام 2007 ، نجد تباطؤًا فـي ازدياد مخـزون مـوارد الطاقـة التقليديـة فـي منطقـة شـينجيانغ مثـل النفـط والغـاز الطبيعـي والفحـم، بمـا يوحـي بعـدم كفايـة احتياطـي مـورد هـذه الطاقـات فـي المقاطعـة، بمـا يسـتوجب بحـث مشـكلة تنميـة باقـي المـوارد، وكذلـك الحـد مـن عدم كفايـة احتياطـي مخـزون الطاقـة التقليدية. واحتلـت منطقـة نينغشـيا المركـز العاشـر فـي الترتيـب الديناميكـي لمنافسـة المـوارد الحيـة، ومنافسـة مـورد المنـاخ. أمـا مقاطعـة تشـينغخاي فقـد احتلـت المركـز الحادي عشـر فـي الترتيب

الديناميكـي لمنافسـة مـورد المنـاخ، ومنافسـة المـوارد النباتيـة، ممّـا أدى بوضـوح إلـى احتـلال تلـك المقاطعتيـن المركزيـن الأخيريـن فـي المنافسـة الديناميكيـة الشـاملة للمـوارد على مسـتوى مناطـق الغـرب.

(7) تقييم القدرة التنافسية البيئية وتحليلها:

استنادا إلى التعريف النظري في هذا التقرير لمصطلح البيئة، يمكننا تعريفها على أنها كل ما يعتمد عليه النشاط الاقتصادي البشري لتقديم الدعم والخدمات له، وعندما يزداد الحمل على الطاقة الاستيعابية للبيئة ينتج عن ذلك قيودا في دور المواد البيئية أو النظام البيئي عامّة تجاه النشاط الاقتصادي. وتُعرَف منافسة البيئة الإقليمية على أنها الزخم والقوة الظاهرة عند مقارنة هذه المواد البيئية أو النظام البيئي كله للأقاليم المعنية.

تعاني مناطق الغرب الصيني من هشاشة واضحة في نظامها البيئي، بالإضافة إلى نقص في الوعي البيئي، حيث تواجه مناطق الغرب حاليا مشاكل بيئية خطيرة. ومن أجل الوصول إلى تصوير موضوعي وواقعي للأوضاع البيئية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، وكذلك اتجاهات التغيّر فيها، سنعمل في هذا التقرير على إجراء تحليل وتقييم استاتيكي للمنافسة البيئية، سنعتمد فيه على الأوضاع البيئية لمناطق الغرب في عام 2010، وكذلك تحليل وتقييم ديناميكي للمنافسة البيئية، سنعتمد فيه اتجاهات التغيّر في الأوضاع البيئية لمناطق الغرب في الفترة 2007–2010.

1. بناء نظام مؤشرات تقييم للمنافسة البيئية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

يعتمد نظام مؤشرات تقييم المنافسة البيئية والذي وضعه فريق بحث مركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب الصيني عام 2010 والتابع لجامعة غرب الصين على مؤشّري تلوث النشاط الاقتصادي والتلوث الناجم عن استخدامات الحياة اليومية، لقياس

مدى تأثير النشاط البشري في البيئة. وكذلك يعتمد النظام على مؤشرَي مكافحة التلوث البيئي والمعالجة البيئية الطبيعية لقياس مدى مستوى الوعي البيئي لحكومات مناطق الغرب. ومن زاوية أخرى يعتمد النظام أيضًا على مؤشرات الصفات الطبيعية للبيئة، ومدى مستوى الحفاظ على البيئة، ومدى نسبة التدهور البيئي، وذلك لقياس القدرة الاستيعابية للنظام البيئي لمناطق الغرب. ونستعرض نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي والديناميكي في جدولين (2-26) و(2-27). وبسبب مشكلة عدم الحصول على البيانات الخاصة بالعواصف الرملية، والانهيارات الطينية، ونسبة مساحة ملوحة التربة، لذلك لم ندرجها ضمن نظام التقييم. ومن هنا سنستخدم في نظام التقييم الديناميكي متوسط معدل النموّ على مدار 3 سنوات، لتكون المعادلة التفصيلية كالتالي:

$$\text{متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات} = \sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010 / القيمة العددية لعام 2007}} - 1$$

جدول (2-26) نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي للمنافسة البيئية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
المنافسة البيئية	التلوث الصناعي (مؤشر سلبي)	• حجم صرف المخلفات الصناعية الصلبة • قوة صرف المخلفات الصناعية الصلبة • حجم صرف مخلفات المياه الصناعية • قوة صرف مخلفات المياه الصناعية • حجم انبعاثات مخلفات الغازات الصناعية • قوة انبعاثات مخلفات الغازات الصناعية
	تلوث الحياة اليومية (مؤشر سلبي)	• حجم صرف المياه الملوثة الخاصة بالاستخدام اليومي • متوسط نصيب الفرد من حجم المياه الملوثة الخاصة بالاستخدام اليومي • حجم انبعاثات الغازات الخاصة بالاستخدام اليومي • متوسط نصيب الفرد من حجم صرف الغازات الخاصة بالاستخدام اليومي
	مكافحة التلوث البيئي	• معدل الاستغلال الشامل للمخلفات الصناعية الصلبة • معدل الامتثال لحجم صرف مخلفات المياه الصناعية • معدل الامتثال لحجم انبعاثات الغازات الصناعية • معدل المعالجة غير الضارة للقمامة الناتجة عن الاستخدام إلومي • مساحة التشجير • إجمالي حجم الاستثمارات في مكافحة التلوث الصناعي • المساحة المعالجة لنسبة تآكل التربة
	المعالجة البيئية الطبيعية	• متوسط درجات الحرارة اعتدالا وانحرافا على مدار العام • متوسط سرعات الرياح اعتدالا وانحرافا على مدار العام • متوسط ساعات طلوع الشمس على مدار العام • متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية • المساحة الكلية لمورد المروج الخضراء • معدل غطاء الغابات • مساحة تشجير المدن • مساحة الحدائق المزروعة • مساحة المحميات الطبيعية • مساحة التصحر

جدول (2-26) نظام مؤشرات التقييم الديناميكي للمنافسة البيئية لكافة

مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث (%)
المنافسة البيئية	التلوث الصناعي (مؤشر سلبي)	• معدل نمو حجم صرف المخلفات الصناعية الصلبة • معدل نمو قوة صرف المخلفات الصناعية الصلبة • معدل نمو حجم صرف مخلفات المياه الصناعية • معدل نمو قوة صرف مخلفات المياه الصناعية • معدل نمو حجم انبعاثات مخلفات الغازات الصناعية • معدل نمو قوة انبعاثات مخلفات الغازات الصناعية
	تلوث الحياة اليومية (مؤشر سلبي)	• معدل نمو حجم صرف المياه الملوثة الخاصة بالاستخدام اليومي • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم المياه الملوثة الخاصة بالاستخدام اليومي • معدل نمو حجم انبعاثات الغازات الخاصة بالاستخدام اليومي • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من حجم صرف الغازات الخاصة بالاستخدام اليومي
	مكافحة التلوث البيئي	• معدل نمو معدل الاستغلال الشامل للمخلفات الصناعية الصلبة • معدل نمو معدل الامتثال لحجم صرف مخلفات المياه الصناعية • معدل نمو معدل الامتثال لحجم انبعاثات الغازات الصناعية • معدل نمو معدل المعالجة غير الضارة للقمامة الناتجة عن الاستخدام اليومي • معدل نمو مساحة التشجير • معدل نمو إجمالي حجم الاستثمارات في مكافحة التلوث الصناعي • معدل نمو المساحة المعالجة لنسبة تآكل التربة
	المعالجة البيئية الطبيعية	• معدل نمو متوسط درجات الحرارة اعتدالا وانحرافا على مدار العام • معدل نمو متوسط سرعات الرياح اعتدالا وانحرافا على مدار العام • معدل نمو متوسط ساعات طلوع الشمس على مدار العام • معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية • معدل نمو المساحة الكلية لمورد المروج الخضراء • معدل نمو معدل غطاء الغابات • معدل نمو مساحة تشجير المدن • معدل نمو مساحة الحدائق المزروعة • معدل نمو مساحة المحميات الطبيعية • معدل نمو مساحة التصحر

2. **التقييم والتحليل الاستاتيكي للمنافسة البيئية على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:**

استنادًا إلى البيانات الإحصائية سنستخدم طريقة تحليل العناصر الرئيسة لإجراء تحليل للمنافسة البيئية على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها في عام 2010، لنُحَصِّل الترتيب الكلي للمنافسة (انظر جدول 2-28).

جدول (2-28) مجموع وترتيب التقييم الاستاتيكي للمنافسة البيئية
لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها عام 2010

المنطقة	التلوث الصناعي		تلوث الحياة اليومية		مكافحة التلوث البيئي		المعالجة البيئية الطبيعية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
منغوليا الداخلية	0.501	4	-0.607	1 0	0.667	5	0.801	2	1.301	1
تشينغخاي	1.681	1	0.878	2	-2.3	11	1.796	1	0.875	2
شينجيانغ	0.453	5	0.25	6	-1.89	10	0.244	3	0.518	3
يونّان	0.526	3	0.925	1	0.604	6	-0.02	6	0.136	4
شانشي	0.288	6	0.602	3	0.908	3	-0.46	7	0.109	5
قانسو	1.327	2	0.561	4	-1.25	9	-0.46	8	0.065	6
نينغشيا	-0.6	9	0.278	5	0.158	7	-0.9	11	-0.18	7
سيتشوان	-0.01	8	-0.283	8	0.667	4	0.075	5	-0.23	8
قوانغشي	-1.51	10	0.038	7	1.115	2	0.139	4	-0.6	9
قوي جوو	0.156	7	-2.235	11	-0.21	8	-0.67	10	-0.9	10
تشونغتشينغ	-2.81	11	-0.409	9	1.519	1	-0.56	9	-1.1	11

ملحوظة: اعتمدنا البيانات من (كتاب الإحصاء السنوي الصيني عام 2011)، و(كتاب الإحصاء السنوي البيئي للصين)، و(كتاب الإحصاء السنوي لكافة مقاطعات مناطق الغرب الصيني).

(1) التحليل الاستاتيكي الكلي للمنافسة البيئية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

1) نجد مقاطعات منغوليا الداخلية، تشينغخاي، شينجيانغ، ويوننان في مقدمة ترتيب المنافسة البيئية الاستاتيكية على مستوى مناطق مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. حيث تتمتع مقاطعة منغوليا الداخلية بمساحات شاسعة من المروج الخضراء الطبيعية، لتعتبر قاعدة محلية مهمة للإنتاج الحيواني. وفي الوقت نفسه تعتبر قاعدة من إحدى قواعد الغابات الوطنية المهمة، ويرجع السبب في ذلك إلى تمتعها بزخم كبير في الموارد البيئية الطبيعية، جعلها تحتلّ مركز الصدارة على مدار سنوات في ترتيب المنافسة الاستاتيكية البيئية لمناطق الغرب، إلا أنه في عام 2008 تراجع ترتيبها إلى المركز السابع بسبب الزيادة الضخمة في حجم صرف المخلفات الصناعية الصلبة. ومنذ عام 2007 حتى عام 2010 اهتمت الحكومة المحلية بمقاطعة منغوليا بمكافحة التلوث البيئي، حيث انخفض المتوسط السنوي لحجم صرف المخلفات الصناعية الصلبة بنسبة 20.28%، وازداد معدل الامتثال لمخلفات المياه الصناعية عن باقي المقاطعات والمدن بنسبة 6%، كما يعد معدل نمو المتوسط السنوي لمساحة التصحر في مقاطعة منغوليا الداخلية الأصغر على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب. ولهذا احتلت مقاطعة منغوليا الداخلية المركز الأول استاتيكيًّا على مستوى المنافسة البيئية لمناطق الغرب لعام 2010. واحتلت مقاطعتي تشينغخاي، وشينجيانغ المركزين الثاني والثالث على الترتيب. حيث تتمتّعان بقاعدة بيئية جيدة على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. حيث تقع مقاطعة تشينغخاي في شمال شرق هضبة التبت، حيث تعتبر منبع نهر اليانغستي، والنهر الأصفر، ونهر لانتسانغ، لتعتبر بذلك مصدرًا مهمًّا للموارد المائية للصين، وكذلك حاجزًا بيئيًّا مهمًّا لها. كما تعدُّ مخزنًا للموارد الوراثية البيولوجية في هضبة التبت. وتبلغ مساحة المروج الخضراء الطبيعية بها 56.24% من إجمالي مساحة المقاطعة. وتتمتع منطقة شينجيانغ بمساحة أرضية ضخمة، ومورداً غنيًّا للمروج الخضراء، وكثافة سكانية منخفضة، وبالتالي تلوث بيئي منخفض. بالإضافة إلى ذلك نرى أن هاتين المقاطعتين تمتلكان مستوى صناعي منخفض نسبيًّا على مستوى مناطق الغرب، وبالتالي تتمتعان بدرجة منخفضة من

التلوث الصناعي، ومن هنا نجد الوضع المستقر نسبيًّا في السنوات الأخيرة للمستوى البيئي في هاتين المقاطعتين، ليحتلا الطليعة في ترتيب المنافسة البيئية. أما مقاطعة يوننان، فتتمتع ببيئة طبيعية مستقلة، ومناخ لطيف. فباستثناء غني الموارد الطبيعية فيها، نجد كذلك وفرة المنتجات النباتية والحيوانية فيها، لتشتهر ببعض الألقاب وهي: "مملكة النباتات"، "مملكة الحيوانات"، "مملكة المعادن غير الحديدية"، و"موطن المواد الطبية". كما ثابرت مقاطعة يوننان على استراتيجية التطوير المعروفة باسم "حماية البيئة تبدأ بالمحافظة عليها"، لتهتمَّ بالحفاظ على البيئة، وبهذا أصبحت مقاطعة يوننان في طليعة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها في مجال المنافسة البيئية، وفي عام 2010 حافظت كذلك على مركزها الرابع في الترتيب.

2) نجد مقاطعات شانشي، قانسو، ونينغشيا في وسط الترتيب الاستاتيكي للمنافسة البيئية، لنجد ارتقاء مقاطعة شانشي من المركز السادس عام 2008 إلى المركز الخامس. أما منطقة نينغشيا، فقد انخفض ترتيبها من المركز الخامس إلى المركز السابع، بتقلّبات قليلة نسبيًّا، حيث يرجع السبب الرئيس في ذلك الانخفاض إلى تجاوز متوسط قوة صرف "المخلفات الثلاثة" الصناعية في منطقة نينغشيا عام 2010 تقريبا ضعف مقاطعة شانشي، كما تجاوز متوسط نصيب الفرد في منطقة نينغشيا من حجم صرف المخلفات المائية والغازات الخاصين بالاستخدام اليومي بمقاطعة شانشي، كما يقل إجمالي حجم استثمارات مكافحة التلوث البيئي لمنطقة نينغشيا عن مقاطعة شانشي. أما مقاطعة قانسو، فشهد ترتيبها تغيّرًا كبيرًا، حيث انخفض ترتيبها من المركز الثاني عام 2008 إلى المركز السادس، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى إدخال بعض المؤشرات إلى نظام مؤشرات تقييم المنافسة البيئية لعام 2010، وهي متوسط درجات الحرارة اعتدالًا وانحرافًا، ومتوسط سرعات الرياح اعتدالًا وانحرافًا، وعدد ساعات طلوع الشمس، ومتوسط نصيب الفرد من الموارد المائية، ومساحة التصحر، وعلى هذا نجد مقاطعة قانسو مفتقرة إلى الموارد المائية، وتعاني من مشاكل التصحر وتدهور الغطاء الأخضر، والجفاف، وقلة الأمطار، والاختلاف الكبير نسبيًّا في درجات الحرارة، حيث أدت كل هذه العوامل إلى انخفاض ترتيبها في المنافسة البيئية لعام 2010.

3) نجد مقاطعات سيتشوان، قوانغشي، قوي جوو، ومدينة تشونغتشينغ في مؤخرة الترتيب الاستاتيكي. حيث لم يتغيّر ترتيب مقاطعة سيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ بالمقارنة بعام 2008، أما مقاطعتي قوانغشي، وقوي جوو، فقد تغيّر ترتيبهما مقارنةً بعام 2008 ليحتّلا على الترتيب المركزين التاسع والعاشر. وتشترك تلك المقاطعات والمدن الأربعة في التلوث الصناعي والبيئي الضخم، أمّا على مستوى مكافحة التلوث البيئي وحماية البيئة، فنجد بينهما نقاط اختلاف على تحسين هذين المجالين. وعلى مستوى مؤشرات معدل الاستغلال الشامل للمخلفات الصناعية الصلبة، ومعدل الامتثال لحجم صرف مخلفات المياه الصناعية، ومعدل الامتثال لحجم صرف الغازات الصناعية، ومعدل المعالجة غير الضارة للنفايات الخاصة بالاستخدام اليومي، نجد مقاطعة قوانغشي، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة سيتشوان في مقدمة مناطق الغرب.

(2) تحليل مؤشرات التصنيف للمنافسة البيئية الاستاتيكية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

1) على مستوى التلوث الصناعي، نجد تغيّرًا كبيرًا نسبيًّا في ترتيب مقاطعتي منغوليا الداخلية، ونينغشيا، أما باقي مقاطعات مناطق الغرب ومدنها فهناك استقرار في ترتيبها. وبالمقارنة بنتائج عام 2008 تغيّر ترتيب مقاطعة منغوليا الداخلية من حيث التلوث الصناعي لترتقي من المركز الثامن إلى المركز الرابع، ويرجع الفضل الأساسي في ذلك إلى الانخفاض الكبير في حجم وقوة صرف المخلفات الصناعية الصلبة فيها. أما منطقة نينغشيا، فقد انخفض ترتيبها من حيث التلوث الصناعي 3 درجات، وذلك بسبب الازدياد الكبير في حجم صرف مخلفات المياه والغازات الصناعية، خاصة الغازات الصناعية، حيث وصل معدل النمو السنوي لحجم صرف الغازات الصناعية في منطقة نينغشيا في الفترة 2007–2010 إلى 60.05%، لترتفع تلك النسبة كثيرًا عن باقي مقاطعات مناطق الغرب. أمّا ترتيب باقي المقاطعات والمدن، فلم يتغيّر تغيّرًا كبيرًا، لتحافظ جميعها على ترتيب عام 2008، من بينها مقاطعات تشينغخاي، قانسو، ويوننان اللاتي استمرت في تمثيل مستوى منخفض من التلوث الصناعي. أمّا

مقاطعتي قوي جوو، قوانغشي، ومدينة تشونغتشينغ، فلازالت كلها تمثّل أخطر ثلاث مناطق من حيث التلوث الصناعي، بما يوضح احتياج تلك المناطق إلى تعزيز سيطرتها معالجتها للتلوث الصناعي، للارتقاء في النهاية بمستواها في المنافسة البيئية.

2) على مستوى تلوث الحياة اليومية نجد تذبذبًا طفيفًا في ترتيب مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. حيث نجد تغيّرًا كبيرًا نسبيًّا في ترتيب مقاطعة قوانغشي من حيث مستوى تلوث الحياة اليومية، لترتقي في ترتيبها 4 درجات، ويرجع السبب الرئيس إلى تباطؤ سرعة معدل نمو حجم صرف مخلفات الغازات والمياه الناتجة عن الاستخدام اليومي مقارنةً بباقي مقاطعات الغرب، خاصة متوسط نصيب الفرد من حجم انبعاثات الغازات الناجمة عن الاستخدام اليومي حيث مثلت النسبة الأقل على مستوى مناطق الغرب. أما مقاطعة شانشي فقد ارتقي ترتيبها درجتين من حيث مستوى تلوث الحياة اليومية، بما يوحي بوجود نتائج واضحة للجهود المبذولة في السنوات الأخيرة على مستوى تخفيض التلوث، ومكافحة التلوث البيئي. ومن زاوية أخرى نجد تذبذبات قليلة قي ترتيب باقي المقاطعات والمدن، فنجد مقاطعات مثل يوننان، تشينغخاي، وقانسو في المقدمة كعادتها، بما يوحي بانخفاض درجة تلوث الحياة اليومية بها. أما مقاطعتا قوي جوو، ومنغوليا الداخلية، ومدينة تشونغتشينغ فكعادتها مثلت مستوى خطرًا نسبيًّا من حيث مستوى تلوث الحياة اليومية.

3) على مستوى مكافحة التلوث البيئي نجد توسّعًا كبيرًا في مستوى مكافحة التلوث البيئي في مقاطعتي شانشي، وقوي جوو، ليرتقي ترتيبهما كثيرًا. ويرجع سبب احتلال مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي قوانغشي، وشانشي للمقدمة في ترتيب مكافحة التلوث البيئي إلى تفحّل مشكلة التلوث الصناعي فيها، وبالتالي الارتفاع النسبي في درجة مكافحة التلوث البيئي. أمّا المقاطعات المتأخرة في ترتيبها، فنجد على الترتيب مقاطعات قانسو، شينجيانغ، وتشينغخاي، ويرجع السبب الرئيس إلى وجود قاعدة بيئية جيدة نسبيا فيها، وانخفاض في مستوى التلوث الصناعي، وبهذا نجد انخفاض مستوى مكافحة التلوث البيئي بها. وبالمقارنة مع عام 2008 ارتفع ترتيب كل من مقاطعة شانشي، ومقاطعة قوي جوو 4 درجات و5 درجات على الترتيب على مستوى مكافحة التلوث البيئي، بما يوحي بالتوسّع الواضح في درجة مكافحة التلوث البيئي

لهاتين المقاطعتين. ومن زاوية إجمالي استثمارات مكافحة البيئة نجد أن مقاطعة شانشي في الفترة 2007–2010 بلغ فيها معدل النمو السنوي لإجمالي استثمارات مكافحة البيئة 66%، لتحقّق بذلك أعلى نسبة على مستوى مناطق الغرب. أما مقاطعات نينغشيا، سيتشوان، وشينجيانغ، فقد انخفض ترتيبها جميعا على مستوى المكافحة البيئية، أما بقية المقاطعات والمدن في الغرب الصيني، فلم يتغيّر ترتيبها. وقد مثلت مقاطعتا نينغشيا، وقوي جوو مستوى منخفض نسبيًّا على مستوى مناطق الغرب في مؤشرات معدل الاستغلال الشامل للمخلفات الصناعية الصلبة، ومخلفات المياه الصناعية، ومعدل الامتثال لحجم انبعاثات الغازات، وإجمالي حجم استثمارات مكافحة التلوث الصناعي.

4) على مستوى المعالجة البيئية الطبيعية نجد تغيّرًا كبيرًا نسبيًّا في ترتيب المقاطعات والمدن في مناطق الغرب بالمقارنة بعام 8002، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى إدراج تأثير المؤشرات السلبية مثل قياس المناخ، والموارد المائية، والتصحر لمؤشرات تقييم النظام البيئي لعام 0102. ومن هنا نجد أن إمكانية المقارنة ليست كبيرة، إلا أن مقاطعات منغوليا الداخلية، وتشينغخاي، وشينجيانغ والتي تتمتع بقواعد بيئية جيدة نسبيًّا لازالت جميعا كعادتها تحتل المقدمة، أما مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي قوي جوو، ونينغشيا فيحتل ترتيبها جميعا المؤخرة.

3. التقييم والتحليل الديناميكي للمنافسة البيئية على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

اعتمادًا على نظام المؤشرات الديناميكية السابق، واستنادًا إلى بيانات عامي 2007 و2010 لكافة مقاطعات ومدن الغرب الصيني، سنستخدم برنامج SPSS لإجراء تحليل ديناميكي للمنافسة البيئية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، ونستعرض النتائج في الجدول التالي:

جدول (2-29) مجموع التقييم الديناميكي وترتيبه للمنافسة البيئية
لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها عام 2010

المنطقة	التلوث الصناعي		تلوث الحياة اليومية		مكافحة التلوث البيئي		المعالجة البيئية الطبيعية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
تشونغتشينغ	0.333	6	0.015	5	0.814	2	1.182	1	0.579	1
يونان	0.413	3	1.695	2	0.669	3	-0.978	10	0.27	2
قوانغشي	0.365	4	-0.919	10	-0.876	9	0.526	5	0.219	3
سيتشوان	1.772	1	-1.036	11	-0.729	8	-0.722	8	0.218	4
قوي جوو	0.335	5	-0.798	9	-0.07	6	0.578	4	0.174	5
نينغشيا	-1.5	11	0.022	4	-0.958	10	0.796	3	-0.014	6
قانسو	0.614	2	-0.544	7	0.069	5	0.886	2	-0.035	7
شينجيانغ	-0.51	8	1.931	1	-0.471	7	0.169	6	-0.038	8
تشينغخاي	-1.061	10	-0.722	8	2.17	1	-1.318	11	-0.194	9
شانشي	-0.237	7	0.734	3	0.583	4	-0.392	7	-0.206	10
منغوليا الداخلية	-0.524	9	-0.376	6	-1.202	11	-0.727	9	-0.975	11

المصدر: "كتاب الإحصاء السنوي الصين عام 2011"، و"كتاب الإحصاء السنوي البيئي للصين"، و"كتاب الإحصاء السنوي لكافة مقاطعات مناطق الغرب الصيني".

1) تحتل مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي يونان وقوانغشي المقدمة في الترتيب الديناميكي للمنافسة البيئية لمناطق الغرب، حيث تحتل مدينة تشونغتشينغ المركز الأول، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى احتلال مؤشري التصنيف فيها مكافحة تلوث البيئة، والمعالجة الطبيعية للبيئة المركزين الأول والثاني على الترتيب، بما يوضح كِبَر درجة مكافحة التلوث البيئي في مدينة تشونغتشينغ في الفترة 2007–2010 مقارنةً ببقية مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، وكذلك كِبَر درجة التحسن البيئي فيها. أما مقاطعة يونان فقد احتل فيها مؤشرات التلوث الصناعي، وتلوث الحياة اليومية، ومكافحة التلوث البيئي المراكز الثالث والثاني والثالث على الترتيب، لتساهم تلك المؤشرات جميعا في ترتيب المقاطعة الكلي. أما مقاطعة قوانغشي فيرجع سبب

احتلال ترتيبها للمقدمة إلى وجود تحسن واضح في مستوى مؤشر التلوث الصناعي، ومؤشر المعالجة البيئية الطبيعية.

2) تقع مقاطعات تشينغخاي، وشانشي، ومنغوليا الداخلية في المراكز الأخيرة ديناميكيا. حيث تتمتع مقاطعتا تشينغخاي، ومنغوليا الداخلية بقاعدة بيئية جيدة، وسيطرة على التلوث الصناعي بهما، لتحتلا دائما الطليعة على مستوى مناطق الغرب. ولذلك فإن درجة تحسن مستوى مكافحة التلوث البيئي بتلك المقاطعات ضعيفة ومحدودة نسبيًّا، وبهذا فإن ترتيبها الديناميكي متأخّر نسبيًّا. ففي عام 2010 وصل ترتيب تلك المقاطعات إلى المركز التاسع، العاشر، والحادي عشر على الترتيب.

3) وتقع مقاطعات قوي جوو، نينغشيا، قانسو، وشينجيانغ في وسط الترتيب الديناميكي، بما يوحي بعدم وجود تحسن كبير في مجال مكافحة التلوث البيئي في تلك المقاطعات مقارنةً بالأعوام السابقة. من بينها مقاطعتا قوي جوو، ونينغشيا اللتان في حاجة إلى زيادة استثماراتهما في مجال مكافحة التلوث البيئي. خاصة مقاطعة قوي جوو التي انخفض فيها إجمالي حجم استثمارات مكافحة البيئة بمتوسط سنوي بلغ 12.3%، أما منطقة نينغشيا فبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي حجم استثمارات مكافحة البيئة فيها 1% فقط.

(8) تقييم القدرة التنافسية وتحليلها للانفتاح على الخارج:

يشير الانفتاح على الخارج إلى سياسة التوسع، تعني بفتح أو إزالة جميع القيود والحدود، وعدم العمل بسياسة الحماية التي تنغلق على الأسواق والاستثمارات المحلية فقط، وكذلك المبادرة الإيجابية لتوسيع التبادل الاقتصادي مع الخارج، وبالتالي تطوير نموذج الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي. وبسبب عدم توازن التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب، أدى إلى ظهور سمات مختلفة لمستوى الانفتاح على الخارج بين المقاطعات، وبالتالي وجودة فجوة محددة بينها. وفي ظل خلفية الوضع الاقتصادي العالمي الجديد، يمكننا كذلك تحديد وتقييم مستوى مناطق الغرب في الانفتاح على الخارج، ومن هنا إيجاد الأسباب المؤدية إلى حدوث تلك الفجوة، وفي النهاية سنقدّم

اقتراحاتنا السياسية المعقولة لحلّ تلك المشكلة، لتكون ذات أهمية مرجعية مهمة للاستراتيجية التنموية لمناطق الغرب.

1) بناء نظام مؤشرات تقييم لمنافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

تعدُّ التجارة الخارجية قاعدة مهمة لاستغلال الاستثمار الأجنبي وإدخال التكنولوجيا، بحيث تعتبر المسؤولة عن تقرير درجة توسع وعمق الانفتاح على الخارج. وبالنسبة للتعاون الاقتصادي مع الدول الأجنبية، ومن خلال تعاقدات المشاريع الخارجية وتعاون العمل يمكن من خلاله إظهار درجة مشاركة منطقة ما في النشاط الاقتصادي الدولي. أما توسع حجم جذب الاستثمارات الأجنبية فيمكن أن يعكس مدى ارتفاع درجة اعتماد الصين على الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي إظهار درجة الانفتاح الاجتماعي لمنطقة ما. وتعمل السياحة الدولية كدعامة رئيسة للصناعة الثالثة، فهي صناعة مهمة لتحسين الموارد السياحية، وجذب السائحين الأجانب، وبالتالي زيادة دخل العملات الصعبة، كما أنها من أحد العوامل المهمة لقياس مدى انفتاح منطقة ما على الخارج. ومن هنا سيعتمد تقريرنا هذا على التعريف السابق لمفهوم الانفتاح على الخارج لإجراء بحث على 4 مؤشرات لقياس درجة الانفتاح على الخارج، هم: التجارة الخارجية، التعاون الاقتصادي الخارجي، جذب الاستثمارات الأجنبية، والسياحة الدولية. وفي داخل تلك المؤشرات الأربعة من المستوى الثاني سندرج 12 مؤشرًا من المستوى الثالث، وذلك لإجراء تقييم من الناحيتين الاستاتيكية والديناميكية (جدول نظام مؤشرات التقييم انظر جدول 2-30). ولعكس مدى التغير في مستوى منافسة الانفتاح على الخارج بين مقاطعات مناطق الغرب، سنستخدم إطار نظام مؤشرات كتاب "تقرير حول التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني لعام 2010... تحليل المنافسات"، وطبقًا لبيانات الفترة 2007–2010، سنقوم من الناحية الاستاتيكية (لعام 2010)، والناحية الديناميكية (للفترة 2007–2010) بدمج طريقة تحليل العنصر الرئيس وطريقة التحليل العنقودي لإجراء تحليل وتقييم لمنافسة الانفتاح على الخارج لمناطق الغرب.

جدول (2-30) نظام مؤشرات التقييم الكلي لمنافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول		مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
منافسة الانفتاح على الخارج	مؤشرات التقييم الاستاتيكي	مستوى انفتاح التجارة الخارجية	• إجمالي صادرات المنتجات • إجمالي واردات المنتجات • درجة الاعتماد على التجارة الخارجية (%)
		مستوى انفتاح التعاون الاقتصادي الخارجي	• إجمالي قيمة المشاريع الأجنبية المتعاقد عليها والمنتهي العمل فيها • إجمالي قيمة الخدمات المنتهي العمل بها
		مستوى انفتاح الاستثمارات الأجنبية	• الإجمالي الفعلي لاستغلال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة • إجمالي حجم رؤوس الأموال الصينية والأجنبية المسجلة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي • نسبة الإجمالي الفعلي لاستغلال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي (%)
		مستوى انفتاح السياحة	• إجمالي دخول السياحة الدولية بالعملات الصعبة • نسبة إجمالي دخول السياحة الدولية بالعملات الصعبة من إجمالي الناتج المحلي (%) • عدد السائحين الوافدين • عدد الفنادق ذات الخمس نجوم
	مؤشرات التقييم الديناميكي	إمكانات انفتاح التجارة الخارجية	• معدل نمو إجمالي صادرات المنتجات (%) • معدل نمو إجمالي واردات المنتجات (%) • معدل نمو درجة الاعتماد على التجارة الخارجية (%)
		إمكانات التعاون الاقتصادي الخارجي	• معدل نمو إجمالي قيمة المشاريع الأجنبية المتعاقد عليها والمنتهي العمل فيها (%) • معدل نمو إجمالي قيمة الخدمات المنتهي العمل به (%)
		إمكانات انفتاح الاستثمارات الأجنبية	• معدل نمو الإجمالي الفعلي لاستغلال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (%) • معدل نمو إجمالي حجم رؤوس الأموال الصينية والأجنبية المسجلة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي (%) • معدل نمو نسبة الإجمالي الفعلي لاستغلال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي (%)
		إمكانات انفتاح السياحة	• معدل نمو إجمالي دخول السياحة الدولية بالعملات الصعبة (%) • معدل نمو نسبة إجمالي دخول السياحة الدولية بالعملات الصعبة من إجمالي الناتج المحلي (%) • معدل نمو عدد السائحين الوافدين (%) • معدل نمو عدد الفنادق ذات الخمس نجوم (%)

2) التقييم والتحليل الاستاتيكي لمنافسة الانفتاح على الخارج على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

لضمان دقة ومصداقية البيانات اعتمدنا في الحصول على بياناتنا في هذا التقرير على "كتاب الإحصاء السنوي الصيني لعام 2011"، و"كتاب الإحصاء التجاري السنوي للصين لعام 2011"، وبسبب الفقدان الكبير للبيانات المتعلقة بمنطقة التبت، لن ندرجها ضمن التحليل.

ومن حيث طريقة التحليل وباستثناء الاستمرار في استخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس، فقد قمنا بدمج طريقة التحليل العنقودي التكراري، لنُحَصِّل في النهاية المجموع والترتيب الكلي لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها في المنافسة الاستاتيكية للانفتاح على الخارج، ونستعرض نتائج التحليل في جدولي (2-31) و(2-32).

جدول (2-31) المجموع والترتيب الاستاتيكي لمؤشرات منافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	مستوى انفتاح التجارة الخارجية		مستوى التعاون الاقتصادي الخارجي		مستوى انفتاح الاستثمارات الأجنبية		مستوى انفتاح السياحة		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
سيتشوان	2.973	1	4.278	1	3.77287	1	-0.814	7	3.773	1
شانشي	-0.136	6	2.099	2	0.04985	4	1.528	2	0.805	2
يونان	0.465	4	0.381	4	-0.0868	5	4.084	1	0.678	3
تشونغتشينغ	0.193	5	0.103	5	1.25944	2	0.492	4	0.479	4
قوانغشي	1.035	3	-0.214	6	-0.2502	6	1.496	3	0.261	5
شينجيانغ	1.737	2	-0.307	7	-1.441	11	0.243	5	-0.113	6
منغوليا الداخلية	-0.843	8	-0.619	10	1.13535	3	-0.032	6	-0.282	7
قانسو	-0.247	7	-0.537	8	-1.0215	8	-1.652	9	-1.024	8
نينغشيا	-1.478	9	0.474	3	-1.1065	9	-2.180	11	-1.199	9
قوي جوو	-1.667	10	-0.577	9	-1.3165	10	-1.029	8	-1.580	10
تشينغخاي	-2.031	11	-0.720	11	-0.9952	7	-2.136	10	-1.799	11

جدول (2-32) نتائج التحليل العنقودي التكراري للمجموع الاستاتيكي لمؤشرات منافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

Cluster Membership		
Case Number	المنطقة	Cluster
1	سيتشوان	1
2	شانشي	2
3	يونان	2
4	تشونغتشينغ	2
5	قوانغشي	2
6	شينجيانغ	2
7	منغوليا الداخلية	3
8	قانسو	3
9	نينغشيا	3
10	قوي جوو	3
11	تشينغخاي	3

طبقا لنتائج تحليل الجدولين السابقين يمكننا استنتاج التالي:

1. استمرار مقاطعة سيتشوان في تميزها في القدرة التنافسية للانفتاح على الخارج:

يحتل الترتيب الكلي لمقاطعة سيتشوان المركز الأول، كما تُظهر نتائج التحليل العنقودي مستوى المقاطعة في منافسة الانفتاح على الخارج كتصنيف واحد مستقل، بما يوحي باستمرار احتلال مقاطعة سيتشوان المقدمة لما بعد عام 2008 حتى عام 2010 على مستوى مناطق الغرب أجمع. وبعد زلزال (وينتشوان) الكبير انصب اهتمام المقاطعة بشكل كبير على أعمال إعمار ما بعد الزلزال، كما وضعت خارطة لإنعاش

التطـور فـي المناطـق المنكوبـة. ومواجهـةً للوضـع الاقتصـادي المعقـد محليًّـا ودوليًّـا، انتهـزت مقاطعـة سيتشـوان فرصـة أعمـال الإعمـار لتسـتثمرها بشـكل كبيـر فـي بنـاء البنيـة التحتيـة، ولتعمـل جاهـدة علـى ضمـان وتحسـين مسـتوى معيشـة الشـعب عـن طريـق تحويـل المناطـق الاقتصاديـة الرئيسـة مـن مناطـق منكوبـة يعـاد فيهـا الإعمـار إلـى مناطـق منكوبـة يُنعـش فيهـا التطـور، وبذلـك تـم تحويـل اهتمـام المقاطعـة إلـى دفـع التطـور الصناعـي، ودفـع التطـور الاقتصـادي بهـا. وفـي عـام 2010 خطـت مقاطعـة سيتشـوان خطـوة جديـدة نحـو الانفتـاح علـى الخـارج، ليحظـى مجـال جـذب التجـار والاسـتثمارات الأجنبيـة، ومجـال التعـاون التجـاري علـى إنجـازات باهـرة، ويرقـي بوضـوح حجـم وجـودة التحـول الصناعـي، لتظهـر قـوة جديـدة لبعـض الصناعـات مثـل الصناعـات الإلكترونيـة، وتصنيـع السـيارات، وتصنيـع الغـاز والنفـط. وفـي البدايـة اهتمـت المقاطعـة بدفـع الابتـكار فـي مجـال التجـارة الخارجيـة، ففـي عـام 2010 بلـغ إجمالـي النقـد الأجنبـي الفعلـي داخـل المقاطعـة إلى 533.64 مليـار يـوان، ووصـل حجـم الاسـتثمارات الأجنبيـة المسـتغلة فعلـا إلـى 7.01 مليـار دولار، وبلـغ إجمالـي حجـم الـواردات والصـادرات 32.78 مليـار دولار، بزيـادة 35% عـن العـام السـابق. وبلـغ إجمالي حجـم المشـاريع المتعاقـد عليهـا 4 مليـار دولار. وازداد عـدد المؤسسـات فـي مقاطعـة سيتشـوان والتـي تُصنـف ضمـن أقـوي 500 مؤسسـة عالميًّـا مؤسسـة واحـدة، ليبلـغ عددهـا الإجمالـي 160 مؤسسـة. كمـا حـازت منطقـة تشـينغدو للتجـارة الحـرة فـي مقاطعـة سيتشـوان علـى اعتمـاد الحكومـة، وازداد عـدد القنصليـات الأجنبيـة فـي مقاطعـة سيتشـوان بمقـدار 4 قنصليـات، ووصـل عـدد المـدن فـي مؤتمـر مـدن الصداقـة الدوليـة إلـى 34 مدينـة، كمـا لاقـي العمـل الدبلوماسـي كأعمـال مـدن هونـغ كونـغ ومـكاو وتايـوان مزيـدا مـن التعزيـز. إلا أن كارثـة الزلـزال أدت إلـى سلسـلة متتابعـة مـن ردود الفعـل أضـرت بمقاطعـة سيتشـوان كنمـوذج للوجهـة السـياحية الآمنـة، وبالتالـي انخفـض ترتيـب مسـتوى الانفتـاح السـياحي إلـى المركـز السـابع.

2. المستوى المتوسط في منافسة الانفتاح على الخارج لمقاطعات ومدن شانشي، يونان، تشونغتشينغ، قوانغشي، وشينجيانغ:

تظهر نتائج التحليل العنقودي مستوى الانفتاح على الخارج لمقاطعات ومدن شانشي، يونان، تشونغتشينغ، قوانغشي، شينجيانغ، ومنغوليا كتصنيف واحد، ومن

حيث المجموع الكلي نجدها تحتل على الترتيب المراكز من الثاني حتى السادس على مستوى مناطق الغرب، حيث توحي نتائج التحليلين تمثيل هذه المقاطعات والمدن الخمسة مستوى متوسط في منافسة الانفتاح على الخارج.

يحتل المجموع الكلي لمقاطعة شانشي المركز الثاني، لتحرز تقدمًا هائلًا مقارنةً بعام 2008. وتمثل مقاطعة شانشي مقاطعة برية داخلية في مناطق الغرب، سارعت بإيجابية في تطوير بنيتها التحتية، ونظمت بجِد بيئتها الاستثمارية، لتتمتع بزخم اقتصادي قوي، وكذلك إنتاج منتجات ذات علامات تجارية عالية الجودة، بما أسهم في الإسراع من تطور درجة الانفتاح الاقتصادي للمقاطعة، والقدرة على استغلال الاستثمارات الأجنبية، حيث حافظت على الدمج بين "جذب الاستثمار الأجنبي" و"توسيع الاستثمار الصيني خارجا"، ليرتفع مستوى جذب التجار الأجانب والاستثمارات الأجنبية، ويتوسع مجال التعاون الخارجي، وتزداد درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج. وتُظهر البيانات الإحصائية بلوغ إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية عام 2010 لمقاطعة شانشي 1.82 مليار دولار، كما بلغ حجم التجارة الخارجية من واردات وصادرات 12.08 مليار دولار، بمعدل نمو 20.4%، و43.7% على الترتيب، ليظهر زخمًا قويًّا للتطور في المقاطعة. وفي الوقت نفسه تزايدت أنشطة التبادل التجاري والتعاون الخارجي لمقاطعة شانشي بقوة مع الوقت، باستقرار في معدل نمو التجارة الخارجية، خاصة بناء وتطوير منطقة موانئ (شي آن) الدولية، والتي تلعب دورا محفزا ومهما لرفع مستوى المقاطعة في الانفتاح على الخارج لتدخل في مرحلة جديدة من الانفتاح.

أما مقاطعة يونان فقد حافظت على مركزها الثالث، وفي عام 2010 استمر مستواها في الانفتاح على الخارج في الارتفاع، لتشارك بإيجابية في الأنشطة الدولية، وتُجرى زيارتان مهمتان في أراضيها لدول جنوب، وجنوب شرق آسيا، مما أسفر عن أثر كبير لدفع بناء منطقة تعاون اقتصادي عابرة للحدود مع دول فيتنام، ولاوس، وميانمار. وبالأخص عند الحديث عن مستوى الانفتاح السياحي نجد استمرار المقاطعة في زخمها الريادي القوي. وارتفع مستوى التعاون الاقتصادي مع الخارج درجتين بالمقارنة بعام 2008، وازداد ترتيب مستوى انفتاح الاستثمارات الأجنبية درجة، حيث حققت التجارة الخارجية للمقاطعة طفرة تاريخية، ليبلغ إجمالي حجم الواردات والصادرات الفعلى لها

13.37 مليار دولار، بمعدل نمو 65.3% عن العام السابق، ووصل حجم الاستثمارات الأجنبية إلى 1.33 مليار دولار، بمعدل نمو حوالي 46%. وكسر حجم النقد الفعلي للاستثمارات الأجنبية حاجز 130 مليار يوان، بمعدل نمو 28%.

وتحتل مدينة تشونغتشينغ المركز الرابع، حيث ازدادت درجتين مقارنة بعام 2008. وفي عام 2010 ثابرت مدينة تشونغتشينغ على جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع وعن طريق قنوات متعددة، ممّا دفع بدرجة التصنيع والتمدن وتدويل المدينة، ودفع كذلك بإيجابية بتعاقدات التخليص الجمركي في المعابر الحدودية بين الصين وروسيا وكازاخستان، وفتح خط السكك الحديدية الجديد لنقل الحاويات من مدينة تشونغتشينغ حتى دول أوربا، وكذلك خط سكك حديد تشونغتشينغ البحري لنقل البضائع، حيث أصبحت مدينة تشونغتشينغ جسرًا مهمًّا للانفتاح على الخارج. وبلغ حجم الواردات والصادرات فيها 12.4 مليار دولار، بمعدل نمو أكثر من ضعفين عن السابق، وحقّق معدل جذب التجار الأجانب والاستثمارات الأجنبية قفزة تاريخية، ليحقّق حجم الاستثمار الأجنبي أكثر من 3 أضعاف حجمه ويبلغ 6.3 مليار دولار. وحقّقت الاستثمارات الصينية في الخارج والتابعة للمدينة طفرة كبيرة، لتحقق 5 مليار دولار في مشاريع استثمارية تم التعاقد عليها والعمل فيها. ونرى التعاون المتقارب بين مدينتي تشونغتشينغ وتايوان، حيث وصل حجم استغلال تايوان لاستثمارات مدينة تشونغتشينغ إلى أكثر من 2 مليار دولار ليؤثر ذلك تأثيرًا كبيرًا في تعزيز اسم المدينة وارتقاء مكانتها دوليًّا، لتصبح جسرًا ساحليًّا شهيرًا محليًّا ودوليًّا. وقد شجّع كل من رأس المال العابر للحدود، والتكنولوجيا المتقدّمة، والمواهب الراقية، والسوق الدولي، والمفهوم العالمي عن المدينة من دفع التطور الاقتصادي المتسارع لمدينة تشونغ تشيغ.

وحافظت مقاطعة قوانغشي على المركز الخامس، لتحقّق تقدّمًا كبيرًا في ترتيبها وتزداد 3 درجات مقارنةً بعام 2008، حيث ازداد مستواها في انفتاح الاستثمارات الأجنبية، ومستواها في الانفتاح السياحي درجتين ودرجة على الترتيب. وفي عام 2010 وصل إجمالي حجم الواردات والصادرات فيها إلى 14.2 مليار دولار، بزيادة 24.56% عن العام السابق، ووصل حجم الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية إلى 12.5 مليار دولار، بمتوسط معدل نمو سنوي 25.6%، ومتوسط نمو سنوي للاستثمارات

الأجنبية يقدر بـ85%، كما تمتلك مقاطعة قوانغشي 35 مؤسسة تُصنف ضمن أقوى 500 مؤسسة حول العالم. وتخطي إجمالي الدخل السياحي لأول مرة في تاريخه حاجز 100 مليار يوان، بنمو يبلغ 28%، من بين ذلك بلغ إجمالي دخل السياحة الدولية بالعملة الصعبة ما يساوي 807 مليون دولار. ونجحت المقاطعة في استقبال معرض الصين-الآسيان، وقمة التجارة والاستثمار، ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة الخليج الشمالي، ومنتدى منطقة التجارة الحرة الصين-الآسيان، وأخيرا مهرجان الشباب بين الصين وفيتنام وغيرها من الأنشطة. كما أقامت 5 دول من اتحاد الآسيان قنصلياتها في مدينة نان نينغ بالمقاطعة، كما شاركت مقاطعة قوانغشي ودفعت بالتعاون الإقليمي بين منطقة الخليج الشمالي الاقتصادية، ومنطقة نهر ميجونغ الكبرى، و"محور الممر الاقتصادي" بين الصين وفيتنام، وكذلك بناء الممر الاقتصادي بين الصين وسنغافورة. كما أقامت مقاطعة قوانغشي علاقة صداقة دولية مع 58 مدينة في 26 دولة حول العالم، لتحتل بذلك المركز الأول على مستوى مناطق الغرب.

وتحتل منطقة شينجيانغ المركز السادس، لتحافظ على مستواها عام 2008. وفي عام 2010 دفعت منطقة شينجيانغ بتنمية مناطق الغرب، حيث حظي بناء ممر الطاقة الكبير بها على إنجاز باهر، وبلغ إجمالي حجم الواردات والصادرات 21.7 مليار دولار، بمعدل نمو 26.6%، لتحتل بذلك المركز الثاني على مستوى مناطق الغرب، ووصلت درجة الاعتماد على التجارة الخارجية بها إلى 21.32%. وتقع منطقة شينجيانغ في الوسط بين قارتي آسيا وأوربا، لتجاور بذلك 8 حدود دول تقع في شمال غرب الصين. وتمتلك منطقة شينجيانغ موارد طبيعية وسياحية غنية للغاية، وكذلك إمكانات هائلة للتطور. حيث تسارعت الخطوات لبناء مركز التعاون للحدود الدولية بين الصين ومدينة هوجوس الكازاخستانية، كما تم التدشين الشامل لكافة الأعمال التحضيرية لبناء مناطق التنمية الاقتصادية الخاصة في كل من مدينة كاشي في مقاطة شينجيانغ، ومدينة هوجوس الكازاخستانية. كما تم بنجاح عقد الدورة الـ19 لورشة التجارة الخارجية في مدينة أولوموتشي حاضرة شينجيانغ، بما دفع بالمضي قدما في الأعمال التحضيرية لأول دورة لمعرض أوراسيا الصيني. ونجد كذلك التعمق المتزايد للتعاون التكنولوجي الاقتصادي بين منطقة شينجيانغ ووسط وغرب قارة آسيا وكذلك روسيا. وبلغ حجم

استغلال الاستثمارات الأجنبية 24 مليار دولار، بمعدل نمو 11.3%. وبلغ حجم النقد الفعلي للاستثمارات الأجنبية 130 مليار يوان، بمعدل نمو 30%. ويُنتَظر أن يبلغ عدد السائحين الوافدين للمقاطعة 1.06 مليون سائح، بمعدل نقد أجنبي يبلغ 37 مليون دولار، ومعدل نمو يبلغ 45.7% و40.8% على الترتيب، بما يحقق أفضل مستوى في تاريخ منطقة شينجيانغ. إلا أننا نجد أن مستوى انفتاح التجارة الخارجية، ومستوى التعاون الاقتصادي الخارجي، ومستوى انفتاح الاستثمارات الأجنبية لمنطقة شينجيانغ قد انخفضوا جميعا بدرجات متفاوتة مقارنةً بعام 2008. فقط نجد مستوى انفتاح السياحة الذي ارتقى درجة عن السابق، ولكل هذا علاقة وطيدة بعامل الأمان الاجتماعي والوَحدة الوطنية فيها، فبخلو المقاطعة من البيئة الاجتماعية المستقرة، نجد بالتالي مواجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي لها تحديات عصيبة.

3. المستوى المتأخّر في منافسة الانفتاح على الخارج لمقاطعات منغوليا الداخلية، قانسو، نينغشيا، قوي جوو، وتشينغخاي:

تُظهر نتائج التحليل العنقودي مستوى الانفتاح الخارجي لكل من مقاطعات منغوليا الداخلية، قانسو، نينغشيا، قوي جوو، وتشينغخاي كتصنيف واحد، حيث تأخّر ترتيبها ومجموعها الكلي عن باقي المناطق، بما يوحي بتدني مستوى الانفتاح الخارجي لتلك المقاطعات. وتحتل مقاطعة منغوليا الداخلية المركز السابع، لتنخفض 3 درجات مقارنةً بعام 2008. وتثابر المقاطعة في تنفيذ استراتيجية "الانفتاح نحو الشمال"، كما تستمر في تطوير تجارتها الخارجية، وتسارع في تنفيذ استراتيجية "جذب الاستثمار الأجنبي" و"توسيع الاستثمار الصيني خارجا"، كما تعمل على تعميق التعاون التجاري بين منغوليا الداخلية وروسيا. إلا أنه وبعد دخول الاقتصاد العالمي عام 2010 عصر الأزمات، ووقوع أزمة الديون الأوربية التي زادت الطين بلة، أدّى كل ذلك إلى الانخفاض الكبير في المستوى الكلي للانفتاح الخارجي لمقاطعة منغوليا الداخلية الغنية بالموارد المعدنية وموارد الطاقة. وبالمقارنة بعام 2008 نجد عدم تغير ترتيب منافسة الانفتاح على الخارج لمقاطعتي قانسو ونينغشيا، أما مقاطعة قوي جوو فزاد ترتيبها درجة،وبالنسبة لمقاطعة تشينغخاي فانخفضت درجة هي الأخرى. وبسبب التأثر بالركود الاقتصادي العالمي وأزمة الديون الأوربية، بلغ حجم الواردات والصادرات لمقاطعة قانسو 7.3

مليار دولار، ومنطقة نينغشيا 2.26 مليار دولار، بمعدل نمو 15.1%، لينخفض بوضوح مستوى التعاون الاقتصادي الخارجي، وكذلك مستوى انفتاح الاستثمارات الأجنبية لمقاطعة قانسو، وبالتالي احتلت المركز التاسع على مستوى مناطق الغرب. أما مقاطعة قوي جوو ففي ظل تعرضها لكارثة الجفاف الكبرى، حققت حجم واردات وصادرات بمقدار 3.138 مليار دولار فقط، بدرجة اعتماد على التجارة الخارجية بلغت 4.6%. أما مقاطعة تشينغخاي وفي ظل قلة الطلب الخارجي، بلغ حجم وارداتها وصادراتها 789 مليون دولار فقط، بزيادة 21% عن عام 2008، وعلى الرغم من ذلك احتلت المركز الأخير في ترتيبها على مستوى مناطق الغرب.

4. التقييم والتحليل الديناميكي لمنافسة الانفتاح على الخارج على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

تعمل المنافسة الاستاتيكية للانفتاح على الخارج على إجراء تقييم وتحليل لوضع التطور الفعلي للانفتاح على الخارج في العام نفسه لتلك المناطق، أما لبحث إمكانات تطور الانفتاح على الخارج لمنطقة ما فإننا سنعتمد على البيانات الديناميكية للفترة 2007–2010، لتكون المعادلة التفصيلية كالتالي:

متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات = $\sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010 / القيمة العددية لعام 2007}} - 1$

وكما فعلنا في التحليل الاستاتيكي سنستخدم برنامج SPSS لنحصل على المجموع والترتيب الكلي لمؤشرات المستوى الأول، ومن ثم سنتخذ منها قيمة متغيرة لإجراء تحليل للعنصر الرئيس، ومن هنا نُحَصِّل المجموع والترتيب الديناميكي لمنافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها (تفاصيل نتائج التحليل انظر جدول 2-33)، ولإجراء تحليل وتقييم أكثر شمولية لإمكانات تطور منافسة الانفتاح على الخارج لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها، فسنستخدم المجموع الكلي لمؤشرات المستوى الأول لإجراء تحليل عنقودي (تفاصيل نتائج التحليل انظر جدول 2-34).

جدول (2-33) المجموع والترتيب الديناميكي لمؤشرات منافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	مستوى انفتاح التجارة الخارجية		مستوى التعاون الاقتصادي الخارجي		مستوى انفتاح الاستثمارات الأجنبية		مستوى انفتاح السياحة		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
شينجيانغ	0.972	4	-0.398	8	-0.913	7	2.602	1	1.093	1
تشونغتشينغ	0.297	5	-0.155	7	1.935	2	0.227	4	0.594	2
شانشي	1.151	2	0.647	4	-1.273	11	0.408	3	0.412	3
سيتشوان	2.272	1	0.222	5	-0.545	5	-1.017	10	0.385	4
يونان	-0.201	6	-1.236	10	2.456	1	0.045	6	0.283	5
قوانغشي	1.151	2	0.680	3	-1.174	10	-0.205	7	0.206	6
نينغشيا	-0.988	8	-1.702	11	0.990	4	0.857	2	-0.096	7
قوي جوو	-0.599	7	0.927	2	-0.927	8	0.215	5	-0.201	8
منغوليا الداخلية	-1.826	11	2.188	1	1.256	3	-0.536	8	-0.279	9
تشينغخاي	-0.992	9	-1.192	9	-1.037	9	-0.680	9	-1.041	10
قانسو	-1.236	10	0.018	6	-0.768	6	-1.917	11	-1.356	11

جدول (2-34) نتائج التحليل العنقودي التكراري للمجموع الديناميكي لمؤشرات منافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

Cluster Membership		
Case Number	المنطقة	Cluster
1	شينجيانغ	1
2	تشونغتشينغ	2
3	شانشي	2
4	سيتشوان	2
5	يونان	2
6	قوانغشي	2

3	نينغشيا	7
3	قوي جوو	8
3	منغوليا الداخلية	9
3	تشينغخاي	10
3	قانسو	11

طبقا لنتائج تحليل الجدولين السابقين يمكن استنتاج التالي:

1) استمرار منطقة شينجيانغ في تميزها في مستوى إمكانات تطور الانفتاح على الخارج:

بالنظر إلى الجدولين السابقين، نجد أن منطقة شينجيانغ تحتلّ المركز الأول على مستوى مناطق الغرب في المنافسة الديناميكية للانفتاح على الخارج، بما يوحي بتميزها الأقوى في إمكانات تطور الانفتاح على الخارج، كما تحتلّ إمكانات منطقة شينجيانغ في الانفتاح السياحي المركز الأول كذلك على مستوى مناطق الغرب. أمّا إمكانات انفتاح التجارة الخارجية، فاستمرت في الحفاظ على المركز الرابع، ويحتلّ ترتيبها ومجموعها الكلي المركز الأول. وعلى الرغم من احتلال منطقة شينجيانغ المركز السادس في المنافسة الاستاتيكية، إلا أن إمكاناتها للتطور في المستقبل واضحة للغاية، ويرجع الفضل في ذلك إلى بناء المنطقة التنموية التكنولوجية والاقتصادية، والمنطقة التنموية لصناعة التكنولوجيا العالية، وكذلك الحجم الهائل لصادراتها من المنتجات الزراعية والتي تسرع من خطوات الإصلاح والتنمية بالمقاطعة.

2) المستوى المتوسط لإمكانات تطور الانفتاح على الخارج لمقاطعات ومدن تشونغتشينغ، شانشي، سيتشوان، يونان وقوانغشي:

تُظهر نتائج التحليل العنقودي المستوى المتوسط لإمكانات تطور الانفتاح على الخارج لمقاطعات ومدن تشونغتشينغ، شانشي، سيتشوان، يونان، وقوانغشي. حيث يحتل المجموع والترتيب الكلي لمقاطعة شانشي المركز الثالث على مستوى مناطق الغرب، ولهذا علاقة وطيدة بمثابرة الحكومة المحلية على تنفيذ سياستها لدفع الانفتاح على

الخارج. حيث استمرت في تنفيذ سياسة تطوير الاقتصاد المفتوح للمقاطعة، ونجحت في إقامة منتدى اقتصاد أوراسيا، وورشة عمل التعاون والاستثمار الأجنبي لمناطق الغرب الصيني، ومعرض التكنولوجيا الزراعية العالية، وكذلك أنشطة ترويج التجار الأجانب لمدينة هونغ كونغ ومكاو، لتتمكن مقاطعة شانشي من وضع قاعدة راسخة لتوسيع انفتاحها على الخارج. ويبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية السنوية المستغلة فعليا 2.3 مليار دولار، بمعدل نمو 26.4%، وبلغ عدد المؤسسات الجديدة التي يفوق حجم صادراتها ووارداتها 100 مليون دولار 6 مؤسسات، وبلغ حجم استثماراتها الأجنبية 32 مليون دولار. واحتل المجموع والترتيب الكلي لمقاطعة قوانغشي المركز الرابع في الفترة 2007–2010، ولهذا علاقة وطيدة بالمشاركة الإيجابية والاستقبال الإيجابي لمقاطعة قوانغشي في لكافة أنواع المؤتمرات الدولية، وكذلك تعزيزها المستمر للتعاون الإقليمي في المناطق الاقتصادية في الخليج الشمالي، ومنطقة الآسيان للتجارة الحرة. أما مقاطعة يونان فيقع ترتيبها في المركز الخامس، بما يوحي بالقوة النسبية للمنافسة الشاملة للمقاطعة مستقبلا، خاصة إمكاناتها الهائلة لانفتاح الاستثمارات الأجنبية.

3) المستوى المتأخر لإمكانات تطور الانفتاح على الخارج لمقاطعات نينغشيا، قوي جوو، منغوليا الداخلية، تشينغخاي، وقانسو:

تظهر نتائج التحليل العنقودي مقاطعات نينغشيا، قوي جوو، منغوليا الداخلية، تشينغخاي، وقانسو الخمسة كتصنيف واحد، حيث تمثّل جميعها مستوى متدنيًّا في المنافسة الديناميكية للانفتاح على الخارج، بما يوحي بالضعف النسبي لإمكاناتها في تطوير مستوى الانفتاح على الخارج. وفي السنوات الأخيرة اتخذت منطقة نينغشيا من مدينة ينتشوان مركزا لبلورة بعض المناطق الاقتصادية التي ترتبط بالساحل الذهبي للنهر الأصفر مثل منطقة شي آن–شيانيانغ، ومنطقة لانجوو–تيانشوي، والدائرة الاقتصادية التي تضمّ مدن هوهيهوت، وباوتوو، وأوردوس، ومدينة يولين في مقاطعة شانشي. وقد أدّت مجالات العلوم البشرية والجغرافية، والصناعات وغيرها من المجالات

المتميزة بالمقاطعة إلى تعزيز وتوسيع الانفتاح الإقليمي التقليدي، لدفع الانفتاح نحو الغرب، بما رفع من مستوى الانفتاح الكلي. وبالنسبة لمقاطعة قوي جوو فقد استمرت في تنمية مواردها السياحية، حيث استندت إلى الموقع الجغرافي المتميز لمحور النقل البري المهم الواقع في جنوب غرب المقاطعة، واستغلّت منطقة الصين-الآسيان للتجارة الحرة، ومنطقة نهر ميجونغ الاقتصادية الكبرى، وكذلك منطقة دلتا جوجيانغ الاقتصادية استغلالًا كبيرًا لتشارك بإيجابية في التعاون الدولي الإقليمي مع دول جنوب وجنوب شرق آسيا، لتصبح بذلك "منصّة صينية جديدة" للانفتاح على الخارج، ممّا جعل كل هذه العوامل سببًا في تحصيل مقاطعة قوي جوو على المزيد من الإمكانات القوية مستقبلًا في مجال الانفتاح على الخارج.

9. تقييم منافسة الدور الحكومي وتحليله:

تعتبر الحكومة القوة المهمة لدفع النمو الاقتصادي، ويرتبط الدور الوظيفي للحكومة ارتباطًا مباشرًا بالقدرة التنافسية الشاملة لدولة ما أو منطقة ما. ومن هنا ومن أجل تصوير أدق لتغيّر أوضاع منافسة الدور الحكومي بين مقاطعات مناطق الغرب ومدنها منذ عام 2008، سنعتمد في هذا التقرير على إطار نظام مؤشرات كتاب "تقرير حول التطور الاقتصادي للغرب الصيني لعام 2010.... تحليل المنافسات"، وسنقوم من خلال التحليل الاستاتيكي (لعام 2010)، والتحليل الديناميكي (للفترة 2007-2010) بدمج طريقة تحليل العنصر الرئيس، وطريقة التحليل العنقودي، لإجراء تحليل وتقييم لمنافسة الدور الحكومي لمناطق الغرب الصيني.

1. بناء نظام مؤشرات تقييم لمنافسة الدور الحكومي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

كيف يمكننا تقييم منافسة الدور الحكومي؟..... يستخدم معهد لوزان السويسري الدولي للإدارة (IMD) كفاءة الحكومة لتقييم تأثير الحكومة في المنافسة الوطنية لدولة ما، وتشمل مؤشرات التقييم 5 مؤشرات من المستوى الثالث هي: المالية العامة، والسياسة المالية، والإطار الوضعي، والقوانين المؤسسية، والإطار الاجتماعي، ويندرج تحت هذه المؤشرات 71 مؤشرًا من المستوى الرابع. ويعتمد كل من وانغ بينغ أن

(2003)، ولي مينغ رونغ (2006) على 3 مجالات لتحليل منافسة الدور الحكومي وهي: منافسة الحكومة للتطور الاقتصادي، ومنافسة الحكومة التنظيمية، ومنافسة الحكومة للضمان الاقتصادي. أما خوانغ تشون تشون، وجو يي أن (2011) فقد لخصا طريقة الاختبار الوجودي للمنافسة بين الحكومات المحلية، وأشارا إلى إمكانية بحث المنافسة بين الحكومات المحلية عن طريق المنافسة الضريبية، ومنافسة النفقات، ومنافسة العاملين في الحكومة. وترى هذه الدراسة أنه نظرًا للبعد الجغرافي لمقاطعات ومدن الغرب الاثنتا عشرة، وتدهور عواملها البيئية، وتأخّر مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد عدد الفقراء بها، والضعف النسبي للبنية التحتية فيها من شبكة مواصلات واتصالات وغيرها، يحتاج الاقتصاد المتطور في ظلّ هذه الظروف الخاصة إلى دعم وتعزيز قوي من الحكومة. ومن هنا سنعمل من خلال زاوية البنية التحتية، والقدرة المالية الحكومية، وقدرتها على الضمان الاجتماعي، وحماية الحكومة للعدالة الاجتماعية على بحث قدرة الحكومة على دفع التطور الاقتصادي، وقدرتها على توفير السلع العامة، وقدرتها على إعادة تخصيص الموارد لحماية الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وسنتخذ من كل تلك البيانات أساسا لتأسيس نظام مؤشرات لتقييم المنافسة الاستاتيكية والديناميكية للدور الحكومي لمناطق الغرب (انظر جدولي 2-35 و2-36).

جدول (2-35) نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي لمنافسة الدور الحكومي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
المنافسة الاستاتيكية للدور الحكومي	قدرة الدفع الحكومي	السعة التخزينية للوحات البيانات التبادلية/ كثافة الكابلات الضوئية ذات المسافات الطويلة/ عدد وصلات شبكات الانترنت/ حساب طول خطوط النقل البري/ حساب طول الطرق السريعة/ حساب طول الممرات المائية الداخلية/ حجم نقل الطيران المدني/ حجم نقل الشحن المدني/ حجم كثافة خطوط النقل البري/ نسبة الطرق السريعة من إجمالي حجم الطرق/ حجم كثافة الممرات المائية
	قدرة الحكومة المالية	النفقات المالية/ نسبة تكاليف بناء البنية التحتية من حجم النفقات المالية/ نسبة المصروفات الإدارية من حجم النفقات المالية/ متوسط نصيب موظفي الخدمة التمدن من إجمالي الناتج المحلي
	قدرة الضمان الاجتماعي	نسبة التغطية التأمينية الطبية الأساسية/ نسبة التغطية التأمينية الأساسية للبطالة/ نسبة التغطية التأمينية الأساسية للمعاشات/ معدل البطالة المسجل
	درجة العدالة الاجتماعية	مقارنة دخول المدن ودخول القرى/ نسبة الضمان المعيشي الأدني لسكان المدن من تعداد سكان المدن/ المدفوعات التحويلية/ نسبة المدفوعات التحويلية من حجم الإيرادات المالية

جدول (2-36) نظام مؤشرات التقييم الديناميكي لمنافسة الدور الحكومي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث (%)
المنافســــــة الديناميكية للدور الحكـــــــومي	قدرة الدفع الحكومي	معدل نمو السعة التخزينية للوحات البيانات التبادلية/ معدل نمو كثافة الكابلات الضوئية ذات المسافات الطويلة/ معدل نمو عدد وصلات شبكات الانترنت/ معدل نمو طول خطوط النقل البري/ معدل نمو طول الطرق السريعة/ معدل نمو حساب طول الممرات المائية الداخلية/ معدل نمو حجم نقل الطيران المدني/ معدل نمو حجم نقل الشحن المدني/ معدل نمو حجم كثافة خطوط النقل البري/ معدل نمو نسبة الطرق السريعة من إجمالي حجم الطرق/ معدل نمو حجم كثافة الممرات المائية
	قدرة الحكومة المالية	معدل نمو النفقات المالية/ معدل نمو نسبة تكاليف بناء البنية التحتية من حجم النفقات المالية/ معدل نمو نسبة المصروفات الإدارية من حجم النفقات المالية/ معدل نمو متوسط نصيب موظفي الخدمة التمدن من إجمالي الناتج المحلي
	قدرة الضمان الاجتماعي	معدل نمو نسبة التغطية التأمينية الطبية الأساسية/ معدل نمو نسبة التغطية التأمينية الأساسية للبطالة/ معدل نمو نسبة التغطية التأمينية الأساسية للمعاشات/ معدل نمو معدل البطالة المسجل
	درجة العدالة الاجتماعية	معدل نمو المقارنة بين دخول المدن ودخول القرى/ معدل نمو نسبة الضمان المعيشي الأدني لسكان المدن من تعداد سكان المدن/ معدل نمو المدفوعات التحويلية/ معدل نمو نسبة المدفوعات التحويلية من حجم الإيرادات المالية

2. التقييم والتحليل الاستاتيكي لمنافسة الدور الحكومي على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

نعتمد في كافة البيانات المستخدمة في التحليل والتقييم على "كتاب الإحصاء السنوي الصيني لعام 2011"، و"كتاب الإحصاء السنوي للشؤون التمدن في الصين لعام 2011"، و"كتاب الإحصاء لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني لعام 2011"، وذلك لضمان دقة المعلومات. ومن حيث طريقة التحليل وغير الاستمرار في استخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس، فقد قمنا بدمج طريقة التحليل العنقودي التكراري، لنُحَصِّل في النهاية المجموع والترتيب الكلي لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها في المنافسة الاستاتيكية للدور الحكومي، ونستعرض نتائج التحليل في جدولي (2-37) و(2-38).

جدول (2-37) نتائج التقييم الاستاتيكي لمنافسة الدور الحكومي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	قدرة الدفع الحكومي		قدرة الحكومة المالية		قدرة الضمان الاجتماعي		درجة العدالة الاجتماعية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
سيتشوان	1.38	1	0.71	2	-0.53	9	1.27	1	1.22	1
تشونغتشينغ	0.37	3	1.05	1	0.24	4	0.23	4	0.88	2
منغوليا الداخلية	-0.33	7	0.62	3	0.58	2	0.35	3	0.66	3
شانشي	0.33	4	-0.13	6	0.14	5	0.46	2	0.26	4
تشينغخاي	-1.1	11	0.32	4	-0.06	6	0.14	5	0.1	5
قوانغشي	0.61	2	-0.06	5	-0.43	8	-0.11	7	-0.11	6
شينجيانغ	-0.57	10	-0.5	9	1.79	1	-0.3	8	-0.14	7
قانسو	-0.43	8	-0.32	8	0.3	3	-0.41	9	-0.42	8
يونان	0.19	5	-0.5	10	-1.05	11	0.11	6	-0.46	9
نينغشيا	-0.52	9	-0.17	7	-0.36	7	-0.83	10	-0.73	10
قوي جوو	0.07	6	-1.02	11	-0.61	10	-0.9	11	-1.26	11

جدول (2-38) نتائج التحليل العنقودي التكراري للمجموع الديناميكي لمنافسة الدور الحكومي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

Cluster Membership

Case Number	المنطقة	Cluster	Distance
1	سيتشوان	1	.300
2	تشونغتشينغ	1	.040
3	منغوليا الداخلية	1	.260
4	شانشي	4	.233
5	تشينغخاي	4	.073
6	قوانغشي	4	.138
7	شينجيانغ	4	.168
8	قانسو	3	.117
9	يوننان	3	.077
10	نينغشيا	3	.193
11	قوي جوو	2	.000

من خلال نتائج تحليل العنصر الرئيس والتحليل العنقودي التكراري يمكننا استنتاج التالي:

1. **التميز الأقوي للمنافسة الاستاتيكية للدور الحكومي لمقاطعة سيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة منغوليا الداخلية:**

مقارنة بعام 2008 نجد استمرار مقاطعة سيتشوان، ومدينة تشونغ تشيغ في احتلال مقدمة مناطق الغرب في منافسة الدور الحكومي، أما مقاطعة منغوليا الداخلية فارتفع ترتيبها من المركز الرابع عام 2008 لتصل إلى المركز الثالث. وفي عام 2010 ارتفع مستوى تلك المناطق الثلاثة في مجال قدرة الحكومة المالية، ومجال دفع العدالة الاجتماعية، ليحتل ترتيب مؤشراتها على الترتيب المركز الثاني والأول والثالث، والمركز الأول والرابع والثالث. وخلال فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة من التنمية" حظي بناء البنية التحتية في مقاطعة سيتشوان على تقدم كبير، لتدشن بناء محور المواصلات

الشامل في مناطق الغرب، بحيث تم وضع الإطار الرئيس له. ووصل عدد مشاريع السكك الحديدية الجاري العمل فيها على مدار 5 سنوات إلى 25 مشروع، بطول يُقدر بـ3547 كيلومتر، وبلغ عدد مشاريع الطرق السريعة 34 مشروعا، بطول يُقدر بـ3212 كيلومتر لا يزال جاري العمل فيه، و2681 كيلومتر يُسمح فيه بالحركة المرورية. حيث تم البدء في استخدام المدارج في مطار (كانغ دينغ) ومطار (شوانغ ليو)، وكذلك تم الانتهاء من العمل في المرحلة الثانية في ميناء (لوو جوو) للنقل، كما بدأ التشغيل التجريبي لميناء (يي بينغ)، لتصل القدرة الاستيعابية السنوية للموانئ النهرية الداخلية للمقاطعة إلى مليون حاوية، وبهذا حققت قدرة الدفع الحكومي لمقاطعة سيتشوان المركز الأول. وفي الوقت نفسه عمقت المقاطعة من تنفيذ مشاريع الخدمة التمدن، ليبلغ إجمالي النفقات المالية في جانب الضمان المعيشي 857.8 مليار يوان، ليمثل 3.8 أضعاف فترة "الخمس سنوات العاشرة للتنمية". وبلغ عدد العاملين الجدد في المدن 3.399 مليون عامل، وبلغ عدد العمالة المُعاد توظيفها بعد تسريحها 1.646 مليون عامل. وكذلك دفعت المقاطعة من تهجير القوى العاملة غير الخبيرة من القرى إلى المدن، ليزداد إجمالي دخل هذه الخدمة من 72.2 مليار يوان عام 2005 إلى 175.79 مليار يوان، بما من شأنه العمل على توسيع جهود الحد من الفقر، وحل مشكلة الفقر لـ4.99 مليون مواطن خلال 5 سنوات.

ومثلها مثل مقاطعة سيتشوان فقد استمرت مدينة تشونغتشينغ منذ عام 2008 في الحفاظ على تكامل مواردها الإدارية، وارتقاء كفاءتها الإدارية، كما حافظت على زخم تأسيسها كمدينة مركزية. نخص بالذكر بناء شبكة (باشي) للطريق الدائري السريع، والذي كان أول من ألغى تحصيل رسوم الطرق من المستوى الثاني في مناطق الغرب. ومنذ فترة "الخمس سنوات العاشرة للتنمية" والدفع بتأسيس حكومة ذات طابع خدمي يلاقي نتائج جيدة، ليرتفع ترتيب قدرة الدفع الحكومي، وقدرة الحكومة المالية. أما مقاطعة منغوليا الداخلية فقد دفعت بإيجابية بإصلاح نظام الحكومة الإداري، وإعلان الشؤون الحكومية. وقد لاقي تأسيس الشؤون الحكومية الإلكترونية تعزيزًا كبيرًا. وفي الوقت نفسه عزّزت المقاطعة بقوة من البناء الاجتماعي القائم أساسًا على تحسين معيشة الشعب، وبدأت في التنفيذ الأكثر إيجابية لسياسة العمالة، لتحقق بشكل مبدئي

هدف "أسر بلا حاجة للتوظيف"، ويكون هناك على الأقل فردّ واحد فقط في كل أسرة بحاجة إلى التوظيف. كما استمرت المقاطعة في توسيع تغطيتها لكافة أنواع الضمانات الاجتماعية، ليحتلّ مؤشر تغطية التأمينات الاجتماعية المركز الثاني على مستوى مناطق الغرب بعد منطقة شينجيانغ مباشرة. وفي ظل الدفع الحكومي العميق للحد من الفقر تقلّصت أكثر الفجوة بين دخول المدن والقرى، وتميّز نسبيًّا ترتيب مؤشرات قدرة الحكومة المالية، وقدرة الضمان الاجتماعي، ودرجة العدالة الاجتماعية في مقاطعة منغوليا الداخلية.

2. المستوى المرتفع-المتوسط لمنافسة الدور الحكومي لمقاطعات شانشي، تشينغخاي، قوانغشي، وشينجيانغ:

من بين تلك المقاطعات الأربعة نجد الارتقاء السريع في ترتيب منافسة الدور الحكومي لمقاطعة تشينغخاي، حيث ارتفعت من المركز الحادي عشر عام 2008 لتصل إلى المركز الخامس عام 2010. إلا أن ترتيب مقاطعة قوانغشي انخفض انخفاضًا سريعًا من المركز الثالث عام 2008 لتصل إلى المركز السادس عام 2010. وكذلك مقاطعتي شانشي، وشينجيانغ شهدا أيضا تغيّرًا في ترتيبهما.

من بين تلك المقاطعات الأربعة نجد ترتيب درجة العدالة الاجتماعية لمقاطعة شانشي في المقدمة. ففي فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" اتخذت حكومة المقاطعة بقوة كافة الإجراءات لترتيب المصالح المختلفة لحلّ العديد من المشاكل الحياتية البارزة، وتسريع مستوى المساواة في الخدمات الاجتماعية، وبدأت المقاطعة في تنفيذ نظام البدل المعيشي لمن يفوق عمره 80 عامًا، كما ازدادت على الترتيب كل من معاشات المتقاعدين، والدعم الطبي للقرى الجديدة، والمستوى الأدنى للضمان الاجتماعي في المدن، والمستوى الأدنى للضمان الاجتماعي في القرى، ودعم الخمس ضمانات الحياتية[7] بنسبة 221%، و600%، و99%، و156%، و129%. وفي عام 2011 بلغت نسبة نفقات الضمانات الاجتماعية لمقاطعة شانشي 14.2% من حجم النفقات الكلي، لتحتل بذلك المركز الثالث على مستوى مناطق الغرب. وتعزّزت درجة

7- الضمانات الخمسة: ضمان المأكل، ضمان الملبس، ضمان المسكن، ضمان العلاج، وضمان الدفن.

الحد من الفقر في المقاطعة، حيث نجح 3.25 مليون مواطن في فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" من الخروج من دائرة الفقر، وتقلّصت الفجوة بين دخول المدن ودخول القرى من 4.11:1 في نهاية العام السابق إلى 3.82:1. وكانت مقاطعة تشينغخاي الأسرع في الارتقاء بترتيبها، حيث صعدت من المركز الأخير عام 2008 إلى المركز الخامس. وبالنظر إلى نتائج التحليل في العامين نكتشف السبب وراء ذلك الارتقاء في الترتيب، حيث يرجع إلى ارتفاع ترتيب مؤشر قدرة الحكومة المالية، والذي ارتفع من المركز الأخير عام 2008، ليصل إلى المركز السابع عام 2010، ويرجع السبب في ذلك إلى اعتباره واحدا من مؤشرات تمثيل كفاءة العمل الحكومي. وبلغت المصروفات الإدارية فقط نسبة 12.2% من حجم النفقات المالية في مقاطعة تشينغخاي، لتمثل بذلك أقل نسبة على مستوى مناطق الغرب. أما مقاطعة قوانغشي فمثلت أقوي مستوى لقدرة الدفع الحكومي، لتحتل المركز الثاني على مستوى مناطق الغرب. فخلال فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" ازداد معدل نمو استثمارات الأصول الثابتة في المقاطعة، وأحدثت المقاطعة طفرة كبيرة في مجال بنيتها التحتية، لتصبح تلك الفترة التي تشهد فيها مقاطعة قوانغشي في تاريخها تنفيذ أكبر عدد لمشاريعها الضخمة، ذات أكبر نطاق، وكذلك تنفيذ أكبر عدد للاستثمارات الناجحة فيها. وحتى عام 2011 وصل عدد خطوط السكك الحديدية المستَمَر في بنائها إلى 29 خطًّا، بزيادة 500 كيلو متر في طوله، ليبلغ إجمالي طوله 3200 كيلومتر، ووصل عدد الطرق السريعة المستَمَر في بنائها إلى 39 طريقًا بطول 3400 كيلومتر، بزيادة 1235 كيلو متر في طوله، ليبلغ إجمالي طول ما تم بناؤه 2574 كيلومتر. وتم زيادة طرق جديدة بطول يبلغ 39500 كيلو متر، بإجمالي طول 103 ألف كيلومتر. وحققت المقاطعة إنجازًا مبدئيًّا في توزيع شبكة الطرق السريعة على مستوى المقاطعة، وإدخال الطرق السريعة فوق المستوى الثاني لكل المراكز في المقاطعة، وإدخال الطرق الأسفلتية في كل قرى المقاطعة. أما منطقة شينجيانغ فقد استمرت في الحفاظ على ترتيبها الأول من حيث قدرة الضمان الاجتماعي، كما حافظت على المركز الأول على مستوى مناطق الغرب في نسبة التغطية التأمينية للبطالة، ونسبة التغطية التأمينية الصحية. أما من حيث نسبة تغطية المعاشات، ونسبة البطالة المسجلة فاحتلت فيهما المركز الثاني لتحل مباشرة بعد مدينة تشونغتشينغ ومقاطعة قانسو على الترتيب. كما أسهم دفع نظام الضمانات

الاجتماعية وتحسينه في ترسيخ قاعدة قوية للأمن الاجتماعي، والانسجام بين القوميات في منطقة شينجيانغ.

3. المستوى المتوسط-المتدني لمنافسة الدور الحكومي لمقاطعات قانسو، يوننان، ونينغشيا:

تُظهر نتائج تحليل العنصر الرئيس احتلال تلك المقاطعات الثلاثة المراكز من الثامن حتى العاشر في منافسة الدور الحكومي، لتمثّل جميع مؤشراتها مستوى متوسط.

ومقارنة بعام 2008 ارتفع ترتيب مقاطعة قانسو لتصل إلى المركز الثامن بعدما كانت في المركز العاشر، أمّا مقاطعتا يوننان ونينغشيا فانخفض ترتيبهما درجتين. ويرجع الفضل في ارتفاع ترتيب مقاطعة قانسو إلى ارتفاع مستوى قدرة الدفع الحكومي، وقدرة الضمان الاجتماعي. وخلال فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" بدا التحسن واضحا في عوامل البنية التحتية في مقاطعة قانسو، وازداد عدد الطرق السريعة بمقدار 73500 كيلو متر، وبلغ طول الطرق المتقدمة 8100 كيلومتر، من بينها 2046 كيلومتر طول الطرق السريعة، وقد تم إدخال الطرق السريعة فوق المستوى الثاني إلى 67 مركزا على مستوى المقاطعة، وكذلك إدخال الطرق الأسفلتية إلى 95% من قرى المقاطعة، وإدخال الطرق السريعة إلى القرى المبنية حديثا، إلا أنها لازالت في حاجة إلى رفع مستواها، وبهذا لا يزال ترتيب المقاطعة يمثل مستوى منخفضًا - متدنيًّا. وفي عام 2010 حقّقت حكومة مقاطعة قانسو نتائج أفضل في رفع مستوى الضمان الاجتماعي. كما نجد مقاطعة قانسو تسبق بعام الصين كلها في وضع نظام المستوى الأدنى للضمانات الاجتماعية للقرى، وكذلك تسبق بعام في تحقيق التغطية الصحية الكاملة في القرى الجديدة، وكذلك تسبق بعام في تنفيذ نظام التأمين الصحي لأهل المدن. حيث بلغت نسبة المشاركة التأمينية في 10 مراكز تجريبية على مستوى المقاطعة للحملة الأولى لتأمينات المعاشات 95.45%، وبلغت نسبة الحملة الثانية في 15 مركزًا تجريبيًّا 74%، وبلغت نسبة المشاركة في مركز منطقة التبت 91%. ويمثل معدل البطالة المسجل في المقاطعة النسبة الأقل على مستوى مناطق الغرب. وارتفع ترتيب مؤشّر قدرة الضمان الاجتماعي للمقاطعة من المركز السابع ليصل إلى المركز الثالث. أما مقاطعة يوننان، فيرجع سبب انخفاض

ترتيبها إلى انخفاض ترتيب مؤشر قدرة الحكومة المالية، لينخفض ترتيبها من المركز السادس لتصل إلى المركز العاشر، بما يوحي بشدة احتياج المقاطعة إلى تعزيز قدرة حكومتها الخاصة، وتخفيض تكاليف الحكومة المالية، ورفع كفاءتها الإدارية. أما منطقة نينغشيا، فيرجع السبب في انخفاض ترتيبها إلى انخفاض ترتيب قدرة الضمان الاجتماعي، ودرجة العدالة الاجتماعية، لينخفض ترتيب المقاطعة درجتين مقارنةً بعام 2008. وعلى مستوى قدرة الضمان الاجتماعي نجد المقاطعة في عام 2010 تحقق أعلى معدل لتسجيل البطالة على مستوى مناطق الغرب، لتصل إلى 4.35%، وكذلك حققت نسبة تغطية تأمينات المعاشات مستوى منخفض (المركز الثامن)، لتنخفض كثيرا عن ترتيبها عام 2008 (المركز الرابع). أما نسبة تغطية تأمين بدل البطالة، ونسبة تغطية التأمين الصحي فنجد ترتيبهما جيدا نوعًا ما (المركز الرابع والمركز الثالث على الترتيب)، إلا أن ترتيبهما انخفض كذلك عن عام 2008 (المركز الثالث كليهما). وعلى مستوى درجة العدالة الاجتماعية نجد في عام 2010 نفقات الضمان الاجتماعي لمنطقة نينغشيا تحتل 6.28% من حجم النفقات المالية، لتقل كثيرا عن متوسط مستوى مناطق الغرب، وتحتل بذلك المركز قبل الأخير على مستوى مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. كما انخفض ترتيب مؤشر مقارنة نسبة عدد السكان طالبي الإغاثة الحكومية للعيش من حجم التعداد الكلي للسكان ليحتل المركز الرابع من أسفل الترتيب، بما يوحي بعدم كفاية الصرف المعيشي لحكومة منطقة نينغشيا، ممّا أدى إلى خلل مستوى الضمان الاجتماعي، والضعف النسبي لدرجة العدالة الاجتماعية.

4. منافسة الدور الحكومي لمقاطعة قوي جوو في المركز الأخير:

تُظهر نتائج تحليل العنصر الرئيس انخفاض الترتيب الاستاتيكي لمنافسة الدور الحكومي لمقاطعة قوي جوو، فبالمقارنة بعام 2008 لا نجد أي تغيّر في كافة مؤشراتها ماعدا مؤشر قدرة الدفع الحكومي، حيث استمرت المؤشرات كلها في ظاهرة الانخفاض، خاصة مؤشر درجة العدالة الاجتماعية الذي انخفض من المركز الرابع عام 2008 إلى المركز الحادي عشر. وفي عام 2010 انخفضت مؤشرات نفقات الضمان الاجتماعي

ونسبتها من حجم النفقات المالية، ونسبة عدد السكان طالبي الإغاثة الحكومية للعيش من حجم التعداد الكلي للسكان عن متوسط مستوى مناطق الغرب، لتتفوق فقط على منطقة نينغشيا. كما زادت الفجوة بين دخول المدن ودخول القرى (ارتفعت إلى 4.07)، لتُعتبر بذلك أكبر فجوة بين دخول المدن والقرى على مستوى مناطق الغرب. أمّا في عام 2008، فقد كانت تلك الفجوة الصغرى على مستوى مناطق الغرب. كما كانت نفقات الضمان الاجتماعي ونسبتها من حجم النفقات المالية، ونسبة عدد السكان طالبي الإغاثة الحكومية للعيش من حجم التعداد الكلي للسكان أفضل من نسبتهما عام 2010 (ليحتل ترتيبهما على الترتيب المركز التاسع والمركز الثامن والمركز الثالث)، بما يوحي ذلك الوضع بإغفال مقاطعة قوي جوو مستوى معيشة الشعب أثناء تعزيز بنائها الاقتصادي، وبالتالي تشهد المقاطعة انخفاضًا سريعًا في درجة العدالة الاجتماعية بها.

3. التقييم والتحليل الديناميكي لمنافسة الدور الحكومي على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

نرى أن التحليل الاستاتيكي فقط يستطيع أن يعكس مستوى منافسة الدور الحكومي في مناطق الغرب ومدى الكفاءة التنفيذية لوظائفها للعام نفسه، أما التحليل الديناميكي، فيستطيع أن يعكس اتجاه التطور لمنافسة الدور الحكومي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال فترة زمنية محددة. ومن حيث طريقة التحليل سنستمر في دمج طريقة تحليل العنصر الرئيس والتحليل العنقودي التكراري، إلا أننا سنستخدم بيانات عام 2007 بجانب بيانات عام 2010، لنُحَصِّل في النهاية متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات لكافة مؤشرات التحليل الديناميكي لمنافسة الدور الحكومي، على أن تكون المعادلة التفصيلية كالتالي:

$$\text{متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات} = \sqrt[3]{\text{القيمة العددية لعام 2010/القيمة العددية لعام 2007}} - 1$$

ومن حيث مصدر البيانات سنعتمد على "كتاب الإحصاء السنوي الصيني لعام 2007" بجانب "كتاب الإحصاء لعام 2010"، وسنعتمد كذلك على "كتاب الإحصاء السنوي المحلي للاثنتي عشرة مقاطعة ومدينة في الغرب الصيني"، وأخيرا "كتاب الإحصاء السنوي الصيني للشؤون التمدن"، وذلك لضمان دقة المعلومات. ونستعرض نتائج التحليلين الديناميكيين لمنافسة الدور الحكومي في الجدولين التاليين:

جدول (2-39) المجموع والترتيب الديناميكي لمؤشرات منافسة الدور الحكومي على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	قدرة الدفع الحكومي		قدرة الحكومة المالية		قدرة الضمان الاجتماعي		درجة العدالة الاجتماعية		الإجمالي	
	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب	المجموع	الترتيب
تشونغتشينغ	0.85	1	0.28	3	1.01	1	-0.11	6	0.87	1
شينجيانغ	0.37	4	-0.46	8	0.35	3	-0.06	5	0.81	2
قوانغشي	0.05	5	-0.83	10	0.25	4	-0.35	9	0.62	3
نينغشيا	0.71	2	0.21	4	-0.38	9	-0.65	10	0.54	4
قوي جوو	-0.22	7	-0.74	9	0.9	2	1	1	0.05	5
منغوليا الداخلية	0.38	3	0.07	5	-0.63	10	-0.94	11	-0.08	6
شانشي	-0.02	6	-0.25	7	-0.27	8	-0.19	8	-0.14	7
قانسو	-0.26	8	0.01	6	-0.05	6	0.86	2	-0.40	8
يونان	-0.73	11	-0.85	11	-0.21	7	0.32	3	-0.42	9
سيتشوان	-0.53	9	0.84	2	0.05	5	-0.12	7	-0.7	10
تشينغخاي	-0.6	10	1.72	1	-1.01	11	0.24	4	-1.41	11

جدول (2-40) نتائج التحليل العنقودي التكراري للمجموع الديناميكي لمؤشرات منافسة الانفتاح على الخارج لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

Cluster Membership

Case Number	المنطقة	Cluster	Distance
1	تشونغتشينغ	1	.300
2	شينجيانغ	1	.120
3	قوانغشي	1	.180
4	نينغشيا	3	.183
5	قوي جوو	3	.093
6	منغوليا الداخلية	3	.048
7	شانشي	3	.228
8	قانسو	4	.070
9	يونان	4	.050
10	سيتشوان	4	.120
11	تشينغخاي	2	.000

ومن خلال نتائج التحليلين السابقين يمكننا استنتاج التالي:

1) التميز الأقوى لمدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي شينجيانغ، وقوانغشي في المنافسة الديناميكية للدور الحكومي:

من خلال نتائج تحليل العنصر الرئيس نجد الأداء المتميز لمدينة تشونغتشينغ ومقاطعتي شينجيانغ، وقوانغشي في مجالي قدرة الدفع الحكومي، وقدرة الضمان الاجتماعي، ليحتّلا في تلك المناطق الثلاثة على الترتيب المركز الأول والأول، والمركز الرابع والثالث، والمركز الخامس والرابع. وفي خلال 3 سنوات انتهت مدينة تشونغتشينغ من بناء شبكة الطرق السريعة في المدينة، كما تمّ نشر مواصلات السكك الحديدية على مستوى المدينة كلها. وفي مجال الضمان الاجتماعي نجد مدينة تشونغتشينغ في عام 2009 قد عملت على صرف دعم مادي بقيمة 670 مليون يون لنظام التأمين الاجتماعي للمتعسّرين في الحصول على وظيفة، وكذلك للمتدربين مهنيا وغيرهما من أنواع الدعم،

بما أسهم في استقرار ونشر العمالة. كما أتمت المدينة بناء إطار نظام الضمانات الاجتماعية، لتحلّ نهائيًّا مشكلة تحول عمل الفلاحين مُلاَّك الأرض من مجال الزراعة بسبب استخدام الحكومة للأرض، وكذلك مشكلة تأمين المعاشات للموظفين الذين تخطّوا سنّ التقاعد ولم يسجّلوا فيها. كما حقّقت المدينة التغطية الكاملة للتأمينات الصحية في المدن والقرى. وفي عام 2010 بدأت في إصلاح نظام تسجيل الإحصاء في المدن والقائم أساسًا على هجرة الفلاحين للعمل بالمدن، وذلك لضمان حصول المواطنين بكافة الطبقات على معاملة متساوية في مجالات العمالة، والمعاشات، والعلاج، والإسكان، والتعليم وغيرها من المجالات. أدت كل تلك الإجراءات إلى الارتقاء السريع خلال 3 سنوات لقدرة الدفع الحكومي في مدينة تشونغتشينغ. ومن ناحية أخرى نجد كذلك التميز في مستوى مؤشر القدرة المالية للحكومة، ليحتلّ المركز الثالث على مستوى مناطق الغرب. وفي غضون 3 سنوات وفي ظل نظام تقليل الضرائب لرفع أرباح المؤسسات ازداد نمو دخل الموازنة العاملة للنظام المالي المحلي للمدينة. وبداية من عام 2010 حققت المدينة خطط استثمارية تُنَّفذ على مدار 3 سنوات بقيمة 1.5 تريليون يوان، بما يوسع من المتطلبات المحلية، ويدفع باستثمارات الأصول الثابتة في المجتمع، وكذلك يدفع بالنمو الاقتصادي. كما استمرت المدينة في دفع تحسين "الحكومة ذات الطابع الخدمي"، وكذلك دفع الارتقاء بالقدرة الكفائية لإدارة الحكومة.

2) المستوى المرتفع - المتوسط للمنافسة الديناميكية للدور الحكومي لمقاطعات نينغشيا، قوي جوو، منغوليا الداخلية، وشانشي:

طبقًا لنتائج تحليل العنصر الرئيس نجد الارتقاء السريع لقدرة الدفع الحكومي، وقدرة الحكومة المالية لمنطقة نينغشيا، ليحتل ترتيبهما الديناميكي المركز الثاني والرابع على الترتيب. أما مقاطعة قوي جوو، فشهدت الارتفاع الأسرع في درجة العدالة الاجتماعية، وقدرة الضمان الاجتماعي، ليحتل ترتيبهما الديناميكي المركز الثاني والمركز الأول على الترتيب. وتشهد مقاطعة منغوليا ارتفاعًا سريعًا نسبيًّا لقدرة الدفع الحكومي بها، ليحتلّ ذلك المؤشر المركز الثالث ديناميكيا. أما مقاطعة شانشي، فانخفض ترتيب كافة مؤشراتها، لتمثل جميعا مستوى مرتفع-متوسط.

وعلى مدار 3 سنوات أولت منطقة نينغشيا اهتمامًا كبيرًا بمشاريع بناء البنية التحتية، وكذلك المشاريع الضخمة فيها. فقد حقّقت مجالات الطاقة، بناء السكك الحديدية، بناء الطرق السريعة، بناء المطارات، والمشروعات الاجتماعية وغيرها من المجالات إنجازات باهرة. وفي الوقت نفسه استمرت منطقة نينغشيا في التعزيز الذاتي للحكومة، لتقدّم بذلك خدمات حكومية عالية الكفاءة، وبهذا استمرت درجة رضي الشعب عن مستوى الخدمات في الازدياد. أمّا مقاطعة قوي جوو فقد ارتفع جليًّا فيها مستوى معيشة الشعب، ومستوى الضمان الاجتماعي. فخلال فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" وصلت قيمة إنفاقات الحكومة للحد من الفقر إلى 8.56 مليار يوان، بما أسهم في تقليل أعداد الفقراء بنسبة 2.724 مليون مواطن. واستمر التوسع في نسبة تغطية التأمينات الأساسية لموظفي المدن كالتأمين الصحي، والمعاشات، وتأمين البطالة، والتأمينات ضد الجروح، وتأمين الإنجاب، واستمر مستوى الضمانات الاجتماعية في الارتفاع، ليغطي بالكامل نظام التأمينات الصحية في القرى الجديدة. وبلغ إجمالي عدد العمالة الموظفة حديثا 950 ألف موظف، وبلغ معدل نمو نسبة المقارنة بين دخول المدن والقرى 3.25%، لتأتي مباشرة بعد مقاطعة قانسو في الترتيب، وبهذا تقلصت الفجوة بين دخول المدن ودخول القرى. وفي الفترة نفسها نجد الإنجاز الواضح في بناء البنية التحتية في مقاطعة منغوليا الداخلية، وتبلور مبدئيًّا نظام النقل العام في المقاطعة، وبلغ طول الطرق السريعة المبنية مؤخّرًا على مدار 5 سنوات 330 ألف كيلومتر، كما بلغ طول السكك الحديدية المنتهي العمل في بنائها 3100 كيلو متر، وازداد عدد المطارات التمدن 3 مطارات جديدة، وتم بناء 8 ممرات لنقل طاقة كهربية بمقدار 500 كيلو فولت للخارج، بما أدى كل ذلك إلى التعزيز المستمر في البنية التحتية ليدفع بقوة النمو الاقتصادي السليم طويل المدى لمنطقة نينغشيا (منطقة الحكم الذاتي).

3) المستوى المتوسط–المتدني للمنافسة الديناميكية لمقاطعات قانسو، يونان، وسيتشوان:

من بين تلك المقاطعات الثلاثة نجد درجة العدالة الاجتماعية في مقاطعتي يونان، وقانسو الأسرع نسبيًّا، لتحتل فيهما على الترتيب المركز الثالث والثاني، أما مقاطعة سيتشوان فنجد قدرة الدفع الحكومي بها الأسرع نسبيًّا، لتحتل المركز الثاني على

مستوى مناطق الغرب أجمع.

تعدّ مقاطعة سيتشوان مقاطعة كبرى في الغرب الصيني، ذات قاعدة اقتصادية جيدة نسبيًّا، وذات ارتفاع متباطئ نسبيًّا في مستوى المنافسة الديناميكية للدور الحكومي. إلا أنها في الوقت نفسه تعدّ منطقة زلازل منكوبة، ففي السنوات الأخيرة نجد الحجم الأكبر من استثمارات المدينة على إعمار المناطق المنكوبة بها، ليكتمل الإعمار المبدئي لتلك المناطق. وفي مجال التأسيس الذاتي للحكومة نجد تعمق مقاطعة سيتشوان في إصلاح النظام المالي، ودفع إصلاح نظم الإدارة في مجالات ميزانية الهيئات الحكومية وإيرادات ونفقات خزينة الدولة، والإيرادات والنفقات غير الضريبية، ومشتريات الحكومة، وغيرها من النظم، كما نجد إصلاح نظام وضع الميزانية، والعمل على تقييم منتصف المدة لها، وبدء العمل في النقاط التجريبية لتقييم أداء الإنفاق، والتحسين التدريجي لنظام المالية العامة، وأخيرا الارتقاء المتسارع لقدرة الدفع الحكومي.

أما مقاطعتا قانسو، ويوننان فتعتبران على الترتيب مناطق لتجمع الفقراء في شمال غرب وجنوب غرب الصين، وفي فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" عززت المقاطعتان من استثماراتهما في المناطق الفقيرة وفي القرى، ووسعتا من جهودهما في مكافحة الكوارث، وتخفيفها، والإغاثة منها، كما دفعتا بإيجابية من تأسيس نظام مكافحة وتخفيف الكوارث. ونجد مقاطعة يوننان في فترة " الخمس سنوات الحادية عشرة للتنمية" قد أنفقت ثلثي ماليتها في مجال خدمات الشعب، بقيمة 512.6 مليار يوان، وبلغت قيمة نفقات الحكومة المالية على الزراعة والفلاحين 98 مليار يوان، لتزيد تلك القيمة عن فترة "الخمس سنوات العاشرة للتنمية" بمقدار 62 مليار يوان، لتغطي 18 نوعًا من أنواع التأمين للفلاحين، كما وصل إجمالي الإنفاق المالي للحد من الفقر إلى 13.3 مليار يوان، ليقل عدد الفقراء على مدار 5 سنوات 2.65 مليون مواطن. كما تسارع التطور في منطقة التبت، وفي المناطق ذات التعداد المنخفض للسكان، وكذلك المناطق الفقيرة، فقد بلغت الاستثمارات المالية لمقاطعة قانسو في مجال الزراعة 63 مليار يوان، ليبلغ إجمالي كافة أنواع الدعم للفلاحين 12.699 مليار يوان، ووصل عدد الفلاحين المهاجرين للمدينة في التدريب المهاري إلى 2.5978 متدرب، كما وصل عدد القوي العاملة الزائدة والمتنقلة في المدن والقرى إلى 2.41 مليون عامل. ويعتبر

إنفاق مقاطعتي يوننان، وقانسو في مجالي الحدّ من ظاهرة الفقر، ومكافحة وتخفيف الكوارث قاعدة راسخة لاستقرار تطور المقاطعتين في الحاضر والمستقبل.

4) المركز الأخير لمقاطعة تشينغخاي في المنافسة الديناميكية للدور الحكومي:

من خلال نتائج تحليل العناصر الرئيسة، نجد احتلال المنافسة الديناميكية للدور الحكومي لمقاطعة تشينغخاي المركز الأخير على مستوى مناطق الغرب، إلا أن مؤشر قدرة الدفع الحكومي لها يحتل المركز الأول على مناطق الغرب أجمع، ويمكننا التحقق من ذلك عبر نتائج التحليل الاستاتيكي الذي يثبت الارتقاء الأسرع لقدرة الدفع الحكومي لمقاطعة تشينغخاي. فعلى مدار 3 سنوات استمر نمو دخول الإيرادات العامة والإيرادات المالية، ليتخطى متوسط مستوى الدولة كلها، وفي عام 2010 حقق ذلك النمو قفزة تاريخية كبيرة. وفي ظل هذا النمو المتسارع عزّزت مقاطعة تشينغخاي من التأسيس الذاتي للحكومة، واستمرت الكفاءة الذاتية للحكومة في الارتفاع في مستواها.

الفصل الخامس:

تقييم منافسة التطور الاقتصادي وتحليلها في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

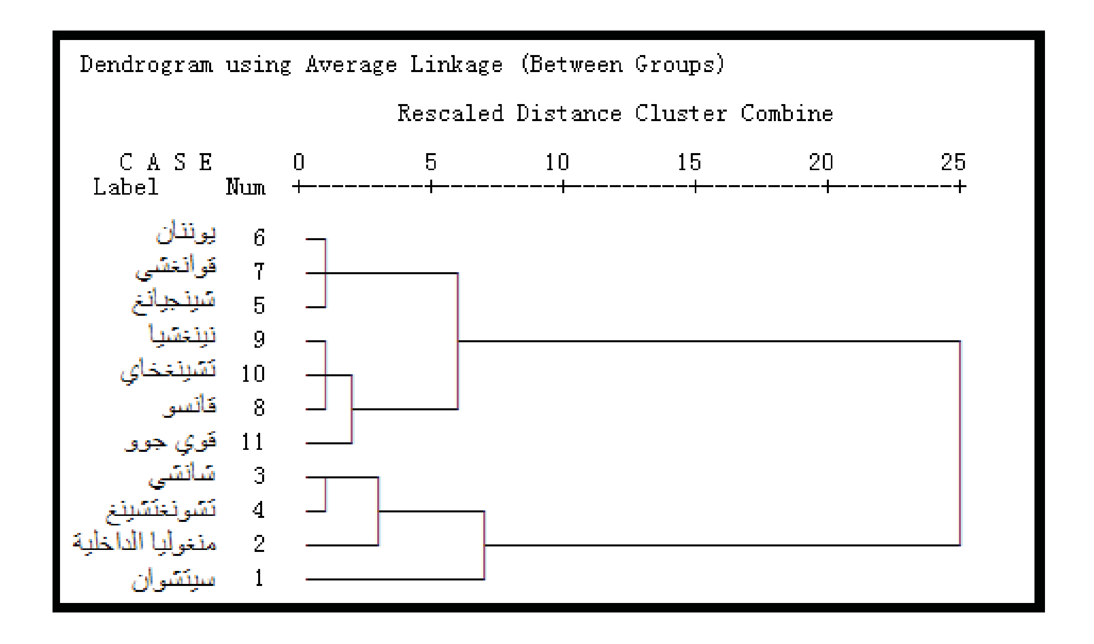
قمنا أعلاه بإجراء تحليل وتقييم لأوضاع التنمية الاقتصادية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني وذلك من خلال المؤشرات التنافسية التسعة وهي: منافسة الاقتصاد الكلي، منافسة اقتصاد الصناعات، منافسة المؤسسات، منافسة العلوم والتكنولوجيا، منافسة الموارد، المنافسة البيئية، المنافسة المالية، منافسة الانفتاح على الخارج، ومنافسة الدور الحكومي. ولإجراء تقييم كلي للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها اعتمدنا على طريقة تحليل العناصر الرئيسة وطريقة التحليل العنقودي، كما حددنا بيانات الفترة 2007–2010 لمناطق الغرب لإجراء التحليل من الزاويتين الاستاتيكية والديناميكية.

1. التقييم والتحليل الاستاتيكي للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

من خلال التحليل والحساب الكلي لبيانات المؤشرات التسعة قمنا بتحصيل الترتيب الاستاتيكي الكلي للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي (انظر جدول 2-41)، ونتائج التحليل العنقودي الاستاتيكي (انظر شكل 2-3).

جدول (2-41) نتائج التحليل والتقييم الاستاتيكي للمنافسة الشاملة للتنمية الاقتصادية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	المجموع الكلي	الترتيب	المنطقة	المجموع الكلي	الترتيب
سيتشوان	2.966	1	قوانغشي	-0.404	7
منغوليا الداخلية	2.003	2	قانسو	-1.352	8
شانشي	1.330	3	نينغشيا	-1.493	9
تشونغتشينغ	0.961	4	تشينغخاي	-1.610	10
شينجيانغ	0.080	5	قوي جوو	-2.104	11
يوننان	-0.376	6	التبت	بيانات ناقصة	



شكل (2-3) النتائج العنقودية للتحليل الاستاتيكي للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

من خلال الترتيب الكلي ونتائج التحليل العنقودي يمكننا استنتاج التالي:

1) التميز الأقوى للقوة الكلية للتطور الاقتصادي لمقاطعة سيتشوان:

من خلال جدول (2-41) نجد احتلال مقاطعة سيتشوان للمركز الأول في ترتيبها الكلي، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجدها كذلك تُحدّد كتصنيف أول، بما يوحي بأفضلية أساس التطور الاقتصادي لمقاطعة سيتشوان على مستوى مناطق الغرب.

ومن خلال تقارير عامي 2009و2010 نجد احتلال مقاطعة سيتشوان المركز الأول على مدار الفترة 1999 حتى عام 2008، بما يوضّح بالزخم الواضح للقوة الكلية للتطور الاقتصادي للمقاطعة على مستوى مناطق الغرب أجمع.

وإذا دقّقنا النظر نجد احتلال منافسة المؤسسات، المنافسة المالية، منافسة الانفتاح على الخارج، ومنافسة الدور الحكومي المركز الأول في الترتيب الاستاتيكي. وفي عام 2010 انتهزت المقاطعة الفرصة الكبرى لتوسيع متطلبات الداخل، والعمل في إعادة إعمار المناطق المنكوبة، وتنفيذ استراتيجية التنمية في مناطق الغرب لتسريع التطور الاقتصادي بها. وتم تحقيق إجمالي ناتج محلي بمقدار 1689.86 مليار يوان، لتحتل بذلك المركز الأول على مستوى مناطق الغرب. وبلغ معدل مساهمة الصناعات الثلاثة في النمو الاقتصادي 4%، 71%، و25% على الترتيب، وتم تعديل هيكلها الصناعي من 15.8:47.4:36.8 ليصل إلى 14.7:50.7:34.6، ليستمر الهيكل الصناعي في ارتفاع مستوى تميزه. ووصلت القيمة المضافة للاقتصاد الخاص على مدار العام 945.5 مليار يوان، لتحتل 56% من إجمالي الناتج المحلي، بمعدل مساهمة في نمو الناتج المحلي بلغ 65.7%، ليستمر بذلك الاقتصاد الخاص في تطوره المتسارع. كما عاودت الثقة في رجال الأعمال للارتفاع ليستمر التحسن في مستوى الإنتاج المؤسسي، حيث وصل مؤشر ثقة رجال الأعمال على مدار العام إلى 130.2، ليرتفع بمقدار 11.5% عن العام السابق، كما وصل مؤشر التنبؤ المستقبلي بأوضاع المؤسسة الإنتاجية إلى 128.8، ليرتفع بمقدار 8.2% عن العام السابق.

1) التميز النسبي للقوة الكلية للتطور الاقتصادي لمقاطعتي منغوليا الداخلية،

وشانشي، ومدينة تشونغتشينغ:

من خلال نتائج جدول (2-41) نجد احتلال مقاطعتي منغوليا الداخلية وشانشي، ومدينة تشونغتشينغ المراكز الثاني والثالث والرابع، وهو ترتيبها نفسه عام 2008، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجد تحديد تلك المناطق الثلاثة كتصنيف ثانٍ، بما يوحي بالتميز النسبي للقوة الكلية للتطور الاقتصادي لتلك المناطق.

كما تحتل مقاطعة منغوليا الداخلية المركز الثاني، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى احتلال منافسة اقتصاد الصناعات، والمنافسة البيئية، ومنافسة الموارد المركز الأول استاتيكيا، وتحتل منافسة الاقتصاد الكلي المركز الثاني في الترتيب الاستاتيكي. ففي عام 2010 حقّقت المقاطعة إجمالي ناتج محلي بلغ 1165.5 مليار يوان، لتتخطى للمرة الأولى حاجز التريليون يوان. وبلغ معدل مساهمة الصناعة الأولى في النمو الاقتصادي 3.6%، كما بلغ معدل مساهمة الصناعة الثانية في النمو الاقتصادي 67.1%، وبلغ معدل مساهمة الصناعة الثالثة في النمو الاقتصادي 29.3%. وتعدّلت نسبة الصناعات الثلاثة من إجمالي الناتج المحلي من 9.5:52.5:38 لتصل إلى 9.5:54.6:35.9. وبلغ عدد المحميات الطبيعية داخل المقاطعة 185 محمية، بمساحة 138237 كيلومتر مربع، من بينها بلغت مساحة المحميات الحكومية 38437 كيلو متر مربع. ووصل عدد المراكز البيئية في المقاطعة إلى 11 مركزًا معتمدًا حكوميًّا، و69 مركزًا تديره المقاطعة، و14 قرية بيئية. كما وقعت 15 مدينة تحت الرقابة المناخية، ليصل منها 14 مدينة إلى جودة هواء من الدرجة الثانية، ومدينة واحدة إلى الدرجة الثالثة.

واحتلت مقاطعة شانشي المركز الثالث على مستوى مناطق الغرب، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى احتلال منافسة العلوم والابتكارات فيها المركز الأول في الترتيب الاستاتيكي لمناطق الغرب، واحتلت منافسة الانفتاح على الخارج المركز الثاني، كما احتلت منافسة اقتصاد الصناعات، ومنافسة المؤسسات، ومنافسة الموارد، والمنافسة المالية المركز الثالث في الترتيب الاستاتيكي. ففي عام 2010 وصل إجمالي الناتج المحلي إلى 1002.15 مليار يوان، لتصطف مع المقاطعات التي تجاوز إنتاجها المحلي التريليون يوان. ووصل عدد التعاقدات الإلكترونية على مدار العام إلى 9471 عقدًا، بإجمالي تعاملات بلغ 10.259 مليار يوان. كما وصل عدد طلبات براءات الاختراع على

مدار العام إلى 22949 طلبًا، وإجمالي البراءات المرخصة إلى 10034 براءة اختراع. وبلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المتعاقد عليها حديثًا خلال العام 139 مشروعًا، بزيادة %37.6 عن العام السابق، بإجمالي تعاقدات استثمارية بلغ 2.21 مليار دولار، بزيادة %57.8 عن العام السابق، ووصل إجمالي الاستثمارات الأجنبية المستغلة فعليًا إلى 1.82 مليار دولار، بزيادة %20.5 عن العام السابق. كما وصل إجمالي تعاقدات المشاريع الأجنبية الحديثة إلى 888 مليون دولار، تمّ تحقيق العمل في مشاريع بقيمة 810 مليون دولار منها، بزيادة 1.34 ضعف و%30.8 عن العام السابق. وبلغ إجمالي قيمة العقود الحديثة الخاصة بتعاون العمالة الأجنبية 395.1 مليار يوان، تم تحقيق العمل في مشاريع بقيمة 274.1 مليار يوان منها، بزيادة 1.42 ضعف و%92.6 عن العام السابق.

وتحتل مدينة تشونغتشينغ المركز الرابع في ترتيبها، ويرجع السبب الأساسي إلى احتلالها المركز الأول في المنافسة الاستاتيكية للاقتصاد الكلي، واحتلالها المركز الثاني في المنافسة الاستاتيكية للصناعات، والمنافسة المالية، ومنافسة الدور الحكومي. ففي عام 2010 بلغ إجمالي الناتج المحلي لمدينة تشونغتشينغ 789.424 مليار يوان، بزيادة %17.1 عن العام السابق. من بينه احتلت القيمة المضافة للصناعة الأولي نسبة %8.7 من حجم الناتج المحلي، بانخفاض %0.6 عن العام السابق، واحتلت نسبة الصناعة الثانية %55.2، بزيادة %2.4 عن العام السابق، واحتلت نسبة الصناعة الثالثة %36.1، بانخفاض %1.8 عن العام السابق. كما بلغت القيمة المضافة لقطاع المالية على مدار العام 48.122 مليار يوان، بزيادة %19.8 عن العام السابق، لتحتل %6.1 من إجمالي الناتج المحلي للمدينة كلها. وبلغ عدد البنوك الصينية وفروعها في المدينة 26 بنكًا، أمّا البنوك الأجنبية وفروعها فوصل عددها إلى 8 بنوك، وشركات التأجير إلى 3 شركات، وشركات الضمانات إلى 132 شركة، وشركات القروض الصغيرة إلى 95 شركة، ووصل عدد البنوك في القرى والمراكز إلى 12 بنكًا. ووصل حجم الودائع المتبقية بالعملة الصعبة في الهيئات المالية في نهاية العام في المدينة إلى 1361.397 مليار يوان، بزيادة %22.8 عن حجمها في بداية العام. كما وصل حجم مدخرات المواطنين في المدن والقرى إلى 583.966 مليار يوان، بنمو %19. ووصل حجم القروض

بالعملة الصعبة في المدن والقرى إلى 1099.987 مليار يوان، بنمو 24.2%، من بينها 221.522 مليار يوان قروض استهلاك شخصي، بنمو 47.1%.

1) التميز المتوسط للقوة الكلية للتطور الاقتصادي لمقاطعات شينجيانغ، يونان، وقوانغشي:

من خلال نتائج التحليل نجد احتلال مقاطعات شينجيانغ، يونان، وقوانغشي للمراكز من الخامس وحتى السابع في ترتيبها الكلي، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجد تصنيف تلك المناطق الثلاثة كتصنيف ثالث، بما يوضح المستوى المتوسط لقاعدة التطور الاقتصادي لتلك المقاطعات الثلاثة. وبالمقارنة بعام 2008 نجد ارتفاع مقاطعتي شينجيانغ ويونان درجة في ترتيبهما، وانخفاض مقاطعة قوانغشي درجتين في ترتيبها، بما يوحي بعدم وجود تذبذب كبير في القوة الكلية لاقتصاد تلك المناطق، فقط نجد التغيّر الداخلي لها. حيث تحتلّ منطقة شينجيانغ المركز الخامس في ترتيبها، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى احتلال منافسة الموارد، والمنافسة البيئية، ومنافسة اقتصاد الصناعات، ومنافسة العلوم والابتكارات المقدمة في ترتيبها الاستاتيكي. أما مقاطعة يونان فاحتلت المركز السادس بسبب احتلال منافسة الانفتاح على الخارج، والمنافسة البيئية المقدمة في ترتيبهما الاستاتيكي للمقاطعة. وبالنسبة لمقاطعة قوانغشي فاحتلت المركز السابع على مستوى مناطق الغرب بسبب احتلال منافسة الاقتصاد الكلي بها المقدمة في ترتيبها الاستاتيكي.

1) الضعف النسبي للقوة الكلية لمقاطعات قانسو، نينغشيا، تشينغخاي، وقوي جوو:

من خلال نتائج التحليل نجد تأخّر الترتيب الكلي لمقاطعات قانسو، نينغشيا، تشينغخاي، وقوي جوو، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجد تحديدهم كتصنيف رابع، بما يؤكّد الضعف النسبي لقاعدة التطور الاقتصادي لتلك المناطق. وبالمقارنة بالترتيب الكلي لعام 2008 نجد ارتفاع منطقة نينغشيا درجتين في ترتيبها، وانخفاض مقاطعة قوي جوو درجة في ترتيبها، أما مقاطعتا قانسو، وتشنيغ خاي فلم يتغير ترتيبهما، بما يوحي بعدم وجود تذبذب كبير في القوة الكلية لاقتصاد تلك المناطق

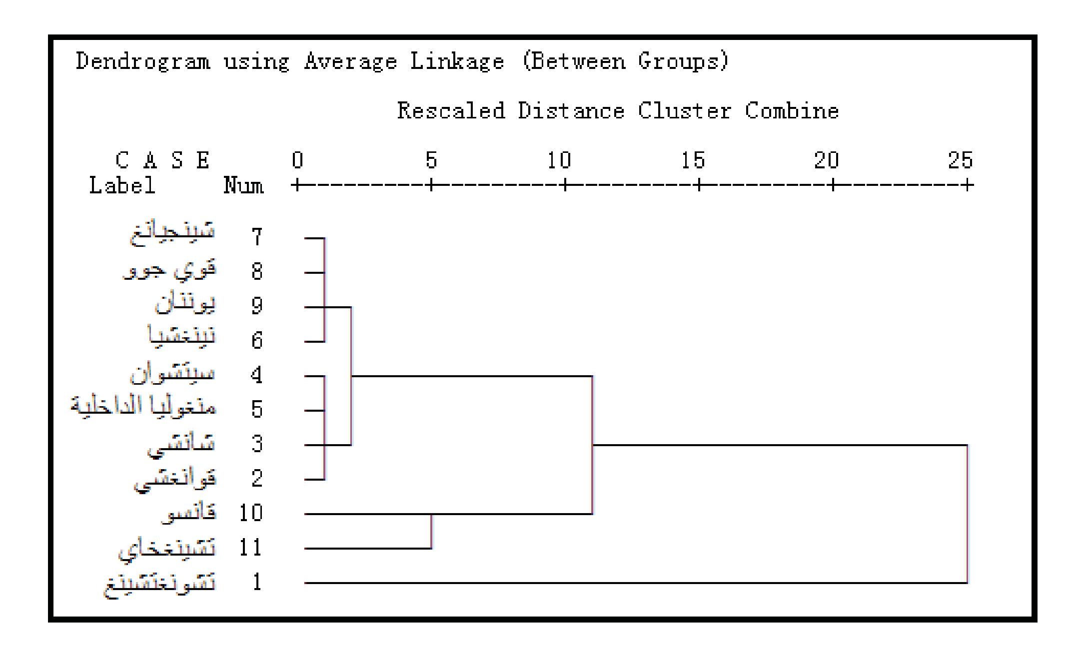
الأربعة، فقط نجد التغيّر الداخلي لها. حيث نجد وقوع منافسة الاقتصاد الكلي لمقاطعة قانسو في المركز الأخير في ترتيبها الاستاتيكي، وكذلك وقوع منافسة اقتصاد الصناعات لمنطقة نينغشيا في المركز الأخير، ووقوع منافسة المؤسسات، ومنافسة العلوم والتكنولوجيا، ومنافسة الانفتاح على الخارج لمقاطعة تشينغخاي في المركز الأخير، ووقوع المنافسة المالية، ومنافسة الدور الحكومي لمقاطعة قوي جوو في المركز الأخير في ترتيبها الاستاتيكي.

1. **التقييم والتحليل الديناميكي للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:**

من خلال التحليل والحساب الكلي لبيانات المؤشرات التسعة قمنا بتحصيل الترتيب الديناميكي الكلي للمنافسة الشاملة للتنمية الاقتصادية (انظر جدول 2-42)، ونتائج التحليل العنقودي الاستاتيكي (انظر شكل 2-4).

جدول (2-42) نتائج التحليل والتقييم الديناميكي للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المنطقة	المجموع الكلي	الترتيب	المنطقة	المجموع الكلي	الترتيب
تشونغتشينغ	1.265	1	شينجيانغ	-0.111	7
قوانغشي	0.388	2	قوي جوو	-0.122	8
شانشي	0.180	3	يوننان	-0.179	9
سيتشوان	0.143	4	قانسو	-0.544	10
منغوليا الداخلية	0.118	5	تشينغخاي	-1.135	11
نينغشيا	-0.004	6	التبت	بيانات ناقصة	



شكل (4-2) النتائج العنقودية للتحليل الديناميكي للمنافسة الشاملة للتطور الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

من خلال الترتيب الكلي ونتائج التحليل العنقودي يمكننا استنتاج التالي:

1) أفضلية أوضاع التنمية الاقتصادية لمدينة تشونغتشينغ:

من خلال نتائج التحليل نجد احتلال مدينة تشونغتشينغ للمركز الأول في ترتيبها الكلي، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجد تحديدها كتصنيف أول، بما يؤكّد أفضلية التنمية الاقتصادية بالمدينة على مستوى مناطق الغرب أجمع. حيث احتلت مدينة تشونغتشينغ المركز الأول في الترتيب الديناميكي لمنافسة الاقتصاد الكلي، والمنافسة البيئية، ومنافسة الموارد، والمنافسة المالية، ومنافسة الدور الحكومي، بما يُظهِر الزخم الجيد للتطور الاقتصادي في المدينة.

2) التميز النسبي لاتجاه التنمية الاقتصادية لمقاطعات قوانغشي، شانشي، سيتشوان، ومنغوليا الداخلية:

من خلال نتائج التحليل نجد احتلال مقاطعات قوانغشي، شانشي، سيتشوان، ومنغوليا الداخلية للمراكز من الثاني حتى الخامس، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجد تحديد تلك المقاطعات الأربعة كتصنيف ثانٍ، بما يوحي بالتميز النسبي لاتجاه التنمية الاقتصادية لها. حيث احتلت منافسة العلوم والتكنولوجيا في مقاطعة قوانغشي المركز الأول ديناميكيا، واحتلت منافسة المؤسسات في مقاطعة شانشي المركز الأول ديناميكيا، واحتلت منافسة المؤسسات في مقاطعة سيتشوان المركز الثاني، أمّا مقاطعة منغوليا الداخلية، فاحتلت فيها منافسة اقتصاد الصناعات المركز الأول في ترتيبها الديناميكي، بما يُظهِر الزخم الجيد نسبيا للتنمية الاقتصادية لتلك المناطق.

3) التميز المتوسط للتنمية الاقتصادية لمقاطعات نينغشيا، شينجيانغ، قوي جوو، ويوننان:

من خلال نتائج التحليل نجد المستوى المتوسط للترتيب الكلي لمقاطعات نينغشيا، شينجيانغ، قوي جوو، ويوننان، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجد تحديد تلك المقاطعات الأربعة كتصنيف ثالث، بما يؤكّد افتقار تلك المناطق لزخم التنمية الاقتصادية مستقبلًا، والحاجة لرفع مستوى التنمية.

4) تأخّر الترتيب الديناميكي للتنمية الاقتصادية لمقاطعتي قانسو وتشينغخاي:

من خلال نتائج التحليل نجد احتلال مقاطعتي قانسو، وتشينغخاي المركزين الأخيرين في الترتيب، ومن خلال نتائج التحليل العنقودي نجد تحديدهما كتصنيف رابع، بما يوضّح تأخّر مكانة هاتين المقاطعتين على مستوى مناطق الغرب في اتجاه التنمية الاقتصادية لهما، وعدم كفاية ذلك التطور مستقبلًا. حيث نجد احتلال منافسة الانفتاح على الخارج في مقاطعة قانسو المركز الأخير ديناميكيًّا، واحتلال منافسة الاقتصاد الكلي، ومنافسة المؤسسات، ومنافسة الموارد ومنافسة الدور الحكومي في مقاطعة تشينغخاي المركز الأخير، بما يؤكّد شدة احتياج المنافسة الديناميكية لهاتين المقاطعتين لرفع مستواها.

الفصل السادس:

استنتاجات ومقترحات الدراسة

1. استنتاجات الدراسة:

من خلال التقييم والتحليل الشامل للقدرة التنافسية للاقتصاد لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

1) من خلال المنافسة الكلية للاقتصاد لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

أولًا، نجد من خلال التحليل الاستاتيكي احتلال مقاطعة سيتشوان المركز الأول في المنافسة الكلية للاقتصاد على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، حيث تتمتع بأكبر قوة كلية للتنمية الاقتصادية. وتأتي في المركز الثاني والثالث والرابع مقاطعتي منغوليا الداخلية، وشانشي، ومدينة تشونغتشينغ على الترتيب، حيث تتمتع تلك المناطق بقوة كلية كبيرة نسبيًّا للتنمية الاقتصادية. يلي تلك المناطق في الترتيب مقاطعات شينجيانغ، يونان، وقوانغشي لتحتلّ على الترتيب المراكز من الخامس حتى السابع، حيث تتمتع بقوة كلية متوسطة للتنمية الاقتصادية. وفي نهاية الترتيب نجد مقاطعات قانسو، نينغشيا، وتشينغخاي، لتحتلّ على الترتيب المراكز من الثامن حتى الحادي عشر، حيث تتمتع تلك المناطق بقوة ضعيفة نسبيًّا للتنمية الاقتصادية.

أمّا من خلال التحليل الديناميكي، فنجد في الفترة 2007–2010 احتلال مدينة تشونغتشينغ المركز الأول في ترتيبها الكلي، حيث تتمتع بأفضل زخم في اتجاه التنمية الاقتصادية بها، يليها مقاطعات قوانغشي، شانشي، سيتشوان، ومنغوليا الداخلية لتحتلّ على الترتيب المراكز من الثاني حتى الخامس في ترتيبها الكلي، حيث تتمتع بزخم قوي نسبيًّا في اتجاه تطورها الاقتصادي، بعدها تأتي مقاطعات نينغشيا، شينجيانغ، قوي جوو، ويونان لتمثل مستوى متوسط في ترتيبها الكلي، حيث تتمتع بزخم متوسط

في اتجاه التنمية الاقتصادية بها، وفي النهاية تأتي مقاطعتا قانسو، وتشينغخاي في المركزين الأخيرين في الترتيب الديناميكي للتنمية الاقتصادية.

2) من خلال التقييم التفصيلي للقدرة التنافسية للاقتصاد:

1. منافسة الاقتصاد الكلي: من خلال التطور في عام 2010 نجد احتلال مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة منغوليا الداخلية المقدمة، ليحتلا على الترتيب المركز الأول والثاني على مستوى مناطق الغرب. يليهما مقاطعات سيتشوان، قوانغشي، وشانشي في المركز الثالث، والرابع، والخامس على الترتيب. ثم مقاطعتا نينغشيا، ويونان في المركز السادس والسابع على الترتيب. وفي النهاية مقاطعات شينجيانغ، تشينغخاي، قوي جوو، وقانسو في المراكز من الثامن حتى الحادي عشر على الترتيب. أما من خلال اتجاه التطور في الفترة 2007–2010، فنجد احتلال مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة منغوليا الداخلية المقدّمة بمستوى مرتفع. يليهما مقاطعتا شانشي، ونينغشيا بمستوى مرتفع - متوسط. ثم مقاطعات يونان، قوانغشي، وسيتشوان بمستوى متوسط–منخفض. وفي النهاية مقاطعات قانسو، قوي جوو، شينجيانغ، تشينغخاي بمستوى منخفض. ونجد من ضمن المقاطعات الخمس ذات المستوى المتوسط مقاطعتي سيتشوان، وقوانغشي اللتين على الرغم من تقدمهما النسبي في ترتيبهما الاستاتيكي، إلا أنهما تأخّرا نسبيًّا في ترتيبهما الديناميكي، بما يوضح القوة النسبية لاقتصادهما، والارتفاع النسبي لمستوى تطوره، إلا أن سرعة ذلك التطور بطيئة نسبيًّا، أما مقاطعات شانشي، نينغشيا، ويونان فانعكس وضعهما عن وضع مقاطعتي سيتشوان، وقوانغشي، فعلى الرغم من الضعف النسبي لقوة الاقتصاد في تلك المقاطعات الثلاثة، إلا أنها في الفترة 2007–2010 تمتعت بسرعة نسبية في تطور الاقتصاد فيها.

2. القدرة التنافسية للصناعات: من خلال التطور في عام 2010 نجد احتلال مقاطعات منغوليا الداخلية، سيتشوان، شانشي، وشينجيانغ المقدمة في منافسة اقتصاد الصناعات على مستوى مناطق الغرب، لتحافظ تلك المناطق الأربعة على مستوى مرتفع نسبيًّا، وبالمقارنة بعام 2008 نجد تخطي مقاطعة منغوليا الداخلية لمقاطعة

سيتشوان لتحتل المركز الأول. أما مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعات يوننان، قوانغشي، وقوي جوو فمثلت جميعا مستوى متوسط في منافسة اقتصاد الصناعات. وأما مقاطعات تشينغخاي، قانسو، ونينغشيا فلا يزال ترتيبها الكلي متأخّرًا بسبب الضعف النسبي في مستوى منافسة اقتصاد الصناعات فيها. ومن الناحية الديناميكية نجد احتلال مقاطعة منغوليا الداخلية، ومدينة تشونغتشينغ، ومنطقة نينغشيا المراكز الثلاثة الأولى، بما يؤكّد تمتّع تلك المناطق الثلاثة بأسرع تطور صناعي، وأقوى منافسة ديناميكية للصناعات على مستوى مناطق الغرب. أما مقاطعات قوي جوو، شانشي، قوانغشي، سيتشوان، وتشينغخاي فاحتلت على الترتيب المراكز من الرابع حتى الثامن في المنافسة الديناميكية للصناعات، لتمثل مستوى متوسط، بما يوضح الاتجاه والزخم الجيدين نسبيًّا للتطور الصناعي لتلك المقاطعات في الفترة 2007–2010، إلا أنّ ذلك الزخم لم يكن واضحًا كفاية. وحلّ في المراكز الثلاثة الأخيرة في الترتيب الديناميكي مقاطعات قانسو، يوننان، وشينجيانغ، بما يوحي بالتأخر النسبي لاتجاه التطور لتلك المقاطعات الثلاثة في الفترة 2007–2010.

3. القدرة التنافسية للمؤسسات: من خلال أوضاع التطور في عام 2010 نجد احتلال مقاطعة سيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة شانشي المراكز الثلاثة الأولى على مستوى مناطق الغرب في المنافسة الاستاتيكية للمؤسسات، بما يؤكّد الزخم المطلق للقوة المؤسسية لتلك المناطق الثلاثة على مستوى مناطق الغرب. يليها مقاطعات قوي جوو، منغوليا الداخلية، وقوانغشي في المراكز الرابع والخامس والسادس، إلا أنّ مقاطعة قوي جوو ارتفعت في ترتيبها من المركز التاسع عام 2008 لتصل إلى المركز الرابع، بما يوضّح السرعة الكبيرة في ارتفاع ترتيبها. ومن ثم نجد مقاطعات شينجيانغ، يوننان، ونينغشيا بمستوى متوسط–منخفض، لتحتلّ على الترتيب المركز السابع والثامن والتاسع، بما يؤكّد الضعف النسبي لمنافسة اقتصاد الصناعات في تلك المناطق الثلاثة. وفي النهاية نجد مقاطعتي قانسو، وتشينغخاي في نهاية الترتيب. أمّا من خلال اتجاه النمو في الفترة 2007–2010 فنجد سرعة تطور المؤسسات في مقاطعتي شانشي، وسيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ لتحتل المراكز الثلاثة الأولى على الترتيب. بعدها تأتي مقاطعات قوي جوو، شينجيانغ، نينغشيا، قوانغشي،

ومنغوليا الداخلية في المراكز من الرابع حتى الثامن على الترتيب بمستوى متوسط في تطورها الصناعي. وفي النهاية نجد مقاطعات يوننان، قانسو، وتشينغخاي ذات التطور المؤسسي المتباطئ نسبيا، لتحل في المراكز من التاسع حتى الحادي عشر على مستوى مناطق الغرب في الترتيب الديناميكي لمنافسة المؤسسات.

4. القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات: من حيث التطور في عام 2010 ومن خلال التحليل العنقودي نكتشف أقوى مقاطعتين في مجال منافسة العلوم والابتكارات وهما شانشي، وسيتشوان ليحدَّدا كتصنيف أول، ويحتلان بذلك المركزين الأول والثاني، بما يوحي بتميز مكانة هاتين المقاطعتين في مستوى منافسة العلوم والابتكارات على مستوى مناطق الغرب أجمع. تحل بعدهما مدينة تشونغتشينغ في المركز الثالث، لتُحدَّد كتصنيف ثانٍ، بما يوضح التميز النسبي لمدنية تشونغ تشنيغ على مستوى مناطق الغرب. ومن ثم نجد مقاطعات شينجيانغ، قوانغشي، منغوليا الداخلية، يوننان، قانسو، قوي جوو، ونينغشيا محددة جميعا كتصنيف ثالث، لتحل في المراكز من الرابع حتى العاشر على الترتيب، حيث تتمتع جميعا بضعف نسبي في مستوى منافسة العلوم والابتكارات. وتأتي مقاطعة تشينغخاي في المركز الأخير لتُحدَّد كتصنيف رابع. ومن زاوية التحليل الديناميكي لاتجاه التطور في الفترة 2007–2010 ومن خلال التحليل العنقودي نجد احتلال مقاطعة قوانغشي للمركز الأول، لتُحدَّد كتصنيف أول، بما يؤكّد انفراد مقاطعة قوانغشي بمركز الطليعة على مستوى مناطق الغرب في مجال منافسة العلوم والابتكارات. بعدها تحدد مقاطعة منغوليا الداخلية ومدينة تشونغتشينغ كتصنيف ثانٍ لتحتلا المركزين الثاني والثالث على الترتيب، بما يوحي بالزخم النسبي لهما في اتجاه تطور منافسة العلوم والابتكارات فيهما. ومن ثم نجد مقاطعات شينجيانغ، شانشي، قوي جوو، قانسو، تشينغخاي، يوننان، وسيتشوان كتصنيف ثالث بمستوى متوسط في الترتيب الديناميكي. وفي النهاية نجد منطقة نينغشيا كتصنيف رابع لتحل في المركز الأخير ديناميكيا، بما يوحي بالتدهور الواضح في المنافسة الديناميكية لمنافسة العلوم والابتكارات بالمقاطعة.

وممّا يستوجب الإشارة إليه أنه على الرغم من وجود اختلاف واضح بين مقاطعات

مناطق الغرب ومدنها في مجال منافسة العلوم والابتكارات، إلا إنه عند النظر من زاوية مناطق الغرب عامة نجد أنه لا زالت هناك بعض المشاكل المشتركة فيها في مجال منافسة العلوم والابتكارات وهي: أولاً، ضعف القاعدة التكنولوجية، وعدم كفاية الاستثمار في الجانب التكنولوجي. حيث نجد في العديد من المقاطعات والمدن في مناطق الغرب قلة أعداد الكوادر العلمية والتقنية التي تعمل في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، وكذلك مجال الاختراعات، وبالتالي نجد الانخفاض النسبي في نسبة إجمالي أعداد العاملين في الأنشطة العلمية والتكنولوجية، وكذلك عدد العلماء والمهندسين من أصل كل 10 آلاف فرد. كما نجد الانخفاض النسبي في حجم المخصصات المالية لمجال العلوم والتكنولوجيا، وحجم النفقات على مجال البحث والتطوير، لما من شأنه التأثير في القدرة العلمية والتكنولوجية والابتكارية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. ثانيًا، ضعف القاعدة التعليمية في مناطق الغرب، وعدم كفاية الاستثمار في مجال التعليم، والضعف النسبي في البيئة الخاصة بتدريب الكوادر والمواهب، ممّا أدى إلى الافتقار النسبي للمواهب، وتأخّر الكفاءة الثقافية للمواطنين، والارتفاع النسبي في نسبة الأميين وأشباه الأميين، والانخفاض الكبير في نسبة الملتحقين بالجامعات والكليات عن متوسط مستوى الدولة عامة. وبسبب قلة الإيرادات المالية للعديد من المقاطعات والمدن في مناطق الغرب، أدى إلى عدم كفاية الاستثمار في مجال التعليم، لما من شأنه التأثير على ارتفاع المستوى التعليمي مستقبلا. ثالثا، انخفاض مستوى الإنتاج العلمي. حيث يُعتبر عدد براءات الاختراعات استعراضًا عامًا للمنجزات العلمية لمنطقة ما في مجال البحث والتطوير، ونجد في العديد من مقاطعات مناطق الغرب ومدنها تأخرًا كبيرًا في عدد طلبات براءات الاختراعات وعدد براءات الاختراعات المرخصة بالنسبة لمناطق شرق الصين ووسطه، وكذلك نجد تباطؤًا نسبيًّا في سرعة تحويل المنجزات العلمية، والذي ينعكس في انخفاض حجم التعاملات في سوق التكنولوجيا، وانخفاض نسبة عقود البيع من إجمالي حجم أنشطة التعاملات في سوق التكنولوجيا. رابعا، عدم كفاية تطور صناعة التكنولوجيا العالية، حيث نجد في العديد من مقاطعات مناطق الغرب ومدنها عدم وجود دور واضح لصناعة التكنولوجيا العالية في تسريع تطور الاقتصاد المحلي.

5.المنافسة المالية: من خلال التحليل العنقودي، ومن زاوية التطور في عام 2010

نجد تحديد مقاطعة سيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي شانشي، ومنغوليا الداخلية كتصنيف أول، لتحتل جميعا المراكز الأربعة الأولى على الترتيب على مستوى مناطق الغرب في مجال المنافسة المالية. تأتي بعدها مقاطعات شينجيانغ، يوننان، قانسو، ونينغشيا كتصنيف ثانٍ، لتحتل على الترتيب المراكز من الخامس حتى الثامن، بما يؤكّد وجود زخم لتلك المقاطعات الأربعة في مجال المنافسة المالية، إلا أنه ليس واضحا كفاية. ومن ثم نجد مقاطعات قوانغشي، تشينغخاي، وقوي جوو كتصنيف ثالث، لتحتل المراكز من التاسع حتى الحادي عشر، بما يوضح الضعف النسبي للمنافسة المالية فيها. أما من زاوية اتجاه التطور في الفترة 2007–2010 فنجد مدينة تشونغتشينغ ومقاطعات تشينغخاي، قانسو، وسيتشوان كتصنيف أول، حيث تتمتع تلك المناطق بأسرع تطور مالي على مستوى مناطق الغرب. بعدها نجد مقاطعات منغوليا الداخلية، شانشي، قوانغشي، ونينغشيا كتصنيف ثانٍ، لتحتل المراكز من الرابع حتى الثامن على الترتيب، ولتمثل مستوى متوسطًا في الترتيب الديناميكي للمنافسة المالية. وفي النهاية نجد مقاطعات يوننان، شينجيانغ، وقوي جوو كتصنيف ثالث وذلك بسبب التباطؤ النسبي في التطور المالي فيها.

من ناحية أخرى، ومن زاوية مناطق الغرب عامة نستعرض بعض السمات التالية: أولا، وضوح ظاهرة عدم التوازن في التطور المالي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، حيث انعكست هذه الظاهرة أولا في التطور الإقليمي، فسواء كان من الناحية الاستاتيكية أو الديناميكية نجد تفوق مناطق جنوب غرب الصين عن مناطق شمال غرب الصين في مجال المنافسة المالية، خاصة المنافسة الاستاتيكية لمقاطعة سيتشوان الواقعة في جنوب غرب الصين والتي استمرت على مدار سنوات في الحفاظ على المركز الأول، مما جعل من الصعب على بقية المقاطعات اللحاق بها. ثم نجد انعكاس تلك الظاهرة في عدم الاتزان الواضح في مستوى تطور الهيكل المالي الداخلي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. أما من حيث نتائج تقييم وتحليل مجالات الحجم المالي، والكفاءة المالية، والبيئة المالية فيمكننا أن نكتشف صعوبة ضمان اتزان تطور تلك المجالات في مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، مما يجعلها بشكل أو بآخر تخضع لظاهرة عدم توازن التطور. ثانيا، التوافق النسبي بين الترتيب الاستاتيكي والترتيب الديناميكي للمنافسة المالية لمناطق الغرب، فعلى سبيل المثال نجد مدينة تشونغتشينغ تحتل المركز الأول

على مستوى مناطق الغرب في الترتيب الديناميكي، بما يوضح تسارع تطورها المالي، وقد فسرنا بشكل موضوعي سبب استطاعة مدينة تشونغتشينغ أن تحل محل مقاطعة منغوليا الداخلية في الترتيب الاستاتيكي لتحل في المركز الثاني. وبالمثل نجد مقاطعتي قانسو، وتشينغخاي اللتان اعتمدتا على الإمكانات الديناميكية البارزة للتطور المالي فيهما، وكذلك ارتفاع ترتيبهما الاستاتيكي. ثالثا، نجد من خلال مراحل التطور غير المتوازن للمنافسة المالية الإقليمية تبلورا تدريجيا لهيكل مالي إقليمي معين في مناطق الغرب. فبعد المرور بالأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون الأوربية، وموجة ارتفاع قيمة عملة الصين الشعبية (RMB)، وظهور هذا النوع من الهيكل المالي الذي ظهر بعد تلك الأزمات، لن نعتبره هيكلًا بسيطًا قائمًا على النظام التجميعي، وإنما هيكل مالي إقليمي هرمي ناتج عن تراكم زخم الثروات الإقليمية. حيث نأخذ مثالا مثل مقاطعة سيتشوان لتمثل جنوب غرب الصين والتي اعتمدت على زخم حجمها المالي على مدار سنوات عديدة لتحتل المركز الأول على مستوى مناطق الغرب، لتحل بعدها مباشرة مدينة تشونغتشينغ التي اعتمدت هي الأخرى على إمكانات تطورها البارزة لتحل في المركز الثاني. أما مقاطعات يونّنان، قوي جوو، وقوانغشي فتحل جميعا في قاعدة الهرم. وإذا أخذنا مقاطعة شانشي للتعبير عن مناطق شمال غرب الصين نجد تقدم ترتيبها النسبي في مجالات الحجم المالي، والكفاءة المالية، والبيئة المالية، ليحتل ترتيبها الكلي المركز الثالث على مستوى مناطق الغرب. تأتي في المستوى الثاني مقاطعة منغوليا الداخلية والتي تسارع تطور اقتصادها الكلي في السنوات الأخيرة لتحتل المركز الأول على مستوى مناطق الغرب في مجال البيئة المالية ذات المستوى المرتفع، ليحتل ترتيبها الكلي المركز الرابع. وتأتي مقاطعات شينجيانغ، قانسو، نينغشيا، وتشينغخاي في المستوى الثالث. وبهذا يكون قد تشكّل هيكلًا ونمطًا متناسقًا للتطور المالي في شمال وجنوب مناطق الغرب الصيني، ليظلّ بينهما التفاعل والاعتماد والتكامل المتبادل.

6. القدرة التنافسية للموارد: من خلال تطور عام 2010 نجد في المراكز الثلاثة الأولى لمنافسة الموارد على مستوى مناطق الغرب مقاطعات منغوليا الداخلية، شينجيانغ، وشانشي، وذلك بسبب الموقع الجغرافي المميز، وثروات الموارد الغنية لتلك المقاطعات الثلاثة. ونجد في المراكز من الرابع حتى الثامن مقاطعات سيتشوان،

يونان، قانسو، قوي جوو، وقوانغشي، أما المراكز الثلاثة الأخيرة فنجد مقاطعتي نينغشيا، تشينغخاي، ومدينة تشونغتشينغ. إلا أننا وحين النظر من زاوية اتجاه التطور في الفترة 2007–2010 نجد مقاطعة قوانغشي، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة منغوليا الداخلية في المراكز الثلاثة الأولي في الترتيب الديناميكي، وفي المراكز من الرابع حتى الثامن نجد مقاطعات قوي جوو، شانشي، سيتشوان، يونان، وقانسو، وفي المراكز الثلاثة الأخيرة نجد مقاطعات شينجيانغ، نينغشيا، وتشينغخاي.

7. المنافسة البيئية: من حيث ما تم تحقيقه في عام 2010 ، نجد احتلال مقاطعات منغوليا الداخلية، تشينغخاي، شينجيانغ، ويونان المقدمة على مستوى مناطق الغرب، وذلك بسبب انخفاض درجة التصنيع، وانخفاض نسبة التلوث البيئي، وجودة القاعدة البيئية فيها. كما نجد التأخّر النسبي في الترتيب الاستاتيكي الكلي لمقاطعات سيتشوان، قوانغشي، قوي جوو، ومدينة تشونغتشينغ، ويُعزى السبب الرئيس في ذلك إلى زيادة درجة التلوث الصناعي، خاصة مدينة تشونغتشينغ التي تمتلك مساحة صغيرة، وكثافة سكانية عالية، مما أدي إلى ارتفاع كافة درجات التلوث في مؤشرات التقييم. ومن خلال زاوية التحسين البيئي لمقاطعات مناطق الغرب ومدنها في الفترة 2007–2010 نجد مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي يونان، وقوانغشي في المراكز الثلاثة الأولي، بما يؤكد وضوح جهود العمل والإنجازات في مجال التحسين البيئي لتلك المنطق الثلاثة. يليها في المراكز من الرابع حتى الثامن مقاطعات سيتشوان، قوي جوو، نينغشيا، قانسو، وشينجيانغ، بما يؤكّد تحصيل بعض الإنجازات في مجال المعالجة البيئية لتلك المقاطعات هي الأخرى. وفي نهاية الترتيب نجد مقاطعات تشينغخاي، شانشي، ومنغوليا الداخلية، لتحتل على الترتيب المراكز التاسع والعاشر والحادي عشر. ومن ناحية أخرى وإذا قارننا بين الترتيب الكلي لعام 2010 والترتيب الكلي لعام 2008 نكتشف وجود تذبذب كبير نسبيا في ترتيب المنافسة البيئية لكافة مقاطعات ومدن منطق الغرب، بما يؤكد ارتباط درجة التحسن البيئي بتكثيف جهود المعالجة البيئية، فعندما تولي الحكومة اهتماما شديدا بالمعالجة البيئية وتكثف استثماراتها في ذلك المجال، عندها فقط ستتحسن الجودة البيئية، وسيرتفع مستوى المنافسة البيئية، وإلا ستشهد تلك المناطق انخفاضا في مستوى تلك المنافسة مستقبلا.

8. القدرة التنافسية للانفتاح على الخارج: من حيث التطور لعام 2010 ، ومن خلال التحليل العنقودي نجد احتلال مقاطعة سيتشوان المركز الأول في ترتيبها الكلي، بما يوضح أفضلية منافسة الانفتاح على الخارج لتلك المقاطعة على مستوى مناطق الغرب أجمع. يليها مقاطعتا شانشي، يوننان، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعات قوانغشي، شينجيانغ، ومنغوليا الداخلية كتصنيف واحد في منافسة الانفتاح على الخارج، لتحتل المراكز من الثاني حتى السادس على الترتيب في ترتيبها الكلي، وبهذا تمثل جميعا مستوى متوسط في تلك المنافسة. بعدها نجد مقاطعات منغوليا الداخلية، قانسو، نينغشيا، تشينغخاي، وقوي جوو كتصينف واحد، لتمثل جميعا مستوى متأخرًا في الترتيب الكلي، بما يوحي بانخفاض مستوى منافسة الانفتاح على الخارج لتلك المقاطعات. إلا أنه وعند النظر من زاوية اتجاه التطور في الفترة 2007–2010 نجد احتلال منطقة شينجيانغ المركز الأول في ترتيبها الكلي، بما يوحي باعتبارها أسرع مناطق الغرب تطورًا في منافسة الانفتاح على الخارج، تأتي بعدها مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعات شانشي، سيتشوان، يوننان، وقوانغشي، لتمثل جميعا مستوى متوسط في اتجاه تطويرها لمنافسة الانفتاح على الخارج، ولتحتل المراكز من الثاني حتى السادس. وفي النهاية نجد مقاطعات نينغشيا، قوي جوو، منغوليا الداخلية، تشينغخاي، وقانسو كتصنيف واحد، لتحتل جميعا المراكز الأخيرة في الترتيب الديناميكي، بما يؤكد الضعف النسبي لإمكانات تطور انفتاحها على الخارج.

9. منافسة الدور الحكومي: من حيث التطور لعام 2010 نجد مقاطعة سيتشوان، ومدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة منغوليا الداخلية الأقوى على مستوى مناطق الغرب في منافسة الدور الحكومي، لتحتل على الترتيب المراكز الثلاثة الأولى، ومن ثم نجد مقاطعات شانشي، تشينغخاي، قوانغشي، وشينجيانغ في المراكز من الرابع حتى السابع، من بينها نجد مقاطعة تشينغخاي ذات الارتفاع المتسارع في ترتيبها، حيث ارتفع ترتيبها من المركز الحادي عشر عام 2008 لتصل إلى المركز الخامس، أما مقاطعة قوانغشي فعلى العكس انخفض ترتيبها سريعا من المركز الثالث عام 2008 لتصل إلى المركز السادس. ومن ثم نجد مقاطعات قانسو، يوننان، ونينغشيا في

المراكز من الثامن حتى العاشر، لتمثل جميعا مستوى متوسط-منخفض في منافسة الدور الحكومي. وفي نهاية الترتيب نجد مقاطعة قوي جوو في المركز الأخير، ويُعزي السبب الرئيس في ذلك إلى الانخفاض المتسارع في مجالي مستوى معيشة الشعب، ودرجة العدالة الاجتماعية. أما من الزاوية الديناميكية خلال الفترة 2007-2010 فنجد مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعتي شينجيانغ، وقوانغشي ذات الارتفاع الأسرع في المنافسة الديناميكية للدور الحكومي، لتحتل على الترتيب المراكز الثلاثة الأولى. تحل بعدها مقاطعات نينغشيا، قوي جوو، منغوليا الداخلية، وشانشي ذات المستوى المتوسط في ارتفاع درجة الدور الحكومي، لتحتل على الترتيب المراكز من الرابع حتى السابع. وبعدها نجد مقاطعات قانسو، يوننان، وسيتشوان ذات درجة التحسّن الصغيرة نسبيًّا في الدور الحكومي لها، لتمثّل مستوى متوسط-منخفض في المنافسة الديناميكية للدور الحكومي. وفي نهاية الترتيب الديناميكي نجد مقاطعة تشينغخاي ذات الإنجازات الأقل في مستوى تحسين الدور الحكومي منذ عام 2007 على مستوى مناطق الغرب أجمع.

(2) المقترحات الإقليمية للتنمية لمناطق الغرب:

وفقًا للمفهوم السابق لمنافسة الاقتصاد الإقليمي، والذي يتضمن 9 مجالات (مؤشرات) هي: منافسة الاقتصاد الكلي، منافسة اقتصاد الصناعات، منافسة المؤسسات، منافسة العلوم والابتكارات، منافسة الموارد، المنافسة البيئية، المنافسة المالية، منافسة الانفتاح على الخارج، ومنافسة الدور الحكومي، وجب على منافسة الاقتصاد الإقليمي الانطلاق بجهودها من تلك المجالات التسعة للارتقاء بمستواها. ومن ناحية أخرى، ومن زاوية النظر إلى ما تم تحقيقه في مناطق الغرب نجد أنه منذ تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الغرب وهناك تطور متسارع في كافة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق، إلا أنه في الوقت نفسه نجد بعض المشاكل التي لا يمكن تغافلها، والتي تقيد من ارتفاع مستوى منافسة الاقتصاد لمناطق الغرب، ومن أبرز هذه المشاكل: الصغر النسبي لحجم الاقتصاد الكلي، وتوسع الفجوة بين مستوى متوسط نصيب الفرد في مناطق الغرب ومتوسط نصيبه في مناطق الشرق؛ إفراط معدل اعتماد النمو الاقتصادي على سحب

الاستثمار له، والاستهلاك وخاصة ضعف قدرة سحب الصادرات؛ ضعف القدرة العلمية والابتكارية، وعدم تأسيس العلوم والابتكارات ذات الطابع الإقليمي؛ انخفاض نسبة تطور التصنيع وكذلك قطاع الخدمات الحديثة، وعدم تحقيق التحول الكامل لقوة الموارد إلى قوة اقتصادية؛ عدم توافق الهيكل الصناعي، وعدم تناسق التطور الصناعي ذي الزخم القوي؛ تأخّر تطور الصناعات غير القائمة على الموارد، وارتفاع نسبة المنتجات الأولية، وضعف قدرة المعالجة العميقة للموارد، وقِصر السلسلة الصناعية، وانخفاض نسبة القيمة المضافة للمنتجات؛ ضعف القاعدة الزراعية، واحتياج التطور الإصلاحي للمدن والقرى إلى طفرة في تخطيطه الشامل، واستمرار وجود العوائق الكثيرة أمام زيادة دخول الفلاحين؛ تأخر مستوى التمدن عن مستوى الصناعة، وتأخّر تطور المدن الصغيرة عن تطور المدن الكبرى، وضعف قوة اقتصاد المدن داخل المقاطعة، وعدم كفاية قدرة استيعاب الصناعة وسحب المتطلبات الداخلية؛ وضوح الفجوة بين القرى والمدن، وبين التطور الإقليمي للمناطق، وتأخّر تطور المشروعات الاجتماعية، واحتياج قدرة التطور المتناسق الإقليمي للاقتصاد والمجتمع للمزيد من التقوية؛ تفاقم القيود حول الموارد، والطاقة، والبيئة، وعدم وجود تحسن جذري لظاهرة الهشاشة البيئية؛ الانخفاض النسبي لمستوى السوق الاقتصادي، وتباطؤ تطور الاقتصاد الخاص؛ عدم كفاية التطور في العديد من المجالات مثل التعليم، والصحة، والثقافة، وانخفاض مستوى الأمن المعيشي؛ وأخيرًا عدم اكتمال التحول في مهام الحكومة، حيث إنه لم يتحقق حتى الآن الإطلاق الفعال للدور الحكومي. ومن أجل كل ذلك، وانطلاقا من القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب، نستعرض المقترحات التالية:

1. تسريع تقدم الصناعات الحديثة والتمدن في مناطق الغرب، والحفاظ على النمو المتسارع والمستقر للاقتصاد:

في ظل الانتعاش البطيء للاقتصاد العالمي، أصبح الحفاظ على النمو المستقر لاقتصاد مناطق الغرب أمرًا مهمًّا للغاية، حيث إنه لا يرتبط فقط بتحقيق هدف النمو الاقتصادي للصين كلها، وإنما يرتبط أكثر بتحقيق هدف الرفاهية وتحسين مستوى معيشة شعوب مناطق الغرب. وفي السنوات الأخيرة أثبتت ممارسات وتطبيقات التطوير الاقتصادي داخل الصين وخارجها أن التسريع من تقدم الصناعات الحديثة والتمدن

يعتبران مسارًا مهمًّا لتحقيق النمو المتسارع للاقتصاد. وطبقا لدراسات عالم اقتصاد المدن الشهير فرنون هيندرسون (Henderson 2007)يتبين لنا أنه على الرغم من التدفّق الكبير للسكان إلى داخل بعض مدن الصين في السنوات الأخيرة، إلا أنه يبقى عدد السكان كبيرا في المدن، والحجم السكاني صغير، فلو تضاعف حجم السكان في بعض المدن، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نمو فعلى لإنتاج العمالة في هيئات تلك المدن بمقدار 20-35%. ومن ناحية أخرى، فإن دفع التمدن والتمدن ليس من شأنه فقط دفع التقدم الصناعي والقوة الاقتصادية للمدن الكبرى وحسب، بل كذلك دعم مجال الصناعة لمجال الزراعة، وأيضا دعم المدن للقرى، والارتقاء بالقوة الاقتصادية الإقليمية الكلية.

أما بالنسبة لواقع وتطور الصناعات الحديثة والتمدن في مناطق الغرب، فلا بد من بذل الجهود في مجالات عدة وهي: أولا، تسريع تحسن الأنظمة، وتقديم بيئة تطور جيدة لقطاع الخدمات الإنتاجية، والحرص على مبادئ قيادة الاستثمار الحكومي، والهيكل الأساسي للاستثمار الاجتماعي، ودعم الائتمان المالي، وكذلك دعم وتشجيع كافة أنواع الاستثمارات التي تقدمها الدولة، والكيانات الجماعية، والفردية، والتجّار الأجانب في مجال الصناعة الثالثة سواء كان استثمارًا نقديًّا أو عقارات أو معدات أو تكنولوجيا أو معلومات أو خدمات؛ وإيلاء الاهتمام بالخدمات الإنتاجية كالمعلومات والاستشارات، وخدمات الوساطة، والدعم الفني، والمالية، والتجارة الإلكترونية، وتدريب الكوادر والمواهب، وخدمات النقل والشحن، وذلك لتحقيق تبلور تدريجي لاستراتيجية "الدفع الثنائي" والتحفيز المتبادل بين قطاع الخدمات والتطور الصناعي في مدن مناطق الغرب؛ كما يجب تحقيق الإطلاق الكامل لمهام ووظائف كافة المدن والأحياء، وتحقيق الروابط الكاملة بين خارطة منصّة التصنيع، وخارطة المدن والمواصلات والقرى الجديدة، والارتقاء بنصيب المدن والأحياء في تطوير بنيتها التحتية، وفي النهاية تحقيق التطور المدمج بينهما. ثانيًا، توسيع إطار التطور في المدن، وتوسيع الحجم الكلي للمدينة؛ وإيلاء الاهتمام بتسليط الضوء على مميزات المدن ومراكز قوتها، لرفع مستوى جمالها وقوة جذبها؛ كما يجب الالتفات إلى تحسين وظائف المدن وبنيتها التحتية، لتكون أساسًا لتطورها طويل المدى، وذلك عن طريق تأسيس بنية تحتية وشبكة مواصلات قوية ومريحة داخل المدن وخارجها، وتقديم خدمات عامة عالية المستوى،

وتطوير الشؤون الاجتماعية للمدن، والحفاظ على المتطلبات العالية للحفاظ على البيئة، والمعالجة الصحيحة للروابط الصحيحة بين الإنتاج والحياة اليومية، وبين الكل والجزء، وبين المدى الطويل والمدى القصير، وبين الاحتياجات والإمكانات، وخلق بيئة عالية المستوى تصلح للعيش والعمل، وفي النهاية تأسيس مدن مركزية وإقليمية ذات إمكانات بارزة وتخطيط منظم. ثالثًا، اتخاذ السياسات المتبعة والاستثمار المالي كرافعة لسحب استثمار رؤوس الأموال الاجتماعية، والتنفيذ الجاد لاستراتيجية "الـ36 طريقة الجديدة" لتشجيع مجلس الدولة وقيادته للتطور السليم للاستثمار الخاص، وتوسيع حجم استثمارات ومجالات استخدام رؤوس الأموال الخاصة، وتوسيع درجة جذب الاستثمار الأجنبي، والتعبئة الكاملة للاستثمار الإيجابي المؤسسي والاجتماعي، وجذب المؤسسات الكبرى والاستثمارات الخاصة في الداخل والخارج؛ وتقوية هيكل الاستثمار، ودعم المشاريع في كافة المجالات مثل البنية التحتية، ومجال الزراعة، والمشاريع الشعبية، والصناعات المميزة، ومشاريع الحفاظ على البيئة وغيرها من المشاريع، وتدشين بناء مشاريع البنية التحتية التي من شأنها دفع الاستثمار الاجتماعي، وفي الوقت نفسه يكون لها فوائد اجتماعية واقتصادية واضحة مثل مشاريع المواصلات والاتصالات والكهرباء وغيرها. رابعًا، التوسيع الجاد لمتطلبات استهلاك المواطنين. ودمج السياسات قصيرة المدى والاستراتيجيات طويلة المدى لتأسيس آلية طويلة الأجل لتوسيع الاستهلاك، والتنفيذ الجيد لكافة سياسات توزيع الدخول، والاستمرار في توسيع الإنفاق المالي لتحسين معيشة الشعب، وتوسيع الاستهلاك، والزيادة المنضبطة لدخول أهل المدن والقرى، خاصة أصحاب الدخول المنخفضة، والارتقاء بالقدرة الاستهلاكية للمواطنين؛ وتحسين نظام الضمانات الاجتماعية، وتعزيز توقّعات استهلاك المواطنين، وتوسيع مجالات الاستهلاك وتنميتها، وتشجيع تطور خدمات المعاشات الاجتماعية، والتدبير المنزلي، والتأمينات الصحية وغيرها، ودفع الارتقاء بالهيكل الاستهلاكي، وتعزيز بناء نظام تداول الأسواق، وتصميم شبكات تجارية قوية في المدن، والتوحيد الكبير لنظام الأسواق وترتيبها، وتنفيذ نظام المسؤولية عن جودة المنتج وسلامته، وتعزيز الرقابة على الأسواق، وكذلك خدمات الأسواق، وتحسين البيئة الاستهلاكية في المدن والقرى، واتخاذ إجراءات صارمة ضد انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وكذلك ضد تصنيع وبيع السلع المقلّدة، وأخيرًا حماية المصالح المشروعة للمستهلكين.

2. تسريع الارتقاء الصناعي ورفع مستوى منافسة المؤسسات:

تعدّ الصناعة دعمًا للتطور الاقتصادي الإقليمي، ويعدّ تسريع الارتقاء الصناعي ورفع مستوى منافسة المؤسسات اتجاهًا ثابتًا يحتاج وقتًا طويلًا لتنفيذه في مناطق الغرب الصيني. فمن زاوية مناطق الغرب نرى احتياج ذلك الارتقاء إلى تركيز الجهود على 5 مجالات هي: أولًا، يجب الإلمام بالآلية "القسرية" التي فرضتها أزمة الاقتصاد العالمية، وتسريع دفع الصناعات خاصة الارتقاء بالتحويل الصناعي القائم على الموارد، واتخاذ مبدأ التصنيع أساس التطور، والصناعات الاستراتيجية الناشئة، وقطاع الخدمات الإنتاجية كأساس لتحسين مستوى الصناعات التقليدية ورفعه، ودفع مستوى الارتقاء الصناعي، وتعزيز المنافسة الرئيسة للمؤسسات. ثانيا، يجب دفع تطور الصناعات الاستراتيجية الناشئة مثل صناعة الطاقة الجديدة، وصناعة المواد الأولية الجديدة، والأدوية الطبية الحيوية، وتصنيع المعدّات ذات الكفاءة العالية، وذلك على أساس القوة التنافسية الذاتية، وتطوير الصناعات القوية، وتأسيس العديد من القواعد الصناعية المهمة، والالتفاف حول الصناعات والمؤسسات والمنتجات المهمة، وتعزيز تحويل الإنجازات العلمية، وتأسيس قدرات الابتكار الذاتية، وتعزيز حركة الاقتصاد، والارتقاء بالقدرة التنافسية الكلية للاقتصاد؛ وتسريع تطور خدمات الشحن والمالية والسياحة، وتوسيع انفتاح قطاع الخدمات على الداخل والخارج، وتحفيز تسارع تطور القطاع الخدمي، وارتفاع نسبته، والارتقاء بقدرته التنافسية. ثالثًا، الدعم الإيجابي لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتعزيز بناء المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتنفيذ سياساتها، والتوسيع لإيجابي لقنوات التمويل المباشر مثل سوق تداول البورصة، والاستثمار في المشاريع، وصندوق الاستثمار الصناعي، وتحقيق المزيد من المساعدة والإرشاد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للالتفاف حول مد الصناعات المميزة وتحقيق التعاون في المشروعات المهمة، وبلورة تكتل الصناعات المميزة. رابعًا، الاستمرار في الدفع الكبير لتخفيض استهلاك الطاقة، وتقليل الانبعاثات ومعالجة التلوث، وتعميق العمل بتعاقدات إدارة الطاقة وتصاريح انبعاثات الصرف الصحي، واستغلال مقاييس الأسواق للبحث عن إمكانات توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات، وإرشاد المؤسسات المهمة المعتمدة على الطاقة إلى معايير الامتثال، وتطوير الاقتصاد الدائري، وتأسيس نظام صناعي قائم على توفير الطاقة وحماية البيئة. خامسًا، العمل الإيجابي على نقل صناعات الشرق

الصيني، لدفع التعاون الصناعي بين الشرق والغرب. حيث يُعتبر التعاون بين الشرق والغرب وترابط تطورهما مشروعًا نظاميًّا معقّدًا وصعبًا، يكمن أساسه في بناء آلية مترابطة بينهما، فعلى مناطق الغرب المثابرة على تنفيذ آلية أساسية قائمة على "قيادة الحكومة، حركة السوق، الهيكل الأساسي للمؤسسات، والمشاركة الاجتماعية"، حيث يكمن الدور الرئيس للسوق الكامل في ظل تخصيص الموارد في التحويل الكامل لكافة المشاركات الإيجابية للحكومة والمؤسسات والمجتمع؛ والمثابرة على مبادئ التعاون الأساسية والمعروف بـ"المزايا التكميلية والمنفعة المتبادلة"، وذلك لدفع التحويل الصناعي في الشرق والغرب، وتحقيق تكامل الموارد بينهما، وتأسيس منصة تعاون واسعة، واستخدام تكنولوجيا معلومات حديثة، وتأسيس نظام خدمي معلوماتي قائم على التبادل والتعاون بين الشرق والغرب، ومن خلال هذا النظام سيُقَّدم لكافة أطياف المجتمع فرصة تبادل وتعاون بين الشرق والغرب الصيني.

3. تنفيذ استراتيجية الدعم الفني، وارتقاء بالقدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات:

على مدار التطور السابق لمناطق الغرب كان اعتمادها كبيرًا للغاية على الاستثمار وتنمية الموارد، وانحرف التطور الاقتصادي عن التطور العام والطبيعي. ومن هنا وجب لكي نحقّق التطور في المستقبل أن نولي اهتمامًا بالتقدّم التكنولوجي، والذي لا يكمن فقط في تصويب انحراف التطور الاقتصادي عن الوضع الطبيعي، بل يكمن كذلك في تحقيق المتطلبات الأساسية لهدف تطوير الاقتصاد: فمن ناحية نجد أنه لكي تتحقّق أهداف إجمالي الناتج المحلي، والدخل المالي، والإنتاج الصناعي لا بدّ من دعم التطور المتسارع للصناعة، أمّا التقدم التكنولوجي، فيعتبر أساس التأسيس الصناعي للأسواق، وأساس بقاء تلك الأسواق وتطويرها؛ ومن ناحية أخرى نجد اعتماد دور الاستهلاك في سحب الاقتصاد على ارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد وتوسع قدرته الشرائية، أمّا أساس ارتفاع متوسط دخل الفرد، فيكمن في إدخال القيمة البشرية وتحقيقها، والتقدم التكنولوجي يعتبر أهم حلقة في تحقيق القيمة البشرية. ومن هنا وفي ظلّ تحول النمو الاقتصادي تعتبر استراتيجية الدعم الفني عنصرًا مهما للغاية في تسريع النمو الاقتصادي.

ويعتبر أهم ما في تنفيذ استراتيجية الدعم الفني الارتقاء الكبير في قدرة المؤسسات الابتكارية، وتأسيس نظام تكنولوجي إقليمي متقدّم ومتكامل يتخذ من المؤسسات هيكلًا أساسيًّا له، ومن الحكومة قائدًا له، ومن السوق مرشدًا له، ومن دمج البحوث العلمية قاعدة أساسية يُبنى عليها؛ وكذلك تعزيز مكانة الهيكل المؤسسي في ظل الابتكار التكنولوجي، مما يجعل من المؤسسات هيكلًا أساسيًّا لمطالب ذلك الابتكار، وهيكلًا أساسيًّا للاستثمار في البحوث والتطوير، وهيكلًا أساسيًّا للأنشطة الابتكارية، وأيضًا هيكلًا أساسيًّا في تطبيق الإنجازات الابتكارية؛ ودفع الارتقاء بالمنافسة الأساسية للصناعات، والالتفاف حول تحقيق الابتكار المتكامل في سلسلة الابتكار التكنولوجي الصناعي، وكسر حاجز الحلقة الرئيسة في نواة التطور الصناعي، ودفع التقدم التكنولوجي الصناعي، ودفع كذلك التعاون المكثف في مجال البحوث والتطوير الدارج ضمن الاستراتيجية، والعمل بجهد على حل المشاكل التكنولوجية الصناعية المشتركة مثل مشاكل المؤسسات الفردية الصعب حلها، ومشاكل كِبَر حجم الاستثمار، وارتفاع نسبة المخاطرة، وطول فترة الدورات الصناعية؛ وتحفيز الموارد العلمية للالتفاف حول إجراء تخصيص مميز لها لتحقيق التقدم التكنولوجي الصناعي المنشود، ودفع تكامل الموارد، وتكامل وتبادل نقاط القوة والتميز، والتعاون المشترك، ورفع كفاءة استخدام الموارد؛ وتأسيس كافة أنواع الابتكار التكنولوجي، والمنصات والتطبيقات الخدمية طبقا لمتطلبات "دعم الحكومة للمنصة الخدمية، لخدمة المؤسسة، لتحقق ابتكارها الذاتي"؛ والإلمام بوضع وتنفيذ خارطة تطوير للمواهب والكوادر المحلية، واتخاذ خطط وبرامج تحفيزية مستهدفة، وإرشاد المواهب للتجمع في مجالات الإنتاج والعمل؛ وفي الوقت نفسه الاهتمام ببناء بيئة لينة، لتكون بمثابة بيئة سياسية تغري كافة المستثمرين وكافة أنواع المواهب، وبيئة قانونية آمنة، وبيئة نظامية مرضية، وبيئة عملية مريحة، وبيئة حضرية تأسر كل الأطياف، وفي النهاية تعزيز القدرة الابتكارية الذاتية لمناطق الغرب.

4. تسريع التطور المالي، وتحقيق الانطلاق الكامل لدور المالية الداعم للاقتصاد:

يرتبط النمو الاقتصادي الحديث ارتباطا وثيقا بالدعم المالي، وهذا ما أثبتته تطبيقات التطور الاقتصادي الإقليمي. فمنذ استراتيجية التنمية في مناطق الغرب والقطاع المالي في مناطق الغرب يحقّق تطورًا متسارعًا، كما أنه يلعب دورًا تحفيزيًّا إيجابيًّا في تسريع

النمو الاقتصادي لمناطق الغرب. إلا أنه ما زالت هناك فجوة كبيرة نسبيًا بين القطاع المالي في مناطق الغرب والقطاع المالي في مناطق الشرق سواء على صعيد الحجم المالي، أو الهيكل المالي، أو الكفاءة المالية، مما وضع قيودًا أمام الارتقاء بالمنافسة الكلية للاقتصاد في مناطق الغرب. ومن هنا نجد أهمية بالغة لتسريع التطور المالي في مناطق الغرب، وتحقيق الإطلاق الكامل لدور المالية الداعم للنمو الاقتصادي، والارتقاء بالمنافسة المالية.

وبالحديث عن الوضع الحالي للقطاع المالي في مناطق الغرب والمشكلات الموجودة فيه، ولتحقيق تطور ذلك القطاع وجب علينا التركيز على النقاط التالية: أولا، الاستمرار في توسيع الحجم المالي، والارتقاء بمستوى التطور المالي في مناطق الغرب، ولتحقيق ذلك وجب الاستمرار في تعزيز وتحسين نظام الائتمان في المؤسسات، وتحقيق تناظر بيانات المُقرِض والمقترض، وتوسيع الاستثمار الائتماني للهيئات المالية. وفي الوقت نفسه يجب تأسيس آلية ائتمانية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة تتخذ من الحكومة قائدًا، ومن الهيئات المالية جهة منظمة، ومن رؤوس المال الاجتماعية مصدرًا رئيسًا، لتوسيع الدعم الائتماني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات القوة الإقليمية، وذلك لخدمة التطور الاقتصادي المحلي. ثانيا، تحقيق التحول في نظام التطور المالي، وذلك بتحويل الاعتماد على توسع الحجم المالي تدريجيًا إلى تطور قائم على ارتقاء الجودة، ومع استمرار تطوير الحجم المالي وجب الاهتمام أكثر بتقدّم الكفاءة المالية، وتقوية الهيكل المالي. ثالثا، توسيع سياسة دعم الشركات العامة المدرجة في الأسواق في مناطق الغرب، عن طريق دفع ارتفاع قدرتها الربحية، وتحسين كفاءة حركة سوق رأس المال في مناطق الغرب، ومن حيث الهيكل المالي لا بد من دعم العديد من المؤسسات المتميزة وتنميتها التي تمتلك عوامل دخول الأسواق، وفي الوقت نفسه لا بدّ من تنفيذ سياسة دعم مؤسسات مناطق الغرب في الحصول على الموافقة للإدراج داخل الأسواق، وذلك لجذب المزيد من مؤسسات مناطق الغرب للمشاركة في أسواق رؤوس الأموال، وتوسيع قنوات التمويل، وتحسين نسبة اعتماد مؤسسات الغرب المبالِغة على تمويل البنوك، وكذلك تقوية الهيكل المالي. رابعًا، تعزيز دور الوظائف المالية، فقطاع البنوك يسعى لرفع كفاءة تحول الأموال، وتناسق التطور الصناعي المميز والقوي في مناطق

الغرب، وتوسيع الدعم الائتماني، ودفع تعزيز الصناعات المميزة. فعلى سبيل المثال نجد الصناعات الستّ المميزة الكبرى وهي: صناعة الطاقة والصناعات الكيماوية، تنمية التعدين والصناعات التحويلية به، مجال الزراعة والرعي والصناعات التحويلية الخاصة به، تصنيع المعدات، صناعة التكنولوجيا العالية، والسياحة، وجب التركيز فيها على دعم ودفع تحقيق تكتلها الصناعي، وتطوير حجمها على نطاق واسع. أما قطاع الأوراق المالية فيحتاج إلى إطلاق كامل للوظائف المالية في سوق رؤوس أمواله، ودمج التطور الإقليمي لفترة الخمس سنوات الثانية عشرة والعشر سنوات المستقبلية لمناطق الغرب، وذلك لمنح المسار الصحيح لمؤسسات مناطق الغرب في مجال إدراج الشركات في الأسواق وفي مجال التمويل، وتحسين الانخفاض المستمر لحصة تمويل إدراج المؤسسات في الأسواق، وتوسيع الحجم الكلي لتمويل أسواق رؤوس الأموال. وفي مجال التأمينات لا بدّ لمناطق الغرب وعلى أساس استراتيجية التنمية وبناء البنية التحتية فيها، وإدارة الأقساط السنوية للمؤسسات، وتحسين النظام الصحي، وحلّ "المشاكل الثلاثة لمجال الزراعة"، وإطلاق أدوار أكثر أهمية عند مواجهة الأمور العامة الطارئة، أن تتدرج في التطوير ليصبح بذلك عنصرًا مهمًّا لا يتجزّأ من النظام المالي الإقليمي، ونظام الضمانات الاجتماعية.

5. توسيع درجة انفتاح مناطق الغرب على الخارج، والارتقاء بدرجة تعميق المشاركة وتوسعيها في تقسيم العمل الدولي:

في ظل الوضوح التدريجي لتصميم الاقتصاد الإقليمي الحكومي، وبعد تحويل المنافسة المتخذة من تقسيمات المناطق الإدارية في الماضي أساسًا لها إلى منافسة إقليمية، من أجل ذلك لا تسعى مناطق الغرب إلى مواجهة التنافس المنتشر محليًّا ودوليًّا في ظل التغير البيئي العالمي وحسب، بل تسعى كذلك إلى مواجهة التنافس المتطور في بقية المناطق. ومع دخول مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي، ومناطق الخليج الشمالي، ومقاطعات شانشي، منغوليا الداخلية، نينغشيا والتي تعتبر مناطق غنية بالموارد في مرحلة التطور المتسارع، سيعمل التخصيص الإقليمي للموارد، والتحول الإقليمي للصناعات، ونظام المواصلات الإقليمي على التغيير العميق للنمط الأساسي للتطور الإقليمي، وستتمكن مناطق الغرب من مسك زمام المبادرة في تعديل أي نمط

إقليمي جديد يطرأ عليها عندما تتمكن أولا من تسريع تحقيق الارتفاع بمكانتها.

ومن أجل ذلك، ولتحقيق انفتاح مناطق الغرب الصيني على الخارج، لا بدَّ من: أولًا، يجب استغلال خطوط حدود مناطق الغرب، ودفع الانفتاح نحو الغرب، ونحو الشمال، ونحو الجنوب، وتحقيق الاستغلال الأمثل للسوق المحلية والدولية، واستغلال الاستثمار فيهما؛ ثانيا، يجب دفع الانفتاح نحو المناطق الاقتصادية الأخرى، وتحفيز التفاعل بين الشرق والغرب؛ وفي الوقت نفسه يجب دفع تكامل الاقتصاد الإقليمي، وكسر قيود التقسيم الإداري للمناطق، وتشجيع التخصيص المميز للموارد، والتصميم المميز لقوة الإنتاج، وتجميع المزايا النسبية المختلفة تدريجيًّا لبلورة نمط تقسيم العمل الإقليمي عالي الكفاءة، وذلك من خلال الانفتاح على الخارج والتفاعل الاقتصادي الإقليمي؛ ثالثا، يجب توسيع كافة أنواع التعاون في مجالات التجارة الخارجية، والتكنولوجيا الصناعية، والتبادل الثقافي، وتحقيق نمط شامل ووافٍ ومتعدد المستويات للانفتاح على الخارج؛ رابعًا، يجب العمل بإيجابية على المشاريع الأجنبية، والتعاون الخدمي مع الخارج، وفي الوقت نفسه يجب تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد العالمية، لوضع أساس الابتكار الذاتي، وتطوير نواة التكنولوجيا على أساس ثروة الموارد، وخلق علامة تجارية مستقلة للمؤسسات، وبلورة المنافسة الأساسية لمؤسسات مناطق الغرب.

6. تحقيق المزيد من التحول في المهام الحكومية، ورفع جودة الخدمات العامة:

طبقا لبيانات الإحصائيات ففي عام 2010 كانت هناك 7 مقاطعات في مناطق الغرب الصيني تجاوز متوسط نصيب الفرد فيها من إجمالي الناتج المحلي 3000 دولار، بما يؤكد دخول معظم مقاطعات مناطق الغرب ومدنها المرحلة المتوسطة لتطور الدخول. وطبقا لنظريات وتطبيقات الاقتصاد الدولي نجد أن كافة المشاكل التي تواجه هذه المرحلة من التطور معقدة نوعا ما، فعلى سبيل المثال نجد بعض المشاكل مثل التغيرات الحادة في الهيكل الاجتماعي، التعديل العميق لنمط المصالح والفوائد، النمو الحاد للمطالب العامة، والتغير الكبير في المفاهيم الفكرية. ومن ناحية أخرى تواجه أيضا مناطق الغرب بعض الضغوطات الاجتماعية كتحسين الخدمات العامة، والعدالة الاجتماعية للتأمينات، فعلى سبيل المثال نجد عدم تطابق القدرة الخدمية في المرافق

العامة في المدن مع تطور قطاع الخدمات الحديث، ومكانة ووضع المدن؛ ونجد كذلك عدم تأسيس آلية طويلة المدى لزيادة دخول الفلاحين وخاصة الأسر الريفية، وعدم مساواة الخدمات العامة الأساسية في الأقاليم والقرى والمدن. ومن أجل ذلك ومن خلال مراحل التطور المستقبلي ستحمل حكومات مناطق الغرب على عاتقها مهام أصعب من المراحل السابقة لدفع تطور الاقتصاد الإقليمي، وحماية الاستقرار الاجتماعي.

ومن أجل ذلك وجب على حكومات مناطق الغرب طبقا لتغيّر البيئة الاقتصادية والاجتماعية أن تعمل على تسريع المهام الحكومية، وأن تعمل كذلك على الاستخدام الجاد للضمانات الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الشعب كأداة لتسريع تحويل التطور الاقتصادي، وتأسيس نقاط البداية والنهاية لبناء مجتمع متناغم، كما وجب عليها كذلك الاهتمام أكثر بحل تناقضات ومشاكل التطور عن طريق مسارات وسبل الإصلاح، لتدفع بالعمالة لتحل في مقدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتسرع من تطور كافة الشؤون والمشروعات الاجتماعية، وتؤسس بجد نموذج الحكومة ذات الطابع الخدمي، وتبحث بجد عن وسائل تحقيق المساواة في الخدمات العامة، وتوسع تدريجيا الاستثمار في مجالات الخدمة العامة كالتعليم، والصحة، والثقافة، والضمانات الاجتماعية وغيرها، وترفع من جودة تلك الخدمات، وتحفز المساواة فيها، وتنفذ جيدا كافة الإجراءات والآليات لتحقيق الضمانات وتحسين مستوى معيشة الشعب، لضمان انسجام المجتمع، وعلى أساس ذلك الانسجام تعمل على حل كافة التناقضات، وتعزيز الثقة في التنمية والتطوير، وأخيرًا جعل إنجازات ذلك التطور تعود بالنفع على كافة أطياف الشعب وقومياته المختلفة.

المراجـع:

(1) ني بينغ فيي: "تقرير حول القدرة التنافسية للمدن الصينية"، دار العلوم الاجتماعية للنشر، 2003

(2) جاويان يون، وانغ تاو: "دراسات نظرية وتطبيقية حول التنافس الدولي في النظام المالي"، جريدة الدراسات المالية، 2000، (8)

(3) شودي لونغ: "القضايا المحورية في التنافس المالي"، مجلة القوة الوطنية الصينية، 2007، (10)

(4) جاو يان يون: "نماذج إحصائية ودراسات تطبيقية في المنافسة الدولية"، دار المعايير الصينية للنشر (China Standard Press)، 2005

(5) تسوي مان خونغ، قوه ويي: "نظرية الموارد المالية: إطار تحليلي نظري جديد"، مجلة الآفاق الاقتصادية، 2005،

(6) وانغ بينغ أن: "دراسة نموذج القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي"، جريدة مشتركة بين المعهد الإداري بمقاطعة فوجيان، ومعهد كوادر الإدارة الاقتصادية بفوجيان، 2005، (1)

(7) لي مين رونغ: "دراسة تقييم القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي على مستوى الصين"، مجلة إدارة العالم، 2006، (5)

(8) لي مين رونغ: "دراسة مقارنة تحليلية ديناميكية للمنافسة الشاملة للاقتصاد الإقليمي للصين"، رسالة دكتوراه، 2006

(9) تشين خونغ إر، تشين قانغ: "نموذج تقييم وتحليل قضية المنافسة الصناعية الإقليمية"، مجلة العلوم الناعمة، 2002، (1)

(10) جانغ بيي خونغ، وانغ ليي: "المفاهيم النظرية والطرق التحليلية للمنافسة الدولية"، مجلة الاقتصاد الصناعي الصيني، 2002، (4): 6-2

(11) لو يان، تشين ليو تشين: "ملخص دراسات القدرة التنافسية الإقليمية المحلية"، جريدة جامعة شنغهاي للاقتصاد المالي، 2006، (8)

(12) لين خان تشوان، جوان خونغ شي: "دراسة مقارنة ميدانية لمنافسة المؤسسات المتوسطة والصغيرة في مناطق شرق ووسط وغرب الصين"، جريدة دراسات اقتصادية، 2004، (12)

(13) تشياو يون شيا: "الدولية: بحث نظري وتحليل تجريبي"، دار أكاديمية العلوم الاقتصادية للنشر، 2005

(14) شاو جوانغ تيان: "تقييم وتحليل تجريبي للقوة الكلية للمقاطعات الصينية"، جريدة منتدى الإحصاءات والمعلومات، 1996، (2)

(15) ورشة عمل دراسة القدرات التنافسية بقسم الإحصاء بجامعة تيانجين للاقتصاد المالي: "تقرير حول تطور القدرة التنافسية الإقليمية للصين"، 1985–2004، دار الإحصاء الصيني للنشر، 2004

(16) ويي خوو كاي، أو لي شويي: "تقييم المنافسة الصناعية المحلية للصين"، مجلة الاقتصاد الصناعي الصيني، 2002، (11)

(17) ويي خوو كاي: "بحث الروابط بين التكتلات الصناعية والقدرة التنافسية"، جريدة الإدارة الاقتصادية، 2003، (6)

(18) شياو خونغ يي: "تقرير حول تطور القدرة التنافسية الإقليمية للصين"، دار الإحصاء الصيني للنشر، 2004

(19) شيا جي لون: "المزايا التنافسية والقدرة التنافسية الإقليمية للتكتلات الصناعية"، جريدة العلوم الاجتماعية بجامعة المعلمين في مقاطعة خونان، 2005، (7)

(20) يان يو لونغ: "دراسة مقارنة للقدرة التنافسية الاقتصادية المحلية للصين"، مجلة العلوم الناعمة، 1998، (4)

(**21**) ياو خوي تشين، شو جانغ يونغ: "مفهوم ونظام مؤشرات القدرة التنافسية لتطور الاقتصاد الإقليمي لمناطق الغرب"، تقرير حول التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني 2006، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر، 2006

(**22**) فريق بحث مركز دراسات القدرة التنافسية وتقييمها لجامعة الشعب الصينية، اللجنة الحكومية للإصلاح وغيرهما: "تقرير حول تطور القدرة التنافسية الدولية للصين 1996–2003"، دار جامعة الشعب الصينية للنشر، 1996–2003

(**23**) جانغ جين تشانغ: "نظرية وطرق تقييم القدرة التنافسية الدولية"، دار العلوم الاقتصادية للنشر، 2002

(**24**) تزوو ويي: "إعادة بحث مفهوم ونظام قياس القدرة التنافسية الوطنية"، جريدة دراسات اقتصادية، 2002، (3)

(**25**) تزوو ويي: "القياس التجريبي والدراسات النظرية حول القدرة التنافسية الدولية للصين"، مجلة التعلق الاقتصادي، 1999، (5)

(**26**) تزوه جي خونغ، خو شو خوا: "دراسة نظام مؤشرات ونموذج تقييم القدرة التنافسية الإقليمية"، مجلة الدراسات التجارية، 2005، (16)

(**27**) جين خواي يو، خان جاو جوو: "تصميم نظام مؤشرات تقييم القدرة التنافسية الإقليمية"، مجلة الإحصاء والقرار، 2009، (20)

(**28**) سون لي جويان، شينغ شياو جيون، جوو دي تشيون: "ملخص دراسات القدرة التنافسية الإقليمية وتحليل ارتكازها على نظرية اللعبة"، مجلة الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد"، 2010، (7)

(**29**) خوو جينغ تشوان: "دراسة نظام تقييم القدرة التنافسية الوطنية المرتكزة على نظرية اللعبة"، دار مكتبة بكين للنشر، 2005

(**30**) ياو خوي تشين، جنغ بينغ: "تقرير عام حول تطور السنوات العشر للقدرة

التنافسية الشاملة للتطور الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني"، "تقرير حول التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني 2009"، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر، 2009

(31) ياو خوي تشين، جنغ بينغ: "تقرير عام حول تقييم وتحليل القدرة التنافسية الشاملة للتطور الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني"، "تقرير حول التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني 2010"، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر، 2010

(32) لي جيان بينغ، لي مين رونغ وغيرهما: "تقرير حول تطور القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد الإقليمي في الصين 2009–2010"، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر، 2011

(33) ياو خوي تشين، رين زونغ جي: "تقرير حول التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني 2007"، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر، 2007

(34) ياو خوي تشين، رين زونغ جي: "تقرير حول التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني 2008"، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر، 2008

(35) ياو خوي تشين، رين زونغ جي: "تقرير حول التطور الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني 2010"، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر، 2010

(36) جوو لي تشيون، بان خونغ شينغ: "دراسة مقارنة القدرة التنافسية للنظام المالي للمدن الصينية... مدينة تيانجين نموذجا"، دار أكاديمية العلوم الاجتماعية للنشر بمدينة تيانجين، 2003، (2)، 93–98

(37) فو نونغ، خينغ دي سين: "القضايا السياسية والخيارات أمام التمدن في الصين"، "المقارنة" العدد الواحد والثلاثون لعام 2007

(38) Clarida.R.,J.Gali and M.Gertler, "Monetary police rules and macroeconomic stability: Evidence and some theory" ,Quarterly Journal of Economics,2000(2).

(39) Eggertson,G. and M. Woodford, "The zero bound on interest rates and optimal monetary police", Brookings Papers on Economic Activity,2003.

(40) IMD. World competitiveness year book [M] Switzerland: Lausanne Press, 2011

(41) World Economic Forum. The Globe Competitiveness Report, 2011

(42) Ai ginger, K. (1998) A Framework for Evaluating the Dynamic Competitiveness of Countries, Structural Change and Economic Dynamics, Vol. 9,No. 2, pp. 159–188

(43) Budd, L. & Hirmis, (2004), "Conceptual Framework for Regional Competitiveness", Regional Studies, Vol. 38, No.9, pp.1015-1028

(44) Chaharbaghi, K & Feurer, R. (1994) "Defining Competitiveness: A Holistic Approach", Management Decision, Vol. 32, No. 2, pp 49-58.

(45) Chesnais, F. (1986), "Science, Technology, and Competitiveness", STI Review, 1, pp.85-129

(46) Fagerberg, J. (1988), "International Competitiveness", The Economic Journal, Vol.98, No.391, pp.355-374

(47) Institution for Management Development(2006), The World Competitiveness Yearbook Fundamentals 2006,http://www.imd.ch/documents/ wcc/content / Fundamentals.pdf, on 2006-5-17

(48) Krugman, P.R. (1996), "Making Sense of The Competitiveness Debate", Oxford Review of Economic Policy, Vol.12, No.3, pp.17-25

(49) Lee, F & Tang, J.M. (2000), "Productivity Levels and International Competitiveness between Canadian and U.S. Industries", The American Economic Review, Vol. 90, No.2, pp.176-179

(50) Meng, H.C. (2005), "Innovation Cluster as the National Competitiveness Tool in the Innovation Driven Economy",

International Journal of Foresight and Innovation Policy, Vol.2, No. 1, pp.104-116

(51) Nishimizu, M. & Page, J.M. Jr. (1986), "Productivity Change and Dynamic Comparative Advantage",The Review of Economics and Statistics, Vol. 68, No. 2 , pp. 241-247

(52)O'Donnell, S. & Bluementritt, T. (1999), "The Contribution of Foreign Subsidiaries to Host Country National Competitiveness", Journal of International Management, 5. (1999), pp.187-206

(53) Papadakis, M. (1996), "Confounding Productivity and Competitiveness: A Rejoinder to the Comment: How Well Is the United States Competing", Journal of Policy Analysis and Management, Vol.15, No.1, pp.82-88

(54) Parrinello, S. (2006),"National Competitiveness and Absolute Advantage in A Global Economy", Universita' Degli Studi di Roma, Working Paper. No.95, on dep.eco.uniroma1.it/docs/working_papers/Wp95.pdf

(55) Ramos, P.N. (2006), "Does the Balance-of-Payments Matter at Regional Level", REAL Discussion Paper (DP 05-T-7), http://www.ersa.org/ersaconfs /ersa06/papers

الباب الثالث:

تقرير حول تقييم جودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب الصينية وتحليله

ملخص الدراسة: ينطلق هذا التقرير من خلال الواقع الموضوعي للنمو الاقتصادي لمناطق الغرب الصيني، وذلك على أساس نتائج البحوث والدراسات المتعلقة بتنظيم واستعراض جودة النمو الاقتصادي الإقليمي، بهدف تأسيس نظام مؤشرات تقييم يحتوي على ستة مجالات تشمل: كفاءة النمو الاقتصادي، استقراره، استمراريته، والابتكار ومشاركة نتائج النمو الاقتصادي. ومن خلال التقييم والتحليل الكلي لجودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب في الفترة 1999-2011، سنستعرض مقترحات الدراسة للارتقاء بجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب، وذلك على أساس المستوى الإقليمي الكلي لها؛ ومن خلال التقييم والتحليل الكلي لجودة النمو الاقتصادي في الفترة 1999-2011 لإحدى عشرة مقاطعة ومدينة في الغرب الصيني (باستثناء التبت)، سنستعرض مقترحات الدراسة للارتقاء بجودة النمو الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

الكلمات المفتاحية: مناطق الغرب، جودة النمو الاقتصادي، التقييم الكلي، مقترحات الدراسة

مدخـــل[8]

تقرير حول تقييم جودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب الصينية وتحليله

مركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب الصينية بجامعة غرب الصين – فريق تقييم جودة النمو الاقتصادي

منذ عام 1999 وفي ظل الجولة الأولى لدفع تنمية مناطق الغرب الصيني، استطاع اقتصاد مناطق الغرب على مدار 13 عامًا أن يحافظ على معدل نمو مكوّن من رقمين، حيث حققت التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة إنجازات كبيرة. وفي الوقت الحاضر ومع تحول التنمية الاقتصادية من نموذج التوسع في الكم إلى نموذج الارتقاء بالجودة، ومع تدشين جولة جديدة من التنمية الكبرى لمناطق الغرب، فإن اقتصاد مناطق الغرب يواجه من جديد فرص جديدة للتطور، ودورة جديدة للنمو. وفي الوقت نفسه يواجه تحديات في مجالات عدة منها القيود المفروضة على الموارد، وحماية البيئة، التنمية الاجتماعية المتوازنة وغيرها من المجالات. ولكي يحقّق اقتصاد مناطق الغرب الارتقاء الشامل فيما يتعلق بالجودة، فإنه لا بدّ من وضع استمرارية التنمية هدفا مهما لعملية التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب.

يتركز مفهوم التنمية التقليدي على نمو الثروات المادية، في حين يتجاهل التنمية البشرية الشاملة، أي ببساطة جعل النمو الاقتصادي يعادل التنمية الاقتصادية، مع تجاهل التقدم الاجتماعي الشامل، وفي المقابل جعل نمو إجمالي الناتج المحلي معيارًا لقياس نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة أو منطقة ما مع تغافل مؤشرات العلوم البشرية، والموارد، والبيئة. وفي ظل تأثير مفهوم التنمية التقليدي، وعلى الرغم من التمكّن من تحقيق معجزة

8- تحرير رئيس فريق تقييم جودة النمو الاقتصادي بمركز دراسات التنمية الاقتصادية بمناطق غرب الصين التابع لجامعة غرب الصين: شوجانغ يونغ، وياوخوي تشين؛ عضوية: جينغ بنغ، لي دونغ، لي نان، لي ياوخوا، جانغ قوه فنغ، يي بووه خي، جي شيو، خوانغ مينغ شيانغ، شينغ شيوتينغ، يانغ بيي تشينغ، وجينغ خونغ.

اقتصادية هي الأولى تاريخيا، وامتلاك ثروة غنية من المواد، إلا أنه ذلك الإنجاز خلّف إهدارًا للموارد، وتلوثًا بيئيًا، كما أن مستوى وجودة معيشة الشعب لم يستطيعا اللحاق بارتفاع النمو الاقتصادي، حتى إنه ظهرت ظاهرة حادة للاستقطاب وغيرها من مشكلات دفع ثمنها البشر. ومن هنا ومن أجل تحقيق الهدف الطموح لبناء الحداثة، وجب تغيير مفهوم التنمية، وتأسيس والالتزام بمفهوم التنمية العلمية، أي الحفاظ على التنمية الاقتصادية الشاملة، والمتناغمة والمستدامة، كما يجب العمل على دفع التطور الشامل للاقتصاد والمجتمع والإنسان.

ويعد التوحيد بين كم وجودة النمو الاقتصادي انعكاسًا صحيحًا لمفهوم التنمية العلمية، حيث يعتبر الارتقاء بجودة النمو الاقتصادي تنفيذًا للمحتوى المهم لمفهوم التنمية العلمية، كما تعتبر جودة النمو الاقتصادي تفسيرًا دقيقًا لمفهوم التنمية العلمية. ومن هنا وُجِدت العلاقة المترابطة بين هذين المفهومين، كما يمكن قياس مدى كفاية النمو الاقتصادي لدولة أو منطقة ما لمتطلبات التنمية العلمية من خلال الحساب الكمي.

وفي ظل التحول الاقتصادي الذي شهدته الصين، يعتمد هذا التقرير على النظريات القديمة والحديثة للنمو الاقتصادي، والنظريات المتعلقة باقتصاديات التنمية، والاقتصاد المؤسسي لتحديد مفهوم جودة النمو الاقتصادي. فمنذ تنفيذ استراتيجية التنمية والحجم الكلي لاقتصاد مناطق الغرب يحافظ على سرعته الكبيرة نسبيّا، خاصة منذ عام 2007 ، وفي ظل الأزمة المالية العالمية، استطاعت مناطق الغرب الاستمرار على الحفاظ على سرعة النمو الاقتصادي لها، وفي ظل هذه الظروف، كان لا بدّ من تقييم جودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب من خلال الحساب الكمّي العلمي والموضوعي. وتشير جودة النمو الاقتصادي إلى مدى تميّز أو ضعف مراحل، وأساليب، وطرق، ونتائج مراحل تحقيق نمو الاقتصاد الكلي. ونحن نستخدم عادةً مؤشر إجمالي الناتج المحلي (GDP) لوصف أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة ما، إلا أن نمو إجمالي الناتج المحلي لا يعادل نمو الثراء الاجتماعي، ولهذا، فإن الاعتماد على سرعة نمو إجمالي الناتج المحلي وحدها لن تتمكّن من التعبير كليًّا عن المعنى الداخلي للنمو الاقتصادي، لذلك وجب علينا إلى جانب هذا استخدام مؤشري الجودة والفوائد للتصوير الشامل لمفهوم النمو الاقتصادي. والنمو الاقتصادي ذو الجودة العالية والذي يتمتع بالسمات التالية: الاستغلال الأمثل للموارد

خلال مراحل النمو الاقتصادي، قلة حجم التلوث البيئي، وانخفاض نسبة التلوث؛ عدم اعتماد النمو الاقتصادي على زيادة استثمارات رؤوس الأموال المادية وحسب، بل اعتماده كذلك على التقدم التكنولوجي، وعلى ارتفاع نسبة كفاءة العوامل الإنتاجية؛ استقرار حركة النمو الاقتصادي، وانخفاض درجة تقلباته؛ وأخيرًا تجسيد العدالة في مشاركة النواتج الاقتصادية. وسنعتمد في تقريرنا على أساس نظريات علم الاقتصاد المتطور الحديث، وعلم الاقتصاد الإقليمي، وعلم الموارد السكانية والاقتصاد البيئي، وعلم اقتصاد النظم الحديث وغيرها من النظريات لتأسيس إطار تحليلي لنظام تقييم كلي يشمل عدة مجالات منها: الكفاءة العالية، استقرار النمو، حماية البيئة، والتنمية الاجتماعية. وسنستخدم البيانات الإحصائية لاقتصاد مناطق الغرب منذ تنفيذ الدولة لاستراتيجية التنمية فيها، لنجري تقييمًا كليًّا لجودة النمو الاقتصادي باستخدام طريقة تحليل العناصر الرئيسة. وبناء على ذلك، سنستعرض مقترحات الدراسة للارتقاء بجودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب، لنقدّم أساسًا نظريًّا لتحديد سبل واستراتيجيات الارتقاء بجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب.

الفصل الأول:

مفهوم جودة النمو الاقتصادي ومؤشرات وطرق تقييمه:[9]

(1) تحديد مفهوم جودة النمو الاقتصادي:

انطلاقًا من الاستيعاب الكلي لنتائج الدراسات الصينية والأجنبية المتعلقة بجودة النمو الاقتصادي، نرى أن جودة النمو الاقتصادي تشير إلى الوضع الكلي لارتقاء كفاءة النمو الاقتصادي، وتعزيز الهيكل الاقتصادي، والزخم الكافي للقوة الدافعة للتطور، وتحسين توزيع الفوائد، والتي تشمل ستة مجالات: فعّالية النمو الاقتصادي، استقرار النمو الاقتصادي، تناسق النمو الاقتصادي، استمرارية النمو الاقتصادي، الابتكار في مجال النمو الاقتصادي، ومشاركة نواتج النمو الاقتصادي. ويُقصد بالفعّالية مدي كفاءة ناتج استثمار عوامل النمو الاقتصادي؛ ويُقصد بالاستقرار درجة تقلب النمو الاقتصادي ودرجة انحراف النواتج المحتملة؛ أما التناسق فيشير إلى درجة تناسق الهيكل الاقتصادي للنمو الاقتصادي؛ ويشير الابتكار إلى دور الإبداع التكنولوجي، وابتكار النظم في النمو الاقتصادي؛ أما الاستمرارية، فيُقصد بها قدرة الموارد والبيئة على تحقيق نمو اقتصادي طويل المدى؛ في حين تشير المشاركة إلى مشاركة الدخل القومي.

ومن هنا يمكننا أن نرى:

1) أن مفهوم جودة النمو الاقتصادي مفهوم مركّب، يغطي كافة مجالات النمو الاقتصادي.

2) أن العلاقة بين جودة النمو الاقتصادي وسرعة النمو الاقتصادي علاقة عوامل أساسية، وليست علاقة عوامل كافية، أي أن سرعة النمو الاقتصادي يعدّ عاملًا

9- هذا الجزء مأخوذ من مشروع مقاطعة شانشي لصندوق التخطيط الاجتماعي: "دراسة حول تقييم جودة النمو الاقتصادي وتحوّل طرق نموّه في مقاطعة شانشي" جزء من نتائج دراسة 10D007 ، المسؤولين عن المشروع: شوجانغ يونغ، أعضاء إتمام المشروع: شوجانغ يونغ، ياوخوي تشين، لي بينغ جين، وجنغ بنغ.

أساسيًّا لضمان جودة النمو الاقتصادي، إلا أنّ سرعة النمو الاقتصادي الكبيرة ليس بالضرورة كافية لتحقيق جودة عالية للنمو الاقتصادي.

(2) أهمّية جودة النمو الاقتصادي:

منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978 ومتوسط سرعة النمو الاقتصادي عند مقدار 10%، ليحقّق حجم كلي للنمو الاقتصادي أذهل العالم بأسره، إلا أنّ النمو الاقتصادي خلال تلك السنوات ظهر أساسًا كنموٍّ مكثّف، يدفع ثمن الموارد والبيئة، ليواجه استمرار تطوره تحديات كبيرة، ومن هنا أصبحت جودة النمو الاقتصادي نقطة مهمة للبحث في الحاضر والمستقبل. ويعتبر تحقيق الجودة العالية والقابلية للاستمرارية في تطوير النمو الاقتصادي، من المجالات المهمة لتحول التنمية الاقتصادية في الصين.

إلا أنه ومع التعمق في الإصلاح وتطوير الاقتصاد الصيني، فإن جودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب تحتاج إلى المزيد من تسليط الضوء عليها، ففي ظلّ قيود المتطلبات البيئية للتطور المتناغم بين الإنسان والبيئة الطبيعية، بدت جودة النمو الاقتصادي أكثر أهمية، وبالتركيز عليها يمكن تحقيق استمرارية التنمية في مناطق الغرب، وتعديل الهيكل الاقتصادي، وتحقيق التنمية المكثّفة والجيدة والسريعة.

(3) نظام مؤشرات تقييم جودة النمو الاقتصادي:

طبقا لمفهوم جودة النمو الاقتصادي، ستعتمد هذه الدراسة على ستة مؤشرات من المستوى الأول وهي الفعالية، الاستقرار، التناسق، الاستمرارية، الابتكار، مشاركة النواتج، وتحت كل مؤشر سندرج العديد من المؤشرات من المستوى الثاني المتعلقة بجودة النمو الاقتصادي (انظر جدول 1).

جدول (1) نظام مؤشرات تقييم جودة النمو الاقتصادي

	مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث
نظام مؤشرات تقييم جودة النمو الاقتصادي	مؤشر فعالية النمو الاقتصادي	(1) معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	
		(2) معدل نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	
		(3) معدل إنتاجية العمل	
		(4) معدل عائد الاستثمارات	
		(5) معدل عائد الأراضي الزراعية	
		(6) معامِل مرونة العمالة	
	مؤشر تناسق النمو الاقتصادي	(1) تناسق تطور الصناعات	
		(2) تناسق تطور المدن والقرى	معدل التمدن
			معامِل التباين المزدوج
			معامل الفروق المزدوج
		(3) التناسق بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي	
		(4) تناسق التطور الاقتصادي في الداخل والخارج	
	استقرار النمو الاقتصادي	(1) معدل تقلب النمو الاقتصادي	
		(2) معدل تقلب مؤشر الأسعار	
		(3) معدل تقلب أسعار الأصول	
		(4) معدل تقلب العمالة	
	مؤشر استمرار النمو الاقتصادي	(1) متوسط نصيب الفرد من حجم مورد الأراضي الزراعية	
		(2) متوسط نصيب الفرد من حجم مورد المياه	
		(3) متوسط نصيب الفرد من حجم مورد الغابات	
		(4) حجم استهلاك الطاقة في الوحدات	
		(5) حجم استهلاك مورد المياه في الوحدات	
		(6) حجم انبعاث الغازات الناتجة من الوحدات	
		(7) حجم صرف مياه الصرف الصحي الناتجة من الوحدات	
		(8) حجم صرف نفايات المواد الصلبة الناتجة من الواحدات	
	مؤشر الابتكار في النمو الاقتصادي	(1) نسبة نفقات البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي	
		(2) نسبة نفقات البحوث والتطوير من حجم النفقات المالية	
		(3) نسبة القيمة المضافة لصناعة التكنولوجيا العالية من إجمالي الناتج المحلي	
		(4) نسبة صادرات منتجات الصناعة العالية من الحجم الإجمالي للصادرات	
		(5) عدد براءات الاختراع لكل 10 آلاف شخص	
		(6) عدد البحوث العلمية المنشورة من كل 10 آلاف شخص	

	مؤشر مشاركة نواتج النمو الاقتصادي	(1) جودة الحياة	معدل نمو دخول السكان
			معامِل إنجِل
			متوسط نصيب الفرد في المدن من مساحة الإسكان
			متوسط نصيب الفرد في المدن من مساحة الأراضي الخضراء
		(1) جودة التطور الصحي	نصيب الفرد من عدد الأسرة في المشافي
			نسبة تغطية التأمينات الصحية الأساسية
			نسبة تغطية تأمينات المعاشات الأساسية
			متوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي
		(1) مؤشر درجة العدالة الاجتماعية	مقارنة دخول السكان في المدن والقرى
			معامِل جيني
			مؤشر ثيل

1. مؤشر فعالية جودة النمو الاقتصادي:

استنادا إلى نظريات النمو الاقتصادي، يمكننا أن نقسم فعالية النمو الاقتصادي إلى جزءين: الجزء الأول انطلاقًا من نتائج زيادة كم العوامل المدخلة؛ والجزء الثاني انطلاقًا من نتائج رفع معدّل كفاءة إنتاجية العوامل. ويمكن تقسيم كفاءة إنتاجية العوامل إلى معدل إنتاجية عوامل فردي، ومعدل إنتاجية عوامل كلي (TFP). تشير كفاءة الإنتاج الفردية نسبة الإنتاج (المخرجات) إلى المدخلات، وتعدّ كفاءة إنتاجية العمل، وكفاءة إنتاجية رؤوس الأموال نوعيها الشائعين. أما معدل إنتاجية العوامل الكلي، فيشير إلى نسبة الإنتاج (المخرجات) إلى كم مدخلات عوامل الإنتاج، فهو تجسيد كلي لمعدل كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، فبالمقارنة مع معدل إنتاجية العوامل الفردي يُعدّ معدل إنتاجية العوامل الكلي أكثر شمولية. وبرفع النمو الاقتصادي لمعدل إنتاجية العوامل الكلي، يمكن الوصول إلى هدف النمو الاقتصادي في ظل عدم التوسع في إدخال العوامل. ومن هنا، يمكننا اعتبار النمو الاقتصادي الناتج عن رفع معدل كفاءة إنتاجية العوامل جزءًا من جودة النمو الاقتصادي، وكذلك اعتبار النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة إداخل العوامل جزءًا من الحجم الكمي للنمو الاقتصادي.

وانطلاقًا من هذا الأساس قمنا بتأسيس ستة مؤشرات من المستوى الثاني لقياس فعالية النمو الاقتصادي وهي: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدل إنتاجية العمل، معدل عائد الاستثمارات، معدل عائد الأراضي الزراعية، ومعامِل مرونة العمالة.

1) معدل نمو إجمالي الناتج المحلي: حيث إن طرح قضية جودة النمو الاقتصادي لا يعبر عن اعتراضها لزيادة سرعة النمو الاقتصادي، بل على العكس تعد سرعة النمو الاقتصادي شرطًا أساسيًّا وقاعدة افتراضية لضمان جودة النمو الاقتصادي، فتاريخ التنمية الاقتصادية يثبت أن الاختلاف في استمرارية سرعة النمو الاقتصادي لكافة الدول يعتبر سببًا أساسيًّا لتغير القوى الاقتصادية بين تلك الدول، فلكي تلحق الدول النامية بركب الدول المتقدمة لا بدّ لها من رفع سرعة نموها الاقتصادي. ومن هنا نستخدم معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للتعبير عن سرعة النمو الاقتصادي. وللقضاء على عامل تغير الأسعار سنستخدم معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي لإجراء القياس.

2) معدل نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: سنستخدم هذا المؤشر لكي نتمكّن من إظهار أوضاع التغير في متوسط نصيب الفرد من حجم الاقتصاد الكلي، ولأنّ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يعد أداة لقياس مستوى التطور الاقتصادي ونواة القدرة التنافسية لاقتصاد دولة ما أو منطقة ما، سنستخدم هنا إجمالي الناتج المحلي (GDP) المعتمد على عدم تغيّر الأسعار لإجراء الحساب.

3) معدّل إنتاجية العمل: يعدّ معدل إنتاجية العمل مؤشّرًا لقياس مستوى مدخلات القوى العاملة ومخرجاتها، فطبقًا لحساب المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي لفترة محددة ومتوسط عدد العالمين في المجتمع كله في الفترة نفسها، سنتمكّن من إظهار متوسط إسهام كل عامل في المجتمع في تكوين إجمالي الناتج المحلي، أي حساب كم الثروة المالية التي أوجدها العامل لمجتمعه، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

معدل إنتاجية العمل = إجمالي الناتج المحلي للدولة أو المنطقة/ متوسط عدد العاملين في المجتمع كله

4) معدل العائد الاستثماري: يعدّ معدل العائد الاستثماري نسبة المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي لدولة أو منطقة ما خلال فترة محددة وإجمالي استثمارات الأصول الثابتة، وذلك لإظهار إسهام حجم استثمارات الأصول الثابتة للوحدات في إجمالي الناتج المحلي، فهو مؤشر كلي يستخدم لإجراء تقييم شامل لكفاءة استغلال الاستثمارات. وكلما ارتفع معدل العائد الاستثماري، ارتفعت جودة النمو الاقتصادي، وعلى العكس، كلما انخفض معدل العائد الاستثماري، انخفضت جودة النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية له كالتالي:

معدل العائد الاستثماري = إجمالي الناتج المحلي للدولة أو المنطقة في العام الحالي/ إجمالي حجم استثمارات الأصول الثابتة للعام نفسه.

5) معدل عائد الأراضي الزراعية: تعدّ الأراضي الزراعية عاملًا أساسيًّا في الإنتاج الزراعي، إلا أنّ الصين تعاني من فقر مدقع في أراضيها الزراعية، لذلك وجب اعتبار معدل عائد الأراضي الزراعية واحدًا من المؤشرات المهمة لتقييم فعالية النمو الاقتصادي. فكلما ارتفع معدل عائد الأراضي الزراعية، ارتفعت جودة النمو الاقتصادي، وعلى العكس كلما انخفض معدل عائد الأراضي الزراعية، انخفضت جودة النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية له كالتالي:

معدل عائد الأراضي الزراعية = إجمالي الإنتاج الزراعي/ مساحة الأراضي الزراعية

6) معامِل مرونة العمالة: تعدّ العمالة أساس معيشة الشعب، فهي علامة حصول العامل على دخله، ورفع مستوى معيشته. وهناك تطابق كبير نسبيًّا بين العمالة الكاملة والتنمية الاقتصادية، وبشكل عام يمكن القول بأنه من شأن التنمية الاقتصادية تقديم فرصًا أكثر للعمالة، وليس بينهما أي تناقضات، فالتطور الاقتصادي يتخذ من التقدّم التكنولوجي أساسًا افتراضيًّا له، مما قد يسبّب البطالة التكنولوجية. والتطور الاقتصادي والعمالة بينهما علاقة مرونة حساسة للغاية، ومن شأننا استخدام معامِل مرونة العمالة للتعبير عن هذه العلاقة. ويشير معامِل مرونة العمالة إلى نسبة المقارنة بين معدل نمو توظيف القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية له كالتالي:

معامِل مرونة العمالة = معدل نمو عدد العاملين في الفترة نفسها/ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة نفسها

2. مؤشر تناسق النمو الاقتصادي:

يعبر تناسق النمو الاقتصادي عن درجة التناسق بين تطور كافة أجزاء مرحلة النمو الاقتصادي، فهو أساسٌ لضمان جودة النمو الاقتصادي. وطبقًا لقوانين التطور الاقتصادي الحديث وأوضاعه، سنحدد تناسق النمو الاقتصادي عن طريق تناسق 4 مجالات: تناسق التطور الصناعي، تناسق تطور المدن والقرى، تناسق التطور بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي، وتناسق تطور الاقتصاد في الداخل والخارج.

1) تناسق التطور الصناعي: فمن حيث تطور الاقتصاد العالمي نجد أن النمو الاقتصادي لا بدّ أن يصاحب في مراحله تحولًا في الهيكل الصناعي؛ ومن ناحية أخرى نجد أن نموذج النمو الاقتصادي الحديث يتخذ من تغيّر الهيكل الصناعي أساسًا ونواة له، فالهياكل الصناعية المختلفة تتمتع بمصالح وفوائد كلية مختلفة، بما يؤدي إلى نمو اقتصادي بسرعات مختلفة، يعبّر عن أوضاع مختلفة لجودة النمو الاقتصادي. وتصبّ الهياكل الصناعية المعقولة في صالح تحسين تخصيص الموارد الاجتماعية، لتمثّل شرطًا مهمًّا لتحقيق جودة عالية للنمو الاقتصادي؛ أما الهياكل الصناعية غير المنضبطة فتؤدي حتما إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة المدخلات غير الفعالة، وتقييد التطور الاقتصادي الشامل. ومن هنا تعتبر نسبة الهيكل الصناعي عنصرًا مهمًّا لتقييم جودة النمو الاقتصادي، وبرفع مستوى الجودة سيؤدي بالضرورة إلى الارتقاء بتناسق تطور كافة الصناعات، والحفاظ على التناسق والتوازن بين كافة الصناعات (هان تشي، جينغ باو يينغ 1998). وسنستخدم هنا لإظهار ذلك التناسق القيمة الإنتاجية للصناعتين الثانية والثالثة ونسبتهما من إجمالي الناتج المحلي.

2) تناسق التطور الاقتصادي في المدن والقرى: تعدّ ازدواجية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المدن والقرى سمة تقليدية في الدول النامية، فوجودها يشكّل عائقًا كبيرًا أمام الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية بالدول النامية. ومن هنا أصبح القضاء على ازدواجية الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق المشاركة والتطور المتناسق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في المدن والقرى عنصرين مهمين للدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وللارتقاء بالقدرة التنافسية الشاملة. وبالحديث عن الصين خاصة، نجد أن تحقيق تناسق التنمية الاقتصادية

في المدن والقرى يعد عنصرًا أساسيًّا لبناء مجتمع اشتراكي متناغم، وكذلك أصبح أداة مهمة لقياس جودة النمو الاقتصادي.

وبذكر تناسق التنمية الاقتصادية في المدن والقرى، سنحدّد لقياسه 3 مؤشرات هي: معدل التمدّن، معامِل التباين المزدوج، معامِل الفروق المزدوج.

أ- معدل التمدّن: يمكن لتطور التمدن في المدن أن يوفّر مجالًا لتحسين تخصيص العوامل، وذلك بسبب تأثير كثافته وحجمه، وبهذا ترتفع كفاءة التخصيص الكلي للعوامل الاجتماعية؛ وفي الوقت نفسه يمكن لتطور المدن أن يحفز من نشوء صناعات حديثة، ليقدّم فرص عمل جديدة للقوى العاملة الزائدة في القرى، وبالتالي تحقيق التطور المتناسق في المدن والقرى. ومن هنا أصبح مستوى التمدن أحد مؤشرات تقييم جودة النمو الاقتصادي، ليصبّ في صالح تحسين الهيكل الاقتصادي في المدن والقرى، وتعزيز الحلقة الفعّالة للاقتصاد القومي، ودفع التنمية الاجتماعية المتناغمة، ويُستخدم هذا المؤشر لعكس نسبة تعداد سكان المدن من أصل إجمالي تعداد السكان.

ب- معامِل التباين المزدوج: يُدعي معامِل التباين المزدوج أيضًا "معامِل التباين المزدوج لمعدل الإنتاج"، أي مقارنة القطاع الأول بمعدل إنتاجية العمل، ومقارنة نسبة القطاعين الثاني والثالث بمعدل إنتاجية العمل. وتقع نظرية معامِل التباين المزدوج بين 1-0 (رقم عشري)، فبينما يساوي المعامِل 0 يعني أن نسبة مقارنة القطاع الأول بمعدل إنتاجية العمل تساوي 0، وتكون ازدواجية الاقتصاد الأكثر وضوحًا؛ أما عندما يساوي المعامِل 1 يعني أن نسبة القطاع الأول تساوي نسبة مقارنة القطاعين الثاني والثالث بمعدل إنتاجية العمل، ويتحوّل الاقتصاد المزدوج إلى اقتصاد أحادي، وبهذا تختفي ازدواجية الاقتصاد.

وتُفصَّل المعادلة الحسابية لمعامِل التباين المزدوج كالتالي:

معامِل التباين المزدوج = نسبة مقارنة الزراعة بمعدل إنتاجية العمل فيها/ نسبة مقارنة القطاع غير الزراعي بمعدل إنتاجية العمل فيه، ونسبة مقارنة الزراعة بمعدل إنتاجية العمل فيها = نسبة قيمة الإنتاج الزراعي من أصل إجمالي الناتج المحلي/ نسبة تعداد السكّان العاملين بالزراعة من أصل إجمالي تعداد السكّان؛ ونسبة مقارنة القطاع

غير الزراعي بمعدل إنتاجية العمل فيه = نسبة قيمة إنتاج القطاع غير الزراعي من أصل إجمالي الناتج المحلي/ نسبة تعداد السكان العامين بالقطاع غير الزراعي من أصل إجمالي تعداد السكان.

ج- معامِل الفروق المزدوج: يشير إلى القيمة المطلقة للفرق بين نسبة القيمة الإنتاجية للقطاعين الثاني والثالث، ونسبة القوى العاملة للقطاعين الثاني والثالث. وتقع نظرية معامِل الفروق المزدوج بين 0-1 (رقم عشري)، فكلما كان معامِل الفروق المزدوج كبيرا، كان الفرق بين القطاع الأول والقطاعين الثاني والثالث كبيرًا، وكلما كانت ازدواجية الاقتصاد أكثر وضوحًا. وعندما يساوي معامِل الفروق المزدوج 0 يعني تحول الاقتصاد المزدوج إلى اقتصاد أحادي، وبهذا تختفي ازدواجية الاقتصاد. ولتبسيط الحساب، سنعتمد المعادلة الحسابية التالية:

معامِل الفروق المزدوج = (نسبة القيمة الإنتاجية للزراعة – نسبة القوى العاملة في الزراعة) + (نسبة القيمة الإنتاجية للقطاعين الثاني والثالث– نسبة القوي العاملة في القطاعين الثاني والثالث)/ 2

3) التناسق بين تطور الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي: يمكن تقسيم والاقتصادي الحديث من زاوية مهامه إلى جزءين مترابطين بشدة: أولا، جزء خاص بالاقتصاد الافتراضي والذي يتخذ من التطور المالي أساسا ونواة له؛ ثانيا، جزء خاص بالاقتصاد الحقيقي أو الاقتصاد المادي والذي يتخذ من إنتاجية الثروة المادية أساسًا ونواة له. ومن حيث المنطق التاريخي للتنمية الاقتصادية، نجد أن الاقتصاد الافتراضي تابع للاقتصاد الحقيقي ويعمل على خدمته وتطوره، ومن شأن مستوى تطور الاقتصاد الحقيقي أن يقرّر حجم تطور الاقتصاد الافتراضي. إلا أنه وبدخول ثمانينيات القرن العشرين نجد أن الاقتصاد الافتراضي المتخِذ من القطاع المالي أساسًا له قد حقّق تطوّرًا متسارعًا لا مثيل له، ليتخطى حجم تطوره في بعض البلدان الاقتصاد الحقيقي بمراحل، وبالتالي كان سببًا في التغيّر الكبير في تطور وحركة الاقتصاد، ليبرز تفاقم المخاطر المحيطة بالحركة الاقتصادية. ومن هنا كان تحقيق التناسق والتكيف بين تطور الاقتصاد الافتراضي وتطور الاقتصاد الحقيقي بمثابة حلقة مهمة لضمان

استقرار النمو الاقتصادي، ويمكن إظهار ذلك عن طريق استخدام القيمة النسبية بين معدل نمو الأصول المالية ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

4) تناسق التطور الاقتصادي في الداخل والخارج: تعكس درجة الانفتاح على الخارج مدى ضعف أو قوة العلاقات الاقتصادية الخارجية والقدرة التنافسية لدولة أو منطقة ما، كما أنّ لها أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد، وتعزيز القوة الكلية، ورفع المكانة الدولية والتأثير الدولي لتلك الدولة أو المنطقة، وتعتبر كذلك تجسيدًا لمدى ارتفاع أو انخفاض جودة التنمية الاقتصادية. ويُستخدم مؤشر الانفتاح على الخارج عادةً في قياس درجة الانفتاح، ويُقصد بهذا المؤشر المتوسط المرجّح لحجم التجارة الخارجية، والمالية الدولية، ونسبة الاستثمار الدولي من إجمالي الناتج المحلي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

مؤشر الانفتاح على الخارج = (إجمالي قيمة الصادرات × 0.6 + الحجم الفعلي لاستغلال الاستثمارات الأجنبية × 0.4)/ إجمالي الناتج المحلي

ويمكن لهذا المؤشر أن يعكس درجة التدويل الاقتصادي لدولة أو منطقة ما، وكذلك مدى القدرة والقوة التنافسية لمنتجاتها في السوق الدولي، وأيضا مدى قوة جذبها للاستثمار الأجنبي، ومن هنا أصبح هذا المؤشر واحدًا من أهمّ مؤشرات تقييم جودة النمو الاقتصادي؛ ليصبَّ في صالح تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، والارتقاء بتناسق التطور الاقتصادي الخارجي.

3. مؤشّر استقرار النمو الاقتصادي:

يشير استقرار النمو الاقتصادي إلى الوضع المستقر لحركة الاقتصاد القومي، فهو لا يعبّر فقط عن جودة النمو الاقتصادي، وإنما يعتبر أيضًا ضمانًا مهمًّا للارتقاء بتلك الجودة، ويرجع السبب في ذلك إلى إمكانية إضرار التقلبات الاقتصادية الكبيرة للآلية الداخلية للنمو الاقتصادي ذي الاستقرار طويل المدى، بما يؤدي إلى الاستهلاك الكبير للموارد الاجتماعية، وبالتالي التأثير في استمرارية ذلك النمو، وكذلك زيادة المخاطر

المحتملة لحركة الاقتصاد الكلي. وبالطبع لا يعبّر استقرار النمو الاقتصادي عن استمرار محافظة سرعة النمو الاقتصادي لكونها رقمًا ثابتًا لا يتغيّر، وإنما يعبر عن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد في ظلّ التقلّبات في سرعة النمو الاقتصادي. وكلّما تحسن استقرار النمو الاقتصادي، تحسّن مستوى الأمان الاقتصادي، وارتفع مستوى جودة النمو الاقتصادي. ومنا هنا أصبح استقرار النمو الاقتصادي علامة مهمة لجودة النمو الاقتصادي. وسنستخدم 4 مؤشرات لقياس مدى استقرار النمو الاقتصادي هي:

أ- معدّل تقلبات النمو الاقتصادي: يُستخدم لإظهار استقرار نمو الحجم الكلي للاقتصاد. ويمكن القول عامة إنه عندما يقلّ معدّل تقلّبات النمو الاقتصادي عن 0,5± فيمكن اعتبار النمو الاقتصادي مستقرًّا؛ وعندما يزيد عن 0,5± فذلك يؤكّد أنّ النمو الاقتصادي غير مستقر كفايةً. ونحدّد المعادلة الحسابية لمعدل تقلّبات النمو الاقتصادي كالتالي:

معدّل تقلّبات النمو الاقتصادي = (معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للعام الحالي – معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للعام السابق)/ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للعام السابق.

ب- معدل تقلبات مؤشر الأسعار: تعتبر الأسعار انعكاسًا كليًّا للاقتصاد القومي، ويمكن إظهار الاستقرار النهائي للنمو الاقتصادي عن طريق تقلبات الأسعار، فكلما ازدادت درجة تقلبات الأسعار، انخفض استقرار النمو الاقتصادي، وانخفضت بالتالي جودة النمو الاقتصادي. ويُستخدم عادةً معدّل تقلبات مؤشر الأسعار لقياس درجة تقلّبات الأسعار نفسها، حيث يعكس معدل تقلّبات مؤشر الأسعار درجة تقلّب المستوى الكلي للأسعار خلال فترة محددة، ويعتبر ذلك المؤشر مؤشرًا لأسعار المستهلِك، وبالتالي تكون المعادلة الحسابية لمعدل تقلبات مؤشر الأسعار كالتالي:

معدل تقلبات مؤشر الأسعار = (مؤشر أسعار المستهلِك (CPI) للعام الحالي – مؤشر أسعار المستهلِك للعام السابق)/ مؤشر أسعار المستهلِك للعام السابق

وبسبب أن استقرار الأسعار لا يعدّ فقط من أهم الأهداف الأربعة الكبرى للتحكم في

الاقتصاد الكلي في الصين، وإنما كذلك يعد علامة لسلامة الاقتصاد، واستقرار تطوره، لذلك نحن نستخدم هنا معدّل تقلبات مؤشر الأسعار لتقييم جودة النمو الاقتصادي.

ج- معدل تقلبات أسعار الأصول: يمكن القول بأن تصنيف الأصول يشمل الأصول العقارية، وأصول الأوراق المالية، ليمثلا مجالين لقياس تقلبات أسعار الأصول. إلا أنه بسبب توحد أسعار الأصول المالية على مستوى الصين، جعل من أسعار الأصول العقارية مجالاً أكبر لقياس أسعار الأصول لمنطقة أو إقليم ما. ونجد أن سرعة زيادة أسعار الأصول العقارية لن يؤثّر مباشرة في مستوى معيشة عامة الشعب وحسب، بل سيتسبب كذلك في جلب المخاطر للحركة الاقتصادية الكلية، وبالتالي انخفاض جودة النمو الاقتصادي. وهنا سنستخدم معدل تقلبات أسعار الأصول العقارية ليحل محل معدل تقلبات أسعار الأصول، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

معدل تقلبات أسعار الأصول = (معدل زيادة أسعار العقارات للعام الحالي – معدل زيادة أسعار العقارات للعام السابق)/ معدل زيادة أسعار العقارات للعام السابق.

د- معدّل تقلبات العمالة: إن تحقيق العمالة الكاملة يُعدّ أحد الأهداف الحكومية الأربعة الكبرى للاقتصاد الكلي، ولهذا يعتبر استقرار معدل العمالة عنصرًا مهمًّا لقياس استقرار النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية لمعدل تقلبات العمالة كالتالي:

معدل تقلبات العمالة = (معدل العمالة الاجتماعية للعام الحالي – معدل العمالة الاجتماعية للعام السابق)/ معدل العمالة الاجتماعية للعام السابق.

4. مؤشر استمرارية النمو الاقتصادي:

تشير استمرارية النمو الاقتصادي إلى قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستمرة، وأهم ما تظهر فيه هي قدرة الموارد والبيئة لتتحمل التنمية الاقتصادية طويلة المدى. حيث إنّ إغفال جودة النمو الاقتصادي من شأنها جلب ضغوطات كبيرة للموارد والبيئة، بما يضرّ كثيرًا بقاعدة مواد النمو المستمر للاقتصاد. فنجد أنه فقط في ظل مبدأ الاستغلال

الفعال للموارد والحماية الفعالة للبيئة يمكن للنمو الاقتصادي أن يستمر. ومن هنا، فإنه لتقييم جودة النمو الاقتصادي لا يمكن إغفال تكلفة الموارد والبيئة خلال مراحل النمو الاقتصادي. ويمكن تقسيم مؤشر قياس استمرارية النمو الاقتصادي إلى نوعين: الأول، مؤشّر أوضاع استهلاك الموارد خلال مراحل النمو الاقتصادي، بما يشمل حساب حجم الموارد على أساس تعداد السكان (متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، متوسط نصيب الفرد من المياه، متوسط نصيب الفرد من الغابات)، وحساب حجم الموارد على أساس حجم الاقتصاد (استهلاك الطاقة في الوحدات، استهلاك مورد المياه في الوحدات)؛ الثاني، مؤشر درجة الإضرار بمورد البيئة خلال مراحل النمو الاقتصادي، أي التكلفة البيئية، بما يشمل درجة تلوث الغازات الناتجة من الوحدات، وصرف مياه الصرف الصحي الناتجة عن الوحدات، وصرف النفايات الصلبة الناتجة عن الوحدات)، والتي يتم حسابها كالتالي:

1) متوسط نصيب الفرد من حجم مورد الأراضي الزراعية: يُستخدم لإظهار أوضاع التغيّر في متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية = المساحة الكلية للأراضي الزراعية/ إجمالي تعداد السكان.

2) متوسط نصيب الفرد من المياه: يُستخدم لإظهار أوضاع التغيّر في مورد المياه خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

متوسط نصيب الفرد من المياه = الحجم الكلي لمورد المياه الصالحة للاستغلال/ إجمالي تعداد السكان.

3) متوسط نصيب الفرد من الغابات: يُستخدم لإظهار أوضاع التغيّر في الغابات خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

متوسط نصيب الفرد من الغابات = المساحة الكلية للغابات/ إجمالي تعداد السكان.

4) حجم استهلاك مورد الطاقة في الوحدات: يُستخدم لإظهار أوضاع استهلاك الطاقة خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

حجم استهلاك الوحدات لمورد الطاقة = الحجم الكلي لاستهلاك الطاقة/ إجمالي الناتج المحلي

5) حجم استهلاك مورد المياه في الوحدات: يُستخدم لإظهار أوضاع استهلاك مورد المياه خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

حجم استهلاك الوحدات لمورد المياه = الحجم الكلي لاستهلاك مورد المياه/ إجمالي الناتج المحلي

6) درجة تلوث الغازات الناتجة من الوحدات: يُستخدم لإظهار درجة تلوث الغازات الناتجة خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

درجة تلوث الغازات الناتجة من الوحدات = حجم انبعاث الغازات الملوثة/ إجمالي الناتج المحلي

7) حجم صرف مياه الصرف الصحي الناتجة من الوحدات: يُستخدم لإظهار درجة تلوث المياه الناتجة خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

درجة تلوث المياه الناتجة من الوحدات = الحجم الكلي لصرف مياه الصرف الصحي/ إجمالي الناتج المحلي

8) حجم صرف النفايات الصلبة الناتجة من الوحدات: يُستخدم لإظهار درجة التلوث البيئي الناتج من صرف النفايات الصلبة خلال مراحل النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الحسابية كالتالي:

حجم صرف النفايات الصلبة الناتجة من الوحدات = الحجم الكلي للنفايات الصلبة/ إجمالي الناتج المحلي

5. مؤشر الابتكار في مجال النمو الاقتصادي:

يشير الابتكار في النمو الاقتصادي إلى دور الابتكار التكنولوجي خلال النمو الاقتصادي، ويعبر الابتكار التكنولوجي عن المعرفة الجديدة، والتكنولوجيا الجديدة، والتقنيات الجديدة، واستخدام طرق إنتاج ونماذج إدارة جديدة في المؤسسات، وذلك لرفع جودة المنتجات، وإنتاج منتجات حديثة، وتقديم خدمات حديثة، واحتلال السوق، وتحقيق القيمة السوقية[10]. ويثبت تاريخ التنمية الاقتصادية أن الابتكار التكنولوجي يعدّ منبع منافسة المؤسسات، كما يعدّ أساس الارتقاء بجودة التنمية الاقتصادية. فمع مطلع النصف الثاني من القرن الـ19، أصبح الابتكار التكنولوجي القائم على الأساس العلمي المنبع الرئيس للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وبدخول القرن الـ21، جعلت نهضة الاقتصاد المعرفي دور الابتكار التكنولوجي في دفع التنمية الاقتصادية أكثر وضوحًا. ويمكن القول في الأساس إنّ الابتكار التكنولوجي يعدّ قوة دافعة ووسيلة مهمة لدفع تعديل الهيكل الاقتصادي، وارتقاء المصالح الاقتصادية، وتسريع التحول في طرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعدّ كذلك علامة مهمة لقياس جودة التنمية الاقتصادية. وفيما يخصّ قياس الابتكار في النمو الاقتصادي، سنستخدم المؤشرات الستة التالية:

أ. نسبة نفقات البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي: تعدّ نفقات البحوث والتطوير أساس الابتكار التكنولوجي، وتعدّ نسبة نفقات البحوث والتطوير من إجمالي نسبة الناتج المحلي مؤشّرًا رئيسًا أوليًّا لقياس القوة العلمية والقدرة التنافسية لدولة أو منطقة ما على المستوى الدولي. واستنادًا للقوانين العامة فإنّ الدول التي تقلّ فيها نسبة نفقات البحوث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي تعدّ دولًا مفتقرة إلى القدرات الابتكارية؛ أما الدول أو المناطق التي تزيد فيها النسبة عن 2% فتعد قدرتها الابتكارية قوية نسبيًّا.

ب. نسبة نفقات البحوث والتطوير من حجم النفقات المالية: تعدّ كذلك مؤشّرًا مهمًّا لقياس القوة العلمية والقدرة التنافسية لدولة أو منطقة ما، حيث تعكس درجة الاهتمام الحكومي بالابتكار العلمي.

ج. نسبة القيمة المضافة لصناعة التكنولوجيا العالية من إجمالي الناتج المحلي: تعدّ

10- لينغ تشونغ زونغ: بحث فيما يخصّ تأسيس نظام مؤشرات تقييم جودة التطور الاقتصادي، مجلة الأسعار الشهرية، 2008، (4)

منجزات التكنولوجيا العالية تجسيدا لقدرة الابتكار العلمي، ولا تعكس نسبة القيمة المضافة لصناعة التكنولوجيا العالية من إجمالي الناتج المحلي إسهام التكنولوجيا العالية في التطور الاقتصادي وأوضاع التقدم التقني وحسب، بل تشمل كذلك دور التقدم التكنولوجي في الارتقاء بالهيكل الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية، وغيرها من عناصر جودة النمو الاقتصادي، حيث تعد من المؤشرات المهمة لتقييم جودة النمو الاقتصادي.

د. نسبة صادرات منتجات الصناعة العالية من الحجم الإجمالي للصادرات: يُستخدم هذا المؤشر لعكس حجم صادرات منتجات التكنولوجيا العالية، وأوضاع القدرة التنافسية الدولية لدولة أو منطقة ما، كما يعدّ مؤشّرًا مهمًّا لقياس منجزات الابتكار التكنولوجي.

1) عدد براءات الاختراع لكل 10 آلاف شخص، 6) عدد البحوث العلمية المنشورة من كل 10 آلاف شخص: تثبت الممارسات أنه يمكن فقط على أساس التقدم العلمي والابتكار الذاتي تحقيق مستقبل واعد للتطور الاقتصادي، وكذلك تحقيق جودة عالية له قابلة للاستمرار. ويُعدّ عدد براءات الاختراع لكل 10 آلاف شخص، وعدد البحوث العلمية المنشورة من كل 10 آلاف شخص مؤشرين مهمين لقياس قدرة الابتكار الذاتي.

2) مؤشر مشاركة نواتج النمو الاقتصادي:

يحوي مؤشر مشاركة نواتج النمو الاقتصادي ثلاثة جوانب هي: أولا، يصبّ النمو الاقتصادي في صالح الارتقاء بجودة حياة الشعب؛ ثانيا، يصبّ النمو الاقتصادي في صالح تحسين المستوى الصحي ومستوى التطور للشعب؛ ثالثا، تتمتع نواتج النمو الاقتصادي بعدالة خلال مراحل توزيعها، أي تحقيق المشاركة الكاملة لمجمل المواطنين ليحصلوا جميعا على فوائد النمو الاقتصادي. ومن هنا تُعدّ إمكانية مشاركة نواتج النمو الاقتصادي مع المواطنين علامة مهمة لقياس مدى ارتفاع أو انخفاض جودة النمو الاقتصادي. واعتمادًا على هذا سنستخدم 3 جوانب لقياس ذلك المؤشر:

1) مؤشر جودة الحياة: ويشمل معدل نمو دخول السكان (معدل نمو الدخل القابل للصرف سكّان المدن، ومعدل نمو متوسط صافي دخول سكان القرى)، ومعامِل إنجل (معامِل إنجل لسكّان المدن، ومعامِل إنجل لسكّان القرى)، مساحة نصيب الفرد في المدن من مساحة الإسكان، ومتوسط نصيب الفرد في المدن من مساحة الأراضي الخضراء.

2) مؤشر جودة التنمية الصحية: ويشمل نصيب الفرد من عدد الأسرة في المشافي، ونسبة تغطية التأمينات الصحية الأساسية، ونسبة تغطية تأمينات المعاشات الأساسية، ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي. من بينهم يعكس كل من نصيب الفرد من عدد الأسرة في المشافي، ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق التعليمي مستوى متوسط نصيب الفرد من الموارد الصحية، وكذلك مستوى متوسط نصيب الفرد من الموارد التعليمية. كما يمثّل هذان المؤشران ضمانا مهما للصحة الجسدية والعقلية للمواطنين.

3) مؤشر درجة العدالة: تشكّل درجة العدالة في توزيع نواتج النمو الاقتصادي عنصرًا في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فمن شأن التوسيع المعقول للفجوة بين الدخول أن يحفز إيجابية العمال، وأن يرفع معدل إنتاجية العمل، وأن يدفع من تقدم مستوى القوة الإنتاجية، إلا أنه لو بالغت الفجوة في الاتساع، وكسرت الحاجز المعقول لها، عندها سيؤدي إلى استثارة مشاكل اجتماعية ضخمة. ومن هنا سنستخدم 3 مؤشرات لقياس درجة العدالة وهم مقارنة دخول السكان في المدن والقرى، معامِل جيني، ومعامِل ثيل:

أ. تُستخدم المقارنة بين دخول السكان في المدن والقرى لإظهار الدخول السنوية القابلة للصرف لسكان المدن/ متوسط صافي الدخول السنوية للفلاحين.

ب. لحساب معامِل جيني سنستخدم الصيغة البسيطة للمعادلة الحسابية التي اقترحها السيد جانغ جيان خوا [11].

11- طريقة الحساب المبسّطة لمعامِل جيني لجانغ جيان خوا: جريدة كلية الزراعة بجامعة شانشي، طبعة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث لعام 2007

ج. يُستخدم معامِل ثيل في قياس الفجوة بين دخول المدن والقرى، وهنا سنستخدم تعريف العالِمَين وانغ شاو بينغ، وووبانغ جي جانغ (2008)، لتكون المراحل الحسابية كالتالي: أولا نحسب اللوغاريتم الطبيعي للمقارنة بين حصة دخول أهل المدن وأهل القرى والحصة السكانية لهما كل على حدة، ثم نعيد استخدام حصة دخول أهل المدن والقرى كعدد موزون، لإجراء وتحصيل حساب متوسط موزون ومرجح.

(4) طرق تقييم جودة النمو الاقتصادي:

1. دراسة طرق تقييم جودة النمو الاقتصادي:

يتطلب تقييم جودة النمو الاقتصادي إظهار وتجميع بيانات العديد من المؤشرات، لتحصيل مؤشر كلي واحد، لتحقيق انعكاس كلي لأوضاع جودة النمو الاقتصادي. وفي الوقت الحالي يوجد أكثر من 10 طرق للتقييم الكلي لجودة النمو الاقتصادي، يمكن تصنيفها عموما إلى فئتين: طريقة تقييم قائمة على التمكين الذاتي، وطريقة تقييم قائمة على التمكين الموضوعي. ونستعرض طرق التقييم الكلي شائعة الاستخدام كالتالي:

1) طريقة التقييم القائمة على التمكين الذاتي: تعتمد طريقة التقييم القائمة على التمكين الذاتي غالبًا على الطريقة النوعية، لتحصيل الثقل الوزني عن طريق الحكم الذاتي للمتخصصين والقائم على التجربة، ويمكن تقسيمها إلى:

أولا، طريقة التحليل الهرمي(AHP): وتشير إلى تحليل كافة مؤشرات قضية معقدة ما إلى عدة مستويات مرتبة، وذلك من خلال تقسيم العلاقات المتبادلة بينها. على أن تتمتّع كافة العناصر في المستوى الواحد بتطابق كبير في مكانتها، وأن تكون هناك علاقة محددة تربط بين كل مستوى من المستويات مع المستوى الذي يسبقه وكذلك مع المستوى الذي يليه. حيث نقوم على أساس علاقة التبعية بتأسيس نموذج هرمي مرتب متعدد المستويات. ومن خلال هذا النموذج الهرمي، وطبقًا للأحكام حول بعض الحقائق الموضوعية، ومن خلال كذلك أسلوب حكم المقارنة الزوجي سنحدد الأهمية النسبية للعناصر الموجودة في كل مستوى من المستويات، وسنستخدم الطريقة الكمية للتعبير عنها. ومن ثم سنؤسس مصفوفة حكم لحساب الثقل الوزني للأهمية النسبية لكافة مؤشرات مصفوفة الحكم في كل مستوى من المستويات. وفي النهاية ومن خلال تجميع ثقل أوزان الأهمية النسبية

للمستويات داخل الهيكل الهرمي، سنتمكن من تحصيل الثقل الوزني لكافة المؤشرات نسبة إلى أهمية أهدافها. وتعتبر طريقة التحليل الهرمي طريقة علمية مناسبة إلى حدٍّ ما لدمج آليتي التحليل النوعي والتحليل الكمي، إلا أنه لا يزال هناك أثناء التطبيق بعض المشاكل صعب التخلص منها مثل عشوائية مراحل التقييم، وتقييم عدم يقين المتخصصين في حكمهم الذاتي، والتقريب في معرفتهم. ومن ناحية أخرى فإنه من السهل ظهور ظاهرة التناقضات الخطيرة في مصفوفة الحكم، ممّا يؤدي إلى عد التوافق بين نتائج التقييم والواقع الفعلي.

ثانيا، طريقة التقييم التقريبي الشامل: وتشير إلى اتخاذ علم الرياضيات التقريبي أساسًا لها لتطبيق نظرية تجميع الروابط التقريبية، حيث تقوم على إجراء تقييم كلي لبعض العناصر ذات الحدود المبهمة والكميات التي يصعب قياسها. وتستطيع طريقة التقييم التقريبي الشامل أن تحلّ تماما الغموض والشك حول الأحكام، إلا أن تحديد الثقل الوزني لكافة العناصر يتمتع ببعض الذاتية، وبالتالي لا تستطيع هذه الطريقة حلّ المشاكل المتكررة المتعلقة ببيانات التقييم الناتجة عن تقييم الروابط بين المؤشرات.

2) طريقة التقييم القائمة على التمكين الموضوعي: نستعرض طريقتي التقييم الدارجة ضمن طريقة التقييم القائمة على التمكين الموضوعي فيما يلي:

أولا، طريقة تحليل العنصر الرئيس، وتشير إلى طريقة إحصاء متعددة المتغيّرات تقوم على تحويل العديد من المؤشرات المتغيرة والتي تعكس سمات عينة ما إلى عدد أقل من المتغيرات الكلية. ومن خلال دراسة الاقتصاد الإقليمي نجد أن المؤشرات الإحصائية التي تصف سمات إقليم ما دائما ما تكون كثيرة نسبيا، وليست مستقلة تماما أو مرتبط بعضها ببعض تماما، أمّا المؤشرات الإحصائية فدائما ما ترتبط بعلاقة محددة تجمعها، ممّا أدى إلى وجود بعض الصعوبات في هذه الدراسة. وتعدّ طريقة تحليل العنصر الرئيس أداة إحصائية متعدّدة المتغيرات مثالية لحل هذه المشكلة، حيث يمكنها في ظل البيانات الأصلية سواء غير المفقودة أو التي تبذل جهدها في عدم الفقد أن تعيد تحويل العديد من المؤشرات المتغيرة المترابطة إلى عدد أقل من المتغيرات غير المترابطة (بما يسمّى العنصر الرئيس) ممّا يؤدي إلى الوصول إلى هدف التحليل المبسط. ويمكن لطريقة تحليل العنصر الرئيس أن بعض مؤشرات التقييم المترابطة والقوية نسبيًّا لتحلّ محل بعض المؤشرات

القليلة نسبيا وغير المترابطة، وذلك لحل المشاكل المتكررة بخصوص بيانات المؤشرات، وكذلك لتبسيط هيكل المؤشرات في نظام المؤشرات الأساسي؛ وبهذا استطاعت التغلّب على خلل التحديد البشري للثقل الوزني، ممّا أدى إلى ظهور نتائج للتقييم الكلي فريدة من نوعها، وتتميز بالموضوعية النسبية. وتطالب طريقة تحليل العنصر الرئيس بحجم للعينة كبير نسبيًّا، مما أدى إلى ترابط العلاقة بين نتائج التقييم وحجم العينة، وكذلك افتراض ارتباط خطي بين المؤشرات.

ثانيًا، طريقة تحليل الارتباط الرمادي: وتقوم على أساس نظرية النظام الرمادي، وتعني استغلال كافة بيانات المعلومات المحتملة على حد سواء لإجراء معالجة تبيضية لها، وذلك في ظل وجود بيانات قليلة مشكوك فيها، وذلك لاتخاذ طريقة لتنبؤ أو اتخاذ للقرار، خاصة بساطة الحساب، وعدم حاجة البيانات إلى معالجة تطبيعية، وإمكانية استخدام البيانات الأصلية لإجراء حساب مباشر؛ وكذلك عدم الحاجة إلى حجم كبير من العينات، فقط نحتاج إلى حجم أقل من العينات التي تتمتع بخاصية التمثيل. إلا أن هذه الطريقة لا تستطيع حل المشاكل المتكررة المتعلقة ببيانات التقييم الناتجة عن تقييم الروابط بين المؤشرات، وبالتالي فإن تأثير تحديد المؤشرات على نتائج التقييم كبير للغاية.

2. تحديد طريقة تقييم جودة النمو الاقتصادي:

طبقًا لطرق تقييم جودة النمو الاقتصادي الموجودة في الوقت الحاضر، وبدمج الواقع الفعلي لتقييم جودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب، حددنا طريقة تقييم قائمة على دمج طريقة تحليل العنصر الرئيس وطريقة التحليل الهرمي المتقدم، لإجراء تقييم لجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب.

وبسبب وجود ارتباط خطي وثيق نسبيًّا بين مؤشرات المستوى الثالث لجودة النمو الاقتصادي، وللقضاء على العلاقة التي تربط بين المتغيّرات، سنستخدم في هذا التقرير طريقة تحليل العنصر الرئيس القائمة على التمكين الموضوعي لإجراء تقييم شامل لكافة مؤشرات المستوى الثاني لجودة النمو الاقتصادي.

وتعدّ مؤشرات المستوى الثاني لجودة النمو الاقتصادي مستقلة نسبيًّا، ولا تناسب إعادة استخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس، لذلك ولإظهار الأهمية الحقيقية لمؤشرات

المستوى الثاني، استخدمنا في هذا التقرير طريقة التحليل الهرمي القائمة على التمكين الذاتي لتحديد الثقل الوزني لكافة مؤشرات المستوى الثاني، وذلك أثناء مراحل تمكينها. وتعمل طريقة التحليل الهرمي على الإدماج العضوي بين العوامل النوعية والعوامل الكمية، للتغلب على نقص الاعتماد الحصري على الطريقة النوعية أو الكمية، ممّا يؤدي إلى جعل نتائج التقييم علمية أكثر. إلا أنه وبسبب عدم التطابق الكافي في مصفوفة حكم طريقة التحليل الهرمي التقليدي، فإنه في بعض الأوقات لا يمكن الوصول إلى الاختبارات المقبولة والمتطابقة، ممّا يؤدي إلى عدم تطابق نتائج التقييم مع الأوضاع على أرض الواقع. ولهذا وفي النهاية استخدمنا في هذا التقرير طريقة التحليل الهرمي المتقدّم، من خلال بناء مصفوفة الحكم على مرحلتين، مما مصفوفة الحكم الناتجة تُرضي طبيعيًّا متطلبات التوافق، ونفصلها فيما يلي:

نفترض وجود قابلية للمقارنة للأهمية بين أي عنصرين في المستوى نفسه ثم نقوم بالآتي: (1) أولا نقوم بتفكيك وتحليل المسألة، ونؤسس هيكلًا هرميًّا، ونوضّح جليًّا العلاقة بين كافة المستويات. (2) ثانيا نستخدم طريقة التصنيف الثلاثية المعروفة (0،1،2) لعقد مقارنة زوجية لعناصر المستوى الواحد، ثم نؤسّس بعدها مصفوفة مقارنة لحساب مؤشرات الترتيب لأهمية كافة العناصر. (3) وفي النهاية نستخدم طريقة المدى لتأسيس مصفوفة حكم لتحصيل الثقل الوزني لكافة العناصر.

3. استخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس وطريقة التحليل الهرمي المتقدم لإجراء نموذج رياضي للتقييم الكلي:

1) معالجة أبعاد المؤشرات: لجعل مؤشرات التقييم تتمتع بقابلية للمقارنة فيما بينها، نقوم بتحويل المؤشرات العكسية إلى مؤشرات إيجابية، ومن ثم نستخدم الطريقة المعيارية لتحويل المؤشرات إلى بيانات معيارية لتلك الأبعاد.

2) نستخدم طريقة تحليل العنصر الرئيس لحساب المجموع الكلي للعنصر الرئيس لكافة مؤشرات المستوى الثاني في جودة النمو الاقتصادي.

(1) نحدد الرقم m كعنصر رئيس لنحصل بذلك طريقة تعبير عن نقاط كافة العناصر الرئيسة، وبذلك تكون المعادلة الرياضية كالتالي: نستخدم $F_1 \ F_2 \ldots\ldots F_m$ للتعبير عن

نقاط كافة العناصر الرئيسة:

$$F_m = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i^{(m)} x_i$$

من بين المعادلة تعبر $\alpha_i^{(m)} x_i$ عن كافة المتجهات المقابلة للعنصر الرئيس رقم m، وتعبر x_i عن القيمة المعيارية لكافة المؤشرات.

② حسب المجموع الكلي للعناصر الرئيسة، لتكون المعادلة كالتالي: نحدد F كمجموع كلي للعناصر الرئيسة:

$$\lambda = \sum_{j=1}^{m} \lambda_j \quad F = \sum_{i=1}^{m} \frac{\lambda_i}{\lambda} F_i$$

من بين المعادلة تعبر λ_i عن الخواص الذاتية المقابلة للعنصر الرئيس رقم i

3) نستخدم طريقة التحليل الهرمي المتقدّم لتحصيل ثقل وزن كافة المؤشرات من المستوى الثاني، وذلك لحساب المجموع الكلي لجودة النمو الاقتصادي، لتكون المعادلة الرياضية كالتالي: نحدد F كمجموع كلي للعناصر الرئيسة:

$$Y = \sum_{i=1}^{m} K_i X_i$$

من بين المعادلة تعبر كل من K_1، $K_2 \cdots\cdots K_m$ عن الثقل الوزني لكافة مؤشرات المستوى الثاني، كما يعبّر كل من X_1، $X_2 \cdots\cdots X_m$ عن المجموع الكلي للعنصر الرئيس لكافة مؤشرات المستوى الثاني.

الفصل الثاني:

تقييم جودة النمو الاقتصادي وتحليله الكلّي في مناطق الغرب الصينية[12]

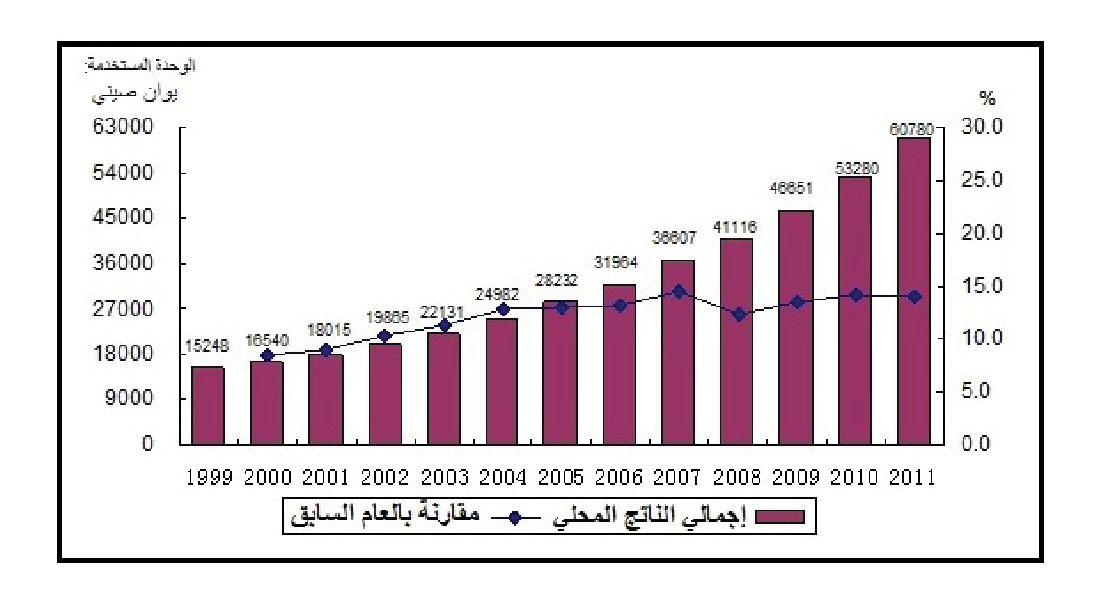
(1) تحليل أوضاع النمو الاقتصادي في مناطق الغرب:

منذ تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب الصيني، وفي ظلّ الدفع القوي للحكومات المركزية والمحلية، تسارع نمو الاقتصاد في مناطق الغرب، وتميز الهيكل الاقتصادي يومًا بعد يوم، وتحسّن هيكل البنية التحتية سريعًا، وتطوّرت كل من مجالات الضمان الاجتماعي، والمعالجة البيئية وحماية البيئة، وحقّقت جميعها إنجازات أبهرت العالم بأسره.

1. سرعة نمو الاقتصاد القومي، ووضوح القوة الاقتصادية:

في ظل الدفع القوي لاستراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب، وفي ظلّ الدعم الواضح لكافة سياسات الدولة، حققت التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب خلال الفترة 1999-2011 نموًا سريعًا، وارتفع إجمالي الناتج القومي من 1524.841 مليار يوان عام 1999، ليصل إلى 9962.913 مليار يوان عام 2011، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ16.93%. حيث بلغ متوسط النمو السنوي للقطاع الأول 11.1%، والقطاع الثاني 19.5%، والقطاع الثالث 16.2%. وباستبعاد عامل الأسعار، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب بمقدار 2.99 ضعفًا، بمتوسط نمو سنوي 12.21% (انظر شكل 1)، فسواء على مستوى الأعداد المطلقة أو الأعداد النسبية، فقد تفوّقت سرعة نمو إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب على متوسط مستوى الصين كلها.

12- تحرير: جينغ بنغ، وياو خوي تشين.

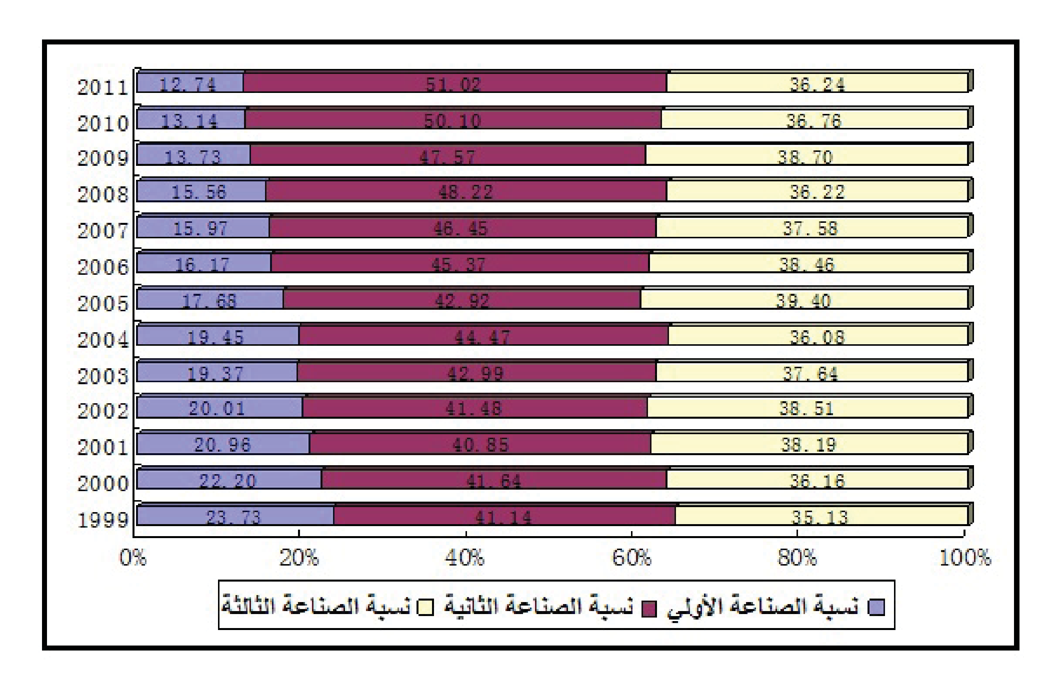


شكل (1) إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب وسرعة نموه خلال الفترة 1999-2011
(1999 قاعدة أساسية للحساب)

المصدر: طبقا لحساب البيانات المتعلقة بالفترة (1999-2011) لـ (كتاب الإحصاء السنوي الصيني)

2. التحسين المستمر للهيكل الصناعي، وارتفاع نسبة القطاع الثالث

استطاعت كافة حكومات مناطق الغرب على مدار ثلاثة عشر عامًا توسيع نفقاتها على "مجالات الزراعة الثلاثة"، ودفع تقدم مستوى التمدن في كافة المناطق، والاستمرار في تحسين الهيكل الصناعي في مناطق الغرب في ظل الدفع الكبير لكافة السياسات لتطوير القطاع الثالث. فمن حيث هيكل الإنتاج، نرى تغيّر نسب القطاعات الأول والثاني والثالث من 23.73:41.14:35.13 عام 1999، لتصل إلى 12.74:51.02:36.24 عام 2011، حيث ارتفعت نسبة القطاعين الثاني والثالث. ومن حيث هيكل العمالة، نرى تغير نسبة عدد العاملين في القطاعات الثلاثة من 62.2:14.8:22.0 عام 1999، لتصل إلى 51.6:20.6:27.8 عام 2011، حيث استطاع القطاع الثالث استيعاب المزيد من العمالة. (انظر شكل 2)

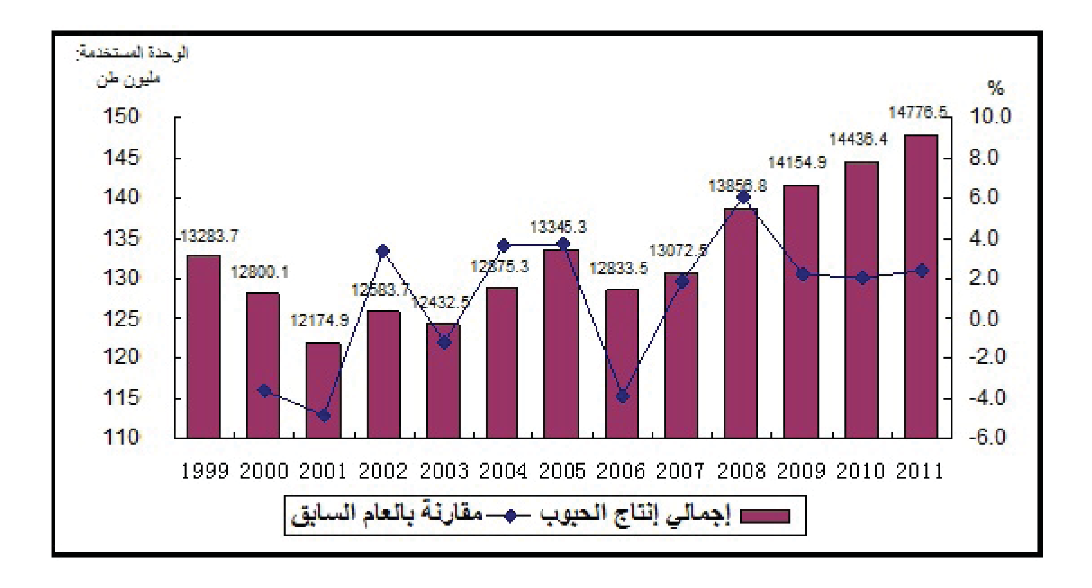


شكل (2) نسبة إنتاج القطاعات الثلاثة في مناطق الغرب خلال الفترة 1999-2011

المصدر: طبقا لحساب البيانات المتعلقة بالفترة (1999-2011) لـ (كتاب الإحصاء السنوي الصيني)

(1) حقق الإنتاج الزراعي نموًّا متباطئًا ومستقرًّا. فخلال الفترة 1999-2011 تباطأت سرعة النمو في مجال الزراعة في مناطق الغرب. حيث توسعت مساحة أراضي المحاصيل من 493102 كيلومتر مربع عام 1999، لتصل إلى 530825 كيلومتر مربع عام 2011، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ0.62% فقط. من بين تلك النسبة انخفضت المساحة المزروعة بالحبوب من 356905 كيلومتر مربع عام 1999، لتصل إلى 340347 كيلومتر مربع عام 2011؛ إلا أنه وبفضل ارتفاع تكنولوجيا الإنتاج الزراعي، فقد حافظ حجم محصول البذور على نموه المستقر. وفي الوقت نفسه تحققت بعض الإنجازات في مجال تعديل الهيكل الزراعي، وتطوير الصناعات المميزة في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها. وارتفع حجم إنتاج المنتجات الحيوانية كاللحوم، والألبان، والأصواف من 16.378 مليون طن، 2.992 مليون طن، و194 ألف طن على الترتيب عام 1999، لتصل إلى 23.638 مليون طن، 15.897 مليون طن، و271 ألف طن على الترتيب عام 2011، لترتفع على الترتيب

بمعدل 0.44، 4.31، و0.40 ضعف، بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ3.1%، 14.9%، و2.8% على الترتيب، وبهذا ارتفعت نسبة حجم المنتجات الحيوانية لمناطق الغرب من حجمها على مستوى الدولة كلها بمقدار 1.93%، 2.04%، و4.77%، لتشكل 29.7%، 41.7%، و69.1% على الترتيب من حجم المنتجات الحيوانية على مستوى الدولة، لتصبح مناطق الغرب تدريجيًّا منطقة إنتاج رئيسة لإنتاج المنتجات الحيوانية على مستوى الصين.

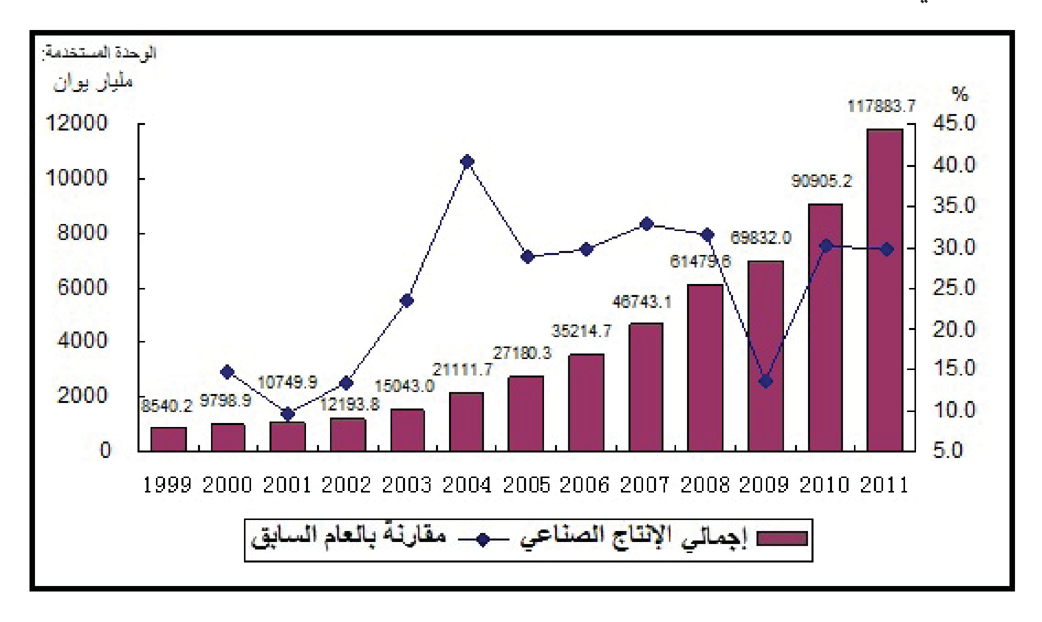


شكل (3) إجمالي حجم إنتاج الحبوب لمناطق الغرب وسرعة نموه
خلال الفترة 1999-2011

المصدر: طبقًا لحساب البيانات المتعلقة بالفترة (1999-2011) لـ (كتاب الإحصاء السنوي الصيني)

(2) تطور الصناعة ب سريعة نسبيًّا، وارتفع كثيرًا مستوى الأرباح. ففي ظلّ تعديل الهيكل الصناعي في مناطق الغرب بل وفي الصين كلّها، وعلى مدار ثلاثين عامًا، حافظت مناطق الغرب على نموّ تطورها الصناعي المتسارع، وارتفع حجم إجمالي الإنتاج الصناعي لمؤسّسات مناطق الغرب ذات النطاق الطبيعي، والتي تفوق النطاق الطبيعي من 854.02 مليار يوان عام 1999، ليصل إلى 11788.373 مليار يوان عام 2011 (انظر شكل 4)، ليمثّل 12.8 ضعفًا ما وصل إليه عام 1999، بمتوسط

نمو سنوي يقدر بـ24.8%؛ وارتفع حجم الأرباح الفعلي من 7.380 مليار يوان عام 1999، ليصل إلى 1067.936 مليار يوان عام 2011، ليمثل 144.71 ضعف ما وصل إليه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ51.37%.

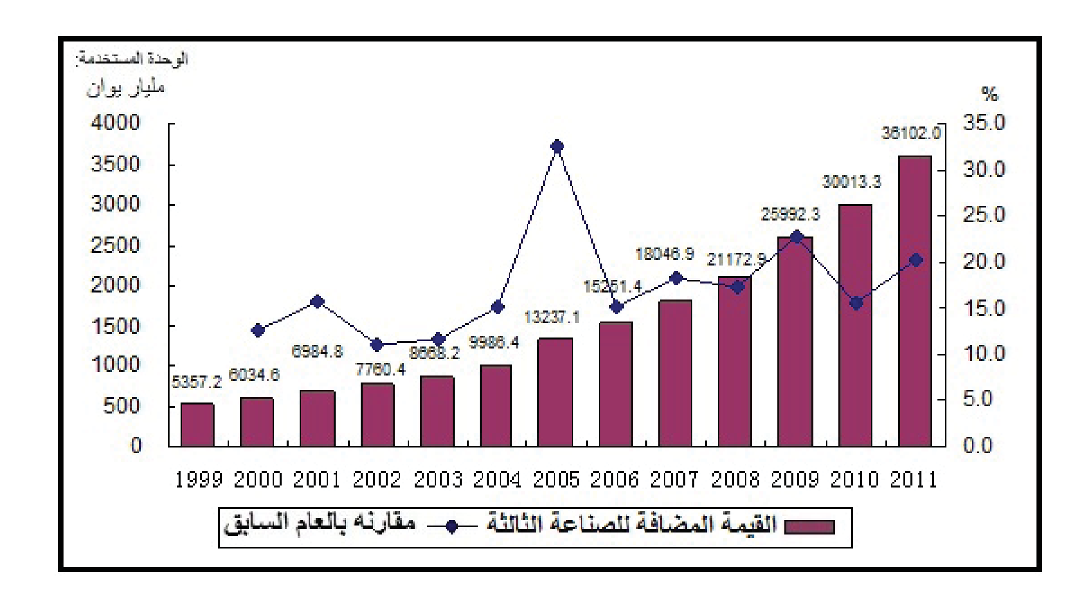


شكل (4) إجمالي الإنتاج الصناعي لمؤسسات مناطق الغرب ذات النطاق الطبيعي والتي تفوق النطاق الطبيعي، وسرعة نموه خلال الفترة 1999-2011

المصدر: طبقا لحساب البيانات المتعلقة بالفترة (1999-2011) لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني)

(3) تسارع تطور القطاع الثالث، وارتفع كثيرًا مستوى قطاع الخدمات الحديثة. فخلال تعديل الهيكل الصناعي في مناطق الغرب، ومع الارتفاع المتسارع لنسبة القطاع الثالث من إجمالي الناتج المحلي، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الثالث من 535.717 مليار يوان عام 1999، لتصل إلى 3610.197 مليار يوان عام 2011 (انظر شكل 5)، بنمو يقدر بـ5.7 أضعاف، ومتوسط نمو سنوي يقدر بـ17%. من بينها تسارع تطور قطاع الخدمات الحديثة، وارتفعت نسبة القيمة المضافة لكل من قطاع الشحن (المواصلات، والنقل، والتخزين، والبريد)، وقطاع المالية، وقطاع العقارات على الترتيب من 104.502 مليار يوان، 53.946 مليار يوان، و33.269 مليار يوان عام 1999، لتصل إلى 486.259 مليار يوان، 428.181 مليار يوان،

و306.651 مليار يوان عام 2011 على الترتيب، لتمثل 3.65، 6.94، و8.22 أضعاف على الترتيب، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ13.7%، 18.8%، و20.3% على الترتيب. وبهذا جلي التطور المتسارع لقطاع الخدمات الحديثة زيادة كبيرة في مجالي النمو الاقتصادي، والعمالة، ليصبح قوة دافعة جديدة للتطور الاقتصادي في مناطق الغرب.



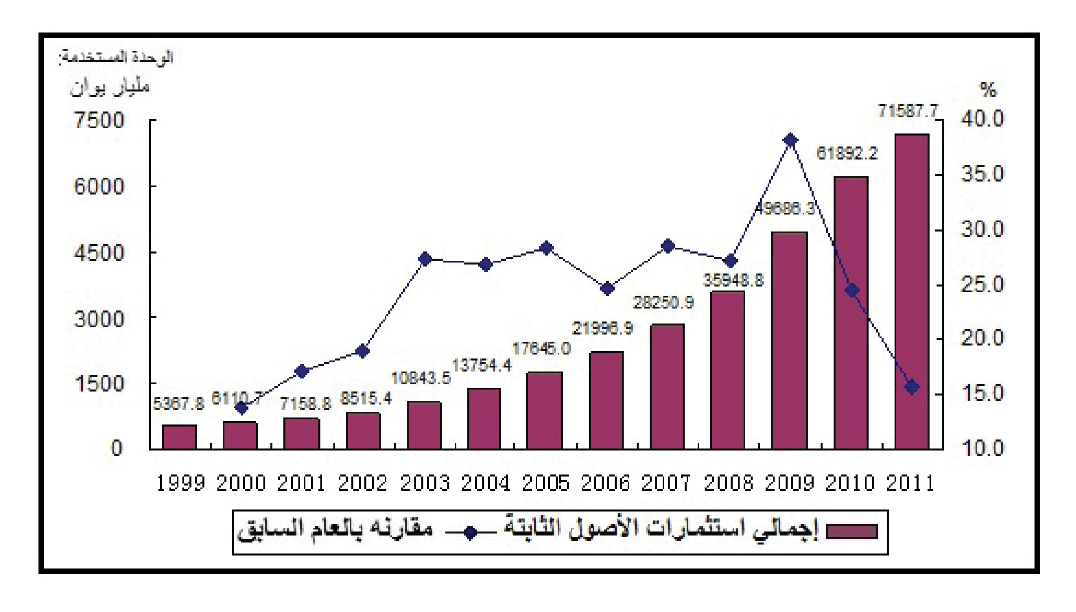
شكل (5) إجمالي القيمة المضافة للقطاع الثالث لمناطق الغرب وسرعة نموها خلال الفترة 1999- 2011

المصدر: طبقا لحساب البيانات المتعلقة بالفترة (1999-2011) لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني)

3. الزيادة الكبيرة في حجم استثمارات الأصول الثابتة، والتحسن الواضح في البنية التحتية:

تعد زيادة الاستثمارات في مناطق الغرب، وتحسين البنية التحتية بها من أهم أدوات سياسة تطبيق التنمية الكبرى في مناطق الغرب. وفي ظل تسارع نمو استثمارات الأصول الثابتة في مناطق الغرب، ارتفع إجمالي حجم استثمارات الأصول الثابتة من 536.775 مليار يوان عام 1999، ليصل إلى 7158.770 مليار يوان، ليمثل 13.34 ضعفًا ما وصل

إليه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ24.09%، وباستبعاد عامل الأسعار يمثل 9.63 أضعاف، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ20.78%. وفي ظلّ الدعم الاستثماري الكبير من الحكومات المركزية والمحلية، شهد مستوى البنية التحتية في مناطق الغرب تحسنًا كبيرًا: فمنذ تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب، زاد طول خطوط السكك الحديدية بمقدار 14960.67 كيلومتر، والطرق العامة بمقدار 1090134 كيلومتر، من بينها الطرق السريعة زادت بمقدار 22781 كيلومتر، وازدادت السعة التخزينية للوحات البيانية التبادلية بمقدار 2248159 وصلة. وبهذا أصبح التحسن في عوامل المواصلات والاتصالات بمثابة دعم كبير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الغرب.

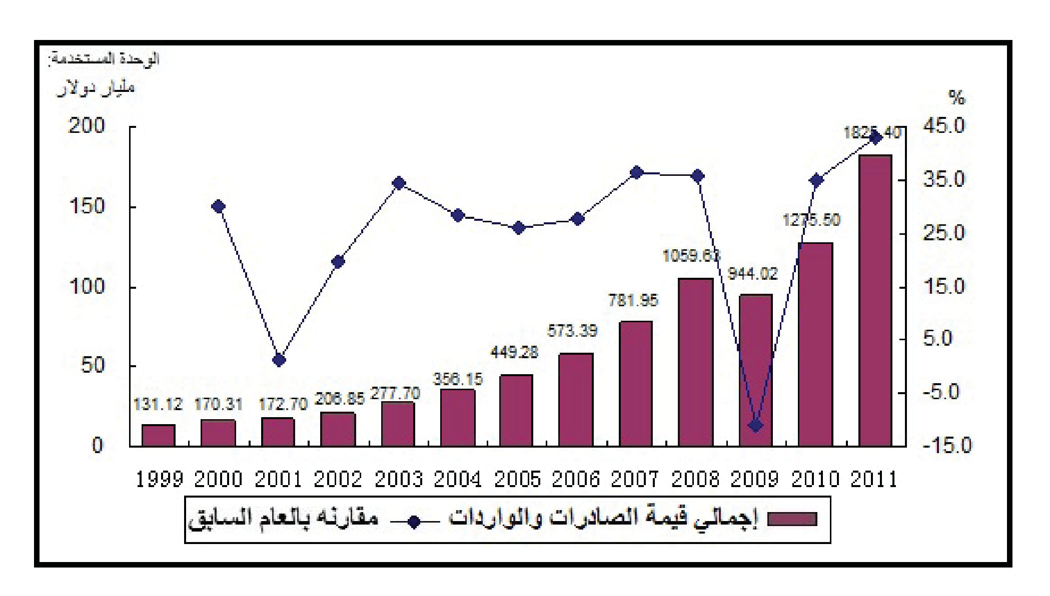


شكل (6) إجمالي حجم استثمارات الأصول الثابتة في مناطق الغرب
وسرعة نموها خلال الفترة 1999-2011

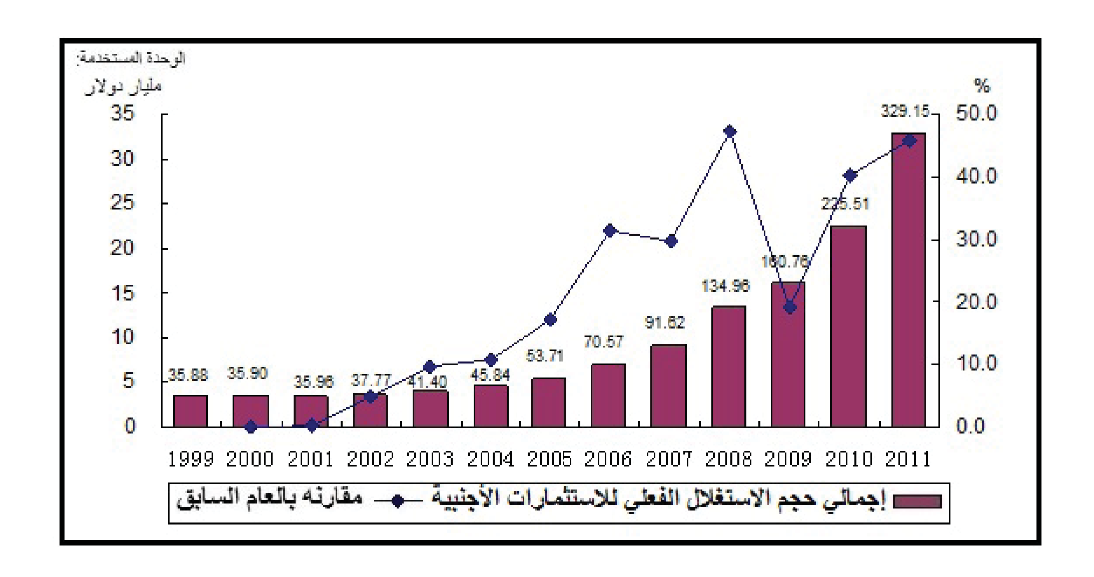
4. التوسع في الانفتاح على الخارج، وتسريع تطور الاقتصاد الخارجي:

تمتلك مناطق الغرب أطول خط حدودي في الصين، لتجاور عددًا كبيرًا من الدول. ومنذ تنفيذ استراتيجية التنمية في مناطق الغرب، وهي تعمل على زيادة درجة انفتاحها على الخارج، حيث ارتفع إجمالي الصادرات والواردات من 13.539 مليار دولار عام

1999، ليصل إلى 182.54 مليار دولار عام 2011 (انظر شكل 7)، ليمثل 13.5 ضعفًا ما تحقّق في عام 1999، بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ24.2%، من بينها إجمالي حجم الصادرات وحجم الواردات لعام 2011 على الترتيب 13.98، و12.84 ضعفًا ما تم تحقيقه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي 24.6%، و23.7% على الترتيب. وفي الوقت نفسه زادت مناطق الغرب من درجة جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث زاد حجم الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية من 3.588 مليار دولار عام 1999، ليصل إلى 32.915 مليار دولار عام 2011 (انظر شكل8)، ليمثل 9.17 أضعاف ما تم الوصول إليه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي 20.28%. ومن ناحية أخرى، تعد مناطق الغرب منطقة غنية نوعًا ما بالمصادر السياحية، حيث حقّقت عائدات السياحة بالعملات الأجنبية نموًّا مستقرًّا، لتمثّل عام 2011 (6.84 مليار دولار) 5.18 أضعاف ما حقّقته عام 1999 (1.32 مليار دولار).



شكل (7) إجمالي حجم الصادرات والواردات في مناطق الغرب وسرعة نموها خلال الفترة 1999-2011

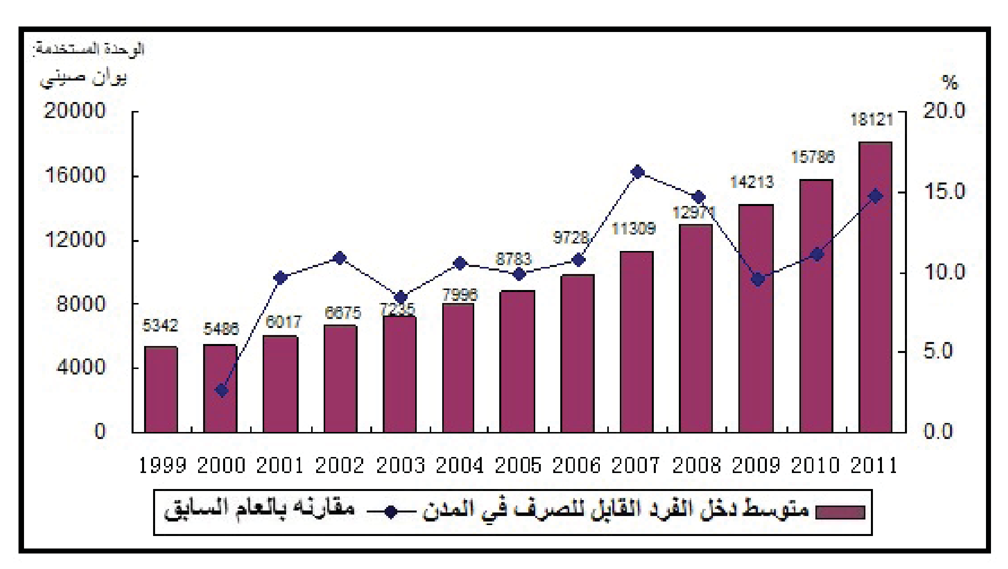


شكل (8) إجمالي حجم الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية في
مناطق الغرب وسرعة نموه خلال الفترة 1999-2011

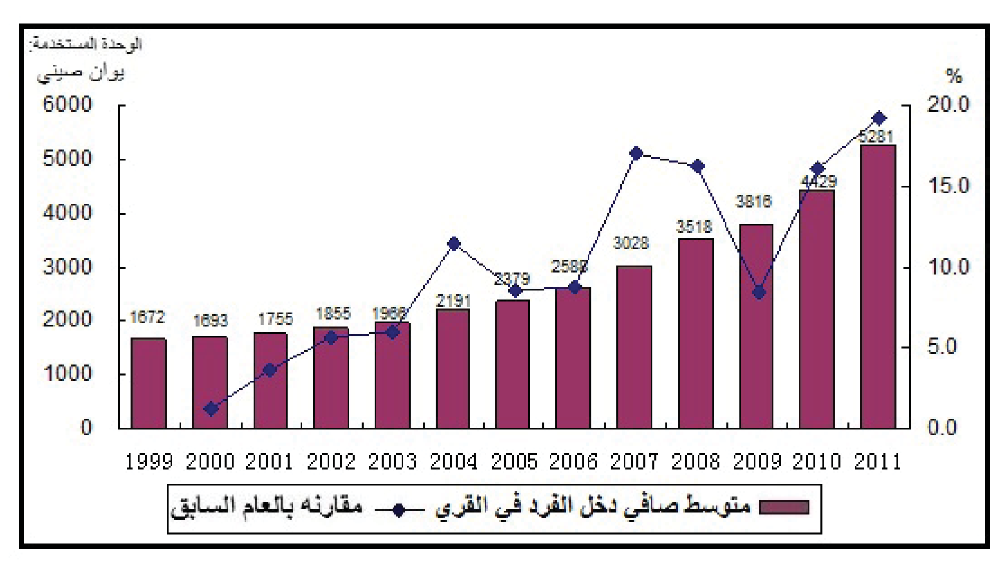
المصدر: طبقا لحساب البيانات المتعلقة بالفترة (1999-2011) لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني)

5. النمو المستقر لمتوسط دخل الفرد، والارتفاع الواضح في مستوى الضمان الاجتماعي:

تمكنت مناطق الغرب الصينية على مدار ثلاثين عامًا من رفع مستوى معيشة مواطنيها بدرجة كبيرة، حيث زاد متوسط دخل الفرد القابل للصرف في المدن من 5342 يوان عام 1999، ليصل إلى 18121 يوان عام 2011 (انظر شكل 9)، ليرتفع بذلك بمعدل يزيد عن الضعفين 2.39، عمّا وصل إليه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي يقدّر بـ10.72%؛ أما متوسط صافي دخل الفرد في القرى فارتفع من 1672 يوان عام 1999، ليصل إلى 5281 يوان عام 2011 (انظر شكل 8)، ليرتفع بذلك بمعدل 10.06% عما وصل إليه عام 1999، وبهذا قلت الفجوة بين متوسط دخل الفرد في المدن والقرى.



شكل (9) متوسط دخل الفرد القابل للصرف في مدن مناطق الغرب
وسرعة نموه خلال الفترة 1999-2011



شكل (10) متوسط صافي دخل الفرد في قري مناطق الغرب وسرعة
نموه خلال الفترة 1999-2011

المصدر: طبقا لحساب البيانات المتعلقة بالفترة (1999-2011) لـ(كتاب الإحصاء السنوي الصيني)

ونستعرض ظاهرة أخرى من ظواهر التحسن المستمر لأوضاع معيشة الشعب في مناطق الغرب ألا وهي الارتفاع الواضح في مستوى الضمان الاجتماعي في مناطق الغرب. فمنذ تأسيس نظام الضمان الاجتماعي عام 1999، زاد عدد المشاركين في ضمان المعاشات، وضمان البطالة، والضمان الصحي في المدن، ليرتفع على الترتيب من 14.964 مليون فرد، 15.981 مليون فرد، و1.163 مليون فرد عام 1999، ليصل إلى 51.888 مليون فرد، 25.094 مليون فرد، و98.034 مليون فرد على الترتيب عام 2011، ليمثل على الترتيب 2.47، 0.58، و83.3 ضعف ما وصل إليه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ11%، 3.9%، و45% على الترتيب. وفي الوقت نفسه الذي استُكمِل فيه البناء الأساسي لنظام الضمان الاجتماعي في المدن، كان نظام الضمان الاجتماعي في القرى في طور التنفيذ. حيث بدأ التنفيذ على نطاق واسع في نوعي الضمان الاجتماعي الرئيسين في القرى، وهما نظام التأمين الصحي في القرى الجديدة، ونظام ضمان المعاشات الاجتماعي في القرى. ففي عام 2011 وصل عدد المشاركين، وعدد المنتفعين من التعويضات في التأمين الصحي في القرى الجديدة إلى 267.671 مليون فرد، و386.018 مليون فرد على الترتيب، يمثلان على الترتيب 32.19%، و29.35% من الحجم الإجمالي على مستوى الصين. كما ارتفع عدد المشاركين في ضمان المعاشات الاجتماعي من 8.348 مليون فرد طبقا للإحصائيات الأولية عام 2006، ليصل إلى 88.289 مليون فرد عام 2011، بمتوسط نمو سنوي 60.3%، ليصبح جزءًا من تنفيذ المساواة في الخدمات الرئيسة العامة. وبهذا ستتمكّن مناطق الغرب خلال 10 أعوام من تحقيق المزيد من التعزيز والتحسين في نظام الضمانات الاجتماعية في المدن والقرى، وبالتالي ستتمكّن من تحقيق المزيد من التحسُّن في مستوى معيشة الشعب، وجعل جماهير الشعب الكبيرة تتمتع بمشاركة انجازات سياسة الإصلاح والانفتاح، وانجازات تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب.

6. التحسُّن المستمر في جودة التعليم الأساسي، والارتفاع المستمر في مستوى الابتكار التقني

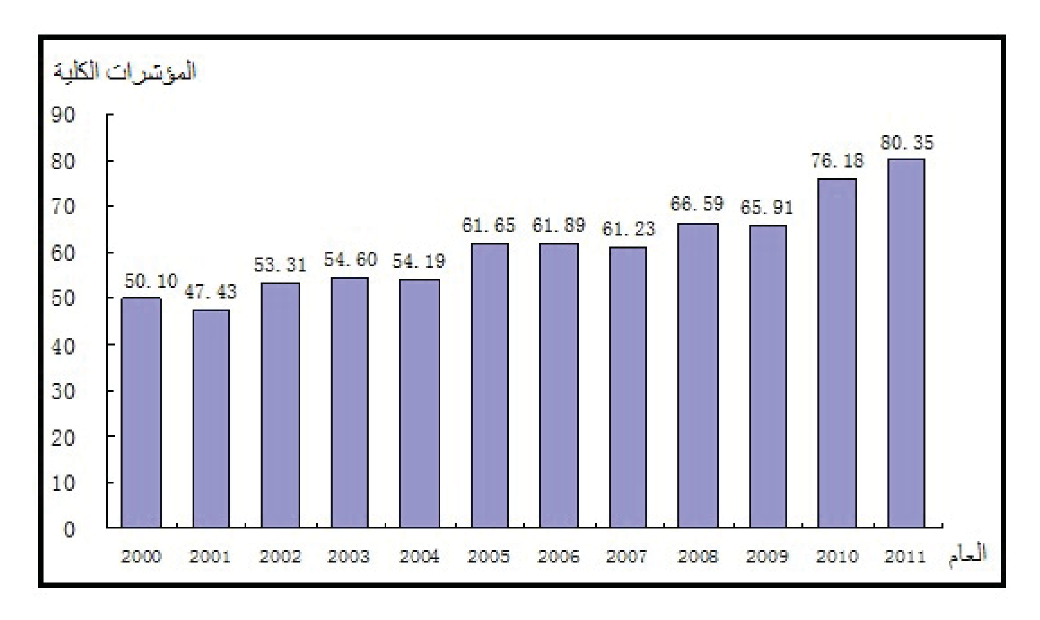
يمثّل التعليم الأساسي الجيد قاعدة لحفاظ المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدولة ما أو منطقة ما على نموه المستقر والمتسارع. فمنذ تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى بمناطق الغرب، ومناطق الغرب مستمرة في تحسين شروط وجودة تعليمها الأساسي. حيث

ارتفعت نفقات التعليم في مناطق الغرب من 68.545 مليار يوان عام 1999، لتصل إلى 450.745 مليار يوان عام 2011، لترتفع بذلك بمقدار 5.58 أضعاف ما وصلت إليه عام 1999، بمتوسط نمو سنوي 16.9%، من بينها بلغ متوسط النمو السنوي لميزانية الدولة التعليمية 19.4%، من بين الميزانية بلغ متوسط النمو السنوي لنفقات التعليم 21.2%. وانخفضت نسبة المعلمين إلى نسبة الطلبة في المرحلة الابتدائية من 24.3% عام 1999، لتصل إلى 17.5%، لتحقق جودة التعليم الأساسي تحسُّنًا كبيرًا. إلا أنه وبسبب التدهور الكبير في مجالي الاقتصاد والمواصلات وغيرهما من المجالات، استمر بالتالي تدهور عوامل التعليم الأساسي في المناطق الفقيرة البعيدة في الغرب الصيني، والافتقار إلى المرافق التعليمية، والخلو الكبير في مناصب المعلمين، وبالتالي كان من الصعب لمستوى التعليم الكلي إرضاء متطلبات التنمية الاقتصادية في المناطق الفقيرة البعيدة في الغرب الصيني. ومن هنا، ومن خلال استراتيجية التطوير المستقبلي لتنمية مناطق الغرب، سيصبح كل من تحسين عوامل التعليم الأساسي في المناطق الفقيرة والبعيدة في الغرب الصيني، ورفع درجة استقبال مناطق الغرب للمعلمين، والارتقاء بجودة التعليم في تلك المناطق أولوية قصوى لتحسين عوامل التعليم الأساسي في مناطق الغرب.

(2) التقييم والتحليل الكلي لجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب:

خلال أكثر من عشرة أعوام من تطبيق الاستراتيجية الكبرى لتنمية مناطق الغرب، حقق اقتصاد مناطق الغرب نموًّا متسارعًا طويل المدى، وحققت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنجازات كبرى، إلا أنه ومع تحول التنمية الاقتصادية الصينية من النموذج الواسع المعتمد على الكم، إلى النموذج المحدد المعتمد على الجودة، وفي الوقت الذي حافظ فيه اقتصاد مناطق الغرب على نموه السريع، وجب على مناطق الغرب الاهتمام بجودة التنمية الاقتصادية بها. ومن أجل هذا، ولتقييم أوضاع التنمية الاقتصادية في مناطق الغرب، فلا يجب الاهتمام فقط الكم، بل يجب كذلك الاهتمام بالجودة لإجراء التقييم. ولإجراء تقييم شامل ونظامي لجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب منذ تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى فيها، سنحدد البيانات المتعلقة بالفترة 2000-2011 لإجراء تقييم في ستة مجالات تشمل: الفعالية، والتناسق، والاستقرار، والاستمرارية، والابتكار، ومشاركة الانجازات. وسنستخدم طريقة تحليل العناصر الرئيسة، وطريقة التحليل الهرمي المتقدم

لتحليل جودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب لكل عام، ونستعرض المؤشرات الكلية لجودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب لكافة الأعوام في شكل (11).



شكل (11) المؤشرات الكلية لجودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب
خلال الفترة 2000-2011

من خلال شكل (11)، نلاحظ استمرار الارتفاع المستقر لجودة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال الفترة 2000-2011، ونجد كذلك وضوح إنجازات التنمية الاقتصادية، من بين تلك الإنجازات وصول المؤشرات الكلية لجودة النمو الاقتصادي لأعلى مستوياتها في عام 2011 بمقدار 80.35، أمّا أدنى مستوياتها فكان في عام 2001 بمقدار 47.43. وفي الوقت نفسه الذي اتخذ اقتصاد مناطق الغرب في عام 2011 خطا أساسيًّا يعتمد على "الحفاظ على النمو، وتعديل هيكله، وتوسيع متطلبات الداخل، وإعلاء مصلحة الشعب"، لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية، فقد حقّق نموًا سريعًا، وتحسّنًا واضحًا في مستوى معيشة الشعب، وتقدّمًا ملحوظًا في تعديل هيكله، وبهذا حقّقت جودة النمو الاقتصادي مزيدًا من الارتقاء في مستواها. ومن خلال بحث كافة مؤشرات المستوى الثاني لجودة النمو الاقتصادي نرى أنّ كلًّا من مؤشرات التناسق، والاستمرارية، والابتكار،

مشاركة النواتج لجودة النمو الاقتصادي لعام 2011 كانوا جميعا الأعلى خلال أكثر من 10 أعوام، بما يؤكد الإنجاز الكبير للتطور الاقتصادي لمناطق الغرب لعام 2011.

وخلال الفترة 2000-2011 ، كانت التقلبات في مؤشر استقرار النمو الاقتصادي في مناطق الغرب كبيرة نسبيا، فعلى الرغم من ضعف الثقل الوزني لجودة النمو الاقتصادي، إلا أنّ تأثير المؤشرات الكلية عليها كان على العكس صغيراً نسبيا، ولكن وفي ظل الفروق الصغيرة في بقية المجالات، كان هناك تأثيرٌ ما على المؤشرات الكلية. فعلى سبيل المثال عند مقارنة المؤشرات الكلية نجد انخفاضها عام 2009 بنسبة 0.68 عن نسبتها عام 2008. من بينها مؤشر الاستقرار الذي أصبح له دورٌ مهمٌّ للغاية. لذلك كان من شأن الارتقاء بمستوى استقرار النمو الاقتصادي أن يؤدي بالضرورة إلى الارتقاء بجودة النمو الاقتصادي.

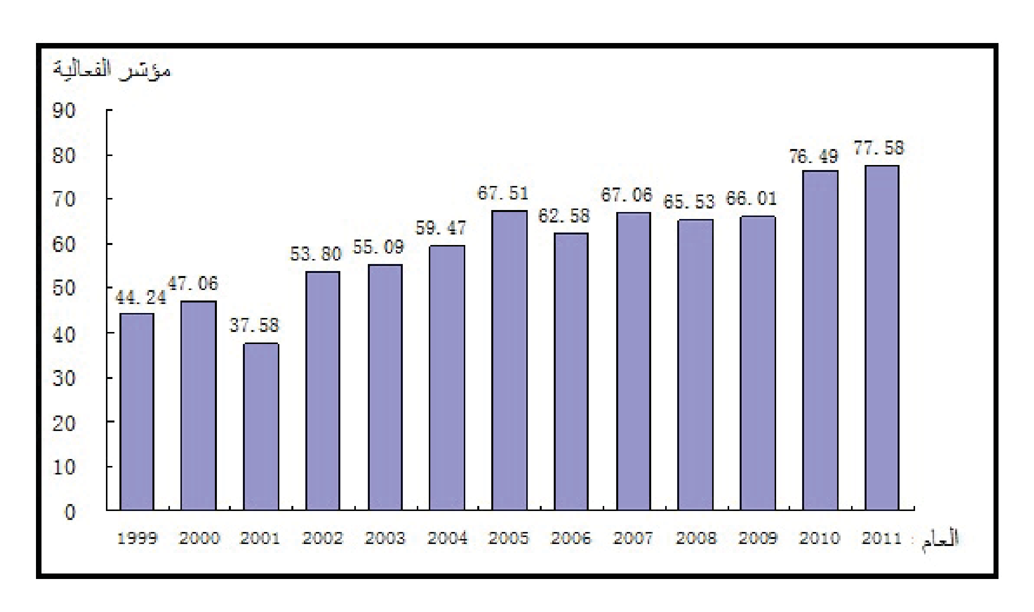
الفصل الثالث:

تقييم النمو الاقتصادي في مناطق الغرب وتحليل فعاليته

تحوي مؤشرات جودة النمو الاقتصادي ستة مجالات تشمل: فعالية النمو الاقتصادي، تناسق النمو الاقتصادي، استقرار النمو الاقتصادي، استمرارية النمو الاقتصادي، الابتكار في مجال النمو الاقتصادي، ومشاركة نواتج النمو الاقتصادي. وسنعتمد فيما يلي على هذه المؤشرات الستة لإجراء تحليل لجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب.

1. تقييم النمو الاقتصادي وتحليل فعاليته:

حددنا كلًّا من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لمناطق الغرب للفترة 1999-2011، متوسط نصيب الفرد من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، معدل إنتاجية العمل، معدل عائد الاستثمارات، معدل عائد الأراضي الزراعية، ومعامِل مرونة العمالة، وذلك لإجراء تحليل للعناصر الرئيسة لفعالية النمو الاقتصادي لمناطق الغرب لكافة الأعوام، وذلك لتحصيل مؤشر الفعالية لمناطق الغرب على مدار كافة الأعوام (انظر شكل 12).



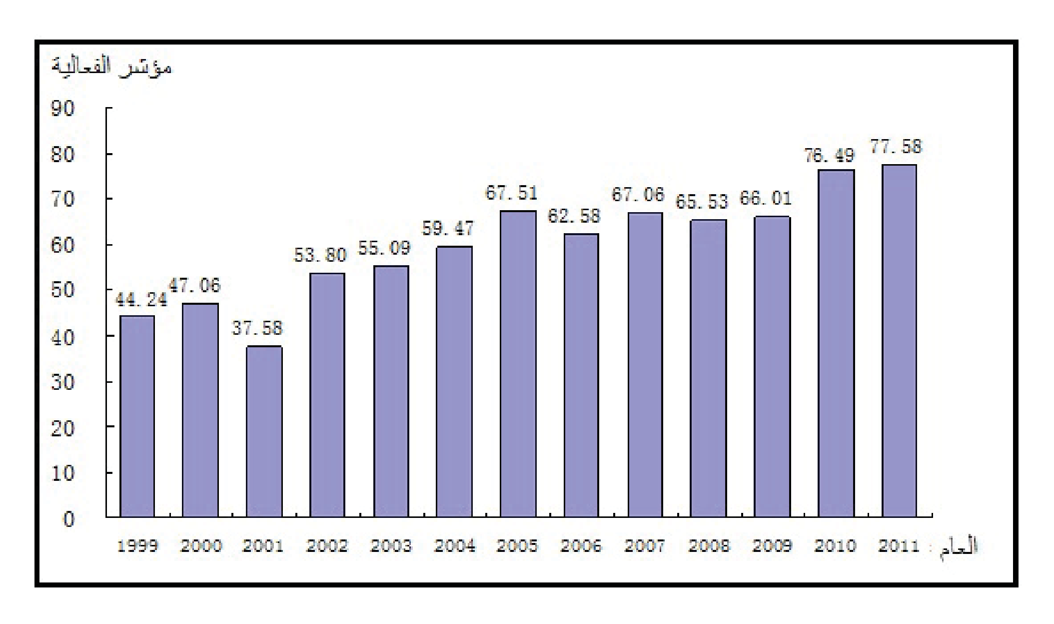
شكل (12) مؤشر فعالية النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال الفترة 2011-1999

منذ عام 1999 وحتي عام 2005، حافظ مؤشر الفعالية على الارتفاع المستقر، وخلال الفترة 2006-2009 حدث تذبذب طفيف في مؤشر الفعالية، وفي عام 2010 ارتفع المؤشر ب كبيرة، ووصل إلى أعلى مستوياته في عام 2011 بمقدار 77.58. وبالنظر لشكل (12) ، نجد تحقيق ارتفاع واضح لفعالية النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال تلك الثلاثين عام. ومن خلال تحليل كافة مؤشرات الفعالية نجد أنه في عام 2010 ارتفع كلٌّ من مؤشر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ارتفاعا سريعا نسبيا. ففي ذلك العام حققت مناطق الغرب إجمالي ناتج محلي يقدر بـ8090.1 مليار يوان، بزيادة 21.6% عن العام السابق، ليرتفع نسبته من نسبة إجمالي الناتج المحلي على مستوى الدولة من 18.2% عام 2009، لتصل إلى 18.5%. وبسبب الأضرار التي خلفها الزلزال المدمر عام 2008 في مناطق الغرب، كان هناك انخفاض واضحٌ في مؤشري معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؛ كما انخفض مؤشّر معدل عائد الاستثمارات، بما يوضح مدى

صغر حجم معدل إسهام استثمارات الأصول الثابتة في إجمالي الناتج المحلي مع الوقت.

2. تقييم النمو الاقتصادي وتحليل تناسقه:

حددنا كلًّا من نسبة القيمة الإنتاجية للقطاعين الثاني والثالث من إجمالي الناتج المحلي، معدل المقارنة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي، معدل التمدن، معامِل التباين المزدوج، معامِل الفروق المزدوج، ومؤشر الانفتاح على الخارج خلال الفترة 1999-2011 في مناطق الغرب، وذلك لإجراء تحليل للعنصر الرئيس لتناسق النمو الاقتصادي لمناطق الغرب لكافة الأعوام، وذلك لتحصيل مؤشر التناسق لمناطق الغرب على مدار كافة الأعوام (انظر شكل 13).

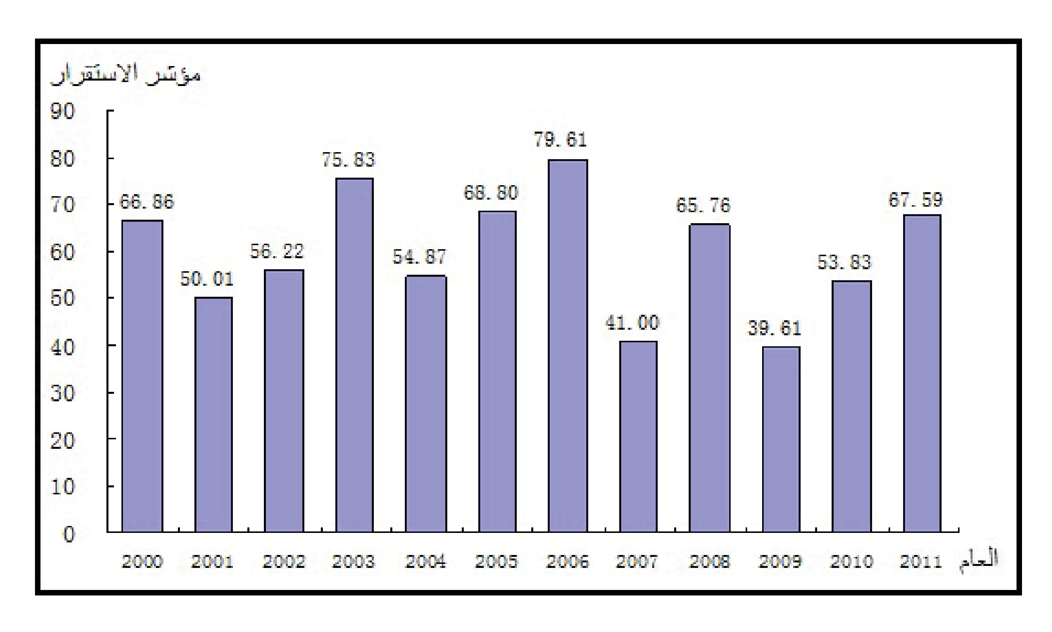


شكل (13) مؤشر تناسق النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال الفترة 2011-1999

وبشكل عام، استمر مؤشر تناسق جودة النمو الاقتصادي في الارتفاع، حيث شكل عام 2011 أعلى مستوى لتناسق النمو الاقتصادي لمناطق الغرب، بمقدار 81.85، وشكل عام 1999 أدنى مستوى له، بمقدار 41.85. وفي الوقت الذي بدا فيه جليًّا حفاظ مناطق الغرب على نموها الاقتصادي، واستمرارها في تعديل هيكلها الصناعي، وارتقائها بمستوى التصنيع والتمدن، وتقدمها التدريجي في بناء قرى اشتراكية جديدة، عزّز كلّ ذلك تدريجيًّا من تناسق النمو الاقتصادي في مناطق الغرب. ومن خلال تحليل كافة مؤشرات التناسق، نكتشف ارتفاع نسبة القيمة الإنتاجية للقطاعين الثاني والثالث في مناطق الغرب من إجمالي الناتج المحلي من 76.3% عام 1999، لتصل إلى 87.3% عام 2011، بما يوحي بالتعديل التدريجي للهيكل الصناعي في مناطق الغرب؛ كما ارتفع تدريجيًّا معدل التمدّن، بما يؤكّد استمرار دفع بناء التمدن في مناطق الغرب، ممّا أدى إلى الارتقاء الواضح في مستوى التمدن؛ كما نجد التقلب الكبير نسبيا في التناسق بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي، فخلال الفترة 2004-2007 تقلّب معدل المقارنة بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي صعودًا وهبوطًا حول قيمة التوازن 1، وفي عام 2008 ارتفع إلى 1.8، ووصل إلى أعلى مستوياته عام 2009 ليصل إلى 2.54. وفي عام 2010 انخفض ذلك المعدل انخفاضًا حادًّا ليصل إلى 1.58، أما في عام 2011 عاود القرب إلى قيمة التوازن 1. ويوحي التغير خلال الفترة 2008-2010 بتزامن الضعف النسبي بين التطور المالي والاقتصاد الحقيقي؛ أما معامِل التباين المزدوج فتقلب صعودًا وهبوطًا حول معدل 0.105، بما يوضح انخفاض معدل إنتاجية العمل بالصناعة الأولى في مناطق الغرب نسبة إلى معدل إنتاجية العمل في الصناعتين الثانية والثالثة؛ أما معامِل الفروق المزدوج فانخفض من 0.40 عام 1999، ليصل إلى 0.36 عام 2011، بما يؤكّد الإنجازات الواضحة للتطور الشامل في مدن وقرى مناطق الغرب؛ أما مؤشر تناسق تطور الاقتصاد الداخلي والخارجي فارتفع تدريجيًّا من 0.05 عام 1999، ليصل إلى 0.08 عام 2011، وفي عام 2009 انخفض الحجم الكلي لصادرات وواردات مناطق الغرب بسبب التأثر بالأزمة المالية العالمية، كما انخفض مؤشر تناسق تطور الاقتصاد الداخلي والخارجي عام 2009 ليصل إلى 0.06، إلا أن مستوى انفتاح مناطق الغرب على الخارج ارتفع ارتفاعًا عامًّا.

3. تقييم النمو الاقتصادي وتحليل استقراره:

حدّدنا كلًّا من معدل تقلّب النمو الاقتصادي، معدل تقلّب مؤشر الأسعار، معدل تقلّب أسعار الأصول، ومعدل تقلّب العمالة خلال الفترة 2000-2011 في مناطق الغرب، وذلك لإجراء تحليل للعناصر الرئيسة لاستقرار النمو الاقتصادي لمناطق الغرب لكافة الأعوام، وذلك لتحصيل مؤشر الاستقرار لمناطق الغرب على مدار كافة الأعوام (انظر شكل 14).



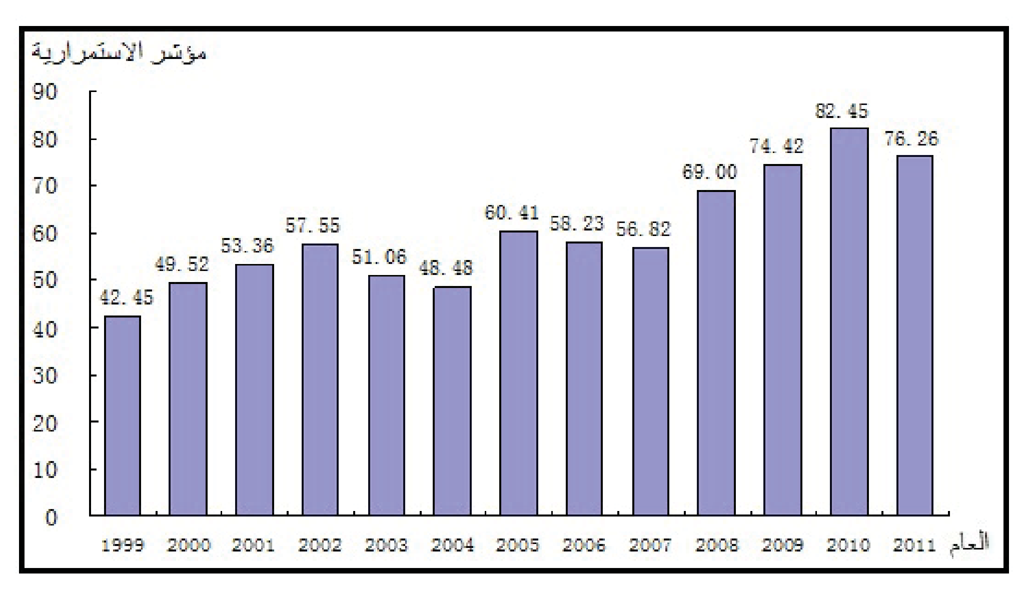
شكل (14) مؤشر استقرار النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال الفترة 1999-2011

يعدّ تقلّب مؤشر استقرار النمو الاقتصادي أكبر مؤشر في المؤشرات الستة من المستوى الثاني. وبالنظر إلى شكل (14)، نجد الاستقرار خلال الفترات 2000-2003، 2003-2006، 2006-2008، و2008-2011 يهبط ثم يصعد في مؤشره؛ ليمثل عام 2006 أعلى مستوى له، بمقدار 79.61، ويمثل عام 2009 أدنى مستوى له، بمقدار 39.61. ومن خلال إجراء المزيد من التحليل لكافة مؤشرات الاستقرار نجد تقلب مؤشر الاستقرار يرجع أساسًا إلى معدل تقلب الأسعار، بما يؤكّد تأثير الارتفاع الكبير لأسعار العقارات

خلال أكثر من 10 سنوات في استقرار النمو الاقتصادي؛ وبسبب سهولة الهجوم على مستوى الأسعار من أكثر من جانب، أدى إلى حدوث صدمة كبيرة في مؤشر الأسعار؛ أما معدل تقلّب النمو الاقتصادي، ومعدل تقلب العمالة فتمتّعا بصغر نسبي في حجمهما، بما يوضح اتخاذ كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها للسياسات التعديلية للاقتصاد الكلي فيها.

4. تقييم النمو الاقتصادي وتحليل استمرارية:

حددنا كلًّا من متوسط نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية، متوسط نصيب الفرد من مورد المياه، متوسط نصيب الفرد من مورد الغابات، حجم استهلاك الطاقة في الوحدات، حجم استهلاك مورد المياه في الوحدات، درجة تلوث الغازات الناتجة من الوحدات، حجم صرف مياه الصرف الصحي الناتجة من الوحدات، وحجم صرف النفايات الصلبة الناتجة من الوحدات خلال الفترة 2000-2011 في مناطق الغرب، وذلك لإجراء تحليل للعناصر الرئيسة لاستمرارية النمو الاقتصادي لمناطق الغرب لكافة الأعوام، وذلك لتحصيل مؤشر الاستمرارية لمناطق الغرب على مدار كافة الأعوام (انظر شكل 15).

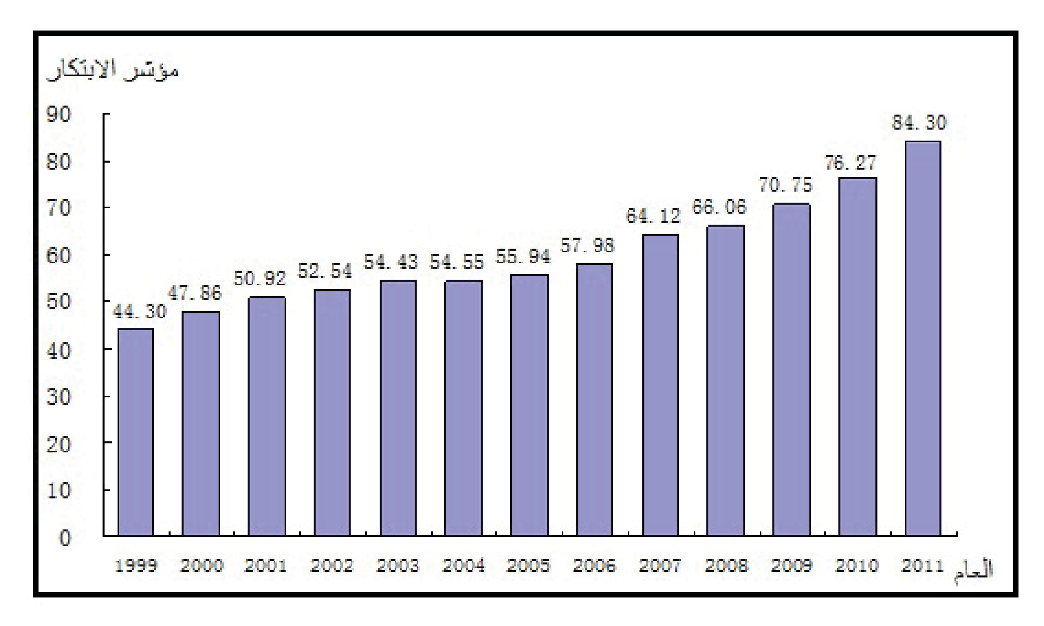


شكل (15) مؤشر استمرارية النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال
الفترة 1999-2011

استمر مؤشر استمرارية النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال الفترة 1999-2011 في الحفاظ على ارتفاع متقلب في وضعه العام، بما يؤكّد تحقيق إنجازات معينة في مجالات استعادة الأراضي الزراعية والغابات، والبناء البيئي، وتوفير الطاقة وتقليل الانبعاثات الضارة، وحماية البيئة. وبالنظر إلى الشكل نجد تحقيق مؤشر استمرارية النمو الاقتصادي أعلى مستوياته في عام 2011، بمقدار 82.45، وتمثّلت أدنى مستوياته في عام 1999، بمقدار 42.45. ومن خلال تحليل كافة مؤشرات استمرارية النمو الاقتصادي نكتشف المحافظة على استقرار متوسط نصيب الفرد من حجم مورد الأراضي الزراعية، وزيادة استمرارية متوسط نصيب الفرد من حجم مورد الغابات، والانخفاض المستمر في حجم صرف مياه الصرف الصحي الناتجة من الوحدات، وكذلك استمرار الانخفاض في حجم استهلاك الطاقة في الوحدات. وبالمقارنة بعام 1999 نجد ازدياد متوسط نصيب الفرد من حجم مورد الغابات عام 2011 في مناطق الغرب بمقدار 44%، وانخفاض كل من حجم صرف مياه الصرف الصحي، وحجم استهلاك المياه الناتجة من الوحدات، وحجم استهلاك الطاقة في الوحدات بمعدل 75.5%، 70.9%، 22.3% على الترتيب؛ إلا أنه من ناحية أخرى انخفض متوسط نصيب الفرد من حجم مورد المياه بمقدار 17%، ليمثل نقص مورد المياه عاملا مهما لإعاقة استمرارية النمو الاقتصادي مستقبلا في مناطق الغرب.

5. تقييم الابتكار وتحليله في مجال النمو الاقتصادي:

حدّدنا كلًّا من مؤشر نفقات الابتكار التكنولوجي في مجال النمو الاقتصادي، مؤشر نواتج الابتكار التكنولوجي، مؤشر استمرارية الابتكار التكنولوجي، مؤشر مستوى تطور التكنولوجيا العالية خلال الفترة 1999-2011 في مناطق الغرب، وذلك لإجراء تحليل للعناصر الرئيسة للابتكار في مجال النمو الاقتصادي لمناطق الغرب لكافة الأعوام، وذلك لتحصيل مؤشر الابتكار في مجال النمو الاقتصادي لمناطق الغرب على مدار كافة الأعوام (انظر شكل 16).



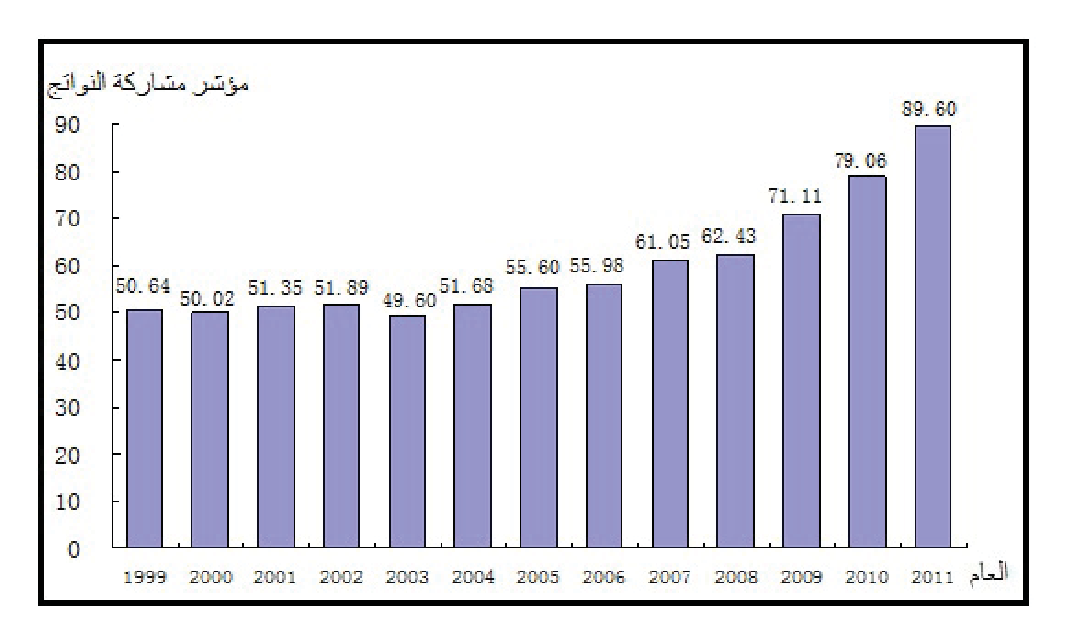
شكل (16) مؤشر الابتكار في مجال النمو الاقتصادي لمناطق الغرب
خلال الفترة 1999-2011

بالنظر لشكل (16) نلاحظ حفاظ مؤشر الابتكار في مجال النمو الاقتصادي في مناطق الغرب خلال الفترة 1999-2011على استقراره، مما يؤكّد التقدّم الكبير في مجال الابتكار التكنولوجي في مناطق الغرب، ليسجل مؤشر الابتكار التكنولوجي في مجال النمو الاقتصادي أعلى مستوياته عام 2011، بمقدار 84.30، أما أدنى مستوى له فكان في عام 1999، بمقدار 44.30. ومن خلال إجراء المزيد من التحليل لكافة مؤشرات الابتكار التكنولوجي نكتشف تحصيل إنجازات واضحة في 4 مجالات وهي: مؤشر نفقات مناطق الغرب على الابتكار التكنولوجي في مجال النمو الاقتصادي، مؤشر نواتج الابتكار التكنولوجي، مؤشر استمرارية الابتكار التكنولوجي، مؤشر مستوى تطور التكنولوجيا العالية. وبالمقارنة بعام 1999 وصلت النفقات العلمية في عام 2011 والدارجة تحت مؤشر نفقات مناطق الغرب على الابتكار التكنولوجي في مجال النمو الاقتصادي إلى 194.359 مليار يوان، بنمو يقدر بـ8.8 أضعاف، أما نفقات البحوث والتطوير في عام 2011 فبلغت 103.982 مليار يوان، بنمو يقدر بـ9.62 أضعاف، كما وصلت طلبات براءات الاختراع في عام

2011 والدارجة تحت مؤشر نواتج الابتكار التكنولوجي إلى 153282 طلبًا، بنمو يقدر بـ10.67 ضعفًا، مقارنة بـ76058 طلب براءة اختراع عام 2009، بنمو يقدر بــ5.94 أضعاف. ووصل إجمالي تعاقدات سوق التكنولوجيا في عام 2011 إلى 48.282 مليار يوان، بنمو يقدر بـ4.75 أضعاف. كما مثلت نفقات التعليم المالية والدارجة تحت مؤشر استمرارية الابتكار التكنولوجي أسرع نمو، لتصل إلى 415.75 مليار يوان عام 2011، بنمو يقدر بـ11.87 ضعفًا، بما يوحي بالتعزيز النسبي في درجة دعم الإنفاق المالي لتطور استمرارية الابتكار التكنولوجي. كما وصل حجم صادرات منتجات التكنولوجيا العالية ووارداتها والدارجة تحت مؤشر مستوى تطور التكنولوجيا العالية إلى 41.316 مليار دولار عام 2011، بنمو يقدر بـ21.49 ضعفًا. كل هذه الإنجازات تؤكّد التعزيز المستمر لقدرة الابتكار التكنولوجي لمناطق الغرب، لتصبح قوة داخلية دافعة للارتقاء بجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب.

6. تقييم نواتج النمو الاقتصادي وتحليل مشاركتها:

حددنا كلًّا من مؤشر جودة الحياة، مؤشر جودة التطور الصحي، ومؤشر درجة العدالة الاجتماعية خلال الفترة 1999-2011 في مناطق الغرب، وذلك لإجراء تحليل للعنصر الرئيس لمشاركة نواتج النمو الاقتصادي لمناطق الغرب لكافة الأعوام، وذلك لتحصيل مؤشر مشاركة النمو الاقتصادي لمناطق الغرب على مدار كافة الأعوام (انظر شكل 17).



شكل (17) مؤشر مشاركة نواتج النمو الاقتصادي لمناطق الغرب خلال الفترة 1999-2011

بالنظر لشكل (17) نجد الحفاظ المستمر على الارتقاء العام لمؤشر مشاركة نواتج النمو الاقتصادي في مناطق الغرب، بما يؤكد استمرار تحسن معيشة الشعب، واستمرار تحسن الضمانات الاجتماعية، وذلك خلال مراحل التطور الاقتصادي في مناطق الغرب. ففي عام 2011 بلغ مؤشر مشاركة نواتج النمو الاقتصادي في مناطق الغرب 89.60، لتمثل أعلى قيمة على مدار السنوات الأخيرة، أما عام 2003 فمثل أقل قيمة، بمقدار 49.60. ومن خلال إجراء المزيد من التحليل لكافة مؤشرات مشاركة نواتج النمو الاقتصادي نكتشف الارتقاء المستقر لمؤشري جودة الحياة، وجودة التطور الصحي في مناطق الغرب خلال الفترة 1999-2011. حيث ارتفع مجموع مؤشر جودة الحياة من 31.68 درجة عام 1999، ليصل إلى 64.30 درجة عام 2009؛ كما ارتفع المؤشر نفسه من 39.45 عام 1999، ليصل إلى 79.45 عام 2011؛ وكذلك ارتفع مؤشر جودة التطور الصحي من 49.68، ليصل إلى 89.68، وبهذا يعمل ارتقاء مشاركة نواتج النمو الاقتصادي على الارتقاء بجودة النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:

المقارنة الإقليمية لجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب الصينية

لإجراء تقييم شامل لاتجاه التغير الديناميكي في جودة النمو الاقتصادي في مقاطعات مناطق الغرب ومدنها منذ تطبيق التنمية الكبرى، سنعقد تحليل مقارن لجودة النمو الاقتصادي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها (انظر جدول 2).

جدول (2) اتجاه تغير جودة النمو الاقتصادي في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

المؤشرات والتغير فيها المنطقة	المؤشرات الكلية لعام 2000	المؤشرات الكلية لعام 2011	معدل التحسن في جودة النمو الاقتصادي للفترة 2000-2011 (%)
تشينغخاي	46.34	80.37	73.44
سيتشوان	46.74	80.30	71.78
قانسو	48.22	81.35	68.68
شينجيانغ	46.98	78.89	67.93
شانشي	48.91	79.90	63.36
نينغشيا	47.16	76.44	62.10
يونان	49.07	79.12	61.23
منغوليا الداخلية	49.96	79.42	58.97
تشونغتشينغ	49.65	78.36	57.83
قوانغشي	51.75	78.25	51.23
قوي جوو	55.38	79.86	44.21

بالنظر للجدول السابق نجد أن جودة النمو الاقتصادي بمقاطعة تشينغخاي مثلت المعدل الأكثر تحسنا، يليها مقاطعتي سيتشوان وقانسو، ثم مقاطعات شينجيانغ، شانشي، نينغشيا، يوننان، ومنغوليا الداخلية بمستوى متوسط، ومن ثم نجد مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعة قوانغشي ذات معدل التحسن المنخفض نسبيا، وفي النهاية نجد مقاطعة قوي جوو ذات أقل معدل تحسن في جودة نمو اقتصادها.

مثلت مقاطعة تشينغخاي أعلى درجة تحسن في جودة نموها الاقتصادي طوال أكثر من 10 سنوات مضت، بمعدل تحسن بلغ 73.44%، وبهذا مثلت جودة نموها الاقتصادي أعلى نسبة ملحوظة في ارتقائها. ومن خلال رؤية أوضاع التغير في مؤشرات المستوى الثاني نجد أن الارتفاع الكبير في مؤشري التناسق والفعالية كان القوة الدافعة الرئيسة للارتقاء السريع في جودة النمو الاقتصادي بمقاطعة تشينغخاي، من بينهما ارتفع مؤشر التناسق كثيرا من 41.08 عام 2000، ليصل إلى 82.08 عام 2011، بمعدل نمو 0.95 ضعفًا؛ وارتفع مؤشر الفعالية هو الآخر كثيرا من 38.88 عام 2000، ليصل إلى 73.62 عام 2011، بمعدل نمو 0.89 ضعفًا.

كما تحسّنت جودة النمو الاقتصادي لمقاطعة سيتشوان خلال الفترة 1999-2011 لتحلّ مباشرة بعد مقاطعة تشينغخاي، بمعدل تحسّن بلغ 71.78%، ليظهر جليًّا الارتقاء الواضح في جودة نموها الاقتصادي. ومن خلال رؤية اتجاه التغير في مؤشرات المستوى الثاني نجد أن الارتفاع الكبير في مؤشرات الاستمرارية، والابتكار، ومشاركة النواتج كان القوة الدافعة الرئيسة للارتقاء السريع في جودة النمو الاقتصادي بمقاطعة سيتشوان، خاصة مؤشري الاستمرارية والابتكار، حيث ارتفع مؤشر الاستمرارية من 42.29 عام 2000، ليصل إلى 82.03 عام 2011، بمعدل نمو 0.94 ضعفًا؛ وارتفع مؤشر الابتكار من 47.14 عام 2000، ليصل إلى 85.02 عام 2011، بمعدل نمو 0.80ضعفًا.

أما مقاطعة قوي جوو، فمثّلت أدنى درجة تحسُّن في جودة نموها الاقتصادي طوال أكثر من 10 سنوات مضت، بمعدّل تحسّن بلغ 44.21%، وبهذا مثلت جودة نموها الاقتصادي تباطؤًا نسبيًّا في ارتقائها. ومن خلال رؤية أوضاع التغيّر في مؤشرات المستوى الثاني لم يكن من الصعب أن نكتشف أن عدم كفاية الارتفاع في تحسن مؤشري التناسق والفعالية، وانخفاض مؤشر الاستقرار كانا العاملين الرئيسين للتأثير في ارتقاء جودة النمو الاقتصادي بمقاطعة قوي جوو، حيث ارتفع مؤشر التناسق من 68.20 عام 2000،

ليصل إلى 81.25 عام 2011، بمعدل نمو 0.19 ضعفًا فقط؛ كما ارتفع مؤشر الفعالية من 62.42 عام 2000، ليصل إلى 79.55 عام 2011، بمعدل نمو 0.27 ضعفًا فقط؛ أما مؤشر الاستقرار فانخفض من 72.68 عام 2000، ليصل إلى 64.50 عام 2011، بمعدل انخفاض 0.11 ضعفًا.

الفصل الخامس:

استنتاجات الدراسة ومقترحاتها

1. استنتاجات التحليل:

إجمالًا للتحليل السابق، وانطلاقًا من التطور المتسارع لمناطق الغرب على مدار 13 عامًا، نجد أن هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي لا يتجسّد فقط في النمو الكمي، بل يتجسّد كذلك في ارتفاع جودته، حيث يتجسّد فيما يلي:

(1) الارتقاء المستمر في معدّل كفاءة النمو الاقتصادي، والتعزيز التدريجي لقوة سحب متطلّبات الداخل للاقتصاد. فخلال 13 عامًا وفي ظلّ الدفع المستمر للحكومات المركزية والمحلية، وفي ظلّ الجهود المشتركة لشعوب كافة مناطق الغرب، استمرت كفاءة النمو الاقتصادي في الارتقاء، من بينها الارتفاع في مؤشري معدل إنتاجية العمل، ومعدل عائد الأراضي الزراعية اللذين عكسا نواتج التقدم التكنولوجي من جانب واحد. وعلى الرغم من انخفاض مؤشر عائد الاستثمارات، والانخفاض التدريجي لمعدل إسهام استثمارات الأصول الثابتة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أنه من زاوية أخرى يؤكّد أن متطلّبات الداخل أصبحت القوة الدافعة الرئيسة لنمو اقتصاد مناطق الغرب.

(2) التحسُّن التدريجي في تعديل الهيكل الصناعي، والتقليل التدريجي للفروق بين المدن والقرى. حيث يعدّ التحسّن المستمر في الهيكل الصناعي في مناطق الغرب واحدًا من أكبر إنجازات استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب، حيث يتم حاليا توسيع دور الصناعتين الثانية والثالثة في الاقتصاد، خاصة الصناعة الثالثة التي تُظهر حاليا قوتها الكبيرة لسحب العمالة، وهذا يعد إنجازا للتعديل المستمر في الهيكل الصناعي، كما يعدّ كذلك انعكاسًا للارتقاء المستمر لمستوى التصنيع والتمدن في مناطق الغرب. أمّا التقدم المستقر لبناء قرى اشتراكية جديدة فقد عمل على تقليل الفروق بين المدن والقرى، ممّا يعكس إنجازات البناء المتكامل لمناطق الغرب.

(3) الارتقاء المستمر لمستوى الابتكار التكنولوجي، والتعزيز المستمر لاستمرارية التطور الاقتصادي. حيث تعدّ مناطق الغرب مناطق هشّة نسبيًّا في مستواها العلمي، إلا أنّ تحليلنا يوضّح أنه في خلال 13 عامًّا خطا مستوى الابتكار التكنولوجي في مناطق الغرب خطواته نحو مرحلة جديدة، لتعمل نواتج التقدم التكنولوجي على تعزيز استمرارية النمو الاقتصادي، وتنعكس هذه النقطة تحديدا في الانخفاض المستمر لمستوى التلوث الصناعي، ومستوى استهلاك الطاقة في مناطق الغرب، حيث حظيت أعمال توفير الطاقة وتقليل الانبعاثات على إنجازات كبرى.

(4) التحسّن المستمر في أحوال معيشة الشعب. حيث يتمثّل الهدف النهائي لاستراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب في رفع مستوى معيشة شعوب مناطق الغرب. ويثبت تحليلنا أنه في خلال 13 عاما حظيت كل من مستوى جودة معيشة الشعب، ومستوى الضمانات الاجتماعية في مناطق الغرب على تحسّن مستمر، ليزداد يوما بعد يوم في المناطق البعيدة والفقيرة في مناطق الغرب عدد المواطنين المشاركين لنواتج النمو الاقتصادي، كما حظي كل من مستوى جودة الحياة، والمستوى الصحي على ارتفاع يزداد يوما بعد يوم.

1. مقترحات الدراسة:

خلال 13 عاما ومع التحسّن المستمر لجودة النمو الاقتصادي في مناطق الغرب، نجد بعض المشكلات التي ينعكس أهمها في انخفاض كفاءة الاستثمارات، الدرجة الكبيرة نسبيًّا لتقلب أسعار السلع وأسعار الأصول، ضعف الاستقرار الاقتصادي، وكبر حجم الإسراف في مورد المياه، ونستعرض فيما يلي مقترحاتنا لهذه المشكلات:

(1) رفع كفاءة الاستثمار، ورفع فعالية النمو الاقتصادي. فمن خلال رؤية التحليل السابق نجد الارتفاع العام في معدل كفاءة النمو الاقتصادي خلال الـ13 عاما الماضية، إلا أن كل من الانخفاض المستمر لمعدل عائد الاستثمارات، وتقلب معامِل مرونة العمالة أثرا بشدة في ارتفاع كفاءة النمو الاقتصادي. ومن هنا وخلال التطور المستقبلي لمناطق الغرب، كان الارتقاء بمعدل كفاءة الاستثمارات خطوة مهمة للارتقاء بنمو الاقتصاد الكمي، وبالتالي الارتقاء بفعالية النمو الاقتصادي.

(2) استقرار مستوى أسعار السلع، وأسعار الأصول، ورفع استقرار النمو الاقتصادي. فطبقا لتحليلنا السابق نجد أن السبب الرئيس لتقلّب اقتصاد مناطق الغرب يرجع

في أساسه إلى عدم استقرار مستوى الأسعار، والتقلب الحاد في أسعار الأصول في بعض السنوات. فخلال الخمس سنوات السابقة استمر التوسع كثيرًا في نسبة التقلبات في اقتصاد مناطق الغرب، لتصبح عائقًا كبيرًا أمام الارتقاء المستمر في جودة النمو الاقتصادي. ولهذا نقترح على كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها تحقيق المزيد من توسيع درجة استقرار أسعار السلع، والسيطرة على سوق العقارات، وذلك لتحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية، وتقليل درجة التقلبات الاقتصادية.

(3) توفير مورد المياه، ورفع مستوى استمرارية النمو الاقتصادي. حيث تعتبر مناطق الغرب جدارًا عازلًا طبيعيا ومهمًّا للصين، وتعد استمرارية النمو الاقتصادي في مناطق الغرب ضمانا لاستمرارية النمو الاقتصادي للصين كلها. فخلال الـ13 عاما الماضية استمر مؤشر استمرارية النمو الاقتصادي في مناطق الغرب في الارتفاع، إلا أنه لا يمكن التغافل عن توتّر وضع الموارد المائية والذي يزداد يوما بعد يوم. وتتركز ظاهرة نقص موارد المياه في مناطق الغرب في المناطق الجافة والمناطق شبه الجافة في شمال غرب الصين، لتشكّل عاملًا مهمًّا في إعاقة التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق. وفي الوقت الحاضر تعمل الحكومات المركزية والمحلية من خلال اتخاذ كافة الإجراءات، وتنفيذ كافة الوسائل لتوفير المياه، وتنفيذ مشاريع الري على إبطاء وتحسين أوضاع نقص موارد المياه في المناطق الجافة والمناطق شبه الجافة في شمال غرب الصين؛ وفي الوقت نفسه ومن خلال تنفيذ المشاريع البيئية مثل استعادة الأراضي الزراعية والغابات، واستعادة المراعي العشبية، تعمل الحكومات على تحسين وحل القضايا البيئية لتلك المناطق، وبالتالي حل قضايا نقص موارد المياه.



الباب الرابع:

تقرير حول التنمية الاجتماعية في مناطق الغرب الصينية

ملخص: تشير التنمية الاجتماعية إلى استخدام الموارد الاقتصادية والثقافية المتكاملة في منطقة ما خلال مراحل تطور المستوى الاجتماعي الكلي لتلك المنطقة. وبسبب الأوضاع المتأخرة نسبيًّا لمناطق الغرب في خضم التطور الحالي في الصين، وبسبّب خصوصية بيئتها الجغرافية الطبيعية وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، فقد أدى ذلك إلى وجود قيمة مرجعية مهمة لعدم دقة تقييم دفع مستوى التنمية الاجتماعية في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها لتحقيق تطور أكبر فيها. وفي هذا التقرير سنؤسس نظام مؤشرات يتكون من 41 مؤشراً لإجراء تقييم كلي للتنمية الاجتماعية في مناطق الغرب، ولإجراء تحليل للعنصر الرئيس لبيانات مؤشرات 12 مقاطعة في الغرب الصيني خلال الفترة 2000-2010، ومن خلال الزاويتين الاستاتيكية والميكانيكية سنجري تحليلا مقارنا لاتجاه التنمية الاجتماعية في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال العشر سنوات الأخيرة، كما سنقترح العديد من المقترحات المتعلقة بإطلاق المهام القيادية للحكومة المركزية، وتعزيز قدرات الحكومات المحلية لتحقيق البناء الاجتماعي، وتعبئة مشاركة القوي الاجتماعية، ورفع درجة انفتاح مناطق الغرب، وتوسيع درجة تطور التعاون والتواصل بين الشرق والغرب الصيني، وذلك لتسريع الارتقاء بمستوى التنمية الاجتماعية لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها.

الكلمات المفتاحية: مناطق الغرب، مستوى التنمية الاجتماعية، نظام مؤشرات، تحليل العناصر الرئيسة

تقرير حول تقييم مستوى التنمية الاجتماعية وتحليلها الشامل

في مناطق الغرب[13]

خلال الفترة 2000-2010، وعلى أساس التطور الأساسي لمناطق الغرب، قامت الصين بإطلاق كامل للعوامل المناسبة لمناطق الغرب، وتحقيق المزيد من التوسع في الصناعات الأساسية والصناعات المميزة في مناطق الغرب كالزراعة، والطاقة، والمواصلات، والمواد الخام وغيرها، وتحقيق دفع كبير لبناء القرى الاشتراكية الجديدة، والاستمرار في تحسين البنية التحتية في مناطق الغرب، وتحقيق تطور كبير في الصناعات المميزة والقوية. وخلال 10 أعوام من الجهود المبذولة، ومع ظهور إنجازات استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب، وتحقيق تسارع في النمو الاقتصادي، حقّق مزيدًا من الارتقاء في مستواه. ومع ذلك، وبسبب هشاشة الأساس الاقتصادي في مناطق الغرب، وفحولة التلوث البيئي، وعدم انضباط الهيكل الصناعي، وعدم سلامة نظام الضمانات الاجتماعي، وغيرها من القضايا، وبالمقارنة مع مناطق الشرق، نجد أنه لازالت هناك فجوة كبيرة نسبيا في مستوى . ومن هنا كان حتما علينا إجراء تقييم وتحليل فوري لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني، ليشكّل قيمة مرجعية مهمة للارتقاء بمستوى الإقليمي لمناطق الغرب.

13- تحرير مسؤول فريق دراسة مستوى بمناطق الغرب: لي كاي، وأعضاء الفريق: تشين قوه تشين، شوي شين ياه، ليو يينغ، تشانغ ياه خوي، شوي جين، وجاو مين.
أعضاء بحث البيانات: خونغ خوي جيي، ليو يون تشينغ، يو يانغ، ليو بينغ، قوه بينغ خوا، فان تشي، ووه خاي جياو، ووانغ فين.

الفصل الأول:

مفهوم التنمية الاجتماعية وتطور الدراسات المتعلقة به

(1) مفهوم :

منذ فترة طويلة والعلماء في داخل الصين وخارجها يدشنون دراساتهم المتعلقة ب من زاويتين: الأولى، دراسة لمفهوم، أي دراسة لمفهوم التطور نفسه، ليجيب عن تساؤل "تحقيق أي شكل من أشكال التطور"، والثاني، دراسة لاستراتيجية، أي دراسة سبل التطور، ليركز على تساؤل "كيف يتحقّق التطور". حيث قام ماركس طبقًا لشكل علاقات الإنتاج بتقسيم المجتمع البشري إلى 3 مستويات كبيرة، بشكل واحد، وقام بتعريف في إطار "المجتمع العام-المجتمع الخاص-المجتمع العام"، حيث يرى أن "حركات التناقض بين قوة الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وحركات التناقض بين الأساس الاقتصادي والبناء الفوقي تعمل جميعا على دفع للبشرية. وتعد مراحل البشري مراحل نفي النفي، لتعبر عن تقدم موجي، وارتقاء لولبي"[14]؛ ويرى دوركهايم (1858-1917) أن يعبر في النهاية عن حالة اجتماعية متناغمة، كما يُظهر تطوير نموذج قائم على الاستقرار-التناسق الاستاتيكي-التناسق الديناميكي. ويرى ليو تزو يون أن " يعبر عن مراحل اجتماعية ديناميكية تنقل المجتمع من التخلف إلى التطور، كما يعبر عن مراحل اجتماعية ديناميكية تنقل المجتمع من الطبقة الدنيا إلى الطبقة العليا"[15]

ويمكن عن طريق العديد من سمات مناطق الغرب مثل الثروات الطبيعية، والتاريخ البشري، والهيكل الاجتماعي، وغيرها من السمات تفسير مفهوم لمناطق الغرب في وضعه الحالي على أنه استخدام الموارد الاقتصادية والموارد الثقافية المتكاملة لرفع مستوى الحياة المادية والثقافية للشعب، وتطوير الشكل الاجتماعي القائم على تأسيس تناغم بين

14- (ليو تزو يون)، (وو جونغ مين): "علم اجتماع التنمية"، دار التعليم العإلى للنشر، 2007، الطبعة الأولي، الصفحة الرابعة.

15- (ليو تزو يون)، (وو جونغ مين): "علم اجتماع التنمية"، دار التعليم العالي للنشر، 2007، الطبعة الأولى، الصفحة الثالثة.

البشر والطبيعة، وتناغم بين البشر بعضهم بعضا، وذلك في ظل تسريع المجتمع الصيني للمستوى الكلي للتصنيع والتمدن، ومع تحقيق طفرة في الارتقاء بمستوى قوة الإنتاج في مناطق الغرب.

(2) الدراسات الحالية المتعلقة بنظام مؤشرات تقييم في داخل الصين وخارجها:

ظهرت كلمة "مؤشر اجتماعي" (social indicator) أول مرة في الكتاب الذي نشره عالم الاجتماع الأمريكي رايموند بوور (Raymond Bauer) عام 1966 باسم "مؤشر اجتماعي"، لتتحول سريعًا إلى مفهوم ذي معنى كبير في علم الاجتماع. وفي عام 1970 اقترحت دراسة للتطور الاجتماعي تابعة للأمم المتحدة نظام مؤشرات لتقييم مستوى ، يحوي 16 مؤشراً، منها متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة الالتحاق بالتعليم المهني، واستهلاك الطاقة، وغيرها من المؤشرات. وفي عام 1975 ذكرت لجنة التنمية في الخارج (ODC) أول مرة في "نموذج التقييم الاجتماعي العالمي لموريس" التي نشرت كلمة "مؤشر جودة الحياة المادية" (The Physical Quality 0f life index, PQLI) والذي يستخدم لقياس مستوى الثراء الاقتصادي والمستوى المعيشي للشعب في دولة ما أو منطقة ما. وفي عام 1984 ذكر ريتشارد.ج.إيستس (R. J.Estes) الأستاذ بجامعة ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية أول مرة مؤشر التقدم الاجتماعي (Index of Social Progress,ISP)، والذي يحوي 36 مؤشراً في 10 مجالات هي: التعليم، الصحة، مكانة المرأة، الدفاع الوطني، الاقتصاد، تعداد السكّان، الجغرافيا، المشاركة السياسية، الثقافة، والرفاهية. وفي عام 1988 أسس أليكس لينكلس (Alex Lnkeles) نظام مؤشرات لتقييم المجتمع الحديث يشمل 10 مؤشرات منها: أن يفوق متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي 3000 دولار، وأن تقل نسبة قيمة الإنتاج الزراعي من نسبة إجمالي الناتج القومي 12-15%، و أن يزيد متوسط عمر الفرد عن 70 عامًا، وغيرها من المؤشرات، وتوسع هذا النظام ليُستخدم من قبل المجتمع الدولي في تقييم مستوى الحداثة في الدول النامية. وفي عام 1990 أصدرت الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي أول مرة "تقرير حول التطور البشري"، ذكرت فيه مؤشر التطور البشري (Human Development Index,HDI)، والذي يعتبر مؤشر سلطوي يُستخدم دوليا لقياس أوضاع التطور البشري في كافة الدول والأقاليم.

وفي الوقت الحاضر قامت العديد من الدول ببلورة نظام مؤشرات لتقييم المميز فيها. حيث يشمل نظام مؤشرات تقييم الأمريكي 11 مجالًا، أبرزها: مستوى التنافس الوطني، معدل النمو الاقتصادي، وزيادة عدد الوظائف الشاغرة، وغيرها من الأهداف الاستراتيجية. أما "مؤشرات الحياة الوطنية" في اليابان فيتكون من 3 أقسام وهي: مجال الحياة، مجال الرعاية، والوعي الذاتي، وكان أبرز ما يشمله هذا النظام الارتقاء بالهيكل الصناعي، والابتكار التكنولوجي والتقدم العلمي، وجودة مستوى معيشة الشعب، وغيرها من الأهداف الاستراتيجية.

وفي ثمانينيات القرن العشرين، وباستيعاب خبرات الدول الأجنبية في تأسيس المؤشرات الاجتماعية، ودمجها مع ظروف الصين، بدأت الصين تحقق بناء أوليًّا لنظام مؤشرات تقييم . وفي عام 1988 أُدرج رسميًّا نظام المؤشرات الاجتماعي المؤسس بالتعاون بين كل من الأكاديمية الاجتماعية بمعهد العلوم الاجتماعية، والمعهد الأمريكي، والمكتب الوطني للإحصاء ضمن القضايا الرئيسة لعلم الاجتماع في فترة "الخمس سنوات السابعة" للتنمية. وفي عام 1989 اتحد كل من أكاديمية التكنولوجيا والاقتصاد بمعهد العلوم الاجتماعية، والمكتب الوطني للإحصاء لتحرير كتاب "نظريات وتطبيقات المؤشر الاجتماعي"، حيث استخدما فيه أكثر شمولية ونظامية لوصف أوضاع ، وكشف التناقض الاجتماعي والقضايا الاجتماعية، كما حاولا تحرير نظام مؤشرات اجتماعي كلي، ونظام مؤشرات لجودة المستوى المعيشي، والضمانات الاجتماعية. وطبقا للمتطلبات الواقعية للتطور، وكذلك المبادئ العلمية والنظامية لنظام المؤشرات الذي حددناه، حددت الصين أكثر من 30 مؤشرًا اجتماعيًّا من أصل أكثر من 1100 مؤشر اجتماعي، وذلك طبقًا لأهم 5 عوامل للتطور الاقتصادي وهي الهيكل الاجتماعي، وكفاءة المواطنين، وجودة المستوى المعيشي، والنظام الاجتماعي، وبهذا أسست الصين نظام مؤشرات اجتماعي أولي يحمل الطابع الصيني المميز.

وفي السنوات الأخيرة أظهر أكثر تأسيس نظام مؤشرات تقييم في الصين السمات العلمية والإنسانية، بما أضعف تقييم سرعة النمو الاقتصادي، وعزّز من التقييم الكلي لأوضاع إتمام مهام الأهداف مثل تحسين الهيكل الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة الشعب، وتوفير الموارد، وحماية البيئة وغيرها من الأهداف. وخلال فترة الخمس سنوات الثانية عشرة للتنمية وضعت الصين 24 مؤشرًا أساسيًّا، حيث احتفظت بالخمسة عشر

مؤشرًا خلال فترة "الخمس سنوات الحادية عشرة" للتنمية، وزادت عليه 9 مؤشرات جديدة، ليكونوا جميعًا مؤشرات معيشية، ومؤشرات خضراء. فعلى سبيل المثال زاد أول مرة مؤشر العمر المتوقّع للسكّان، ومشاريع الإسكّان بأسعار معقولة في المدن والقرى، ومعدل المشاركة في التأمينات الصحية الأساسية الثلاثة في المدن والقرى، وحجم مخزون أخشاب الغابات، وحجم صرف المواد الملوثة الرئيسة كغاز الأمونيا وغيره (انظر جدول1). وقد صرح بانغ جين جو بجامعة نان كاي بـ"نظام مؤشرات تقييم علمي متطور"، يتضمن 4 مؤشرات من المستوى الثاني وهي: "اتخاذ الإنسان أساسًا"، و"التطور الشمولي"، و"التطور المتناسق"، و"التطور المستمر"، حيث حاول بكل جهده تجسيد المتطلبات الأساسية لمفهوم التطور العلمي، لتقييم وضع ومستوى بالصين.

الفصل الثاني:

شروط التنمية الاجتماعية الأساسية في مناطق الغرب، ونظام مؤشّرات وطرق تقييمها.

(1) الشروط الأساسية للتطور الاجتماعي في مناطق الغرب:

(4) يعد المستوى الاقتصادي المتأخّر أبرز سمة للمرحلة الحالية في مناطق الغرب، حيث نجد في الوقت الحاضر فجوة بين مناطق الشرق ومناطق الغرب في مستوى الاقتصاد والقوة الاقتصادية، يتجسّد أهمّها في انخفاض حجم الاقتصاد الكلي، وبساطة وعدم استقرار الهيكل الصناعي، ومحدودية درجة الانفتاح على الخارج، وبهذا دخل التطور الاقتصادي والاجتماعي في مناطق الغرب مرحلة الإقلاع.

(5) عملت هشاشة البيئة وغنى الموارد الطبيعية على بلورة السمات البيئية للموارد المستقلة في مناطق الغرب، وتتجسّد أهم الموارد الطبيعية الغنية في مناطق الغرب في مساحات الأراضي الشاسعة، والانتشار الواسع للمناطق المجمعة الغنية بالطاقة، وغنى الموارد المعدنية، وعوامل الضوء والحرارة الجيدة نسبيا، وتنوع الموارد البيولوجية. ومع ذلك، ومع خلفية الموارد الطبيعية الغنية، تعاني مناطق الغرب من مشكلات بيئية خطيرة للغاية مثل: نضوب مياه الأنهار، وتقلص حجم البحيرات، وذوبان الأنهار الجليدية، واستصلاح الأراضي الرطبة ، وتلوث الأنهار، وتدهور الأراضي العشبية، والتصحر، وغيرها من المشاكل البيئية التي تهدد التوازن البيئي.

(6) تكرار الكوارث الطبيعية يومًا بعد يوم لتصبح اسمًا مستعارًا للقضايا البيئية في مناطق الغرب. حيث تُعتبر منطقة هضبة اللوس الصفراء، والمناطق القاحلة ذات العواصف الرملية أساس تكوين مناطق شمال غرب الصين، وتعاني تلك المناطق من جفاف، وتآكل للتربة، وأمطار غزيرة، وانهيارات أرضية، وشقوق أرضية، وآفات، وقوارض، وكوارث طبيعية متكررة الوقوع.

جدول (1) المؤشرات الرئيسة للتطور الاقتصادي والاجتماعي لفترة "الخمس سنوات الثانية عشرة" للتنمية

المؤشر	عام 2010	عام 2015	متوسط النمو السنوي (%)	طبيعة المؤشر
التطور الاقتصادي				
إجمالي الناتج المحلي	39.8	55.8	7	متوقع
النسبة المضافة في قطاع الخدمات (%)	43	47	[4]	متوقع
معدل التمدن (%)	47.5	51.5	[4]	متوقع
التعليم و التكنولوجيا				
معدل ترسيخ التعليم الإلزامي على مدار 9 سنوات (%)	89.7	93	[3.3]	متوقع
معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الإعدادي والثانوي (%)	82.5	87	[4.5]	متوقع
نسبة النفقات على تطوير البحوث والتجارب من نسبة إجمالي الناتج المحلي (%)	1.75	2.2	[0.45]	متوقع
حجم براءات الاختراع لكل 10 آلاف فرد	1.7	3.3	[1.6]	متوقع
مورد البيئة				
الحجم المملوك من الأراضي الزراعية	18.18	18.18	[0]	إلزامي
تخفيض استهلاك الوحدات لحجم المياه المستخدم في الصناعة (%)			[30]	إلزامي
معامِل الاستغلال الفعال لمياه الري في مجال الزراعة	0.5	0.53	[0.03]	إلزامي
نسبة الطاقة غير الأحفورية من تكاليف الطاقة الأولية (%)	8.3	11.4	[3.1]	إلزامي
تخفيض استهلاك الطاقة في الوحدات من إجمالي الناتج المحلي (%)			[16]	إلزامي
تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من الوحدات من إجمالي الناتج المحلي (%)			[17]	إلزامي

تخفيض الحجم الكلي لأهم الملوثات (%)	حجم الطلب على الأكسجين الكيميائي			[8]	إلزامي
	ثاني أكسيد الكربون			[8]	
	غاز الأمونيا			[10]	
	أكاسيد النيتروجين			[10]	
نمو الغابات	معدل غطاء الغابات (%)	20.36	21.66	[1.3]	إلزامي
	مخزون أخشاب الغابات	137	143	[6]	
مستوى معيشة الشعب					
متوسط دخل الفرد القابل للصرف في المدن (يوان)		19109	>26810	>7	متوقع
متوسط صافي دخل الفرد في القرى (يوان)		5919	>8310	>7	متوقع
معدل البطالة في المدن والمناطق الحضرية (%)		4.1	<5		متوقع
عدد العمالة الجديدة في المدن				[4500]	متوقع
عدد المشاركين في تأمينات المعاشات الأساسية		2.57	3.57	[1]	إلزامي
عدد المشاركين في التأمينات الصحية الثلاثة الأساسية في المدن والقرى (%)				[3]	إلزامي
مشاريع الإسكان بأسعار معقولة في المدن				[3600]	إلزامي
تعداد السكان على مستوى الدولة		134100	<139000	<7.2‰	إلزامي
متوسط عمر الفرد المتوقع		73.5	74.5	[1]	متوقع

ملحوظة: 1- تم حساب العدد المطلق لإجمالي الناتج المحلي و دخول السكان في المدن والقرى طبقا للأسعار عام 2010، كما تم حساب سرعة النمو طبقا لمقارنة الأسعار؛ 2- يعبر العدد داخل [ ] عن العدد التراكمي لمدة خمس سنوات؛ 3- يشير معدل المشاركة في التأمينات الصحية الثلاثة الأساسية في المدن والقرى إلى حساب إجمالي المشاركين في نهاية العام في التأمينات الصحية الأساسية للعمال في المدن، والمشاركين في التأمينات الصحية الأساسية لسكان المدن، والمشاركين في التأمينات الصحية في القرى الجديدة، ومقارنة تلك الأعداد بإجمالي تعداد السكان في نهاية العام؛ 4- طبقا للهدف المتوقع بأن لا يقل نمو دخول سكان المدن والقرى عن إجمالي الناتج المحلي، وجب عليه أن يسعي بجد لاتخاذ الإجراءات ليواكب التطور الاقتصادي.

مصدر البيانات: "مخطط الخمس سنوات الثانية عشرة للتطور الاقتصادي القومي والاجتماعي في جمهورية الصين الشعبية"

(2) نظام مؤشرات تقييم في مناطق الغرب:

استنادا إلى نتائج دراسات نظام مؤشرات تقييم الحالي داخل الصين وخارجها، وبدمج أساسيات في مناطق الغرب وعوامله الطبيعية، وعلى أساس مبادئ الشمولية، والاستهداف، والعلمية، وقابلية المقارنة، حاولنا تأسيس نظام مؤشرات تقييم في مناطق الغرب. وبإجراء التحليل الاستاتيكي حددنا خمسة مؤشرات من المستوى الثاني دارجة تحت مؤشر مستوى من المستوى الأول، وهي: الهيكل الاجتماعي، وضع السكان الحالي، الضمانات المادية، جودة المستوى المعيشي، والنظام البيئي، كما أدرجنا بداخل مؤشرات المستوى الثاني 41 مؤشرا من المستوى الثالث نستعرضها في جدول (2)، ونستعرض المؤشرات الديناميكية في جدول (3).

جدول (2) نظام مؤشرات التقييم الاستاتيكي للتطور الاجتماعي في مناطق الغرب

مؤشرات المستوى الأول	مؤشرات المستوى الثاني	مؤشرات المستوى الثالث
مستوى في مناطق الغرب	مؤشر الهيكل الاجتماعي	القيمة المضافة للصناعة الثالثة
		نسبة العاملين في قطاع الصناعة الثالثة من حجم العاملين في المجتمع
		نسبة نفقات الشؤون الاجتماعية من نسبة النفقات المالية
		نسبة تعداد السكن في المدن
		معدل البطالة المسجل في المدن
		نسبة تعداد الشباب 15-64 سنة من إجمالي تعداد السكان
	مؤشر وضع السكان الحالي	إجمالي تعداد السكان
		معدل النمو الطبيعي للسكان
		معدل الوفيات
		نسبة الدخل التعليمي من إجمالي ناتج كافة المناطق
		عدد خريجي المرحلة الثانوية
		عدد الملتحقين بكافة تخصصات التعليم العالى
	مؤشر الضمانات المادية	إجمالي الناتج المحلي
		معدل نمو إجمالي الناتج المحلي
		إجمالي ناتج الصناعة الأولي
		إجمالي ناتج قطاع البناء
		طول خطوط الشحن والنقل
		إجمالي حجم خدمات قطاع البريد والاتصالات
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
		معامل إنجل لسكان المدن
		معامِل إنجل لسكان القرى
		متوسط دخل الفرد القابل للصرف لأسر المدن
		متوسط صافي دخل الفرد لأسر القرى
		متوسط نصيب الفرد من المساحة السكنية في المدن
		متوسط نصيب الفرد من المساحة السكنية في القرى
		عدد أجهزة الحاسوب لكل 100 أسرة
		عدد المشاركين في تأمينات المعاشات
		عدد مستخدمي الضمان الأدني للمستوى المعيشي
		معدل مشاركة العمال في التأمين الصحي
		عدد الأسرة في منظمات الرعاية الاجتماعية
	مؤشر النظام البيئي	عدد مرات التلوث البيئي والحوادث المدمرة
		مساحة مناطق التشجير الاصطناعي
		حجم استهلاك الطاقة في الوحدات من إجمالي ناتجها (قيمة متكافئة)
		الخسائر الاقتصادية المباشرة من الكوارث الطبيعية
		الاستثمار الوقائي من الكوارث الجيولوجية
		عدد المحميات الطبيعية
		حجم الاستثمار في مجال مكافحة التلوث البيئي
		حجم استقبال السائحين في المناطق السياحية
		إجمالي حجم المطبوعات الثقافية
		إجمالي عدد المكتبات العامة المدارة من قبل المقاطعة
		إجمالي حجم التبرعات الاجتماعية

جدول (3) نظام مؤشرات التقييم الديناميكي للتطور الاجتماعي في مناطق الغرب

مؤشر المستوى الأول	مؤشر المستوى الثاني	مؤشر المستوى الثالث	ملاحظات
مؤشرات التقييم الديناميكي لمستوى في مناطق الغرب	مؤشر الهيكل الاجتماعي	معدل القيمة المضافة للصناعة الثالثة (%)	متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات
		أوضاع تغير نسبة العاملين في قطاع الصناعة الثالثة من حجم العاملين في المجتمع ككل	
		أوضاع تغير نسبة نفقات الشؤون الاجتماعية من نسبة النفقات المالية	
		أوضاع تغير نسبة تعداد السكن في المدن	
		أوضاع تغير معدل البطالة المسجل في المدن	
		أوضاع تغير نسبة تعداد الشباب 15-64 سنة من إجمالي تعداد السكان	
	مؤشر وضع السكان الحالي	معدل نمو إجمالي تعداد السكان (%)	متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات
		أوضاع تغير معدل النمو الطبيعي للسكان	
		أوضاع تغير معدل الوفيات	
		أوضاع تغير نسبة الدخل التعليمي من إجمالي ناتج كافة المناطق	
		معدل نمو عدد خريجي المرحلة الثانوية (%)	
		معدل نمو عدد الملتحقين بكافة تخصصات التعليم العالي (%)	
	مؤشر الضمانات المادية	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%)	متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات
		أوضاع تغير معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	
		معدل نمو إجمالي ناتج الصناعة الأولي (%)	
		معدل نمو إجمالي ناتج قطاع البناء (%)	
		معدل نمو طول خطوط الشحن والنقل (%)	
		معدل نمو إجمالي حجم خدمات قطاع البريد والاتصالات (%)	
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)	متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات
		أوضاع تغير معامِل إنجل لسكان المدن	
		أوضاع تغير معامِل إنجل لسكان القرى	
		معدل نمو متوسط دخل الفرد القابل للصرف لأسر المدن (%)	
		معدل نمو متوسط صافي دخل الفرد لأسر القرى (%)	
		معدل نمو متوسط نصيب الفرد من المساحة السكنية في المدن (%)	
		معدل نمو متوسط نصيب الفرد من المساحة السكنية في القرى (%)	
		معدل نمو عدد أجهزة الحاسوب لكل 100 أسرة (%)	
		معدل نمو عدد المشاركين في تأمينات المعاشات (%)	
		معدل نمو عدد مستخدمي الضمان الأدنى للمستوى المعيشي (%)	
		أوضاع تغير معدل مشاركة العمال في التأمين الصحي	
		معدل نمو عدد الأسرة في منظمات الرعاية الاجتماعية (%)	

	مؤشر النظام البيئي	معدل نمو عدد مرات التلوث البيئي والحوادث المدمرة (%)	متوسط معدل النمو على مدار 3 سنوات
		معدل نمو مساحة مناطق التشجير الاصطناعي (%)	
		معدل تغير حجم استهلاك الطاقة في الوحدات من إجمالي ناتجها (قيمة متكافئة) (%)	
		معدل تغير الخسائر الاقتصادية المباشرة من الكوارث الطبيعية (%)	
		معدل نمو الاستثمار الوقائي من الكوارث الجيولوجية (%)	
		معدل نمو عدد المحميات الطبيعية (%)	
		معدل نمو حجم الاستثمار في مجال مكافحة التلوث البيئي (%)	
		معدل نمو حجم استقبال السائحين في المناطق السياحية (٪)	
		معدل نمو إجمالي حجم المطبوعات الثقافية (٪)	
		معدل نمو إجمالي عدد المكتبات العامة المدارة من قبل المقاطعة (%)	
		معدل نمو إجمالي حجم التبرعات الاجتماعية (٪)	

(3) طريقة التقييم:

بسبب كثرة كافة المؤشرات المختارة لتقييم مستوى ، ووجود رابطة وطيدة نسبيا تربط بينهم، أي أنهم ليسوا مستقلين تماما، ولا مرتبطين تماما، أدى ذلك إلى الفقدان الدائم لبعض المؤشرات، وتداخل البيانات خلال مرحلة المعالجة. ومن هنا كانت طريقة تحليل العنصر الرئيس الدارجة تحت التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات وسيلة تحليلية مثالية نوعا ما في حل هذه المشكلة، حيث إنها تقوم في ظل عدم فقدان البيانات أو بذل الجهد في تقليل فقدانها، بإعادة دمج المؤشرات الكثيرة المترابطة لتكوّن مؤشرات كلية أقل في العدد وغير مترابطة، أي تكوّن بعض العناصر الرئيسة، وبهذا يتبسط التحليل، لتكون الخطوات الرئيسة لطريقة تحليل العنصر الرئيس في إجراء التقييم الكلي كما يلي:

(1) معالجة أبعاد المؤشرات: أولا، نقوم بتحويل المؤشرات العكسية إلى مؤشرات إيجابية، ومن ثم نستخدم الطريقة المعيارية لتحويل المؤشرات إلى بيانات معيارية لتلك الأبعاد.

(2) نحدد الرقم m كعنصر رئيس لنحصّل بذلك طريقة تعبير عن مجموع كافة العناصر الرئيسة، لتكون المعادلة الرياضية كالتالي: نستخدم F_1 F_2 ...... F_m للتعبير عن المجموع الكلي للعناصر الرئيسة:

$$F_m = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i^{(m)} x_i$$

من بين المعادلة تعبر $\alpha_i^{(m)}$ عن كافة المتجهات المقابلة للعنصر الرئيس رقم m، وتعبر x_i عن القيمة المعيارية لكافة المؤشرات.

نحسب المجموع الكلي للعناصر الرئيسة، لتكون المعادلة كالتالي: نحدد F كمجموع كلي للعناصر الرئيسة:

$$\lambda = \sum_{j=1}^{m} \lambda_j \qquad F = \sum_{i=1}^{m} \frac{\lambda_i}{\lambda} F_i$$

من بين المعادلة تعبر λ_i عن الخواص الذاتية المقابلة للعنصر الرئيس رقم i

الفصل الثالث:

تقييم مستوى التنمية الاجتماعية الكلّي في مناطق الغرب.

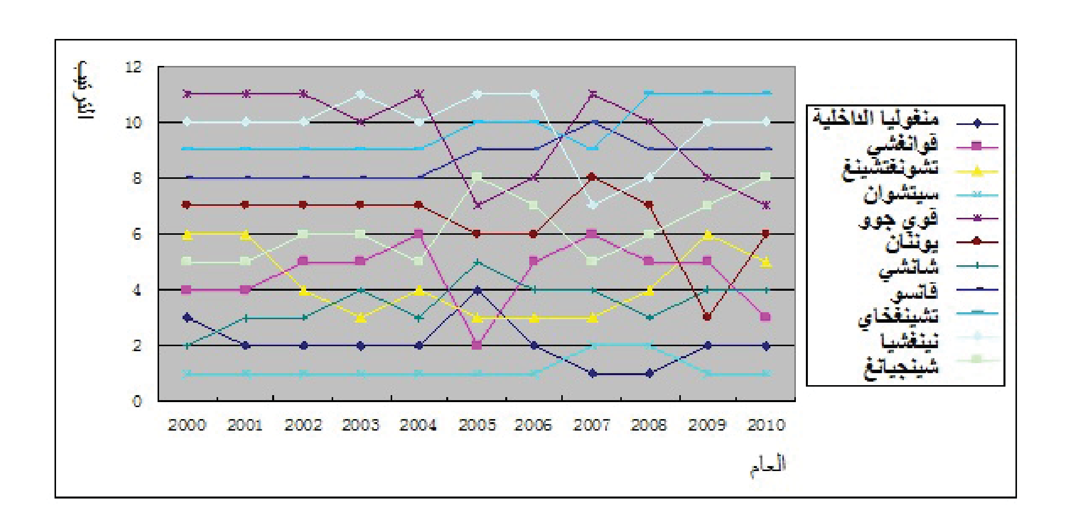
لضمان مصداقية وعقلانية البيانات اعتمدنا في مصادرنا أثناء البحث عن بيانات كافة المؤشرات على "كتاب الإحصاء الوطني للصين"، و"كتاب الإحصاء السنوي للشؤون المدنية في الصين" في الأعوام المتعلقة بالتقييم، وكذلك "كتاب الإحصاء السنوي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها الصيني" في الأعوام المتعلقة بالتقييم. حيث قمنا خلال مراحل تفسير وتحليل وتقييم مجموع وترتيب كافة المؤشرات بمطالعة الكثير من المستندات والمعلومات المتعلقة بهذا الشأن. وطبقا للمبادئ الأساسية لتحليل العنصر الرئيس، جمعنا العناصر الرئيسة التي يفوق معدل مساهمتها 85%، بما يتضمن البيانات الرئيسة للمتغيرات الأصلية. ومن هنا اتخذنا من مبدأ معدل المساهمة يساوي 85% معيارا لتحديد عدد العناصر الرئيسة. حيث استخدمنا في البداية طريقة تحليل العنصر الرئيس لتحصيل مجموع وترتيب كافة المؤشرات من المستوى الثاني، ثم استخدمنا هذا المجموع كبيانات أساسية لإجراء تحليل للعنصر الرئيس، وفي النهاية حصلنا على مجموع وترتيب تقييم كلي لمستوى في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، لنجري تقييما لمستوى في كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال الفترة 2000-2010.

(1) التقييم الاستاتيكي لمستوى :

جدول (4) التقييم الاستاتيكي لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال الفترة 2000-2010

العـــام	المقاطعة	منغوليا الداخلية	قوانغشي	تشونغتشينغ	سيتشوان	قوي جوو	يونان	شانشي	قانسو	تشينغخاي	نينغشيا	شينجيانغ
2000	المجموع	0.56	-0.71	-0.97	0.54	-2.18	-1.18	-0.2	-1.77	-2.06	-2.18	-0.82
	الترتيب	3	4	6	1	11	7	2	8	9	10	5
2001	المجموع	0.17	-0.53	-0.94	0.27	-2.38	-1.09	-0.35	-1.35	-1.51	-1.54	-0.62
	الترتيب	2	4	6	1	11	7	3	8	9	10	5
2002	المجموع	0.14	-0.84	-0.41	0.99	-2.47	-1.78	-0.19	-1.78	-1.83	-2.12	-1.37
	الترتيب	2	5	4	1	11	7	3	8	9	10	6
2003	المجموع	0.48	-1.06	-0.4	0.8	-2.2	-1.67	-0.41	-1.71	-2.05	-2.2	-1.09
	الترتيب	2	5	3	1	10	7	4	8	9	11	6
2004	المجموع	0.29	-1.12	-0.61	0.52	-2.15	-1.49	-0.5	-1.58	-1.69	-1.89	-1.06
	الترتيب	2	6	4	1	11	7	3	8	9	10	5
2005	المجموع	-0.38	-0.22	-0.26	1.87	-1.45	-0.64	-0.64	-1.53	-2.42	-2.7	-2.7
	الترتيب	4	2	3	1	7	6	5	9	10	11	8
2006	المجموع	0.15	-0.7	-0.28	1.84	-1.67	-1.02	-0.41	-2.09	-2.15	-2.15	-1.4
	الترتيب	2	5	3	1	8	6	4	9	10	11	7
2007	المجموع	0.56	-1.2	-0.38	0.26	-2.36	-1.67	-0.64	-1.79	-1.75	-1.49	-0.72
	الترتيب	1	6	3	2	11	8	4	10	9	7	5
2008	المجموع	0.77	-0.87	-0.52	-0.29	-1.63	-1.38	-0.29	-1.61	-1.73	-1.55	-1.1
	الترتيب	1	5	4	2	10	7	3	9	11	8	6
2009	المجموع	0.62	-0.57	-0.79	1.53	-1.64	-0.41	-0.42	-1.69	-2.6	-2.48	-1.45
	الترتيب	2	5	6	1	8	3	4	9	11	10	7
2010	المجموع	0.11	-0.14	-0.43	0.72	-1.33	-0.64	-0.28	-1.56	-2.09	-1.93	-1.51
	الترتيب	2	3	5	1	7	6	4	9	11	10	8

توضيح: بسبب فقدان البيانات المتعلقة بمنطقة التبت، لم تُدرج ضمن التحليل.



شكل (1) التقييم الاستاتيكي لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

جدول (5) الترتيب الديناميكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى

لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال الفترة 2000-2010

المؤشر		منغوليا الداخلية	قوانغشي	تشونغتشينغ	سيتشوان	قوي جوو	يونّان	شانشي	قانسو	تشينغخاي	نينغشيا	شينجيانغ
2000	مؤشر الهيكل الاجتماعي	1	7	3	6	11	9	4	5	2	10	8
	مؤشر وضع السكان الحالي	6	3	5	2	7	4	1	8	11	10	9
	مؤشر الضمانات المادية	3	7	6	1	8	4	2	11	9	10	5
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	4	5	6	2	11	9	1	7	10	8	3
	مؤشر النظام البيئي	10	1	4	2	7	3	5	8	9	11	6

	مؤشر الهيكل الاجتماعي	1	7	3	8	11	9	2	4	6	10	5
	مؤشر وضع السكان الحالي	4	3	5	1	7	11	2	6	10	9	8
2001	مؤشر الضمانات المادية	2	6	4	1	8	9	3	7	5	10	11
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	5	3	4	1	11	9	2	8	10	7	6
	مؤشر النظام البيئي	2	4	6	1	8	3	5	9	10	11	7
	مؤشر الهيكل الاجتماعي	2	7	1	4	11	10	3	9	5	8	6
	مؤشر وضع السكان الحالي	3	4	5	1	7	11	2	6	9	10	8
2002	مؤشر الضمانات المادية	2	3	4	1	9	5	6	10	7	11	8
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	6	4	3	1	11	9	2	7	10	8	5
	مؤشر النظام البيئي	4	6	5	1	7	3	2	9	10	11	8
	مؤشر الهيكل الاجتماعي	2	4	5	8	9	11	3	7	6	10	1
	مؤشر وضع السكان الحالي	4	3	5	1	8	6	2	7	11	10	9
2003	مؤشر الضمانات المادية	2	3	4	1	8	7	5	9	11	10	6
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	2	6	4	1	11	9	3	8	10	7	5
	مؤشر النظام البيئي	5	9	2	1	7	3	4	8	10	11	6

1	9	4	3	2	11	10	8	5	6	7	مؤشر الهيكل الاجتماعي	
9	11	10	8	6	7	5	1	3	4	2	مؤشر وضع السكان الحالي	
7	11	10	9	5	3	8	1	6	4	2	مؤشر الضمانات المادية	2004
5	6	9	8	4	10	11	3	2	7	1	مؤشر جودة المستوى المعيشي	
9	11	10	8	5	2	7	1	4	3	6	مؤشر النظام البيئي	
4	8	3	6	5	11	10	7	2	9	1	مؤشر الهيكل الاجتماعي	
10	11	9	8	2	7	4	1	3	6	5	مؤشر وضع السكان الحالي	
6	11	10	9	5	3	8	1	7	4	2	مؤشر الضمانات المادية	2005
5	9	11	8	4	6	10	1	3	2	7	مؤشر جودة المستوى المعيشي	
8	11	10	9	3	2	7	1	4	5	6	مؤشر النظام البيئي	
7	5	3	9	2	10	11	6	1	8	4	مؤشر الهيكل الاجتماعي	
7	10	11	8	4	6	9	1	5	3	2	مؤشر وضع السكان الحالي	
7	11	10	9	5	3	8	1	6	4	2	مؤشر الضمانات المادية	2006
7	10	11	9	4	6	8	1	2	3	5	مؤشر جودة المستوى المعيشي	
9	10	11	7	5	3	8	1	6	2	4	مؤشر النظام البيئي	

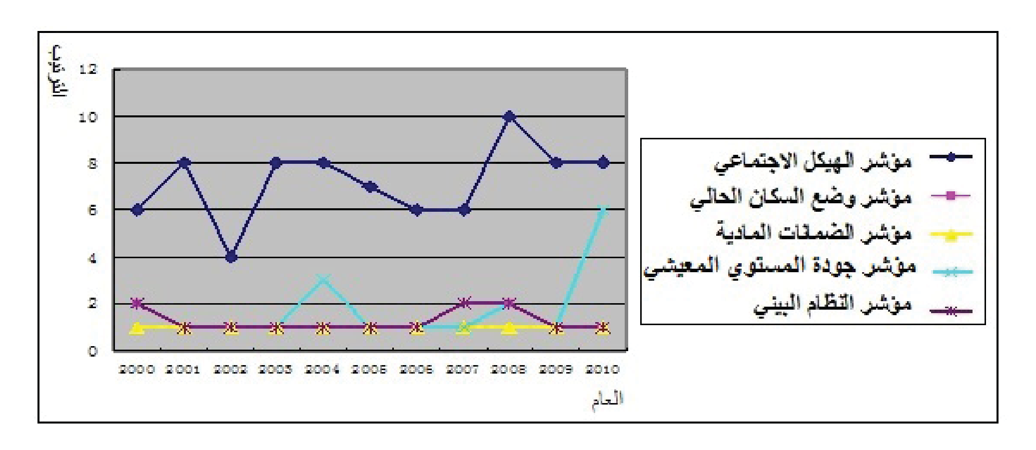
	مؤشر الهيكل الاجتماعي	1	9	2	6	11	10	5	8	7	4	3
	مؤشر وضع السكان الحالي	2	5	6	1	7	3	4	8	10	11	9
2007	مؤشر الضمانات المادية	2	3	5	1	7	6	4	9	10	11	8
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	6	4	2	1	9	8	5	7	11	10	3
	مؤشر النظام البيئي	6	1	4	2	7	3	5	8	10	11	9
	مؤشر الهيكل الاجتماعي	1	7	2	10	11	9	5	3	8	6	4
	مؤشر وضع السكان الحالي	1	4	6	2	7	3	5	9	11	10	8
2008	مؤشر الضمانات المادية	5	3	7	1	8	2	4	9	10	11	6
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	9	3	1	2	6	5	4	11	10	8	7
	مؤشر النظام البيئي	4	6	5	2	7	3	1	8	10	11	9
	مؤشر الهيكل الاجتماعي	1	9	2	8	10	11	3	5	4	7	6
	مؤشر وضع السكان الحالي	2	4	5	1	9	6	3	10	11	8	7
2009	مؤشر الضمانات المادية	2	4	6	1	7	3	5	9	10	11	8
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	4	3	2	1	9	7	5	10	11	6	8
	مؤشر النظام البيئي	2	4	6	1	7	3	5	8	10	11	9

2010	مؤشر الهيكل الاجتماعي	9	10	1	6	8	11	3	5	2	7	4
	مؤشر وضع السكان الحالي	9	2	4	1	10	6	3	8	11	7	5
	مؤشر الضمانات المادية	2	5	6	1	8	4	3	9	10	11	7
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	5	3	6	10	8	2	11	9	4	7
	مؤشر النظام البيئي	5	4	6	1	8	2	3	7	10	11	9

من خلال نتائج التقييم الاستاتيكي خلال الفترة 2000-2010 يمكننا أن نحدد السمات الكلية التالية للتطور الاجتماعي لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

1. الترتيب الأعلى للتطور الاجتماعي في مقاطعة سيتشوان:

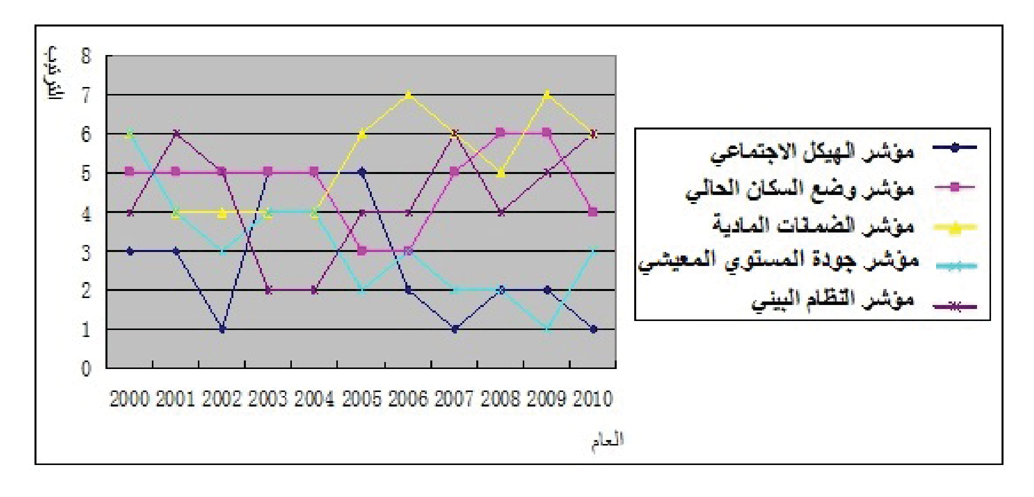
باستثناء عام 2002، احتلت مقاطعة سيتشوان دائما المركز الأول في ترتيبها الكلي، كما بدا جليًّا ارتفاع مجموعها عن بقية المقاطعات والمدن، بما يوضح احتلال مقاطعة سيتشوان مركز الريادة على مستوى مناطق الغرب في مستواها الكلي للتطور الاجتماعي، إلا أن مؤشر الهيكل الاجتماعي من المستوى الثاني مثَّل لفترة طويلة مستوى متوسط - متدنٍ (انظر شكل2)، ويُعزى السبب في ذلك إلى الانخفاض النسبي لنسبة تعداد السكان في مدن المقاطعة، حيث وصلت عام 2010 إلى 38.7% فقط، أما نسبة مقاطعة منغوليا الداخلية التي تحتل المركز الأول على مستوى ذلك المؤشر فبلغت 55.5%.



شكل (2) التقييم الاستاتيكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى في مقاطعة سيتشوان

2. الارتفاع السريع لترتيب مستوى في مدينة تشونغتشينغ:

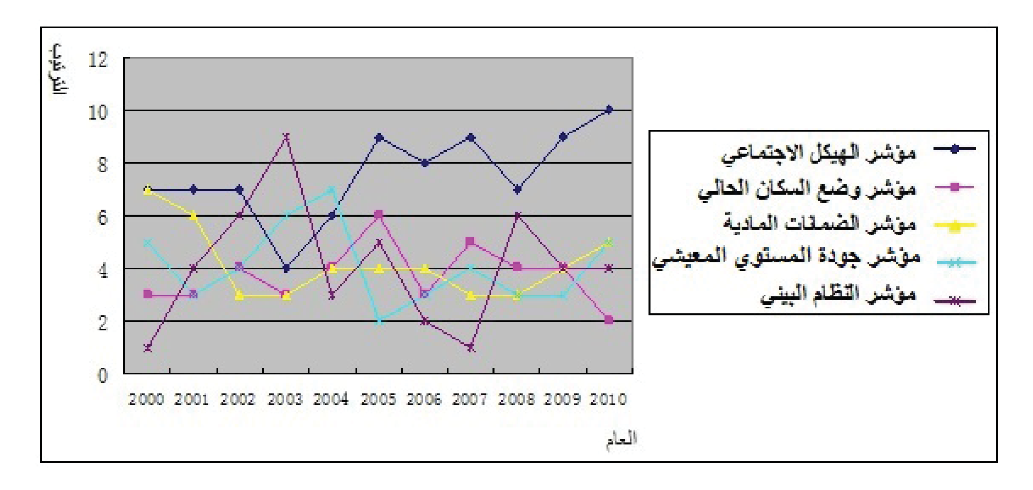
ارتفع الترتيب الكلي لمدينة تشونغتشينغ من المركز السادس عام 2000، لتصل إلى المركز الخامس عام 2010، واستمرت على مدار 3 سنوات تحتل المركز الثالث، كما حافظ المجموع الكلي لكافة مؤشراتها من المستوى الثاني لفترة طويلة على المراكز من الرابع إلى السادس، ليظهر اتجاها مستقرا للتطور بها، حيث تتمتع مدينة تشونغتشينغ بإمكانات ضخمة لارتقاء ترتيبها في مستوى بها.



شكل (3) التقييم الاستاتيكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى في مدينة تشونغتشيغ

3. الارتفاع المستقر لترتيب مستوى في مقاطعات قوي جوو، يوننان، وقوانغشي:

ارتفع الترتيب الكلي لمقاطعة قوي جوو من المركز الحادي عشر عام 2000، لتصل إلى المركز السابع عام 2010؛ كما ارتفع الترتيب الكلي لمقاطعة يوننان من المركز السابع عام 2000، لتصل إلى المركز السادس عام 2010؛ وكذلك ارتفع الترتيب الكلي لمقاطعة قوانغشي من المركز الرابع عام 2000، لتصل إلى المركز الثالث عام 2010، إلا أنه ظهر في بعض الأعوام اتجاها للتأخر في تلك المقاطعات، حيث حافظ المجموع الكلي لمؤشر جودة المستوى المعيشي فيها لفترة طويلة على المراكز بين الثالث و الخامس، بما يؤكد الارتفاع النسبي لدرجة إرضاء تلك المقاطعات لمتطلبات معيشة السكان المادية والمعنوية. بصفة عامة، يمكن القول إن مقاطعات قوي جوو، يوننان، وقوانغشي تتمتع كلها باتجاه جيد للارتقاء المستقر لمستوى فيها.

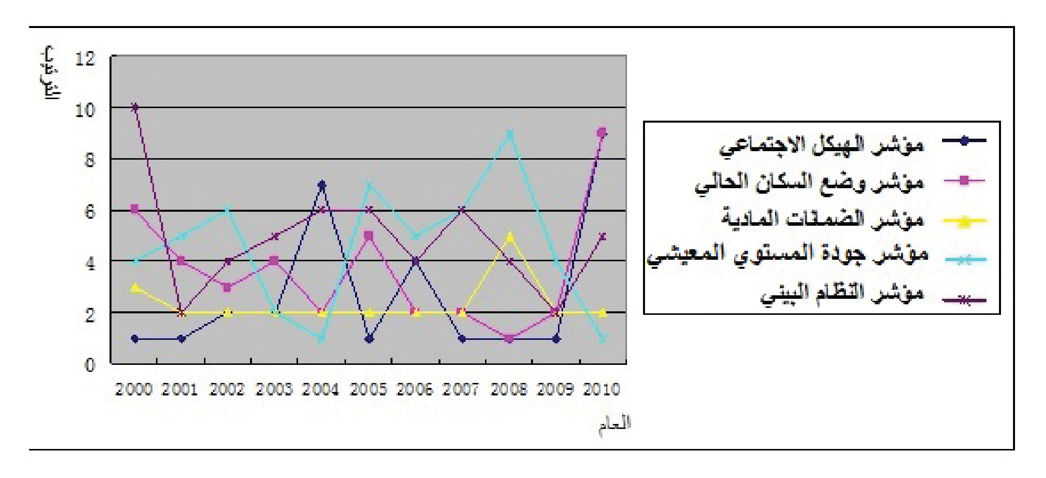


شكل (4) التقييم الاستاتيكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى في مقاطعة قوانغشي

4. الاستقرار المستمر لترتيب مستوى في مقاطعتي منغوليا الداخلية وشانشي:

حافظ الترتيب الكلي لمقاطعة منغوليا الداخلية على المراكز بين الأول و الثالث، إلا أن المجموع الكلي لمؤشر النظام البيئي من المستوى الثاني احتل لفترة طويلة المراكز بين

الرابع و السادس، ويُعزى سبب ذلك التأخر النسبي إلى الانخفاض النسبي لإجمالي حجم المنشورات الثقافية، وإجمالي حجم التبرعات المادية، وغيرها من المؤشرات التي تجسد البيئة الثقافية. ففي عام 2010 بلغ إجمالي حجم المنشورات الثقافية 474 مليون منشورًا فقط، وبلغ إجمالي حجم التبرعات الاجتماعية 32.02 مليون يوان فقط، بما يقل كثيرا عن مستوى مقاطعة سيتشوان التي حققت 1.866 منشورا ثقافيا، و1.07 مليار يوان قيمة التبرعات الاجتماعية. أما مقاطعة شانشي فقد احتل ترتيبها الكلي المراكز بين الثاني و الرابع، واحتل ترتيب كافة مؤشراتها من المستوى الثاني نفس المستوى، بما يوضح الاستقرار النسبي لمستوى   في تلك المقاطعتين.

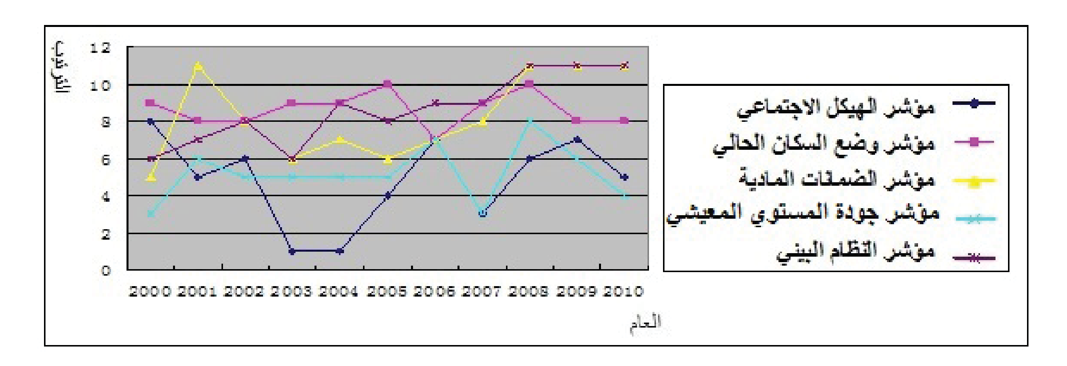


شكل (5) التقييم الاستاتيكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى في مقاطعة منغوليا الداخلية

5. تأخر ترتيب مستوى في مقاطعتي شينجيانغ وتشينغخاي:

انخفض الترتيب الكلي لمنطقة شينجيانغ من المركز الخامس عام 2000، لتصل إلى المركز الثامن عام 2010. إلا أن الترتيب والمجموع الكلي لمؤشر هيكلها الاجتماعي من المستوى الثاني ارتفع من المركز الثامن عام 2000، ليصل إلى المركز الرابع عام 2010، من بين تلك الأعوام ارتفع ليصل إلى مركز من مراكز المقدمة الثلاثة 4 مرات. كما حافظ مؤشر معدل البطالة المسجلة في المدن لفترة طويلة على نسبة أقل من 4%، بما كان سببا في تقدم ترتيب مؤشرات المستوى الثاني للمقاطعة. أما مقاطعة تشينغخاي فقد انخفض ترتيبها من المركز التاسع عام 2000، لتصل إلى المركز الحادي عشر عام 2010، ويرجع

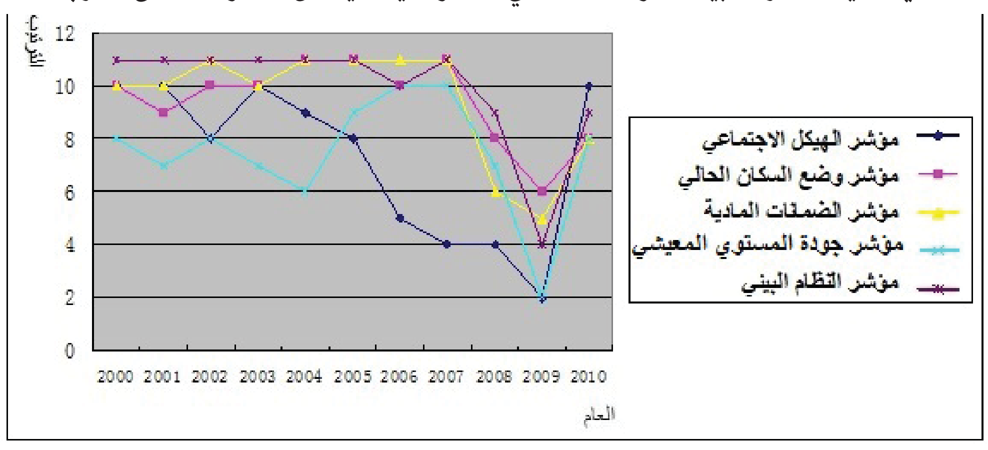
سبب التأخر النسبي في ترتيب تقييم مستوى لهاتين المقاطعتين إلى التسارع الواضح لمستوى بقية المقاطعات والمدن في مناطق الغرب.



شكل (6) التقييم الاستاتيكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى في منطقة شينجيانغ

6. الانخفاض النسبي في ترتيب مستوى في مقاطعتي قانسو ونينغشيا:

احتل الترتيب الكلي لمقاطعتي قانسو ونينغشيا لفترة طويلة المراكز الثلاثة الأخيرة، خاصة منطقة نينغشيا التي احتل ترتيبها الكلي لفترة طويلة المركزين الأخيرين في مؤشراتها من المستوى الثاني وهي وضع السكان الحالي، والضمانات المادية، والنظام البيئي، بما قيد من استمرار التطور السليم لهاتين المقاطعتين، حيث تأخر نسبيا مستوى لمقاطعتي قانسو ونينغشيا على مستوى مناطق الغرب.



شكل (7) التقييم الاستاتيكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى في منطقة نينغشيا

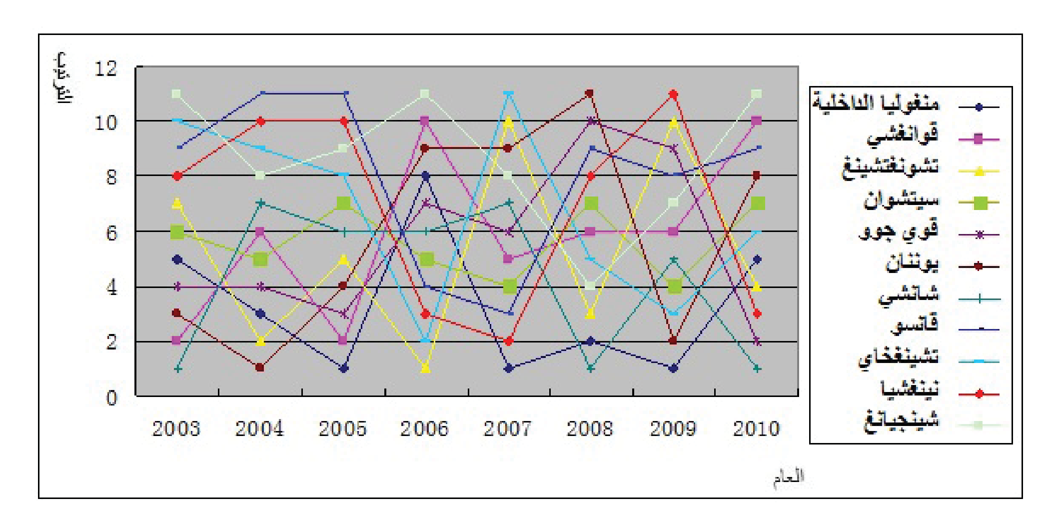
(2) التقييم الديناميكي لمستوى:

ولتصوير الارتقاء السريع لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال 10 سنوات، سنقوم في البداية من خلال التقييم الديناميكي بحساب متوسط معدل نمو 41 مؤشر من المستوى الثالث طبقا لطريقة المتوسط الهندسي، ثم سنستمر في استخدام طريقة تحليل العنصر الرئيس، وفي النهاية سنحصِّل الترتيب والمجموع الكلي لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، وبذلك نكون قد أجرينا تقييما ديناميكيا لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال الفترة 2000-2010.

جدول (6) التقييم الديناميكي لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب خلال الفترة 2003-2010

العام / المقاطعة		منغوليا الداخلية	قوانغشي	تشونغتشينغ	سيتشوان	قوي جوو	يوننان	شانشي	قانسو	تشينغخاي	نينغشيا	شينجيانغ
2003	المجموع	1.88	2.24	1.74	1.87	1.96	2.16	2.26	-2.12	-2.32	-1.85	-2.87
	الترتيب	5	2	7	6	4	3	1	9	10	8	11
2004	المجموع	2.118	1.654	2.153	1.707	2.004	2.787	1.407	-2.132	-1.778	-2.06	-1.612
	الترتيب	3	6	2	5	4	1	7	11	9	10	8
2005	المجموع	2.447	2.159	1.931	1.731	2.13	2.038	1.733	-2.325	-1.819	-2.225	-2.057
	الترتيب	1	2	5	7	3	4	6	11	8	10	9
2006	المجموع	-0.403	-0.88	0.879	0.381	-0.205	-0.746	-0.161	0.562	0.876	0.68	-1.089
	الترتيب	8	10	1	5	7	9	6	4	2	3	11
2007	المجموع	1.551	0.374	-0.579	0.469	0.327	-0.536	0.178	0.62	-1.139	0.717	-0.375
	الترتيب	1	5	10	4	6	9	7	3	11	2	8
2008	المجموع	1.247	0.169	0.275	-0.003	-0.181	-0.243	1.461	-0.155	0.189	-0.019	0.253
	الترتيب	2	6	3	7	10	11	1	9	5	8	4
2009	المجموع	2.18	0.108	-0.33	0.185	-0.056	1.063	0.184	-0.026	0.811	-0.358	0.008
	الترتيب	1	6	10	4	9	2	5	8	3	11	7
2010	المجموع	0.706	-0.485	0.724	-0.057	1.224	-0.191	1.243	-0.286	0.443	1.088	-1.667
	الترتيب	5	10	4	7	2	8	1	9	6	3	11

توضيح: بسبب فقدان البيانات المتعلقة بمنطقة التبت، لم تُدرج ضمن التحليل.



شكل (8) التقييم الديناميكي لمستوى لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها

من خلال نتائج التقييم الديناميكي خلال الفترة 2003-2010، وبمقارنتها مع نتائج التقييم الاستاتيكي، نجد تقلّبًا كبيرًا نسبيًّا في مجموع وترتيب التقييم الديناميكي، وبصفة عامة يمكننا أن نحدد السمات التالية لتسارع ارتقاء لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

1. ارتقاء الترتيب الديناميكي لكل من مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعات قوي جوو، نينغشيا، وتشينغخاي:

شهد الترتيب الديناميكي لمستوى في مدينة تشونغتشيغ تقلبا معتدلا نسبيا، إلا أنه بصفة عامة تميز بارتقاء في مستواه، ويرجع الفضل في ذلك إلى التطور المتوازن في كافة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المدينة، أما مقاطعة قوي جوو فلم يكن التقلب في ترتيبها الديناميكي كبيرًا، وتميّزت بارتقاء مستقر، وتسارع نسبي في ارتقاء مؤشر هيكلها الاجتماعي من المستوى الثاني، ليحتل ذلك المؤشر 4 مرات مراكز المقدمة الثلاثة في ترتيب نموه على مستوى كافة مقاطعات مناطق الغرب، ويرجع الفضل في ذلك إلى الارتفاع النسبي في نسبة العاملين في الصناعة الثالثة من حجم العمالة في المجتمع، وكذلك الانخفاض النسبي لمعدل البطالة المسجلة في المدن؛ أمّا منطقة نينغشيا فبدا ظاهرا نسبيا ارتقاء ترتيبها الديناميكي لمستوى بها، حيث ارتفع ترتيبها من المركز الثامن عام 2003،

لتصل إلى المركز الثالث عام 2010، حيث تسارع نسبيا ارتفاع ترتيب مؤشر هيكلها الاجتماعي من المستوى الثاني، ليحتل المقدمة على مدار سنوات عديدة على مستوى مناطق الغرب؛ أما مقاطعة تشينغخاي فقد شهدت تقلّبًا كبيرًا نسبيا في ترتيبها الديناميكي لمستوى بها، حيث تسارع ارتقاء ترتيبها قبل عام 2007 لتصل إلى المركز الثاني، إلا أنها انحدرت في ترتيبها عام 2007 لتصل إلى المركز الحادي عشر، ليلحقه انتعاش سريع في الأعوام التالية، مع صعوبة في الحفاظ على اتجاه الارتقاء المتسارع، بما أدى إلى الانخفاض النسبي الدائم لترتيبها الاستاتيكي.

2. الانخفاض النسبي للترتيب الديناميكي لمقاطعتي قوانغشي، ويوننان:

شهد مستوى بمقاطعة قوانغشي تقلّبًا حادًّا في ترتيبه، حيث انخفض ترتيبها الديناميكي من المركز الثاني عام 2003، لتصل إلى المركز العاشر عام 2006، ثم انتعشت تدريجيًّا، إلا أنها عاودت الانحدار في ترتيبها لتصل للمركز العاشر عام 2010، فباستثناء مؤشر جودة المستوى المعيشي من المستوى الثاني، شهدت باقي المؤشرات من المستوى الثاني انخفاضًا كبيرًا، من بينها مؤشر الهيكل الاجتماعي، ومؤشر وضع السكان الحالي، ومؤشر الضمانات المادية، حيث انخفضت جميعها في ترتيبها الديناميكي من مراكز المقدمة الثلاثة الأولى عام 2003، لتصل إلى المراكز الثلاثة الأخيرة عام 2010؛ أما الترتيب الديناميكي لمستوى بمقاطعة يوننان فشهد تقلّبًا ملحوظًا نوعًا ما، إلا أنه بصفة عامة انخفض هو الآخر من المركز الثالث عام 2003، ليصل إلى المركز الثامن عام 2008، إلا أن مؤشر جودة المستوى المعيشي من المستوى الثاني شهد ارتقاء في ترتيبه الديناميكي. وبالدمج مع نتائج التحليل الاستاتيكي نرى أن الاستمرار في انخفاض سرعة التطور من شأنه أن يؤثر في اتجاه النمو المستقر لمستوى بمقاطعتي قوانغشي ويوننان، بما سيؤدي إلى انخفاض ترتيبهما الكلي في السنوات القليلة القادمة.

3. الاستقرار النسبي للترتيب الديناميكي لمقاطعات سيتشوان، منغوليا الداخلية، شانشي، قانسو، شينجيانغ:

خلال الفترة 2003-2010 مثّل الترتيب الديناميكي لمستوى في مقاطعتي منغوليا الداخلية وشانشي مستوى متوسط-مرتفع، وفي مقاطعة سيتشوان مثّل مستوى متوسط-

متدنٍ، وفي مقاطعتي شينجيانغ وقانسو مثَّل مستوى منخفض. وبالنسبة لمؤشرات المستوى الثاني فقد حافظ مؤشري الضمانات المادية وجودة المستوى المعيشي في مقاطعة منغوليا الداخلية على احتلال المراكز الثلاثة الأخيرة في ترتيبهما الديناميكي على مدار سنوات عديدة، وفي عام 2010 انحدر ترتيبهما ليصلا على الترتيب إلى المركز السادس والمركز التاسع، مع تباطؤ في اتجاه تطورهما؛ أما مؤشر النظام البيئي من المستوى الثاني لمقاطعة شانشي فقد شهد ارتقاء ملحوظا في ترتيبه ليصعد من المركز السابع عام 2007، إلى المركز الثاني عام 2010، بما يجسد كفاءة مجال المعالجة البيئية في تلك المقاطعة؛ أما مؤشر الهيكل الاجتماعي من المستوى الثاني بمقاطعة سيتشوان فشهد انخفاضا في ترتيبه الديناميكي، ليصل من المركز السادس عام 2003، إلى المركز العاشر عام 2010، ليكون بذلك سببا في انخفاض ترتيب مقاطعة سيتشوان الديناميكي، وتأخر ترتيبها الاستاتيكي، بما يعكس مشاقّ معالجة قضية الهيكل السكاني بالمقاطعة؛ أما مقاطعتا قانسو وشينجيانغ فتكمن نقاط التشابه فيهما في تمثيل كافة مؤشراتهما من المستوى الثاني مستوى متوسط-متدنٍ في ترتيبها الديناميكي، بانخفاض نسبي في ترتيبها الكلي.

الفصل الرابع:

استنتاجات الدراسة ومقترحاتها

تُظهر نتائج التقييم السابقة أنه منذ تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب ومستوى في مقاطعتي منغوليا الداخلية وشانشي يحافظ دائما على مستوى مرتفع في ترتيبه الاستاتيكي والديناميكي، ليظهر فيهما اتجاهًا مستقرًّا بعد فترة تطورهما المتسارع. وعلى الرغم من محدودية النمو المتسارع في مقاطعة سيتشوان، إلا أن مستوى تطورها الاجتماعي لايزال يحتل المقدمة على مستوى مناطق الغرب؛ أما مدينة تشونغتشينغ ومقاطعة قوي جوو فقد شهد ترتيبهما الاستاتيكي والديناميكي لمستوى تطورهما الاجتماعي ارتقاء في متوسطه، إلا أن المستوى الكلي لمدينة تشونغتشينغ وسرعة ارتفاعه كانا الأكثر وضوحا، كما شهدت مقاطعة قوي جوو ارتقاء مستقرًّا في مستواها؛ أما مقاطعتا يونان وقوانغشي فارتفع ترتيبهما الاستاتيكي لمستوى، وانخفض كثيرًا ترتيبهما الديناميكي، لتصبح هناك إمكانية كبيرة أن يؤثر ذلك على الارتقاء المتسارع لمستواهما الكلي؛ كما شهد مستوى في مقاطعتي شينجيانغ وتشينغخاي انخفاضًا هو الآخر، إلا أن ترتيب مقاطعة تشينغخاي الديناميكي كان أكثر وضوحًا، أما منطقة شينجيانغ، فقد حافظت على استقرار نموها. وفي المقابل تتمتع مقاطعة تشينغخاي بإمكانية أكبر للارتقاء بمستوى تطورها الاجتماعي؛ أما مقاطعتا قانسو ونينغشيا فشهدتا انخفاضا نسبيا في مستوى تطورهما الاجتماعي، ليمثل ترتيبهما الاستاتيكي مستوى منخفض لفترة طويلة، إلا أن ترتيب منطقة نينغشيا الديناميكي استمر في الارتفاع في السنوات الأخيرة، لتتمتع بذلك بإمكانات أكبر لتطورها المستقبلي.

جدول (7) الترتيب الديناميكي لمؤشرات المستوى الثاني لمستوى
لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها خلال الفترة 2003-2010

		منغوليا الداخلية	قوانغشي		سيتشوان	قوي جوو	يونان	شانشي	قانسو		نينغشيا	شينجيانغ
2003	مؤشر الهيكل الاجتماعي	7	3	4	6	2	5	1	10	11	8	9
	مؤشر وضع السكان الحالي	5	2	7	6	4	3	1	10	9	8	11
	مؤشر الضمانات المادية	2	1	7	5	6	3	4	10	9	8	11
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	6	4	5	2	7	3	8	11	9	10
	مؤشر النظام البيئي	5	4	3	2	6	1	7	8	11	9	10
2004	مؤشر الهيكل الاجتماعي	5	4	7	6	1	2	3	11	9	8	10
	مؤشر وضع السكان الحالي	6	5	2	3	4	1	7	11	9	10	8
	مؤشر الضمانات المادية	1	3	4	6	2	7	5	8	11	10	9
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	3	2	6	7	4	5	10	8	11	9
	مؤشر النظام البيئي	3	6	2	4	5	1	8	10	9	11	7
2005	مؤشر الهيكل الاجتماعي	4	3	7	5	1	6	2	10	11	9	8
	مؤشر وضع السكان الحالي	6	3	2	5	4	1	7	11	8	9	10
	مؤشر الضمانات المادية	1	5	2	6	3	7	4	10	11	8	9
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	2	5	4	6	3	7	8	9	10	11
	مؤشر النظام البيئي	1	5	3	2	6	4	7	10	8	11	9

2006	مؤشر الهيكل الاجتماعي	10	9	4	2	6	7	5	8	3	1	11
	مؤشر وضع السكان الحالي	9	6	2	1	3	7	10	4	11	5	8
	مؤشر الضمانات المادية	3	2	5	8	6	4	1	7	9	10	11
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	8	2	6	7	10	3	5	9	11	7
	مؤشر النظام البيئي	9	8	3	5	7	10	6	2	1	4	11
2007	مؤشر الهيكل الاجتماعي	1	10	4	9	11	5	3	6	7	2	8
	مؤشر وضع السكان الحالي	7	5	6	2	3	10	8	1	11	4	9
	مؤشر الضمانات المادية	1	4	11	8	9	6	3	2	7	5	10
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	6	8	3	5	11	7	10	9	4	2
	مؤشر النظام البيئي	11	6	2	7	8	9	5	4	1	10	3
2008	مؤشر الهيكل الاجتماعي	3	10	5	6	8	1	9	2	7	4	11
	مؤشر وضع السكان الحالي	6	4	3	10	8	7	5	1	11	9	2
	مؤشر الضمانات المادية	3	10	2	9	11	6	1	8	4	5	7
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	9	10	4	3	5	2	8	7	6	11
	مؤشر النظام البيئي	11	2	8	5	4	10	7	6	1	3	9
2009	مؤشر الهيكل الاجتماعي	1	2	8	9	7	5	10	4	3	11	6
	مؤشر وضع السكان الحالي	1	4	11	6	5	2	10	3	9	8	7
	مؤشر الضمانات المادية	1	9	7	2	6	10	3	8	4	5	11
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	1	9	3	7	4	8	2	10	6	5	11
	مؤشر النظام البيئي	5	7	8	6	11	1	4	10	3	9	2

2010	مؤشر الهيكل الاجتماعي	5	9	7	10	1	6	4	8	3	2	11
	مؤشر وضع السكان الحالي	1	9	8	7	6	2	11	10	4	5	3
	مؤشر الضمانات المادية	6	10	4	5	8	11	1	7	2	3	9
	مؤشر جودة المستوى المعيشي	9	2	5	4	8	1	10	6	3	11	7
	مؤشر النظام البيئي	11	7	6	4	9	5	2	3	1	10	8

(1) تحليل لكافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها:

1. استقرار مستوى في مدينة تشونغتشينغ، ومقاطعات سيتشوان، منغوليا الداخلية، وشانشي في احتلال مركز الصدارة على مستوى مناطق الغرب:

تُعد مقاطعة سيتشوان مقاطعة اقتصادية كبرى في الغرب الصيني، فمنذ تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب وهي تحافظ دائما على نمو اقتصادها المتسارع والمستقر، ليضع أساسًا راسخًا لتحقيق التطور الشامل لكافة شؤونها الاجتماعية. وخلال الفترة 2000-2010 ارتفع إجمالي الناتج المحلي في المقاطعة من 392.82 مليار يوان، ليصل إلى 1718.548 مليار يوان، بزيادة 4.37 ضعف، كما زاد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 4956 يوان، ليصل إلى 21181.6 يوان، بزيادة 4.27 ضعف، مع استقرار في نمو الاقتصاد الوطني؛ كما تعدلت نسبة القيمة المضافة للصناعات الثلاثة من قيمة إجمالي الناتج المحلي من 23.3:42.7:34.0، إلى 14.7:50.7:34.6، ليحظي بذلك الهيكل الصناعي على مزيد من التحسن؛ كما تم الانتهاء من عدة مشاريع بناء كبرى وأصبحت طور الاستخدام، مثل مطار (كانغدينغ)، وطريق (نانيو) السريع، وطريق شيبان السريع وغيرها من المشروعات، لتتعزّز بذلك البنية التحتية في المقاطعة؛ كما عملت المقاطعة على الدفع بمشروع "المعالجات الثلاثة لضمان واحد"[16]، حيث تم الانتهاء من 183 مشروعًا من مشاريع مكافحة التلوث الصناعي عام

16- "المعالجات الثلاثة بضمان واحد": أي معالجة مصادر التلوث الصناعي، ومصادر التلوث في المدن، ومصادر التلوث في القرى، لضمان سلامة مياه الشرب للمواطنين.

2010، باستثمار بلغت قيمته 123.78 مليار يوان، ودُشِّن العمل في معالجة مجرى مائي رئيس، ووفقا للقانون تم وضع 246 مدينة، و3472 قرية وبلدة مركزية كمناطق محمية لمورد مياه الشرب، وبهذا استمرت درجة الحماية البيئية في الارتفاع. ومن ناحية أخرى، ومنذ عام 2008 بدأت المقاطعة في تنفيذ "مجموعة المشروعات الثمانية لتحسين المستوى المعيشي"، لتتطور وتصبح "مجموعة المشروعات العشرة لتحسين المستوى المعيشي،"بما تتضمن دفع العمالة، والتخفيف من حدة الفقر، ومساعدة مناطق الأقليات، والإعانات التعليمية، والضمانات الاجتماعية، والرعاية الصحية، وإسكان المواطنين، والبنية التحتية، والبيئة، والثقافة والرياضة، لتشكل بذلك 10 مشروعات رئيسة، تتضمن 51 مشروعًا فرعيًا، بإجمالي 114 مشروعًا، بقيمة استثمار تقدر بـ200.178 مليار يوان على مدار 3 سنوات، وفي عام 2010 فقط غطّى التأمين الصحي في القرى الجديدة 37% من قرى ومناطق ومراكز المقاطعة، وتجاوزت نسبة المشاركين فيه 95%، وتمكن 111 مركزا على مستوى المقاطعة من بيع الأدوية الأساسية بدون أرباح، وتم بناء طرق بطول 33700 كيلومتر للوصول إلى القرى، كما احتلت المقاطعة المركز الخامس على مستوى الصين في تقدم مشروعاتها للإسكان الآمن، وبلغت نسبة تحسن جودة الهواء في المدن 96.7%، وتم مساعدة 907.6 مليون مواطن فقير من أهل القرى وتحسنت أحوالهم المعيشية، وامتلكت ما يقارب 50% من قرى المقاطعة مكتبات ريفية للمطالعة. وبهذا أسهم نمو الاقتصاد المستقر والدفع الكبير بمشروعات تحسين المستوى المعيشي في احتلال مقاطعة سيتشوان المركز الأول على مستوى مناطق الغرب عدة سنوات في مستوى تطورها الاجتماعي.

وباعتبار مقاطعة منغوليا الداخلية منطقة سياسية تم إدخالها في استراتيجية التنمية الكبرى، انتهزت الحكومة الصينية تلك الفرصة، وبحثت لمقاطعة منغوليا عن طريق التطور الذي يتناسب معها استنادا إلى وضعها الواقعي، فمنذ عام 2002 والمقاطعة مستمرة في الحفاظ على المركز الأول على مستوى الصين مدة 7 سنوات في سرعة نموها الاقتصادي، وفي عام 2010 تعدلت نسبة القيمة المضافة للصناعات الثلاثة من قيمة إجمالي الناتج المحلي لتصبح 9.5:54.6:35.9، ليسهم ذلك في وضع قاعدة للتطور، وكذلك بلورة شركات ذات سمعة محلية ودولة مشهورة مثل ORDOS-YILI-MENGNIU-YITAI-YUANXING وغيرها من الشركات، بما دفع من تحول قوة

الموارد إلى قوة اقتصادية، كما عملت المقاطعة على تأسيس أولي لنظام صناعي حديث للعديد من الصناعات مثل صناعة تغطية الفحم، وصناعة الكيماويات، والكهرباء، والتعدين، وتصنيع المعدات، وصناعة الأغذية وغيرها. ومع النمو المتسارع للاقتصاد في المقاطعة ارتفع معه كثيرًا مستوى معيشة الشعب، فخلال الفترة 2000-2010 ارتفع دخل الفرد في المدن من 5129 يوان، ليصل إلى 16064.54 يوان، وارتفع كذلك متوسط صافي دخل الفلاحين والرعاة في القرى من 2038.2 يوان، ليصل إلى 5529.59 يوان، بزيادة 3.13، و2.71 ضعفًا على الترتيب. من ناحية أخرى، وخلال اجتماعي الحزب عام 2006 بمقاطعة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي، تم كتابة "تقرير عن الأعمال الحكومية" تتضمن "6 أعمال واقعية" تخدم المجتمع، بعدها بدأت تلك الأعمال تزداد عملا لكل عام، حيث يهدف مشروع "أعمال خدمة المجتمع" إلى تغطية كافة مجالات معيشة السكان، ولتتوسع النقاط التجريبية للتأمين الصحي في القرى الجديدة إلى تغطية شاملة للضمانات الاجتماعية في القرى، كما توسعت سنة بعد سنة مشاريع بناء الطرق، ومرافق المياه، وشبكات الكهرباء في مناطق الزراعة والرعي، كما تم تخفيض الرسوم المدرسية، ورسوم الكتب المدرسية لطلاب المرحلتين الأساسية والمتوسطة في القرى، وبهذا أصبح شعار "الاستثمار في القرى، ومد مشاريع البنية التحتية إلى القرى، وتوسيع نظم الضمانات الاجتماعية في القرى" أكبر ملمح مميز لمقاطعة منغوليا الداخلية في الاهتمام بمواطنيها، ليصبح نموذج "مقاطعة منغوليا" أكثر نموذج معبر عن مناطق الغرب كلها، لتكن بمثابة القوة الرئيسة المطلقة للتطور الاجتماعي في مناطق الغرب الصيني.

منذ تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب الصيني، قامت مقاطعة شانشي انطلاقًا من مواردها الطبيعية، وزخمها التقني والثقافي بوضع استراتيجية تطوير إقليمي تحت شعار "أولا تطوير معدل منطقة جوانجونغ، ثم تحقيق تطور قافز لمنطقة شانبيي، بعدها تحقيق طفرة في تطوير منطقة شاننان"، بما ساعد على إطلاق إمكانات التطور الإقليمي في المقاطعة، وتحقيق تبلور مبدئي لاتخاذ الزراعة (الصناعة الأولي) كقاعدة رئيسة في المقاطعة، واتخاذ كل من تصنيع الطاقة، والآلات، والصناعات الكيماوية، والبناء أساسًا للصناعة الثانية فيها، واتخاذ كل من المواصلات، والتجارة، والاتصالات، والخدمات أساسًا لتحقيق تطور شامل للصناعة الثالثة فيها. ففي السنوات

الأخيرة عملت مقاطعة شانشي على تأسيس داعم لتعديل وتطوير الأصول المملوكة للدولة، ودمج زخم موارد تلك الأصول، كما أسست العديد من الشركات الكبرى مثل شركة نفط (يانتشانغ)، وشركة (شينخوا) للطاقة وغيرها، كما عملت بشكل كبير على دفع النمو الاقتصادي المتسارع بالمقاطعة، وفي الوقت نفسه استمرت في تحسين "مشاريع تحسين المستوى المعيشي للمواطنين"؛ ودشنت المقاطعة أعمال تهجير المواطنين لتجنب الكوارث والحد من فقرهم، لتعدّ الأوسع نطاقًا على مستوى الدولة؛ وتأسس مبدئيًّا نظام التأمينات المعاشية للشعب بأكمله، وقامت المؤسسات الشعبية للرعاية الصحية بإجراء تحسين كلي لتغطي كافة المراكز والمناطق على مستوى المقاطعة؛ وقام مشروع "إمداد اللبن والحليب" بإمداد 8607 مدارس على مستوى المقاطعة، ليستفيد منه 2.678 مليون طالب؛ كذلك قام مشروع "رعاية الأمومة" بإجراء فحص مجاني لـ5.6159 مليون امرأة، وصرف علاج لـ2.792 مليون امرأة، ليصل معدل الشفاء إلى 91.5%؛ ووصت مشاريع مياه الشرب إلى 14600 مكان في كافة قرى المقاطعة، وبلغت نسبة الاستفادة الشعبية من المياه 57%، لتُحل بذلك القضية الأمنية لمياه الشرب لـ9 ملايين مواطن؛ كما بلغ طول الطرق الأسمنتية (والأسفلتية) الممدّة إلى القرى الجديدة 70 ألف كيلو متر، ليتحقق بذلك هدف إنشاء طرق أسفلتية تتمتع بكافة العوامل اللازمة تصل إلى القرى والبلديات. وبهذا عمل النمو المتسارع للاقتصاد، واستمرار مشاريع تحسين المستوى المعيشي إلى دفع مستوى لمقاطعة شانشي ليرتقي بوضوح على مستوى مناطق الغرب.

ثابرت مدينة تشونغتشينغ على توسيع درجة انفتاحها على الخارج ليكون بمثابة مبادرة استراتيجية كبرى لدفع تطورها الاقتصادي والاجتماعي، كما ثابرت على تنفيذ ساسية "الانفتاح الكبير يدفع التطور الكبير، والتنمية الكبرى تدفع أيضا بالتطور الكبير"، وبذلك دفعت من التبادل والتعاون الخارجي، ووسعت من درجة جذب التجار و الاستثمار من الخارج، ووسعت من حجم صادراتها للخارج، ليصل إجمالي قيمة صادراتها ووارداتها عام 2010 إلى 12.426 مليار دولار، بزيادة 61.1% عن العام السابق؛ ووصل إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المتعاقد عليها حديثا على مدار العام إلى 232 مشروعًا على مستوى المدينة، بزيادة 44.1% عن العام السابق، ووصل إجمالي قيمة تعاقدات الاستثمار الأجنبي إلى 6.259 مليار دولار، بزيادة 68.5% عن العام

السابق؛ وبلغت القيمة الفعلية للاستثمار الأجنبي 6.344 مليار دولار، بزيادة 58%، كما تمتلك مدينة تشونغتشينغ 104 مؤسسات من ضمن أقول 500 مؤسسة حول العالم. وبهذا أسهم الانفتاح الشامل متعدد المستويات على الخارج، وكذلك إجراءات استراتيجية "المنطقة الجديدة بين شمال نهر اليانغستي وشرق جيالونغ" بشكل كبير في دفع التطور الشامل لكافة الشؤون الاجتماعية بمدينة تشونغتشينغ.

2. المستوى المتوسط للتطور الاجتماعي في مقاطعات قوانغشي، يونان ، وشينجيانغ:

منذ عام 2000 ومقاطعة قوانغشي مستمرة في تعديل هيكلها الاقتصادي تعديلا ملحوظا، وكذلك مستمرة في تطوير مجالات التصنيع، والتمدن، والحداثة فيها، ففي عام 2007 نالت مدينة نانتشونغ في المقاطعة "جائزة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"، حيث تتمتع بتبلور مبدئي لنظام المدينة المميز في مقاطعة قوانغشي، خاصة في مطلع عام 2007 حيث اعتبرت منطقة الخليج الشمالي الاقتصادية بمقاطعة قوانغشي من أهم 3 مناطق رئيسية ضمن استراتيجية التنمية الكبرى بمناطق الغرب الصيني. وفي عام 2010 ازدادت القيمة الصناعية المضافة لكل من مدن نانينغ، بيي خاي، تشينجو، فانغتشينغ جانغ الواقعة في منطقة الخليج الشمالي بمقدار 23.6% عن العام السابق، ليبلغ معدل إسهاماتها الإنتاج الصناعي بالمقاطعة 25.1%، كما حافظت مدينة ليوجو الصناعية المركزية والواقعة في حزام نهر شيجيانغ الاقتصادي بمقاطعة قوانغشي على اتجاه تطور قوي للغاية، ليبلغ معدل مساهمتها في الإنتاج الصناعي بالمقاطعة 20.1%. كما تبلور بشكل مبدئي تطور "الحزام الاقتصادي الرابط بين عدة مناطق بالمقاطعة"، ليصبح قوة دفع رئيسية لسحب التطور الاقتصادي والاجتماعي المقاطعة. إلا أن مستوى السوق، ومستوى الانفتاح على الخارج، ومستوى ضمان الخدمات العامة في المدن والقرى، تأخّر نسبيًّا، ليعوق بشدة تطور المقاطعة الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

أما مقاطعة يوننان فاعتمدت على قوة مواردها، وقوة موقعها، وقاعدتها الصناعية، لتستغل استغلالًا كبيرًا السياسة التفضيلية التي منحتها إياها الدولة، حيث عملت على دعم تعزيز بناء البنية التحتية، و تعديل وتحسين هيكلها الاقتصادي، وتحسين هيكلها البيئي، وتبلور مبدئي لمجموعة الصناعات التي تشكل الدعامة للخمس صناعات الرئيسة وهي:

التبغ، تنمية الموارد البيولوجية، السياحة، التعدين، والكهرباء. أما الصناعات الناشئة مثل الزهور، وخدمات النقل، والثقافة فقد شاركت جميعها بإيجابية في إنشاء اتحاد الصين-الآسيان للتجارة الحرة CAFTA[17]، وكذلك في التعاون الاقتصادي الإقليمي لمنطقة ميجونغ الكبرى GMS[18]. ووضِعَت مقاطعة يونان كنواة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية بها بأن تكون "مقاطعة الاقتصاد الأخضر"، و"المقاطعة الكبرى لثقافة القوميات"، و"الممر الدولي الرابط بين جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا"، كما شكلت هذه المجموعة من الإجراءات بيئة جيدة صالحة لتطور مؤسسات مقاطعة يونان. إلا أنه لاتزال تعاني المقاطعة من نقص كبير في إمداد الخدمات والسلع العامة، حيث تظهر نتائج المسح العام الخامس لتعداد السكّان أن متوسط سنوات التحاق سكان المقاطعة بالتعليم تمثل 6.32 سنوات فقط، كما بلغ معدل التغطية الصحية الأساسية على مستوى المقاطعة 24.2% فقط، كما لم يتأسس تماما نظام تأمينات المعاشات في القرى، وتأخّر مستوى الخدمات العامة، وكذلك بناء مرافق البنية التحتية في القرى كالمواصلات، والإمداد بالمياه، والكهرباء، والبريد.

وفي عام 2000 بادرت منطقة شينجيانغ بتسريع التطور في منطقة حزام منحدرات جبال تيانشان الشمالية، كما بلورت أولوية التنمية والتطور لتلك المنطقة، حيث اتخذت من التكامل الاقتصادي في مدينة أوتشانغ فرصة لها لتقوم ببلورة تدريجية لتطوير حزام منحدرات جبال تيانشان الشمالية أولا ، ليليها منطقة المنحدرات الجنوبية. كما قام الاقتصاد الإقليمي المتطور بدفع كافة مناطق المقاطعة، وأصبح بناء قاعدة الطاقة الكبرى قوة رئيسة لسحب التطور الاقتصادي والاجتماعي بمنطقة شينجيانغ، إلا أننا نجد في الوقت نفسه عدم توازن التطور الإقليمي بين شمال وجنوب المقاطعة، كما نجد ضعف الرابط بين صناعة النفط وتطور الاقتصاد المحلي، وهشاشة البيئة، والانخفاض النسبي في الانفتاح على الخارج والتجارة الخارجية، وعدم اكتمال نظام مشروع تحسين المستوى المعيشي، وغيرها من القضايا التي طالما تؤرّق في منطقة شينجيانغ.

CAFTA:China ASEAN Free Trade Area-17

GMS:GREAT MEKONG SUBREGION COOPERATION-18

3. التأخر النسبي في لمقاطعات نينغشيا، تشينغخاي، قانسو، وقوي جوو:

خلال 10 سنوات استطاعت كل من مقاطعات نينغشيا، تشينغخاي، قانسو، قوي جوو تحقيق الاستغلال الأمثل لفرصة استراتيجية التنمية الكبرى في مناطق الغرب، وعملت جميعها بجد على دفع الهيكل الصناعي، وتسريع تطور الشؤون الاجتماعية، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وبهذا بدا ظاهرًا التغيّر في تطورها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن تطورها الاجتماعي تأخّر نسبيا بالمقارنة مع بقية مقاطعات مناطق الغرب، لتُعدّ جميعا مقاطعات مفتقرة للتطور في الغرب الصيني، وتتمثّل غالبية عوامل إعاقة ذلك التطور فيما يلي:

(1) ضعف البنية التحتية: فعلى سبيل المثال نجد مقاطعة مثل تشينغخاي لا تزال تحوي 25 قرية، و1584 بلدة غير ممدودة بالطرق الأسفلتية حتى عام 2008.

(2) تباطؤ ارتقاء وتحسين الهيكل الصناعي: ففي مقاطعة قانسو نجد استمرار ظهور سمة "الصناعة الثانية-الصناعة الثالثة-الصناعة الأولى" في هيكلها الصناعي، حيث أصبحت الصناعة الثانية القوة الرئيسة التي تسحب التطور الاقتصادي والاجتماعي في المقاطعة، إلا أننا نجد المحدودية الشديدة في مهام دفع الصناعات القائمة أساسا على الصناعات التقليدية.

(3) تأخّر تقدّم حركة السوق: فعلى سبيل المثال طبقا لمؤشرات حركة السوق التي وضعها فان جانغ[19] وغيره من العلماء لـ31 مقاطعة صينية نجد احتلال مستوى السوق بمقاطعة قوي جوو المركز الـ28، والمركز الـ29 على الدوام.

(4) صعوبة المعالجة البيئية: حيث تنتمي كل من مقاطعات نينغشيا، تشينغخاي، قانسو، وقوي جوو إلى المناطق ذات المستوى البيئي الهشّ نسبيًّا.

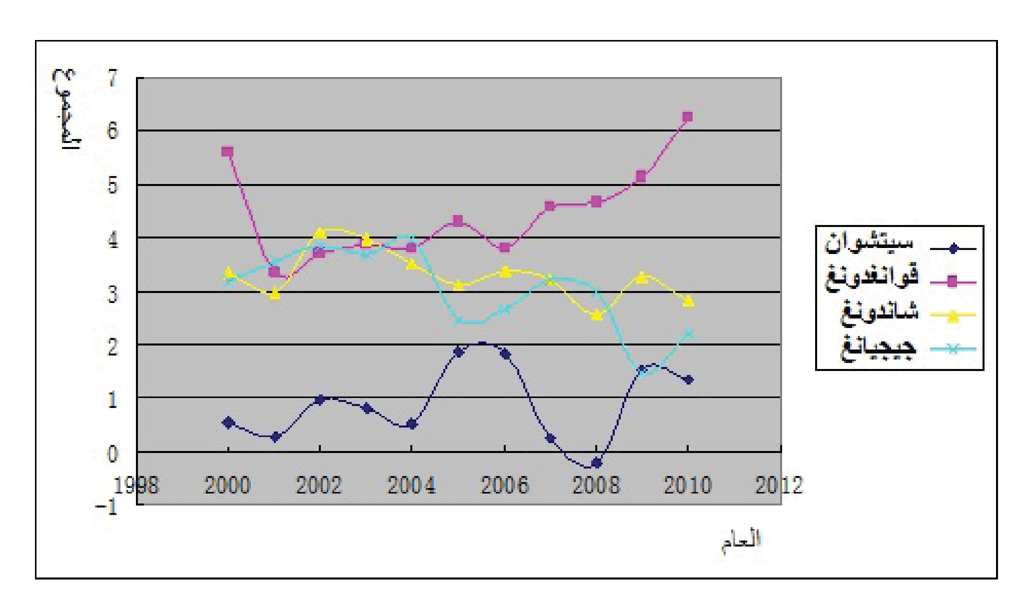
(5) نقص في قدرة تقديم الخدمات العامة: حيث تقع مقاطعة مثل تشينغخاي في منطقة رعوية واسعة الانتشار، تعاني من مشاكل نقص خدمات الرعاية الصحية، وتأخّر التجهيزات، وصعوبة تلقي العلاج الطبي.

19- فان جانغ وغيره من العلماء: "مؤشرات السوق الصيني: تقرير عام 2006 حول التقدم النسبي في حركة أسواق كافة المناطق الصينية"، دار نشر العلوم الاقتصادية، 2007، الطبعة الأولى، صفحة رقم 6.

بسبب صعوبة بحث وجمع البيانات، لم نجر تحليل بيانات مفصل للتطور الاجتماعي بمنطقة التبت، إلا أن البيانات المتاحة بالفعل تؤكد استمرار نمو الحجم الكلي لاقتصادها، كما تؤكّد وجود تأثير ونتائج جوهرية لتعديل هيكل اقتصادها. كما شهد المستوى المعيشي للسكان بمنطقة التبت ارتفاعا ثابتا، وتناقصت تدريجيا الفجوة بين المدن والقرى، وحدثت طفرة كبرى في بناء مرافق البنية التحتية بالمنطقة، وبدت جلية فعالية حماية البيئة. إلا أنه لا تزال تعاني منطقة التبت من مشاكل صغر الحجم الكلي للاقتصاد، وتأخّر التطور الصناعي، ونقص الأمان الاجتماعي بها، وغيرها من المشكلات، لكن في النهاية يمكننا رؤية اتجاه التطور الجيد في المستوى العام للتطور الاجتماعي بمنطقة التبت.

(2) مشاق في مناطق الغرب، وتحليل التدابير المضادة لها:

خلال الفترة 2000-2010 شهدت كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها ارتقاء متسارعًا في مستوى بها، إلا أنه بالمقارنة مع مناطق الشرق المتقدمة لا تزال تبدو الفجوة بينهما جلية نسبيا. فبالنظر لشكل (9) نجد أن المجموع الاستاتيكي للتطور الاجتماعي في كل من مقاطعات قوانغدونغ، شاندونغ، جيجيانغ يزيد في متوسطه كثيرًا عن مقاطعة سيتشوان على مدار كافة الأعوام، فعلى سبيل المثال في عام 2010 بلغ إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة قوانغدونغ 4601.306 مليار يوان، ليمثل 2.68 ضعف إجمالي الناتج المحل لمقاطعة سيتشوان، كما بلغ متوسط دخل الأسرة القابل للصرف في مدن مقاطعة قوانغدونغ 2389.780 يوان، ليمثل 1.55 ضعف مقاطعة سيتشوان، وبلغ عدد الأسرة في منظمات الرعاية الاجتماعية في مقاطعة قوانغدونغ 375100 سرير، ليمثل 5.12 أضعاف مقاطعة سيتشوان، ووصل كذلك إجمالي قيمة التبرعات الاجتماعية في مقاطعة قوانغدونغ إلى 13.46 مليار يوان، ليمثل 12.58 ضعف مقاطعة سيتشوان، لتعكس بذلك كافة المؤشرات الفجوة الظاهرة بين تطور مناطق الشرق ومناطق الغرب الصيني.



شكل (9) مقارنة التقييم الاستاتيكي لمستوى بين بعض المقاطعات
الممثلة لمناطق الشرق الصيني ومقاطعة سيتسوان في الغرب الصيني

تكشف الفجوة الضخمة في مستوى بين مناطق الشرق والغرب عن هشاشة البنية التحتية في مناطق الغرب، وتباطؤ ارتقاء الهيكل الصناعي، وتأخر تنمية الموارد البشرية، ونقص قدرات الخدمات العامة والإمداد بالسلع العامة، وكذلك نقص درجة مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون الاجتماعية، وتدهور موقع تلك المناطق، وأخيرًا تدهور السياسات المعمول بها فيها، وغيرها من القضايا. من بينها نجد مشكلة الانغلاق الثقافي التي يجب على مناطق الغرب الاعتراف بوجودها والسعي لحلها لتحقق التطور المنشود فيها، حيث ينتشر العديد من سكان مناطق الغرب في المناطق النائية مثل المناطق الجبلية، ومناطق الرعي، والهضاب، أو الغابات، وبهذا أدى كل من التوزيع السكاني المتباعد، والازدحام المروري، والانغلاق الفكري، وتخلف عوامل المعيشة إلى تبلور تدريجي لانعزال وانغلاق وتهميش الهيكل الثقافي في مناطق الغرب، لتظهر في ثقافة مناطق الغرب بعض السمات كالانطواء، والتحفظ، وطلب الاستقرار، ولهذا نجد مناطق الغرب عند التصدي لأي ثقافة خارجية مفاجِئة تدخل بسهولة في حالة "الاعتراض الاجتماعي" و"الشذوذ"، والتي يُعرِّفها العالم دوركهايم بـ"الثقافة الفقيرة"، والتي تواجه التحول الحادّ في

المجتمع الصيني، حيث يواجه تقريبًا كلّ فرد مشكلة تعديل، وأقلمة، وتجديد مفاهيمه الخاصة، وفي هذه المرحلة " تظهر من ناحية احتمالية فقر الثقافة بسبب عدة عوامل منها عدم انتظار الفرصة، أو استحالة الاختيار، أو صعوبة التأقلم، ومن ناحية أخرى يتمتع أي مجتمع بتيار رئيسي وتيار فرعي، وكلما احتلت التكتلات القوية موقع الهيكل الأصلي، تمتع المستوى الثقافي بقوة هيمنة هائلة"[20]. وقد أدت سمة الانغلاق الثقافي مناطق الغرب إلى صعوبة تقبلها للفكر والتواصل وطرق الإدارة الحديثة، مما أدى بدوره إلى ضعف وعي السوق، ونقص المهارات الإدارية، بما حدّ كثيرا من جذب التكنولوجيا العلمية المتقدمة، وفلسفة الإدارة، وصعوبة تحويل نظم الإنتاج المتأخّرة، ونظم الإدارة، والاستغلال الخاطئ للموارد، والتدهور البيئي، لينتج عن ذلك زلزال ثقافي...ألا وهو "الفقر الثقافي"، لتدخل مناطق الغرب سلسلة خبيثة من الفقر الثقافي.

وكما قال أمارتيا.سين: "إن الثروة ليست هي الخير الذي نسعى له؛ لأنها ليست سوى وسيلة مساعدة للحصول على شيء آخر "[21]. وبالحديث عن سعي مناطق الغرب المتأخرة للازدهار والتقدم يقول كذلك: "أثناء مراحل الازدهار والتقدم هناك احتمالية أن نصبح دافعًا لمجاعتنا". ومن هنا، ثابر في مناطق الغرب على "جعل التطور المهمة الأولى له، واتخاذ تعزيز القدرة الذاتية على التطور أساسا له، واتخاذ تحسين المستوى المعيشي نواة له، واتخاذ التقدم التقني والتنمية البشرية داعما له"[22]. وبهذا اهتمت مناطق الغرب كثيرًا بتعديل هيكلها الاقتصادي، وابتكار نظم اقتصادية، وبناء مرافق للبنية التحتية، وحماية البيئة، وتطوير الشؤون الاجتماعية، مما جعل الهدف النهائي لمكافحة الفقر لا يتوقف فقط عند زيادة إجمالي الناتج المحلي لتلك المناطق أو تحقيق ارتفاع بسيط لدخول السكان، بل يسعى كذلك بجد لجعل الشعب يمتلك قدراته الابتكارية الذاتية بحق، ويتمتع بحياته بجد، مما يؤدي في النهاية إلى الاستمرار في ارتفاع مستوى لمناطق الغرب، ويتمثل

20- جوو يي: "دراسات حول الفقر: مواجهة التفسير الهيكلي والثقافي"، مجلة الدراسات الاجتماعية Sociological Study، العدد الثالث لعام 2003

21- أمارتيا.سين: "الفقر والمجاعة...الحقوق والحرمان"، هيئة الصحافة التجارية للنشر The Commercial Press، 2002، الطبعة الثانية

22- أن شو شين: "دراسة حول فكر التطور الاقتصادي والاجتماعي خلال ‘فترة الخمس سنوات الثانية عشرة للتنمية’ في مناطق الغرب"، مجلة الأسعار في الصين China price، العدد الثاني عشر لعام 2010

هذا التطور في النقاط التالية:

1) الإطلاق الكامل للدور القيادي للحكومة المركزية:

في الوقت الحالي لا يزال المجتمع الصيني يقع في بؤرة التحول السريع، إلا أنه لم ينته بعد من إنهاء تبلور نظم اقتصاد السوق المُحَسَّن، ونظم الإدارة الاجتماعية. وبسبب العديد من الأسباب التاريخية الواقعية، ومواجهةً لقضايا عدم تطابق بيانات السوق، والحماية المحلية، وفقدان لوائح السوق وغيرها من القضايا، أدى كل ذلك إلى احتمالية دخول تطور مناطق الغرب في مرحلة "عنق الزجاجة"، ومن هنا وجب على الحكومة المركزية تحقيق الإطلاق الكامل لدورها المتكامل والقوي. فبصفة عامة وجب عليها تنفيذ النمط الصناعي طبقا لمميزات مناطق الغرب من موارد طبيعية، وبيئة السوق فيها، واختيار الصناعات التي تحتاج للتنمية طبقا للظروف المحلية، وبهذا تعمل على تطوير باقي الصناعات الأخرى؛ كما يجب عليها كذلك وضع لوائح تنافسية موحدة، وسياسات تفضيلية معقولة لتطور مناطق الغرب، ودفع التحول المالي إلى مناطق الغرب؛ ووجب عليها كذلك دفع تقدم بناء مرافق البنية التحتية في مناطق الغرب، ودمجه مع تحسين البحوث العلمية والتعليم، وتطوير تحسين القاعدة التعليمية، وذلك من خلال الاستثمارين المباشر والمستحث؛ كما وجب عليها في ظل المثابرة على تقدم اقتصاد السوق الاشتراكي، ونظم القوانين الاشتراكية منح الحكومات المحلية المزيد من حقوق التطور الذاتية، خاصة في مجالات وضع سياسات الضرائب، واعتماد المشاريع المحددة، وترتيب برامج الاستثمارات، وغيرها من المجالات.

2) التعزيز الكامل لقدرات الحكومات المحلية على تحقيق البناء الاجتماعي:

تعتبر الحكومات المحلية الدافع الرئيس لتطوير كافة مقاطعات مناطق الغرب ومدنها، لذا وجب عليها تحرير فكرها، وإعادة تصميم مفاهيم الخدمات العامة، وأن تتخذ من التطور البشري الكامل ومصالح الشعب الأساسية نقطة انطلاق ووِجهةً لكافة أعمالها؛ وأن تعزّز من قدراتها الذاتية على التطور، وتضع قاعدةً للصناعات القوية، وتبني قاعدة نموذجية للتحول الصناعي؛ وأن تعمل على بناء مناطق جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقتنص فرصة الارتقاء للاستراتيجيات الوطنية، وتدفع تطور الأقطاب الجديدة للنمو الاقتصادي، وتدفع التطور الشامل للمنطقة بأسرها؛ وأن تعمل

على تنمية واستغلال الموارد، وأن تمتلك استثمارات مختارة، وبذلك تحقق التطور المستمر لمناطق الغرب؛ وأن تعمل بجد على توسيع البناء الثقافي، ودفع التبادل الحر بين ثقافة هذه المناطق والثقافات الخارجية، وكسر سلسلة "الفقر الثقافي" الخبيثة؛ وأن تلتفت إلى البناء الاجتماعي والإدارة الاجتماعية، وتبحث عن النموذج الفعال للإدارة الاجتماعية، وتوسع من تغطية الضمانات الاجتماعية، وتبحث عن السبل الفعالة للحد من الفقر، وتنفذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية.

3) الارتقاء الكامل بدرجة مشاركة القوى الاجتماعية:

مع التطور الكامل لاقتصاد السوق الاشتراكي، ومع التزايد المستمر في استيعاب الموارد من قِبَل المؤسسات، والمنظمات غير الربحية، والتجار الأجانب، والمواطنين، وغيرهم من القوى الاجتماعية، أصبحت تلك القوى أحد أهم الدوافع الرئيسة للتطور الاجتماعي. ومن هنا وجب على مناطق الغرب أن تحسن من تعبئة كافة القوى الاجتماعية، وأن تجتهد في إنشاء آلية تبادلية تربط بين الحكومة والقوى الاجتماعية، حيث يجب على الحكومة أولا أن تسرع من بناء مرافق البنية التحتية في مناطق الغرب، وأن تتخذ من البيئة الاستثمارية الجيدة، ووقت الأرباح الاستثمارية المتوقع لجذب الاستثمار الاجتماعي أساسا لتشارك بشكل جزئي في مجالات عمل شريان الاقتصاد الوطني. وبالتزامن مع ذلك يجب عليها كذلك أن تسعي بإيجابية للتعاون مع المؤسسات الخيرية داخل الصين وخارجها، والمنظمات غير الربحية، لدفع تطور أعمال الحد من الفقر، وأعمال تحسين المستوى المعيشي في مناطق الغرب.

4) التوسيع الكبير لدرجة الانفتاح على الخارج:

يُعدّ تعزيز الانفتاح على الخارج طريقًا رئيسًا لمناطق الغرب لتشارك في التكامل الاقتصادي العالمي، كما يُعد طفرة كبرى لمناطق الغرب في رفع مستوى تطورها الاجتماعي. ومن ناحية الوضع العام لمناطق الغرب، يجب عليها دمج ثلاثة أنماط من الانفتاح الإقليمي وهي درجة الانفتاح القصوى، والانفتاح المحوري، وانفتاح شبكات الإنترنت، لتحقق توسعًا وتأثيرًا مكثفا لنظرية "دفع الخطوط العريضة لتنمية مكان ما بتنمية أماكن أخرى"، كما يجب عليها أن تتخذ من المناطق ذات العوامل الإقليمية المتميزة

كالموارد الغنية، والبنية التحتية المحسَّنة، والصناعات الإقليمية الرئيسة، والمعتمدة على طرق النقل البرية والمائية وغيرها من العوامل مناطق مفتوحة رئيسة، وذلك لتحقيق دفع ذي تأثير مستقطب وموسّع للانفتاح على الخارج في مناطق الغرب بأسرها؛ وأن تعمل كذلك على تطوير الصناعات المميزة وتعزيزها نسبيا التي تمتلكها، لتحظى بفرصة المشاركة في تقسيم العمل الدولي؛ وأن توسع من كافة أنواع التعاون في مجالات التجارة الخارجية، والتكنولوجيا الاقتصادية، والتبادل الثقافي، لكي تحقق نموذجًا للانفتاح على الخارج متعدد المستويات، وشامل، وواسع النطاق؛ وأن تعمل على الإطلاق الإيجابي للمشاريع الأجنبية المتعاقد عليها، وكذلك تعاون العمل مع الخارج، وبهذا تتخلّص من تحفظ مفاهيم التطور، وضعف وعي المشاركة والتعاون، وغيرهما من الأمراض المزمنة في مناطق الغرب.

5) الدفع المتكامل لتطوير التفاعل والترابط بين مناطق شرق وغرب الصين:

يُعدّ تطوير التفاعل والترابط بين مناطق الشرق والغرب الصيني مشروعًا نظاميًّا شاقًّا ومعقّدًا، يكمن أساسه في بناء آلية ترابط تثابر في عملها على "توجيهات الحكومة، وحركة السوق، والكيان المؤسسي، والمشاركة الاجتماعية"، وتستكمل دور السوق الأساسي في تخصيص الموارد، وتستكمل تعبئة كافة الأطراف كالحكومة، والمؤسسات، والمجتمع وغيره من الأطراف لتحقيق المشاركة الإيجابية؛ كما تثابر على مبادئ التعاون الأساسية وهي "المزايا التكاملية، والمنفعة المتبادلة"، ودفع التحول الصناعي من الشرق إلى الغرب الصيني، وتحقيق التكامل المتبادل للموارد؛ كما تعمل على تأسيس منصّة تعاون واسعة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وتأسيس نظام خدمة معلومات للتبادل والتعاون بين مناطق الشرق ومناطق الغرب، ليتم التمكن من خلال هذا النظام من تقديم فرصة لكافة أطياف المجتمع لتحقيق التبادل والتعاون بين مناطق الشرق ومناطق الغرب الصيني.

المراجع:

1. ليوتزوه يون، وجونغ مين: "علم اجتماع التنمية"، دار التعليم العالي للنشر، 2007

2. فان جانغ وأخرين: "مؤشرات السوق الصيني: تقرير عام 2006 حول التقدم النسبي في حركة أسواق كافة المناطق الصينية"، دار العلوم الاقتصادية للنشر، 2007

3. جوو ييه: "دراسات حول الفقر: مواجهة التفسير الهيكلي والثقافي"، مجلة الدراسات الاجتماعية Sociological Study، العدد الثالث لعام 2003

4. أمارتيا.سين: "الفقر والمجاعة...الحقوق والحرمان"، هيئة الصحافة التجارية للنشر The Commercial Press، 2002

5. آن شو شين: "دراسات حول المنحى الفكري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال 'فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية' في مناطق الغرب"، مجلة الأسعار في الصين China price، العدد 12 لعام 2011

سلسلة قراءات صينية

يقدم هذا الكتاب رؤية صينية شاملة معززة ببيانات رسمية بأقلام عدد من المختصين الصينيين البارزين في الشأن الاقتصادي والتنموي، لخطط الحكومة الصينية الخمسية، لشحذ كافة الجهود للنهوض بأحد عشر مقاطعة ومنطقة في غرب الصين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويقدم كذلك عرضا مفصلا لكافة الدراسات المتعلقة بقدرات مناطق الغرب التنافسية في تسعة مجالات تشمل: القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي، منافسة اقتصاد الصناعات، القدرة التنافسية للمؤسسات، القدرة التنافسية للعلوم والتعليم والابتكارات، القدرة التنافسية البيئية، القدرة التنافسية للموارد، القدرة التنافسية المالية، منافسة الانفتاح على الخارج، ومنافسة الدور الحكومي.

تحرير

شيو جانغ يونغ:
المولود في 1964 بمدينة شيان مقاطعة شانشي، باحث بمركز دراسات القانون الاقتصادي التابع لجامعة غرب الصين، أستاذ بمعهد الاقتصاد والإدارة التابع للجامعة، نائب رئيس مركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق الغرب الصينية بالجامعة، حصل علي الجائزة الأولي للدورة التاسعة للبحوث الاجتماعية المتميزة بمقاطعة شانشي عام 2009.

ياو خوي تشين:
المولودة في أغسطس عام 1956 بمدينة شيآن مقاطعة شانشي ، تشغل حالياً نائب رئيس مركز دراسات التنمية الاقتصادية لمناطق غرب الصين بجامعة غرب الصين، أستاذ الاقتصاد بمعهد الاقتصاد والإدارة التابع للجامعة، والمديرة التنفيذية للجمعية الوطنية للدراسات المالية، حاصلة علي الجائزة الاجتماعية والعلمية الأولي علي مستوي مقاطعة شانشي، لها العديد من المؤلفات الخاصة بتقارير خطط الدولة لتنمية مناطق غرب الصين.

المراجع: د. حسانين فهمي حسين
من مواليد 1979 بمحافظة أسيوط. أستاذ مساعد بقسم اللغة الصينية كلية الألسن- جامعة عين شمس. صدر له عدد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس. عضو الجمعية الدولية لدراسات الأديب الصيني لوشيون. عضو الجمعية الدولية لدراسات أديب نوبل الصيني مويان. حصل على : جائزة "الشباب للترجمة" -المركز القومي للترجمة- 2012، وعلى جائزة الإسهام المتميز في ترجمة الكتاب الصيني 2016 وهي أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب.

Cover design by: Alaa Elnewehy





